مجلة عجمان للدراسات والبحوث

ISSN 1609-381X

دورية محكمة

المجلد الرابع والعشرون– العدد الثاني

1447 هـ - 2025 مـ

تصدر عن جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم

عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة

Ajman Journal of Studies and Research

ISSN 1609-381X

Refereed Periodical

Number24Volume2

1447 Hijri - 2025

Published by Rashed Ben Humaid Award for Culture and Science

Ajman - United Arab Emirates

جمعـــية أم المؤمنـين- عجـمان

(06)- 7447777 محمول: 4770990-(0097150)

دولـــة الإمـــارات العـــربية المتحـــدة

البريد الإلكتروني:majalat.ajman@rsh-award.org.ae

الموقع الإلكتروني:www.rsh-award.org.ac

ISSN1609-381X

مجلة عجمان للدراسات والبحوث

دورية محكمة

المجلد الرابع والعشرون- العدد الثاني

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥م

تصدرعن جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم

عجمان- دولة الإمارات العربية المتحدة

مجلة عجمان للدراسات والبحوث

دورية محكمة

رئيس التحرير

د.آمنة خليـــفة آل عـلي

سكرتير التحرير

اتفـاق مصطفـى

أعضاء هيئة التحرير

د. سلامــة محمد الرحـومــي

أ.خميـس محـمـد عبدالله

الهيئـة الاستشارية

أ.د. إبراهيم النعيمي	مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان	قطر
أ.د. أسعد السحمراني	جامعة الإمام الأوزاعي	لبنان
أ.د. درويش عبد الرحمن	جامعة الإمارات	الإمارات
أ.د.صالح أبو إصبع	جامعة فيلادلفيا	الأردن
أ.د. عبد الله اسماعيل	جامعة الإمارات	الإمارات
أ.د. فهد محمد الحميد	جامعة الملك سعود	السعودية
أ.د. محمد الشرقاوي	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. مرزوق يوسف الغنيم	المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج	الكويت
أ.د. مريم آيت محمد	جامعة ابن طفيل	المغرب
أ.د. وهيب الخاجة	جامعة العلوم التطبيقية	البحرين
د. سلطان محمد الهاشمي	جامعة السلطان قابوس	عمان

مجلة عجمان للدراسات والبحوث

دورية محكمة نصف سنوية تعنى بالدراسات الإنسانية والعلمية وتصدر عن جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم والتي تأسست عام 1983م لتساهم في الإثراء والتنمية الثقافية والعلمية في مجتمع دولة الإمارات بصورة خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة من خلال إحياء روح التنافس بين أبناء المنطقة والمقيمين فيها وتشجيع البحث العلمي.

أهداف المجلة

1. نشر البحوث الإنسانية والعلمية الجادة والأصيلة التي يعدها الباحثون وذلك من أجل إثراء المعرفة.
2. توطيد الصلات العلمية والفكرية بين الباحثين وطلبة العلم وتحقيق التواصل العلمي والثقافي مع الهيئات العلمية والمراكز والجامعات والكليات المتخصصة.
3. معالجة القضايا الإنسانية والعلمية وخاصة المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي.
4. التعريف بالبحوث الجديدة والمراجع والمصادر الحديثة والمؤتمرات والندوات العلمية والأطروحات الجامعية.

قـــــواعد النشـــــر

1. أن يكون البحث متسماً بالأصالة والدقة وسلامة الاتجاه.
2. أن يكون البحث مطبوعاً خالياً من الأخطاء اللغوية مع مراعاة قواعد الضبط المتعارف عليها.
3. ألا يتجاوز البحث (40) صفحة (10000) كلمة.
4. أن يرسل البحث إلكترونياً بصيغة الوورد(WORD) على الايميل مع ارسال نسخة بي دي اف(PDF) خالية من بيانات الباحث لضرورة التحكيم majalat.ajman@rsh-award.org.ae.
5. تقبل البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية، على أن يتضمن البحث ملخصاً باللغتين بما لايتجاوز 250 كلمة لكل ملخص.
6. ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو حصل على موافقة بالنشر في مجلة أخرى أو نال به جائزة لدى أية جهة.
7. المراجع ترقم المراجع وترتب حسب تسلسل ورودها في البحث، بحيث يتم الرجوع إليها حسب الرقم المعطى لها ،على لأن ترتب في القائمة وفقاً للنسق التالي:

الكتب: [اسم المؤلف، اسم الكتاب، الجزء، الطبعة، الناشر، المدينة، الدولة، السنة، الصفحة].
الدوريات: [اسم الباحث، عنوان البحث، اسم الدورية، مجلد رقم ..، العدد رقم ..، الناشر، المدينة، الدولة السنة، الصفحة].

8. لا يحق لأعضاء هيئة تحرير المجلة أو أعضاء مجلس أمناء جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم

أو مجلس إدارة جمعية أم المؤمنين النشر في المجلة.

9. يتم تحكيم جميع البحوث قبل نشرها في المجلة.
10. لا تلتزم المجلة برد أصول البحوث المقدمة إليها في حالة قبولها للنشر وفي حالة عدم قبولها للنشر

من حق الباحث استرداد بحثه.

11. يتم إبلاغ جميع الباحثين بقرار صلاحية بحوثهم للنشر من عدمه.
12. لا يجوز لأصحاب البحوث التي تنشر في المجلة أن يعيدوا نشرها أو جزء منها في مؤلف أو مجلة أخرى

إلا بعد موافقة خطية من رئيس التحرير.

13. يرفق كل باحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية مبرزاً أهم مؤلفاته بما لا يتجاوز (50) كلمة.

مجلة عجمان للدراسات والبحوث
دورية محكمة

المجلد الرابع والعشرون - العدد الثاني
١٤٤٧ هـ ـ٢٠٢٥م

تأثير برنامج (رياضي – غذائي) على قياسات الجسم الأنثروبومترية، لدى النساء التي يعانين من السمنة بولاية نزوى.

تهاني بنت نبهان بن يحيى العزوانية_____9

Life Cycle Assessment and Costing of Concrete Waste: A Case Study in the United Arab Emirates.

د. محمد درويش محمد سعيد_____43

السياسة الشرعية وأثرها في تعزيز الاستدامة في ضوء قواعد وأحكام النظام القانوني الكويتي.

د. مريم أحمد علي الكندري_____83

أثر العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة وخفض القلق المناخي لدى طلاب البيئات الفقيرة

أ.د. حلمي محمد الفيل_____108

دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي دراسة اجتماعية ميدانية لعينة من طلبة كلية الآداب – جامعة عين شمس

أ.د. سعيد امين محمد ناصف

د. صلاح سامي جاد_____141

دور الذكاء الاصطناعي كأداة لتعزيز الشفافية والموثوقية في التدقيق المالي: دراسة تحليلية وتطبيقية للسوق السعودي.

د.عقلة نواش محمد ارشيد_____179

محددات الرضا الوظيفي لدى معلمي التربية الخاصة العاملين في مراكز التربية الخاصة

د.عمر خليل عطيات_____215

تأثير برنامج (رياضي – غذائي) على قياسات الجسم الأنثروبومترية، لدى النساء التي يعانين من السمنة بولاية نزوى.

The Effect of a (Physical–Nutritional) Program on Anthropometric Body Measurements among Obese Women in Nizwa Province.

*تهاني بنت نبهان بن يحيى العزوانية

ملخص

تعد السمنة ظاهرة سلبية على الفرد والمجتمع، حيث إنها مصدر خطورة تسهم في تعرض الفرد للإصابة بالعديد من الأمراض المزمنة، وارتفعت نسبة الإصابة بها بشكل مثير للقلق، ويتوقع تفاقم هذه المشكلات الصحية في هذا القرن مالم نتداركها بتطوير معرفتنا لمسبباتها والعمل على الحد من انتشارها، وتحديث أساليب معالجة المصابين بها.

تهدف هذه الدراسة بشكل عام الى التعرف على تأثير برنامج رياضي غذائي على قياسات الجسم الأنثروبومترية، ومعرفة نسبة التحسن بعد تطبيق تدخل البرنامج الرياضي الغذائي، مقارنة بما قبل التدخل في التأثير على السمنة لدى النساء بولاية نزوى في سلطنة عمان.

تم استخدام المنهج التجريبي وفق أحد تصميماته الأساسية المسمى بالقياس القبلي والبعدي لمجموعة تجريبية لملائمته لطبيعة المشكلة المراد حلها، اذ يعتبر المنهج التجريبي أقرب مناهج البحث العلمي التي تعالج المشكلة بالطريقة العمدية والتجريبية.

وشمل مجتمع البحث النساء المصابات بالسمنة في ولاية نزوى واللاتي تتراوح أعمارهن أكثر من 18 سنة، وبلغ المجموع الكلي(260) امرأة، وتم اختيار(183) امرأة من مرتادات مجمع نزوى الرياضي بعد موافقتهن للانضمام للبرنامج، شريطة أن يكن من اللاتي يتصفن بالبدانة حسب مؤشرات البدانة (BMI ≥ 30) ، وكان عمر المشاركة 18 سنة فما فوق، وبعد تقديم كشف طبي يفيد أنها لائقة طبياً ولا يمنع ذلك من ممارستها للرياضة.

وقد خلصت النتائج إلى: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ، ولصالح البعدية في أغلب القياسات الأنثروبومترية (الوزن ، محيط الخصر ، الأرداف ،كتلة الشحوم ،كتلة العضلات) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين ، وذلك بعد استخدام برنامج ال spss.

[البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال التغذية بالدورة الـ41 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]

* مدينة نزوى الصحية، سلطنة عمان

***Tahani Nabhan Yahya Al-Azwani**

Abstract

The experimental approach was used according to one of its basic designs called pre- and post-measurement of a group. Experimental to suit the nature of the problem to be solved, as the experimental approach is the closest scientific research method. The problem is dealt with intentionally and empirically. The research community included obese women in the city of Nizwa, whose ages are more than 18 years.

The total number of participants was (260), and (183) women were selected from the Nizwa complex. athletes after their consent to join, provided that, they are obese according to obesity indicators (BMI ≥ 30) and the age of the participant should be 18 years or older.

The results concluded: There are statistically significant differences between the pre and post tests, in favor of the post tests.in most anthropometric measurements (weight, waist circumference, hips, fat mass, muscle mass) , Aerobic women who maintain a high-protein diet, after using (spss) program.

[The research won second place in the field of nutrition at the 41st Rashid bin Humaid Award for Culture and Science.

* Nizwa Health City

مقدمة

ضبط الوزن الزائد والبدانة يشكل أكبر تحد بالنسبة للمصابين بهما وأطبائهم، كما أن تحقيق الوزن الصحي والمحافظة عليه يعد عملية صحية مستمرة مدى الحياة للكثير من البالغين زائدي الوزن، وأغلب هؤلاء يعتبرون عملية تحقيق وزن صحي أملاً غير واقعي، وبالتالي يجب أن لا توضع كهدف، ويجب أن يكون الهدف تحقيق صحة جيدة من خلال تحسين الوزن وتحقيق وزن صحي مرتبط بنشاط بدني جيد، ونظام غذائي صحي قدر الإمكان.

ويستخدم من يعاني من الوزن الزائد أو السمنة طرق مختلفة لتخفيض الأوزان بعيداً عن عمليات التكميم وتحويل المسار، وقد تشمل هذي الطرق الآتي: الأغذية والمشروبات منخفضة السعرات الحرارية، النشاط البدني، تعديل السلوك في الممارسات الصحية، ارتياد المجمعات الرياضية الخاصة أو الحكومية، استخدام الأدوية، وكذلك استبدال الوجبات أو اتباع حميات وأنظمة غذائية معينة، وأخيراً فرض الصيام الذاتي.

وتعد السمنة ظاهرة سلبية على الفرد والمجتمع، حيث إنها مصدر خطورة تسهم في تعريض الفرد للإصابة بالعديد من الأمراض المزمنة، حيث ارتفعت نسبة الإصابة بها بشكل مثير للقلق، ويتوقع تفاقم هذه المشكلات الصحية في هذا القرن مالم نتداركها بتطوير معرفتنا لمسبباتها والعمل على الحد من انتشارها، وتحديث أساليب معالجة المصابين بها.

وتعتبر السمنة اليوم من الأسباب الرئيسية لزيادة معدل الوفيات التي يمكن الحد من نسبتها؛ ومن هنا يتوجب على العاملين في المجال الصحي في جميع التخصصات المشاركة بأدوار أكثر فاعلية في الحد من انتشار السمنة وفي معالجتها.

ومعالجة السمنة وزيادة الوزن يمكن أن يشارك فيها فريق متعدد الاختصاصات مثل: الأطباء والجراحون واختصاصيو التغذية العلاجية واختصاصيو فسيولوجيا النشاط البدني واختصاصيو العلاج النفسي، ويقدم هؤلاء المتخصصون خدماتهم في تقييم حالة السمنة، والأسباب التي أدت لحدوث المشكلة، وتقديم مشورة إرشادات التغذية، وتقييم مستويات النشاط البدني ومدى شدته، كذلك تعديل بعض السلوكيات الحيوية المسببة للسمنة وزيادة الوزن مثل: السهر، والأكل السريع، ويمكنهم التدخل الجراحي لإزالة الدهون.

المشكلة واسئلتها

في العقود الأربعة الماضية ازداد انتشار السمنة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم بما في ذلك عمان، وكما نعلم بأن الزيادة في انتشار السمنة يؤدي إلى عبء اقتصادي واجتماعي؛ لما لها من آثار سلبية على الصحة الشخصية وأنظمة الرعاية الصحية، بالإضافة إلى أنه من المعروف أن السمنة عامل خطر للعديد من الأمراض المزمنة، والتي بدورها قد تؤدي إلى الوفاة المبكرة.

تعرف السمنة أو ما تسمى بالبدانة على أنها زيادة وزن الجسم 20% أو أكثر عن وزنه الطبيعي، ويحدث ذلك نتيجة لتراكم الدهون داخل الخلايا الدهنية مسببةً زيادة في حجمها عند البالغين، إذ أن هذا التراكم ناتج عن عدم التوازن بين الطاقة المتناولة من الطعام والطاقة المستهلكة من الجسم، ويعتبر مؤشر كتلة الجسم (BMI) أفضل مؤشر لقياس كمية الدهون في الجسم ونسبة الوزن الزائد، وذلك حسب المعادلة التالية: مؤشر كتلة الجسم (BMI) = الوزن (كغ)/ مربع الطول (متر). وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، ويعتبر الأشخاص الذين يبلغ مؤشر كتلة الجسم (BMI) لديهم 30 كجم / م^2 أو أعلى أنهم يعانون من السمنة. ويعتبر الأشخاص الذين يبلغ مؤشر كتلة الجسم لديهم 25 أو أكثر أنهم يعانون من زيادة الوزن.

ويمكن قياس السمنة عن طريق قياس محيط الخصر على مستوى النتوء الحرقفي الأعلى من السرة بشريط القياس، فإذا تجاوز المحيط 88 سم عند النساء و102 سم عند الرجال فإنه يعتبر علامة سيئة على قابلية الشخص للمعاناة من المضاعفات (مصيقر، 2006). [1]

وبحسب الإحصائيات الحديثة في سلطنة عمان فإنه يعاني أكثر من نصف السكان العمانيين من زيادة الوزن أو السمنة، حيث أوضح تقرير المسح الوطني للأمراض غير المعدية وعوامل خطورتها الذي أجري في عام 2017 أنه بما يقارب 35.2٪ من السكان لديهم مؤشر لكتلة الجسم أكثر من 30 كجم / م2 (سمنة)، و31.4٪ من العمانيين يعانون من الوزن الزائد (2022 .Dynamic Data List form). [2]

وبحسب بيان صدر في مؤتمر عُمان الأول للسمنة في عام 2018 فإنه "بلغ معدل انتشار زيادة الوزن والسمنة في السلطنة حوالي 60٪ من السكان البالغين". منذ آخر دراسة في عام 2008، وأظهرت هذه النتائج زيادة في انتشار السمنة في عمان وخاصة بين النساء، حيث بلغت نسبة النساء العمانيات المصابات بالسمنة 39.3 % مقارنة بالرجال الذين تبلغ نسبة اصابتهم بالسمنة حوالي 23%.(Ministry of Health,2021) [3]

ولعل الأسباب تعزى للتطورات التي شهدتها السلطنة كغيرها من الدول خلال العقود الماضية، و التي شملت معظم نواحي الحياة كالنواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الحضارية و أنماط الحياة المختلفة و ما صاحبها من تغيرات اعتمد فيها الإنسان على التقنيات الحديثة والآلات مثل استبدال المشي والحركة بالسيارة، واستبدال الأعمال اليومية الحركية بالأعمال المكتبية، والجلوس لساعات طويلة أمام التلفزيون والهواتف النقالة والألعاب الالكترونية مما ساهم في خفض مستويات النشاط البدني المعتاد لدى الأفراد بجميع الفئات العمرية، حيث تبين أن حوالي 26.1% من العمانيين لا يمارسون أي نشاط بدني بناءً على إحصائيات 2017، وتحتل النساء النسبة الأكبر مقارنة بالرجال إذ بلغ حوالي 31.3% من النساء من اللواتي لا يمارسن النشاط البدني في حين بلغ الرجال ما نسبته 18.4%. وقد يرجع ذلك أيضاً لطبيعة عمل المرأة في البيت ونوع مهنتها في المكتب أو المصنع؛ إذ أنها لا تحتاج إلى جهد كبير مقارنة بالرجل لذلك هي بحاجة لنشاط تعويضي وحركة من خلال ممارسة النشاط الرياضي.

كما أن توافر مختلف أنواع الأغذية ذات السعرات الحرارية العالية، وتأثير الإعلانات والتسويق التجاري لها ساهم بشكل كبير في اخلال النظام الغذائي الصحي وميل الناس نحو اتباع عادات غذائية خاطئة، كالإفراط في تناول الوجبات السريعة، قلة تناول الفاكهة والخضروات، وتناول كميات كبيرة من المشروبات المحلاة. (Israa M, et al. 2021) [4]

وتشمل عوامل الخطر أيضاً العوامل الوراثية كالاستعداد الجيني و العوامل النفسية وتناول بعض الأدوية والاصابة ببعض الأمراض مثل قصور الغدة الدرقية، ومقاومة الأنسولين. وقد يساهم تكرار الحمل والولادة عند النساء والعوامل الاجتماعية الأخرى في ازدياد خطر الإصابة بالسمنة لدى النساء، (مصيقر، الميلادي. 1998) [5] بالإضافة إلى التكوين البيولوجي للمرأة إذ أن لديها نسبة دهون أعلى من الرجل قد تصل إلى 28.2% وبالأخص في مرحلة سن اليأس فهي أكثر تعرضاً للسمنة وأكثر ضعفاً في اللياقة.

وهذه الأرقام أخذت بالازدياد خصوصاً بعد جائحة كورونا العالمية (كوفيد 19)؛ نتيجة لما خلفته من تأثير كفرض الحجر الصحي الذي كان له الأثر على النشاط البدني المعتاد لدى الأشخاص، كممارسة الرياضة في القاعات الرياضية أو المشي الذي أسهم وبشكل كبير في زيادة مستويات الخمول البدني.

توصف السمنة أو البدانة بالقنبلة الموقوتة التي تهدد الكثير من دول العالم؛ وذلك لأنها تسبب العديد من الحالات المزمنة التي تؤثر سلبًا على نوعية حياة الشخص البدين، مثل التهاب المفاصل ومشاكل النوم مثل انقطاع التنفس أثناء النوم ومرض السكري

من النوع الثاني وارتفاع ضغط الدم وارتفاع الكوليسترول وأمراض شرايين القلب التاجية كالجلطة والذبحة وهبوط القلب، والجلطة والنزيف الدماغي وما يصاحب ذلك من شلل وغيرها من الأمراض الصحية المزمنة الأخرى .(Al-Saadi, H, et al. 2020) [6]

في عام 2017، تم إجراء مسح بين السكان العمانيين حول عوامل خطر انتشار الأمراض غير المعدية، فقد شكلت السمنة المعدل الأعلى بما نسبته 66 ٪، طعام غير صحي 56٪، نشاط بدني غير كافي 42٪، ارتفاع الكولسترول في الدم 37٪، ارتفاع ضغط الدم 32.2٪، كما أن أكثر من نصف البالغين المصابين بالسكري يعانون من زيادة الوزن أو السمنة(Al-Hakmani, F, et al. 2016). [7]

ويمتد التأثير السلبي للسمنة ليشمل المرأة الحامل؛ إذ ترتبط السمنة بزيادة مخاطر الولادة القيصرية (خاصة قيصرية اختيارية) سكري الحمل، وارتفاع ضغط الدم الحملي، وعملقة الجنين، والإجهاض عند النساء الحوامل. (Al-Hakmani, F, et al. 2016) [7]

زيادة الوزن أو السمنة لها جانب نفسي قد يخلق تحديًا للبدينين في التعامل مع بيئتهم ومجتمعهم، إذ يشعر بعض الأشخاص الذين يعانون من ارتفاع مؤشر كتلة الجسم من وصمة عار؛ لأنهم يواجهون العديد من المشكلات مثل العثور على وظيفة واستمرارية البحث عن رعاية صحية.(Perreault, L, 2018) [8]

وبما أن السمنة هي نتاج اختلال توازن في الطاقة المتناولة من الطعام والطاقة المستهلكة من الجسم؛ فإن التحكم بهاتين الطاقتين يمكن أن يساهم في الحفاظ على وزن مثالي، وعلى ضوء هذه المعلومات واستناداً للدراسات السابقة تبادر إلى أذهاننا ما إذا كان هناك أثر لبرنامج رياضي- غذائي مقنن على قياسات الجسم الأنثروبومترية لدى النساء التي يعانين من السمنة ، وقد تم طرح التساؤل التالي:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير برنامج رياضي – غذائي (رياضة الأيروبيك – غذاء عالي البروتين) على قياسات الجسم الأنثروبومترية بين الاختبارين القبلي والبعدي لفئة النساء التي يعانين من السمنة بولاية نزوى بسلطنة عمان؟

ومن خلال طرح هذه المشكلة تم صياغة مجموعة من الأسئلة:

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي علاقة الخمول البدني بالأمراض المزمنة والسمنة؟
2. هل يؤثر النشاط البدني على مختلف قياسات الجسم الأنثروبومترية؟
3. هل توافر صالات رياضية و مماشي للنساء يؤدي إلى تقليل الأمراض المزمنة و مخاطر السمنة؟

الأهداف

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على تأثير البرنامج الرياضي – الغذائي على قياسات الجسم الأنثروبومترية، والتعرف على نسبة التحسن بعد تطبيق تدخل البرنامج الرياضي – الغذائي مقارنة بما قبل التدخل في التأثير على السمنة لدى النساء بولاية نزوى في سلطنة عمان.

- معرفة أثر كل من ممارسة رياضة الأيروبيك وتناول غذاء عالي البروتين في التخفيض من مستويات السمنة لقياس كل من الوزن، مؤشر الكتلة الجسمية، ومؤشرات الدهون.

- حساب وتحديد الفرق الملاحظ في القياسات الأنثروبومترية لمحيطات أجزاء الجسم (مستوى الصدر، مستوى الخصر، مستوى الأرداف) قبل وبعد ممارسة رياضة الأيروبيك وتناول غذاء عالي البروتين.
- حساب كل من الوزن، مؤشر الكتلة الجسمية، كتلة الشحوم، نسبة الشحوم، والكتلة العضلية لدى عينة البحث والتعرف على دلالة الفروق بين كل من المؤشر القبلي والبعدي تحت تأثير البرنامج الرياضي– الغذائي المطبق.
- التعرف على الفرق الملاحظ والنتائج المتوصل إليها بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في متغيرات البحث (رياضة الأيروبيك – نظام غذائي عالي البروتين ومستويات السمنة).

فرضية البحث

هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الوزن، الطول، كتلة الجسم، مستوى الصدر، مستوى الخصر، مستوى الأرداف، نسبة الشحوم، كتلة الشحوم، الكتلة العضلية) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

الأهمية

برزت أهمية الدراسة في أنها تتصدى لظاهرة السمنة لدى النساء بولاية نزوى في سلطنة عمان، وهذا يتماشى مع ما نادت به المنظمات المتخصصة، مثل: منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)، وغيرها، حيث أنه من ضرورة التصدي للسمنة؛ لما لها من أضرار صحية ذات تأثير سلبي على الأفراد، فالتدخل لخفض السمنة لدى النساء أمر ضروري، لأن هذه الفئة النوعية تشكل شريحة كبيرة من شرائح المجتمع المصابة بالسمنة في سلطنة عمان ولأن السمنة وزيادة الوزن هما من أكثر أسباب الممراضة والوفيات التي يمكن تجنبها، فإذا تم استثمار المزيد من الأموال في الجهود الوقائية والعلاجية الناجحة، يمكن تقليل هذه الآثار الصحية السيئة والتكاليف التي تسببها.

كما أن هذه التدخلات تسهم بشكل فاعل في الترويج للصحة عن طريق زيادة الوعي الشخصي والمجتمعي في ممارسة النشاط البدني (رياضة الأيروبيك) وتناول الغذاء الصحي عالي البروتين.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في التعرف على مختلف الحالات المرضية، وكيفية وضع برنامج خاص بهم للتقليل من حدة السمنة وأعراض الأمراض المزمنة.

ولندرة توافر مثل هذا النوع من الدراسات المقامة في سلطنة عمان، فإن هذه الدراسة ستوفر مرجع قيّم يمكن أن يصل إليه باحثون آخرين.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري:

تمرينات الأيروبيك:

الأيروبيك أو ما تسمى بالرياضة الهوائية، سميت بهذا الاسم نتيجة لقيام خلايا الجسم باستهلاك كمية كبيرة من الأكسجين أثناء ممارسة الرياضة خاصة إذا كانت هذه الممارسة في الهواء الطلق، إذ أنها تقوم بتنشيط عملية التنفس وإمداد الأنسجة بالأكسجين.(عينيات، 2004) [9] وفي هذه التمرينات يتم تحريك العضلات الكبيرة كعضلات الأرجل في نمط تكراري بشدة خفيفة إلى متوسطة

ولمده طويلة نسبياً. ولكونها نشاطاً هوائياً فهي تزيد من قدرة الجسم على التحمل وتحسن من كفاءة عمل الرئتين، كما أنه أثناء ممارسة هذا التمرين يطلق الجسم الأندروفين وهي مادة تعمل على تخفيف الألم وتحسين الحالة المزاجية، ويتم استعمالها للسيطرة على الوزن من خلال حرق الدهون والسعرات الحرارية الزائدة. وسميت أيضاً بتمارين أو رياضة القلب لأنها تعمل على تعزيز نبضات القلب وزيادة تدفق الدم إلى العضلات. (الطاقم الطبي. 2023) [10] .ومن الأمثلة على هذه التمارين، تمارين متوسطة الشدة مثل (القفز، الرقص، المشي السريع، تمارين بواسطة الآلات الرياضية، و التمارين الحرة) أما التمارين عالية الشدة مثل (الركض بسرعة عالية، صعود و نزول الدرج، و القفز بالحمل) تؤدى هذه التمارين لمدة تتراوح من 20 إلى 60 دقيقة. (Aerobic exercise health, 2022)[11] ويمكن أن تؤدى أيضاً بمصاحبة الموسيقى كونها تعتبر عامل تحفيزي تجعل من الممارس المتابعة لفترة أطول، و الاستمتاع بالأيروبيك و نسيان التعب أو الرغبة في التوقف.

النظام الغذائي عالي البروتين

يعني بالحمية عالية البروتين أن يتضمن البروتين أكثر من 20% من مجموع السعرات اليومية، مثلاً: إذا كان مجموع السعرات اليومية هو 200 سعرة: سيتناول متبع هذا النظام حوالي 100 جرام من البروتين في اليوم. ومن الفوائد الصحية لهذا النظام أنه يساعد على فقدان الوزن لكن ليس على المدى الطويل؛ وذلك يرجع إلى أن البروتين يقلل من الشهية ومستويات الجوع، حيث تشير الدراسات إلى أن البروتين هو الأكثر إشباعاً إلى حد بعيد، ويساعد على الشعور بالشبع مع طعام أقل، ففي إحدى الدراسات أدت زيادة تناول البروتين من 15% إلى 30% من السعرات الحرارية إلى جعل النساء ذوات الوزن الزائد يأكلن 441 سعرة حرارية أقل كل يوم دون تقييد أي شيء عن قصد. ويمكن أن يؤدي تناول الطعام إلى زيادة التمثيل الغذائي لفترة قصيرة؛ لأن الجسم يستخدم السعرات الحرارية للهضم والاستفادة من العناصر الغذائية الموجودة في الأطعمة، ويشار إلى هذا باسم التأثير الحراري. ويختلف التأثير حسب الأطعمة، وللبروتين تأثير حراري أعلى بكثير من الدهون أو الكربوهيدرات، 20% إلى 35% مقارنة ب 5–15%. وثبت أن تناول كميات كبيرة من البروتين يعزز بشكل كبير عملية التمثيل الغذائي ويزيد من عدد السعرات الحرارية التي تحرقها، ويمكن أن يصل هذا إلى 80–100 سعر حراري يتم حرقها في كل مرة؛ نظراً لأن النظام الغذائي الغني بالبروتين يعزز عملية التمثيل الغذائي ويؤدي إلى انخفاض تلقائي في تناول السعرات الحرارية والرغبة الشديدة في تناول الطعام؛ لذلك فإن العديد من الأشخاص الذين يزيد تناولهم للبروتين يميلون إلى فقدان الوزن على الفور تقريباً. ووجدت إحدى الدراسات أن النساء ذوات الوزن الزائد اللائي تناولن 30% من سعراتهن الحرارية من البروتين فقدن 11 رطلاً (5 كيلوغرامات) في 12 أسبوعاً، على الرغم من أنهن لم يقمن عمداً بتقييد نظامهن الغذائي.(أبو الرُّب ، 2022) [12]

وجمعية القلب الأمريكية لا تنصح بتناول الحميات عالية البروتين على الأمد البعيد لغرض فقد الوزن، إذ أن بعض هذه الحميات تقتصر على الأغذية الصحية التي توفر المواد المغذية الضرورية وتفشل في احتوائها على مختلف الأغذية المطلوبة لمقابلة الاحتياجات الغذائية بشكل كاف. فالأشخاص الذين يمارسون هذه الحميات لفترات طويلة يمكن أن يعانوا من خطر عدم كفاية الفيتامينات والمعادن المتناولة وأيضاً المخاطر الصحية الأخرى، وعلاوة على ذلك فإن فقد الوزن لابد وأن يصاحبه تخفيض في السعرات الحرارية المتناولة – والذي يمكن تحقيقه عبر حمية متوازنة أكثر من تخفيض الكربوهيدرات.

ومن المهم معرفة أن هذه الحميات والتي تشمل الحميات عالية البروتين تتسبب كثيراً في فقد الوزن على المدى القصير. وتقدم الكثير من هذه الحميات للمرضى عن طريق ارشادهم لتخفيض الأغذية عالية السعرات وعالية الدهون، وزيادة تجهيز واعداد الطعام وتقليل تناول الغداء في الخارج وتخفيض الحلويات وزيادة النشاط البدني.

السمنة والقياسات الأنثروبومترية

كما ذكرنا سابقاً تتشكل السمنة نتيجة تضخم خلايا الأنسجة الدهنية لدى البالغين، إذ تشخص السمنة على أساس كمية الدهن المنسوبة إلى وزن الجسم عن طريق قياس مستوى تركيب الجسم بالمقاييس الأنثروبومترية، فالخطوة الأولى في تشخيص الوزن الزائد والسمنة هو معرفة مؤشر كتلة الجسم للشخص باستخدام قياسات الوزن والطول ، ومؤشر كتلة الجسم له ارتباط بكمية الدهون في الجسم معتمداً على الطول والوزن والذي ينطبق على البالغين الرجال والنساء، وبعد تحديد مؤشر كتلة الجسم يتم تصنيف الأشخاص حسب قيمته بناءً على الجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح نوع السمنة وفقاً لمؤشر كتلة الجسم

مؤشر كتلة الجسم (كلجم / م^2)	نوع البدانة
18.5 >	ناقص الوزن
24.9 – 18.5	سوي / طبيعي
29.9 – 25	زائد الوزن
34.9 – 30	بدانة معتدلة
39.9 – 35	بدانة متوسطة
40 ≤	بدانة حادة / مفرطة

بعد تحديد مؤشر كتلة الجسم فإن الخطوة الثانية في التقييم هي قياس محيط الخصر، ومن المهم معرفته نتيجة ذلك لأن المخاطر الصحية للوزن الزائد والبدانة ملازمة وبصورة مستقلة للدهون الزائدة حول البطن. وقد أظهرت دراسة على السكان أن الأشخاص من ذوي الدهون البطنية الزائدة أكثر عرضة للمخاطر الصحية وزيادة خطر أمراض القلب والأوعية مقارنة بمن لديهم محيط خصر عادي، إضافة إلى المعلومات الحديثة من المسح القومي لاختبار الصحة والتغذية وهو مسح مقطعي نموذجي للبالغين في الولايات المتحدة حيث أثبت أن البالغين داخل فئات الوزن الصحي والوزن الزائد والدرجة 1 من البدانة (معتدلة) ممن ترتفع قيم محيط الخصر لديهم تزداد قابلية اصابتهم بضغط الدم المرتفع والسكري واختلال دهون الجسم ومتلازمة الاستقلاب مقارنة بالذين تنحصر قيم محيط الخصر لديهم في المعدل العادي.

يتم قياس محيطات الجسم كمحيط الصدر والأرداف لمعرفة التركيب الجسمي وأماكن توزع الخلايا الدهنية، ويتم قياس كتلة الدهون ونسبتها والكتلة العضلية لمعرفة نسبة النسيج الدهني في الجسم إلى وزن الأنسجة الأخرى غير الدهنية، حيث أن اللياقة الصحية تهتم بالتحكم في نسبة الدهون بالجسم أكثر من الاهتمام بوزن الجسم. وزيادة الوزن لا تعني دائماً أن الفرد يعاني من مشكلات صحية ما دامت ناتجة عن تكوينات عضلية؛ إذ أن المعرفة بتقدير التركيب الجسمي هو طريقة المثالية لتحديد الوزن المثالي (الوزن الصحي)؛ لأن التكوين البدني للفرد يرجع إلى العلاقة بين الوزن الصافي للجسم والدهون الزائدة، فيمكن لفردين أن يكون لهما الوزن نفسه لكنهما يختلفإن في التكوين البدني.

الدراسات المشابهة السابقة

دراسة (رضا, 2021) [13] وهي تحت عنوان " فعالية تطبيق برنامج تدريبي مقترح باستخدام التمرينات الهوائية والزومبا في التقليل من السمنة لدى النساء (فئة 35–45 سنة)"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية البرنامج المقترح بأسلوب التمرينات الهوائية والزومبا للخفض من وزن الجسم، حيث بلغ العدد الإجمالي للعينة 11 سيدة من ممارسات لرياضة الأيروبيك والزومبا

على عينة من نساء مدينة أم البواقي. وأظهرت النتائج أن البرنامج التدريبي المقترح أثر على بعض محيطات الجسم المتمثلة في (الصدر، العضد، الورك، الحوض الفخذ، السمانة) وهذا بفضل التمرينات الهوائية الأكسجينية والزومبا حيث تعتبر من أكثر الطرق فعالية في خفض نسبة الدهون الموجودة في محيطات الجسم. وقد أظهرت الدراسة أيضاً فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لوزن الجسم والكتلة الجسمية لدى النساء وكانت لصالح القياس البعدي. وخلصت هذه الدراسة إلى أن البرنامج التدريبي المصاحب بحمية غذائية متوازنة حقق نتائج مثالية تثبت صحة الفرضيات المقترحة من تقليل ظاهرة السمنة لدى النساء للفئة العمرية (35–45 سنة).

دراسة (الجلعود، 2005) [14] بعنوان "تأثير برنامج رياضي–غذائي على السمنة لدى طلاب مدارس الهيئة الملكية بمدينة الجبيل الصناعية بالمملكة العربية السعودية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير البرنامج الرياضي والبرنامج الغذائي على السمنة، والتعرف على نسبة التحسن في كل من البرنامج الرياضي – الغذائي، البرنامج الرياضي فقط، والبرنامج الغذائي فقط، في التأثير على السمنة لدى طلاب الصفوف الدراسية الثالث والرابع والخامس والسادس الابتدائي (9–12) سنة بمدارس الهيئة الملكية بمدينة الجبيل الصناعية بالمملكة العربية السعودية. وقد تم اتباع المنهج التجريبي ذي المجموعات المتكافئة لمعرفة الفروق بين (القياس القبلي والقياس البعدي). بلغ أفراد العينة 80 طالباً مقسمين على أربع مجموعات يتغير فيها العامل المستقل وهو البرنامج المطبق: برنامج رياضي – غذائي، برنامج رياضي، برنامج غذائي، مجموعة ضابطه. والمتغيرات التابعة هي الوزن، محيط البطن، مؤشر كتلة الجسم، نسبة الشحوم وزن الشحوم، وزن كتلة الجسم بدون الشحوم، سمك طية الجلد في المناطق الجسمية الثلاث (منطقة العضلة ذات الثلاثة رؤوس العضدية ومنطقة ما تحت عظم لوح الكتف ومنطقة منتصف الساق.

وتم تنفيذ البرامج قيد الدراسة لمدة ثلاثة أشهر وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط القياس القبلي ومتوسط القياس البعدي في متغيرات الدراسة التابعة لكل مجموعة من المجموعات الأربع كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط القياس القبلي ومتوسط القياس البعدي في أغلب المتغيرات قيد الدراسة. كذلك دلت الدراسة على أن البرنامج الرياضي الغذائي كان له التأثير الأفضل على جميع المؤشرات المتعلقة بالسمنة، إذ أدى إلى تناقص الوزن بنحو ٣,٤٥ كغم وتناقص محيط البطن بنحو ٧,٧٦سم وقلت نسبة الشحوم بنحو ٨,٢٠% وتناقص مؤشر كتلة الجسم بنحو ٢,٤٧ كغم / م، كذلك أحدثت البرامج الأخرى (الرياضي فقط، والغذائي فقط) تغيرات متفاوتة في متغيرات الدراسة، ولكن بنحو أقل من البرنامج الرياضي الغذائي، بينما ازدادت قيم جميع المتغيرات لدى المجموعة الضابطة..

دراسة (المختار، 2012) [15] وعنوان هذه الدراسة "تأثير تمرينات الأيروبيك المصاحبة لبرنامج غذائي في بعض القياسات الانثروبومترية لدى فئة النساء (35–45) سنة" والتي تهدف إلى إعداد تمارين الأيروبيك، وإعداد برنامج غذائي لفئة النساء بأعمار (35– 45) سنة، ومعرفة تأثير هذه التمارين المصاحبة للبرنامج الغذائي في بعض القياسات الانثروبومترية لفئة النساء بأعمار (35– 45) سنة. وكانت عينة البحث 16 من الإناث اللواتي سجلن لدى المركز وقد تم استخدام المنهج التجريبي لملائمة الدراسة، وأظهرت النتائج أن استخدام تمارين الأيروبيك والبرنامج الغذائي للنساء بأعمار (35–45) سنة ساعد في التخلص من الوزن الزائد وكان له الاثر الايجابي في التخلص من الشحوم في مناطق (البطن، الكتف، العضد، الورك، الفخذ) لان القيم كانت معنوية. وتتحلى تمارين الأيروبيك بمصاحبة الموسيقى بروح المرح الذي تستميل لها النسوة خاصة حيث انها تشبه الرقص على الاغاني.

دراسة (عبد المعطي & إمام، 2015) [16] وهي تحت عنوان " تأثير النظام الغذائي منخفض السعرات في إنقاص وزن السمنة" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الحميات المقيدة بالسعرات الحرارية على علاج السمنة من خلال تقييم الوزن ومؤشر كتلة الجسم ومحيط الخصر ومحيط الورك ونسبة الخصر إلى الورك.

وشملت عينة الدراسة 90 امرأة سمينة تتراوح أعمارهن بين 30 و50 سنة يعانين من السمنة "فقط "(مؤشر كتلة الجسم 30 كجم / م 2) يتابعن في عيادة السمنة والنحافة بالقاهرة بمصر لمدة 12أسبوعًا. تم تعديل نظامهم الغذائي لتوفير 1250–1350 سعرة حرارية. وتم تقسيم المرضى إلى 3 مجموعات (ن = 30) على النحو التالي: المجموعة 1 يتناولون نظام غذائي منخفض الدهون يحتوي على نسبة عالية من الكربوهيدرات(HCLF) (70٪ كربوهيدرات، 10٪ دهون و20٪ بروتين)، المجموعة 2 نظام غذائي غني بالدهون وقليل الكربوهيدرات (HFLC)(35٪ كربوهيدرات، 45٪ دهون و20٪ بروتين) والمجموعة 3 كانت تتناول نظام غذائي عالي البروتين منخفض (HP LC) (30٪ كربوهيدرات، 30٪ دهون و40٪ بروتين). أسفرت النتائج أن وزن الجسم ومؤشر كتلة الجسم لدى النساء في المجموعة 3 انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة بالنتائج التي ظهرت في المجوعة 1 و2. وأن محيط الخصر ومحيط الورك انخفضا بشكل ملحوظ في المجموعتين 2 و3 مقارنة بالمجموعة 1. وعليه خلصت هذه الدراسة إلى أن الأنظمة الغذائية منخفضة الكربوهيدرات هي الأفضل فعالية من الأنظمة الغذائية قليلة الدسم عالية الكربوهيدرات في إنقاص الوزن. ويعتبر النظام الغذائي عالي البروتين منخفض الكربوهيدرات خيارً آمنًا وأكثر فاعلية لفقدان الوزن تحت الإشراف الطبي وتكوين الجسم في حالات السمنة المفرطة.

دراسة (ميسو، 2018): [17] وكانت بعنوان "أثر برنامج تدريبي بمصاحبة الموسيقى وبدونها على إنقاص الوزن للسيدات سن (25–30) بصالة دار الشرطة" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الطريقتين وأيهما أفضل على إنقاص الوزن لدى السيدات. وتم اختيار العينة من متدربات صالة دار الشرطة ببري –جمهورية السودان– وتكونت العينة من مجموعتين تحتوي كل واحدة على (20) متدربة واستخدم المنهج التجريبي بأسلوب القياس (القبلي والبعدي)، وقد أهتم البرنامج في محتواه على إنقاص الوزن، وقد تحصلت الدارسة على النتائج التالية: يوجد تأثير معنوي بين القياسات القبلية والبعدية للبرنامج المقترح إنقاص الوزن للمجموعتين. توجد فروقات إحصائية بين نتائج المجموعتين بمصاحبة الموسيقى وبدونها وكان الفرق لصالح البرنامج بمصاحبة الموسيقى، إذ أن للموسيقى أثر كبير في تحسين المزاج والحالة النفسية مما يؤدي الي ممارسة الرياضة بأحسن صورة. وعدم الالتزام ببرنامج غذائي أثناء فترة التدريب يؤدي الي نتائج عكسية.

التعليق على الدراسات السابقة

أظهرت دراسة رضا ودراسة المختار نتائج صريحة ومحققه للتأثير الإيجابي لتمارين الأيروبيك في خفض نسبة الدهون الموجودة في محيطات الجسم والتخلص من الوزن الزائد، في حين اختلفت عينة البحث في دراسة الجلعود عن مجموعة البحث المستهدفة في دراستنا، إلا أن النتائج التي توصل لها أكدت أن دمج البرنامج الرياضي مع البرنامج الغذائي كان له تأثير أكبر وأفضل على جميع المؤشرات المتعلقة بالسمنة، مقارنة بالبرامج الأخرى (الرياضي فقط، والغذائي فقط) وهو ما استهدفته دراستنا جمع البرنامجين للحصول على نتائج أفضل..

واهتمت دراسة عبد المعطي & إمام بمعرفة تأثير النظام الغذائي منخفض السعرات الحرارية على إنقاص الوزن، ورجحت الكفة أكثر للنظام الغذائي عالي البروتين منخفض الكربوهيدرات باعتباره النظام الأفضل والآمن لفقدان الوزن وهو ما تبعته دراستنا باختيار نظام غذائي عالي البروتين كتدخل للمشاركات.

وأكدت دراسة ميسو أن دمج الموسيقى مع البرنامج التدريبي له أثر أكبر في إنقاص الوزن، حيث أن ممارسة الرياضة مصحوبة بمقطع أو لحن موسيقي تجنب الملل والشعور بالتعب وهو ما أكدته كذلك دراسة المختار.

المنهجية والإجراءات

منهجية البحث

تم استخدام المنهج التجريبي وفق أحد تصميماته الأساسية المسمى بالقياس القبلي والبعدي لمجموعة تجريبية لملائمته لطبيعة المشكلة المراد حلها، إذ يعتبر المنهج التجريبي أقرب مناهج البحث العلمي الذي يعالج المشكلة بالطريقة العمدية والتجريبية.

مجتمع البحث

النساء المصابات بالسمنة في ولاية نزوى التي تتراوح أعمارهن أكثر من 18 سنة.

عينة البحث

تم نشر إعلان عن طريق مجمع نزوى الرياضي، بالتعاون مع مدينة نزوى الصحية للاشتراك في رياضات الأيروبيك والسباحة، وبلغ المجموع الكلي(260) امرأة مشتركة ، وتم اختيار(183) امرأة من مرتادات مجمع نزوى الرياضي بعد موافقتهن للانضمام، شريطة أن يكن من اللاتي يتصفن بالبدانة حسب مؤشرات البدانة (BMI ≥ 30) وأن يكون عمر المشاركة 18 سنة فما فوق، وأن تقدم كشف طبي يفيد أنها لائقة طبياً ولا يمنع من ممارستها للرياضة.

المجال المكاني

تم إجراء الدراسة في مجمع نزوى الرياضي بولاية نزوى، وتم اختيار هذا المكان لسهولة أخذ القياسات، ولسهولة حمل الموازين وأدوات القياس لقربه من مقر عمل الباحثات، كما أن مجمع نزوى الرياضي بادر بعمل برنامج لفئات المجتمع بوجود مدربات متخصصات في المجال الرياضي، بالشراكة مع مدينة نزوى الصحية وبتعاون المشتركات في مجمع نزوى الرياضي مع الطاقم الطبي لأخذ القياسات، والتزامهن بالحصص التدريبية في الأوقات المحددة؛ حتى لا يحدث خلل أو نقص في عدد العينة المستهدفة، ولالتزامهن بإحضار كشف طبي من أقرب مؤسسة؛ لتجنب حدوث أي حالة طارئة أثناء ممارسة الرياضات المختلفة وللتأكد من أن المشتركات لا يعانين من أي مشاكل صحية.

المجال الزماني

تم جمع البيانات على فترات، بدءا من 18 / سبتمبر / 2022 ، ولغاية 5/ مارس / 2023 (تقريباً 6 أشهر) .

وسائل البحث وطريقة جمع المعلومات

1. **النظرية والتطبيقية**

تم الاستعانة بمصادر ومراجع عربية وأجنبية متمثلة في المقالات العلمية والكتب والمواقع الالكترونية، وتم استخدام SPSS لتحليل البيانات والمقابلات الشخصية.

2. **الأدوات والأجهزة المستخدمة في جمع البيانات**

استمارة جمع البيانات

والتي اشتملت على المعلومات التالية لكل مشاركة: الاسم، الجنسية، الجنس، تاريخ الميلاد، مكان العمل، الوظيفة، مكان الإقامة، رقم الهاتف، البريد الالكتروني، ما يفيد أنها لائقة صحياً، توقيع قبول المشاركة، وقياسات الجسم (الوزن، الطول، كتلة الجسم، مستوى الصدر، مستوى الخصر، مستوى الأرداف، نسبة شحوم الجسم، وكتلة الشحوم، والكتلة العضلية). ملحق رقم (1)

المسطرة المدرجة لقياس الطول

شريط قياس (لقياس محيطات الجسم)

جهاز TANITA لقياس الوزن، مؤشر كتلة الجسم، نسبة الشحوم، كتلة الشحوم، وكتلة العضلات.

إجراءات البحث الميدانية

1. الاختبارات المستخدمة في البحث (القياسات الأنثروبومترية):

الطول

وحدة القياس/ سم، الأداة / المسطرة المدرجة.

وصف الاختبار

تقف المشاركة على القاعدة باعتدال، و يواجه ظهرها العمود القائم، و يجب عليها أن تشد جسمها للأعلى بحيث نظرها إلى الامام، حيث يتم إنزال الحامل حتى يلامس الحافة العليا للرأس (أعلى نقطة في الجمجمة)، ثم يسجل الرقم المواجهة للحامل و الذي يدل على طول المشاركة بالسنتيمترات لأقرب (0.1) سم.

محيطات الجسم

1. مستوى الصدر: يلف شريط حول مستوى الصدر ويكون من تحت الإبطين تماماً، يثبت بإحكام حول أعرض جزء من الصدر والذي يكون في الغالب فوق الحلمات أو عليها.
2. مستوى الخصر: يلف شريط القياس في مستوى الخصر، أي أعلى عظام الحوض وأسفل القفص الصدري، إذ يقع الخصر في المنطقة أعلى من السرة ب 2 سم.
3. مستوى الأرداف: يقاس بلف الشريط عند مستوى أقصى امتداد (بروز) يمكن ملاحظته للردفين.

جهاز تانيتا (Tanita DC – 360)

حيث يعد من الأجهزة الحديثة الالكترونية Bioelectric Impedance Analysis (BIA)، والتي تعتمد بقياس تركيب الجسم (وزن الجسم، مؤشر كتلة الجسم، ونسبة الشحوم) بناء على قياس الماء في الجسم والشحنات (Electrolyte) الموجودة في الأنسجة، حيث كان القياس سابقاً يتطلب وضع مجسات (Electrodes) على منطقة القياس سواء (رسغ اليد أم الكاحل) ولمدة 5 دقائق تقريباً؛ لذلك استمر التطوير بالأجهزة ذات الصلة حتى تم تطوير جهاز Tanita DC–360 بدون الاعتماد على المجسات(Wilmore, J.1994). [18] وفيما يلي بيان للقياسات وآلية القياس على الجهاز:

يتم من خلال الجهاز قياس المتغيرات (وزن الجسم، مؤشر كتلة الجسم، نسبة شحوم الجسم، كتلة شحوم الجسم، وكتلة العضلات)، بالنسبة لقياس وزن الجسم يكون إلى أقرب 10 غم.

مكونات الجهاز: يتكون الجهاز من ثلاث أجزاء رئيسية هي:

- قاعدة الجهاز حيث يوجد في أعلاها أربع قطع معدنية لوضع القدمين بدون ارتداء أي شيء عليهما أثناء عملية القياس.
- قائم يصل بين القاعدة ولوحة المعلومات للجهاز.
- لوحة الجهاز والتي تشتمل على معلومات حول (كتلة الملابس ب (كغم)، الجنس، العمر، الطول (سم)، إضافة لطابعة لنتائج القياسات المذكورة.)
- وصلة تيار كهربائي.

وتمت خطوات القياس عليه وفق ما يلي:

- وصل الدائرة الكهربائية وتشغيل الجهاز.
- تزويد الجهاز بالمعلومات وهي (كتلة الملابس، الجنس، العمر، الطول)
- انتظار المشاركة لحين إعطاء الجهاز إشارة للصعود على الجهاز (Stand On).
- تصعد المشاركة إلى الجهاز وذلك بوضع القدمين على القطع المعدنية بطول القدمين معاً.
- يبدأ الجهاز بالعمل على إجراء التحليل لمدة (30) ثانية تقريباً.
- تبقى المشاركة على الجهاز حتى يتم طباعة النتائج من قبل الجهاز إلكترونياً دون أي تدخل للباحثين.
- تستغرق عملية القياس ككل بما فيها قياس الطول (2–3) دقائق لكل مفحوص.

التجربة الاستطلاعية

الاختبارات القبلية: تم إجراء القياسات القبلية في مركز نزوى الرياضي لعينة البحث في يوم (18 / سبتمبر / 2022) ، إذ تم إجراء القياسات الأنثرومبومترية.

تنفيذ التدخل

1. **البرنامج الرياضي**

تم تنفيذ المنهج التدريبي للتمارين الهوائية (الأيروبيك) في 18/ سبتمبر/ 2022 ولغاية 5/ مارس / 2023 ، لمدة (24) أسبوعاً وبواقع ثلاث وحدات تدريبية في الأسبوع – حيث بلغ عدد الوحدات التدريبية (72) وحدة طوال مدة التدريب.

مدة الوحدة التدريبية يستمر لساعتين يتضمنها الإحماء والتهدئة وقد تم اعتماد مبدأ التدرج في الشدة. والتمارين المستخدمة هي تمارين الأيروبيك منخفضة / متوسطة الشدة .

2. **البرنامج الغذائي**

حمية عالية البروتين بحيث يتضمن البروتين أكثر من 20% من مجموع السعرات الحرارية، ومن أمثلة على الأغذية الغنية بالبروتين: البروتين النباتي (الفاصوليا، الحمص والفلافل، العدس مثل البني أو الأخضر أو الأصفر، البازلاء، المكسرات، الصويا، والتوفو). البروتين الحيواني (الدواجن، اللحوم، الأسماك بأنواعها). الحليب ومشتقاته (الأجبان: فيتا، حلومي، قريش، شيدر، الحليب، الزبادي، الروب)

ملحق رقم (2).

الاختبارات البعدية: تم إجراء القياسات البعدية تحت نفس ظروف الاختبارات القبلية في يوم (5/ مارس / 2023).

متغيرات البحث

المتغير المستقل: هو العامل الذي يتم تناوله في البحث للتحقق من علاقته بالمتغير التابع (موضوع الدراسة) وهو " ممارسة رياضة الأيروبيك ونظام غذائي عالي البروتين"

المتغير التابع: هو الظاهرة التي توجد أو تخفى أو تتغير حينما يتم تطبيق المتغير المستقل. وهو " مستويات السمنة"

الوسائل الإحصائية: استخدمت الباحثات الحقيبة الإحصائية الجاهزة (SPSS) للحصول على نتائج العمليات الإحصائية.

النتائج ومناقشتها

منهجية البحث: تم استخدام المنهج التجريبي وفق أحد تصميماته الأساسية المسمى بالقياس القبلي والبعدي لمجموعة تجريبية لملائمته لطبيعة المشكلة المراد حلها، إذ يعتبر المنهج التجريبي أقرب مناهج البحث العلمي الذي يعالج المشكلة بالطريقة العمدية والتجريبية.

مجتمع البحث: النساء المصابات بالسمنة في ولاية نزوى التي تتراوح أعمارهن أكثر من 18 سنة.

عينة البحث: تم نشر إعلان عن طريق مجمع نزوى الرياضي، بالتعاون مع مدينة نزوى الصحية للاشتراك في رياضات الأيروبيك والسباحة، وتم اختيار 183 امرأة من مرتادات مجمع نزوى الرياضي بعد موافقتهن للانضمام، شريطة أن يكن من اللاتي يتصفن بالبدانة حسب مؤشرات البدانة ($BMI \geq 30$) وأن يكون عمر المشاركة 18 سنة فما فوق، وأن تقدم كشف طبي يفيد أنها لائقة طبيا ولا يمنع من ممارستها للرياضة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

1. التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية للعينة البحث.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات للوصف المتغيرات الديموغرافية للعينة البحث.
3. اختبار t لمعرفة الفروق ذات الدلالة المعنوية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الوزن، كتلة الجسم، مستوى الخصر، نسبة الشحوم، كتلة الشحوم، الكتلة العضلية) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

تحليل النتائج ومناقشتها

أولاً: تحليل البيانات الديموغرافية للعينة الدراسة

التكرارات والنسب المئوية

1. العمر:

جدول رقم (1) يوضح العمر

العمر 1					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 25 سنة إلى30	28	15.3	15.3	15.3
	من 31 إلى 40 سنة	69	37.7	37.7	53.0
	من 41 سنة إلى 49 سنة	81	44.3	44.3	97.3
	من 50 سنة فأكثر	5	2.7	2.7	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

يتبين من الجدول السابق أن 81 أعمارهم تتراوح (من 41 سنة إلى 49 سنة) بنسبة 44.3%، وجاء في الترتيب الثاني 69 أعمارهم تتراوح (من 31 إلى 40 سنة) بنسبة 37.7 %، وفي الترتيب الثالث 28 أعمارهم (من 25 سنة إلى30) بنسبة 15.3% وأخيراً 5 أعمارهم تتراوح (من 50 سنة فأكثر) بنسبة 2.7%، ويتضح ذلك من الشكل التالي:

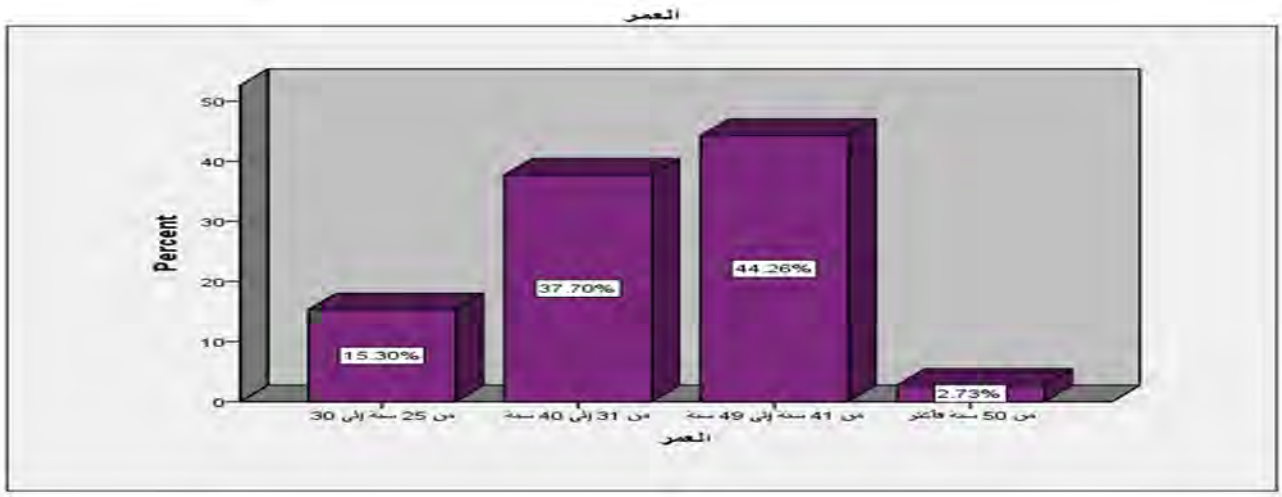

شكل رقم (1) يوضح نتائج العمر

الطول: 2

جدول رقم (2) يوضح نتائج الطول

يتبين من الجدول السابق أن 113 أطوالهم تتراوح (من 151 سم إلى 160 سم) بنسبة 61.7 %، وجاء في الترتيب الثاني 35

الطول					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 144 سم إلى 150 سم	32	17.5	17.5	17.5
	من 151 سم إلى 160 سم	113	61.7	61.7	79.2
	من161 سم إلى 169 سم	35	19.1	19.1	98.4
	من 170 سم فأكثر	3	1.6	1.6	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

أطوالهم تتراوح (من161 سم إلى 169 سم) بنسبة 19.1 %، وفي الترتيب الثالث 32 أطوالهم تتراوح (من 144 سم إلى 150

سم) بنسبة 17.5% وأخيراً 3 أطوالهم تتراوح (من 170 سم فأكثر) بنسبة 1.6%، ويتضح ذلك من الشكل التالي:

شكل رقم (2) يوضح نتائج الطول

3.القياس القبلي للكتلة الجسم

جدول رقم (3) يوضح نتائج القياس القبلي للكتلة الجسم

القياس القبلي للكتلة الجسم					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 18.5 كجم /متر2 (ناقص الوزن).	4	2.2	2.2	2.2
	من 18.5 إلى 24.9 كجم /متر2 (وزن طبيعي).	72	39.3	39.3	41.5
	من 25 إلى 29.9 كجم /متر2 (زائد الوزن).	51	27.9	27.9	69.4
	من 30 إلى 34.9 كجم /متر2 (سمنة من الدرجة الأولى).	34	18.6	18.6	88.0
	من 35 إلى 39.9 كجم /متر2 (سمنة من الدرجة الثانية).	22	12.0	12.0	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

يتبين من الجدول السابق أن 72 مؤشر لمن كتلة جسمهم تتراوح (من 18.5 إلى 24.9 كجم /متر2 (وزن طبيعي)) بنسبة 39.3 %، وجاء في الترتيب الثاني 51 مؤشر لمن كتلة جسمهم تتراوح (من 25 إلى 29.9 كجم /متر2 (زائد الوزن).) بنسبة 27.9 %، وفي الترتيب الثالث 34 مؤشر لمن كتلة جسمهم تتراوح (من 30 إلى 34.9 كجم /متر2 (سمنة من الدرجة الأولى) بنسبة 18.6%، وفي الترتيب الرابع 22 مؤشر لمن كتلة جسمهم تتراوح (من 35 إلى 39.9 كجم /متر2 (سمنة من الدرجة الثانية) بنسبة 12.0%، وأخيراً 4 مؤشرات لمن كتلة جسمهم تتراوح (أقل من 18.5 كجم /متر2 (ناقص الوزن))، بنسبة 2.2%، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

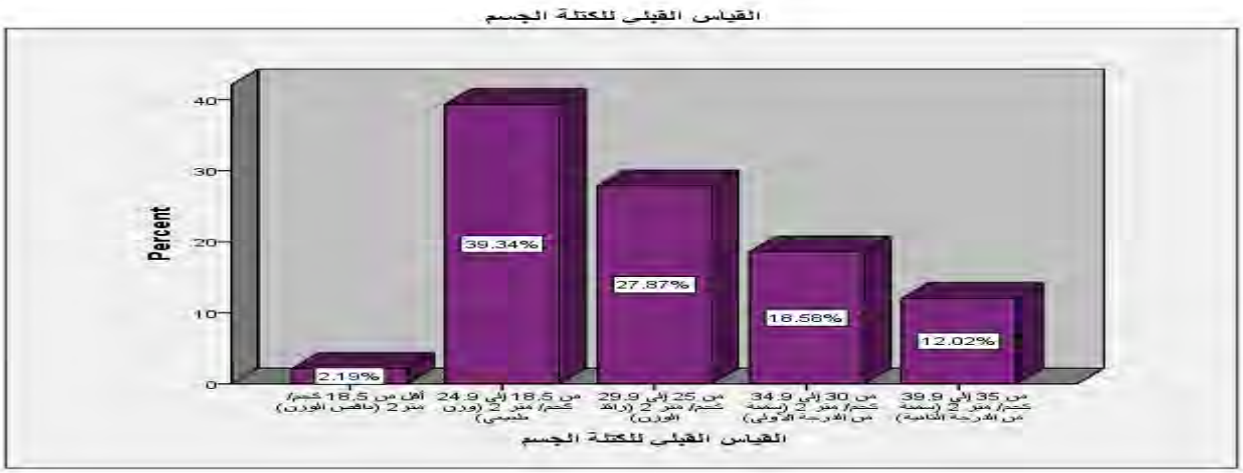

شكل رقم (3) يوضح نتائج القياس القبلي للكتلة الجسم

2. القياس البعدي للكتلة الجسم

جدول رقم (4) يوضح نتائج القياس البعدي للكتلة الجسم

القياس البعدي للكتلة الجسم					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 18.5 كجم /متر2 (ناقص الوزن).	7	3.8	3.8	3.8
	من 18.5 إلى 24.9 كجم /متر2 (وزن طبيعي).	71	38.8	38.8	42.6
	من 25 إلى 29.9 كجم /متر2 (زائد الوزن).	57	31.1	31.1	73.8
	من 30 إلى 34.9 كجم /متر2 (سمنة من الدرجة الأولى).	32	17.5	17.5	91.3
	من 35 إلى 39.9 كجم /متر2 (سمنة من الدرجة الثانية).	15	8.2	8.2	99.5
	أكثر من 40 كجم /متر2 (سمنة مفرطة).	1	.5	.5	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

يتبين من الجدول السابق أن 71 مؤشر لمن كتلة جسمهم تتراوح (من 18.5 إلى 24.9 كجم /متر2 (وزن طبيعي)) بنسبة 38.8 %، وجاء في الترتيب الثاني 57 مؤشر لمن كتلة جسمهم تتراوح (من 25 إلى 29.9 كجم /متر2 (زائد الوزن). بنسبة 31.1%، وفي الترتيب الثالث 30 مؤشر لمن كتلة جسمهم تتراوح (من 30 إلى 34.9 كجم /متر2 (سمنة من الدرجة الأولى) بنسبة17.5%، وفي الترتيب الرابع 15 مؤشر لمن كتلة جسمهم تتراوح (من 35 إلى 39.9 كجم /متر2 (سمنة من الدرجة الثانية) بنسبة 8.2 %، في الترتيب الخامس7 مؤشرات لمن كتلة جسمهم تتراوح (أقل من 18.5 كجم /متر2 (ناقص الوزن))، بنسبة 3.8، 1 وأخيراً مؤشر واحد لمن كتلة جسمهم تتراوح (أكثر من 40 كجم /متر (سمنة مفرطة).)، بنسبة .5%، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي: المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات الديموغرافية:

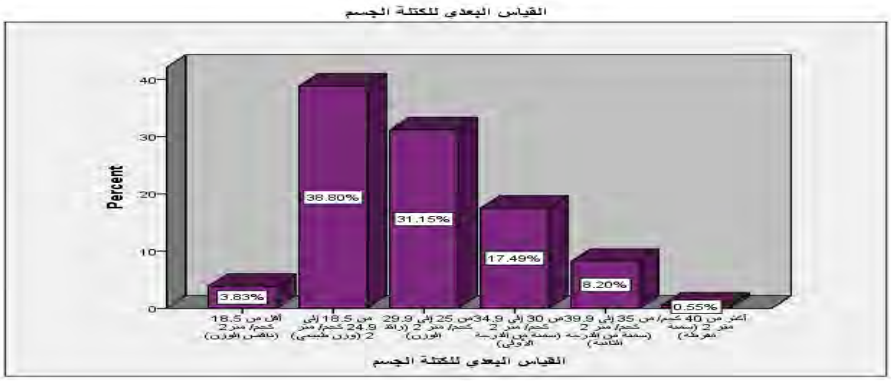

شكل رقم (4) يوضح نتائج القياس البعدي للكتلة الجسم

جدول رقم (5) يوضح نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات الديموغرافية

Descriptive Statistics			
	N	Mean	Std. Deviation
العمر	183	2.34	.768
الطول	183	2.05	.657
القياس القبلي للكتلة الجسم	183	2.99	1.074
القياس البعدي للكتلة الجسم	183	2.89	1.043

يتبين من الجدول السابق أن متوسط العمر بلغ 2.34، بانحراف معياري بلغ 768.، وبلغ متوسط الطول 2.05، بانحراف معياري 657.، في حين بلغ متوسط القياس القبلي للكتلة الجسم 2.99، بانحراف معياري بلغ 1.074، وبلغ متوسط القياس البعدي للكتلة الجسم 2.89، بانحراف معياري بلغ 1.043، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

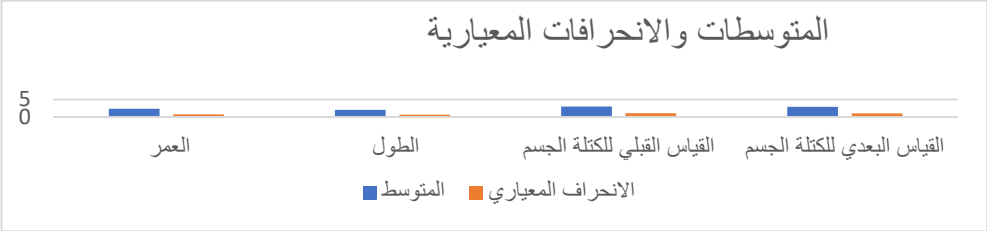

شكل رقم (5) يوضح نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات الديموغرافية

ثانياً: اختبار الفروض ومناقشتها

فرضية البحث

هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الوزن، كتلة الجسم، مستوى الخصر، نسبة الشحوم، كتلة الشحوم، الكتلة العضلية) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

1. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الوزن) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

جدول رقم (6) يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاختبار الوزن القبلي والبعدي لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	الوزن قبل	66.17	183	13.634	1.008
	الوزن بعد	64.84	183	13.601	1.005

يتبين من الجدول السابق أن متوسط الوزن للقياس القبلي بلغ 66.17، بانحراف معياري بلغ 13.634، في حين بلغ متوسط الوزن للقياس البعدي 64.84، بانحراف معياري بلغ 13.601، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

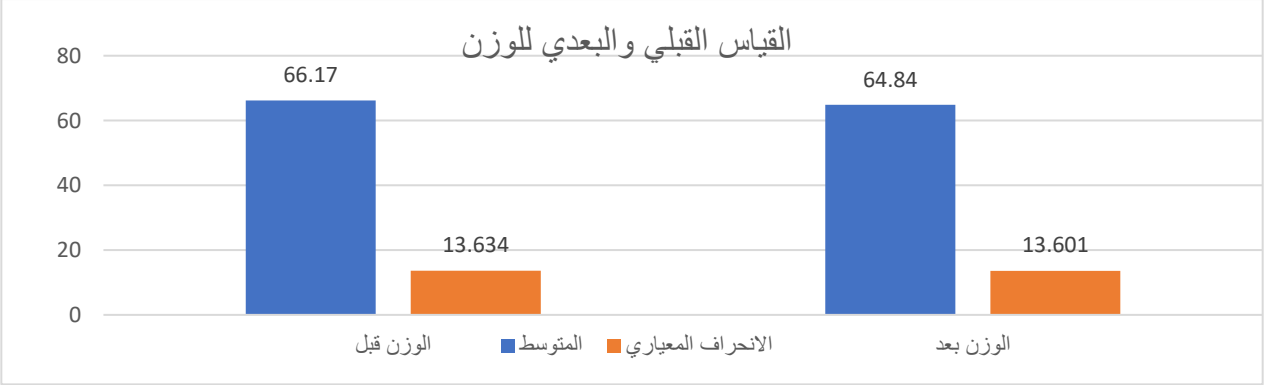

شكل رقم (6) يوضح نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاختبار الوزن القبلي والبعدي لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

اختبار t للعينتين المرتبطتين لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الوزن):

جدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار "t" للعينات المرتبطة لقياس الفروق الإحصائية بين الوزن القبلي والبعدي لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Test									
		Paired Differences					T	Df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	الوزن قبل – الوزن بعد	1.334	2.188	.162	1.015	1.654	8.251	182	.000

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة t بلغت 8.251 عند مستوى معنوية 000.، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الوزن) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (كتلة الجسم) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

جدول رقم (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس كتلة الجسم قبل وبعد البرنامج لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	كتلة الجسم قبل	27.20	183	5.579	.412
	كتلة الجسم بعد	26.52	183	5.538	.409

يتبين من الجدول السابق أن متوسط كتلة الجسم للقياس القبلي بلغ 27.20، بانحراف معياري بلغ 5.579، في حين بلغ متوسط كتلة الجسم للقياس البعدي 26.52، بانحراف معياري بلغ 5.538، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

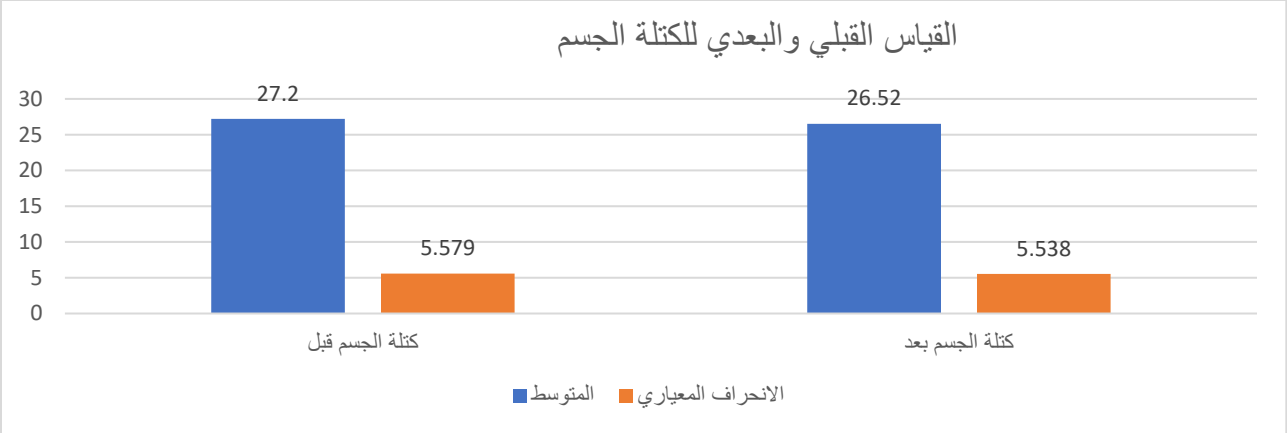

شكل رقم (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس كتلة الجسم قبل وبعد البرنامج لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

اختبار t للعينتين المرتبطتين لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (كتلة الجسم):

جدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار "t" للعينات المرتبطة لقياس الفروق الإحصائية بين كتلة الجسم القبلية والبعدية لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper			
Pair 1	كتلة الجسم قبل - كتلة الجسم بعد	.687	1.296	.096	.498	.876	7.168	182	.000

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة t بلغت 7.168 عند مستوى معنوية 000.، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (كتلة الجسم) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (مستوى الخصر) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

جدول رقم (10) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس مستوى الخصر قبل وبعد البرنامج لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	مستوى الخصر قبل	87.52	183	12.330	.911
	مستوى الخصر بعد	83.28	183	11.989	.886

يتبين من الجدول السابق أن متوسط مستوى الخصر للقياس القبلي بلغ 87.52، بانحراف معياري بلغ12.330، في حين بلغ متوسط مستوى الخصر للقياس البعدي 83.28، بانحراف معياري بلغ 11.989، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

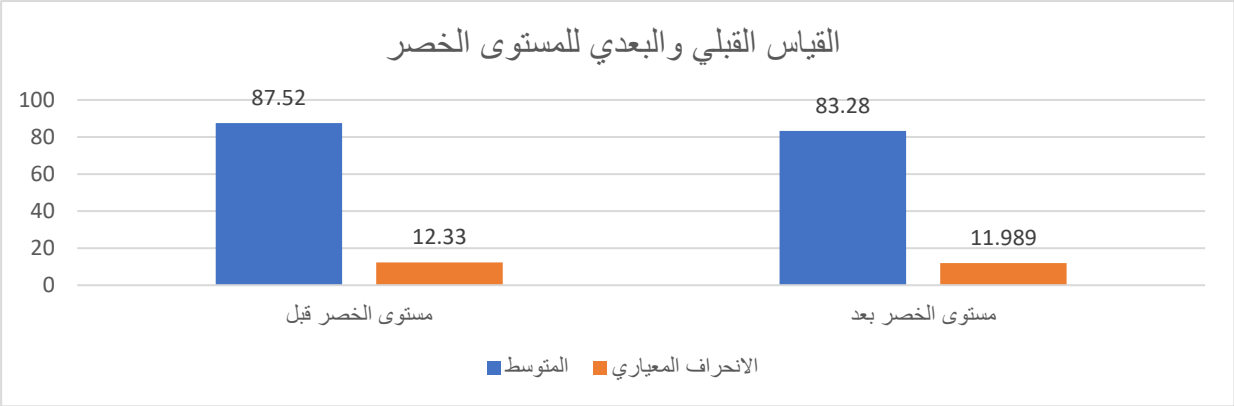

شكل رقم (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس مستوى الخصر قبل وبعد البرنامج لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

اختبار t للعينتين المرتبطتين لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (مستوى الخصر):

جدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار "t" للعينات المرتبطة لقياس الفروق الإحصائية بين مستوى الخصر القبلي والبعدي لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Test							
	Paired Differences						
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference	T	Df	Sig. (2-tailed)

					Lower	Upper			
Pair 1	مستوى الخصر قبل –مستوى الخصر بعد	4.244	4.748	.351	3.552	4.937	12.092	182	.000

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة t بلغت 12.092 عند مستوى معنوية 000.، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (مستوى الخصر) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

2. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (نسبة الشحوم) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

جدول رقم (12) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس نسبة الشحوم قبل وبعد البرنامج لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	نسبة الشحوم قبل	40.18	183	8.808	.651
	نسبة الشحوم بعد	38.81	183	8.603	.636

يتبين من الجدول السابق أن متوسط نسبة الشحوم للقياس القبلي بلغ 40.18، بانحراف معياري بلغ 8.808، في حين بلغ متوسط نسبة الشحوم للقياس البعدي 38.81، بانحراف معياري بلغ8.603 ، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

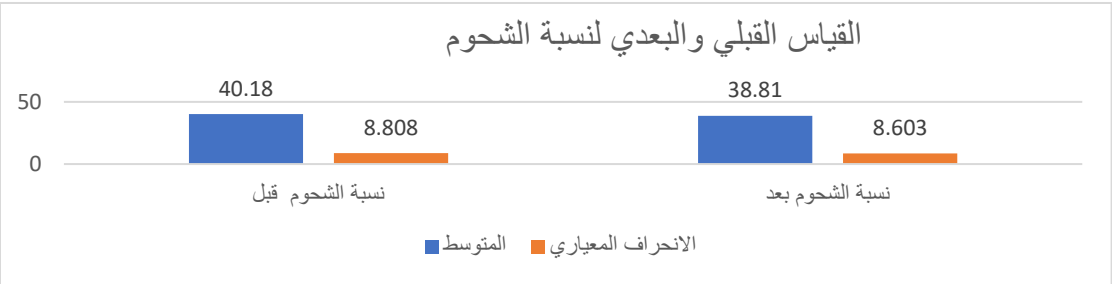

شكل رقم (9) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس نسبة الشحوم قبل وبعد البرنامج لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

اختبار t للعينتين المرتبطتين لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (نسبة الشحوم):

جدول رقم (13) يوضح نتائج اختبار "t" للعينات المرتبطة لقياس الفروق الإحصائية بين نسبة الشحوم القبلية والبعدية لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Test									
		Paired Differences					T	Df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	قبل الشحوم نسبة – بعد الشحوم نسبة	1.369	2.591	.191	.992	1.747	7.151	182	.000

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة t بلغت 7.151 عند مستوى معنوية 000.، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (نسبة الشحوم) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (كتلة الشحوم) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

جدول رقم (14) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس كتلة الشحوم قبل وبعد البرنامج لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	كتلة الحشوم قبل	27.52	183	10.697	.791
	كتلة الحشوم بعد	26.74	183	11.446	.846

يتبين من الجدول السابق أن متوسط كتلة الشحوم للقياس القبلي بلغ 27.52، بانحراف معياري بلغ 10.697، في حين بلغ متوسط كتلة الشحوم للقياس البعدي 26.74، بانحراف معياري بلغ 11.446، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

جدول رقم (10) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس كتلة الشحوم قبل وبعد البرنامج لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

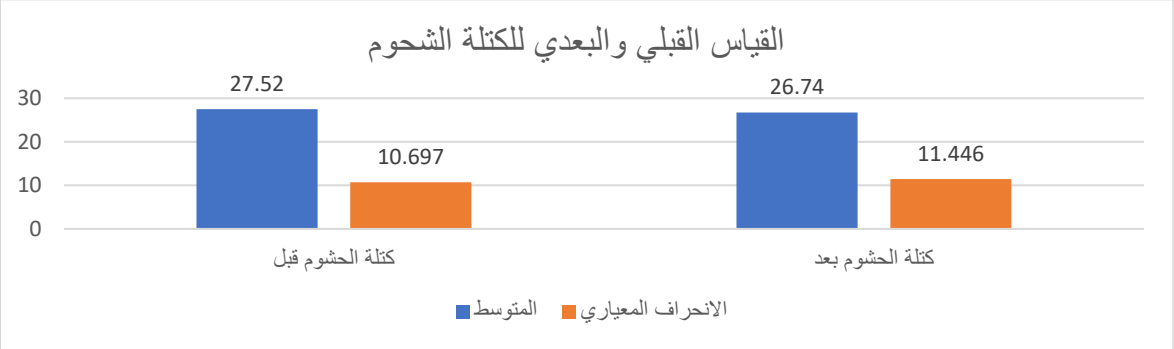

اختبار t للعينتين المرتبطتين لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (كتلة الشحوم):

جدول رقم (15) يوضح نتائج اختبار "t" للعينات المرتبطة لقياس الفروق الإحصائية بين كتلة الشحوم القبلية والبعدية لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Test									
		Paired Differences					t	Df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	كتلة الحشوم قبل - كتلة الحشوم بعد	.786	5.765	.426	-.055	1.627	1.844	182	.067

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة t بلغت 1.844 عند مستوى معنوية 067.، وهي أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (كتلة الشحوم) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

3. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الكتلة العضلية) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

جدول رقم (16) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس الكتلة العضلية قبل وبعد البرنامج لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	الكتلة العضلية قبل	36.74	183	3.702	.274
	بالكتلة العضلية بعد	36.32	183	3.682	.272

يتبين من الجدول السابق أن متوسط الكتلة العضلية للقياس القبلي بلغ 36.74، بانحراف معياري بلغ 3.702، في حين بلغ متوسط الكتلة العضلية للقياس البعدي 36.32، بانحراف معياري بلغ 3.682، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

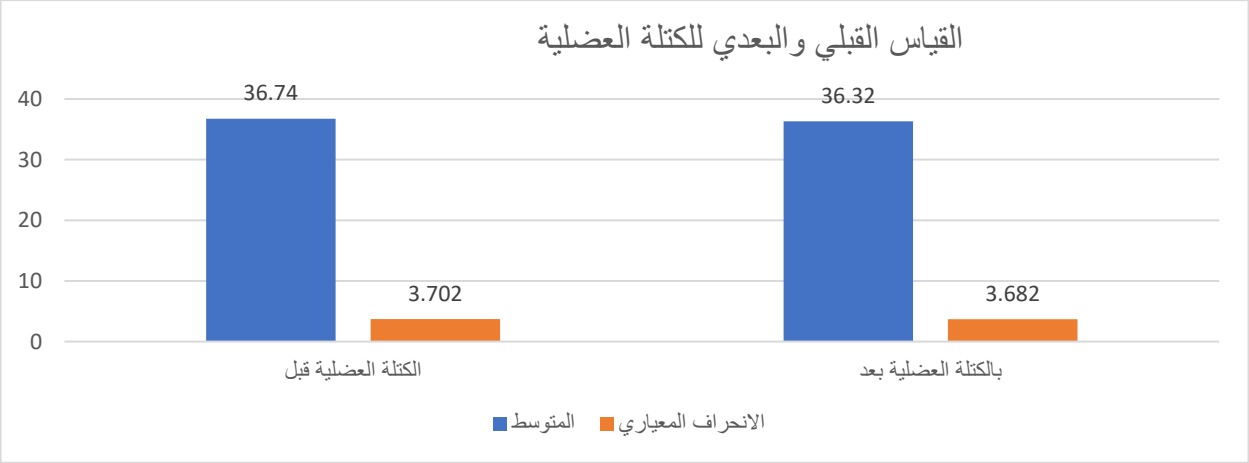

شكل رقم (11) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس الكتلة العضلية قبل وبعد البرنامج لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

اختبار t للعينتين المرتبطتين لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الكتلة العضلية):

جدول رقم (17) يوضح نتائج اختبار "t" للعينات المرتبطة لقياس الفروق الإحصائية بين الكتلة العضلية القبلية والبعدية لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين(N = 183)

Paired Samples Test								
	Paired Differences							
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		T	Df	Sig. (2-tailed)

					Lower	Upper			
Pair 1	الكتلة العضلية قبل – بالكتلة العضلية عد	.421	1.066	.079	.265	.576	5.341	182	.000

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة t بلغت 5.341 عند مستوى معنوية 000.، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الكتلة العضلية) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

ونستنتج مما سبق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الوزن، كتلة الجسم، مستوى الخصر، نسبة الشحوم، الكتلة العضلية) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين، ماعدا قياس كتلة الشحوم.

النتائج

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الوزن) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.
2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (كتلة الجسم) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.
3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (مستوى الخصر) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.
4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (نسبة الشحوم) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.
5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (كتلة الشحوم) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.
6. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاختبارات القبلية والبعدية ولصالح البعدية في بعض القياسات الأنثروبومترية (الكتلة العضلية) لدى النساء الممارسات لرياضة الأيروبيك والمحافظات على النظام الغذائي عالي البروتين.

الخاتمة

في النهاية يمكن القول بأنه تتعدّد أسباب السمنة عند النساء، والتي تؤدي إلى تراكم الدهون في مناطق مختلفة من الجسم، بخاصّة في البطن والأرداف، وبالتالي تؤدي إلى زيادة في الوزن. ولعلّ أبرزها التقدّم في السن والغذاء غير السليم حيث يعدُّ تناول طعام غير صحي من أسباب السمنة عند النساء؛ إذ يُساعد في تجمّع الدهون في منطقة الردف والوركين والمعدة، من جرّاء ارتفاع السعرات الحرارية بالإضافة لقلة ممارسة الرياضة، لذلك فإنه من الضروري العمل على مُمارسة الرياضة بانتظام، أي ما بين 60 إلى 30 دقيقة، ولخمس مرّات في الأسبوع وبالأخص تمارين الأيروبيك وذلك لدورها الكبير في الحد من نسبة السمنة، ومن المهم اتباع نظام غذائي صحّي، مع التركيز على تناول الأطعمة المغذّية ذات السعرات الحرارية المنخفضة، ولا سيما الفواكه، والخضراوات، والحبوب الكاملة وتجنّب الأطعمة الجاهزة، وخصوصًا تلك الغنيّة بالدهون المشبعة، والتخفيف من الحلويات ومراقبة الوزن بصورة منتظمة، مرة في الأسبوع.

التوصيات

بعد الاطلاع على النتائج أعلاه فإننا نوصي بالتالي:

1. ضرورة التعليم والتثقيف على أهمية التمارين الرياضية المنتظمة وخاصة رياضة الايروبيك "مثل الركض، المشي، السباحة" للنساء وذلك للحد من نسبة السمنة بولاية نزوى بسلطنة عمان.

2. التأكيد على اتباع حمية غذائية مناسبة تحتوي على كمية مناسبة من البروتينات والحد من الأطعمة التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون مع الاستمرار في المحافظة على الرياضة وخاصة لأصحاب الوزن الزائد لتقليل الوزن من النساء وبالتالي تقليل مضاعفات كالسمنة.
3. العمل على القيام بفحوصات مستمرة لـ "الوزن، كتلة الجسم، مستوى الخصر، نسبة الشحوم، كتلة الشحوم، الكتلة العضلية" بشكل مستمر وذلك للاطمئنان على مستوى المجهود الرياضي بشكل دوري وقياس مدى نجاحه.
4. ضرورة زيادة حصص التربية البدنية للنساء التي مؤشر كتلة الجسم لديهن أعلى من 25 مع الحفاظ على النظام الغذائي المناسب بما يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة.
5. ضرورة الاعتماد على البرنامج التدريبي المقترح من قبل المختص الرياضي بأسلوب التمرينات الهوائية والذي إثر في بعض ثنايا الجسم، ووزن الجسم ومؤشر كتلة الجسم.
6. الدعوة لممارسة الرياضة في القاعات الرياضية والتشجيع على الاقبال لصالات الرياضة مع التقيد بتعليمات المدربة المتخصصة في هذا المجال.
7. التوعية الصحية من خلال الإعلام المرئي والمسموع في المحطات التلفزيونية والإذاعية واهمها ومواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وانستغرام بتعليم وإرشاد النساء بولاية نزوى بسلطنة عمان على للعادات الغذائية السليمة وأهمية ممارسة الرياضة مهما كانت نوعها.
8. اهتمام الجهات المسؤولة بالدولة بهذا الجانب وذلك من خلال فتح مراكز للياقة الصحية للنساء في كل حي بولاية نزوى بسلطنة عمان.
9. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية لجميع المراحل والفئات العمرية للحد من مشكلة البدانة في مجتمعنا
10. إصدار مجلات دورية توضح أهمية ممارسة الرياضة والتغذية الصحيحة ودورها في الحفاظ على صحة الفرد والمجتمع.

المراجع

1. مصيقر عبد الرحمن. *تقييم وضبط البدانة*، ، دار القلم للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، دبي- دولة الامارات العربية المتحدة. 2006.

2. *Dynamic Data List form*. الصحة تدشن نتائج المسح الوطني الصحي للامراض غير المعدية وعوامل خطورتها - Foo - Ministry of Health. (n.d.). Retrieved November 25, 2022 from https://www.moh.gov.om/foo/-/asset_publisher/vT9rIp9HSfE7/content/---896?inheritRedirect=false

3. Ministry of Health. (2021). Oman Obesity Briefing Book Launched. Accessed on November 27, 2022. Retrieved from https://www.moh.gov.om/en/-/--1562

4. Israa M. Shatwan, Eiman A. Alhinai, Alawadhi. B, et al. (2021). Overweight and obesity among adults in the Gulf States: A systematic literature review of correlates of weight, weight-related behaviors, and interventions. *Wiley Online Library*. Accessed on November 27, 2022. Retrieved from https://onlinelibrary-wiley-com.squ.idm.oclc.org/doi/full/10.1111/obr.12826?sid=worldcat.org.

5. مصيقر عبد الرحمن. الميلادي سمير. الوضع التغذوي والرقابة الغذائية في مجلس التعاون لدول الخليج. الطبعة الأولى. مركز البحرين للدراسات و البحوث. البحرين. 1998

6. Al-Saadi, H., Malallah, H., Al-Saadi, J., AlSheala, N., Al-Balushi, A., Al-Abri, S., & Al-Saadi, T. (2020). Obesity Management in Primary Health Care: Front-Line Providers' Experiences and Views. *European Journal of Medical and Health Sciences* www.ejmed.org .

7. Al-Hakmani, F., Al-Fadhil, F., Al-Balushi, L., Al-Harthy, N., Al-Bahri, Z., Al-Rawahi, N., Al-Dhanki, M., Masoud, I., Nahal Afifi, N., Al-Alawi, A., Padmakumar, H., & Kurup, P. (2016). The Effect of Obesity on Pregnancy and its Outcome in the Population of Oman, Seeb Province. *Oman Medical Journal* [2016], Vol. 31, No. 1: 12-17.

8. Perreault, L., & Laferrère, B. (2018). Overweight and obesity in adults: Health consequences. Waltham: UpToDate .

9. عينيات فرح فاتن البطل، التمارين الايقاعية والعروض الرياضية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.

10. الطاقم الطبيالأيروبيك أو الرياضة الهوائية (aerobic exercise) تعريفها، فوائدها، أنواعها ، أمثلة عليها. الطبي. تم استرداده في 15 ديسمبر. 2022 من. (29. يناير. 2023). https://altibbi.com am.

11. Aerobic exercise health: What is it, benefits & examples. Cleveland Clinic. (n.d.). Retrieved December 25, 2022, from https://my.clevelandclinic.org/health/articles/7050-aerobic-exercise

12. أبو الرُّب، د. أسامة *هذا المكون في الحمية يعزز فقدان الدهون*. صحة | الجزيرة، تم استرداده في 17 ديسمبر 2022 من (2022, July 22). https://www.aljazeera.net/health/2022/7/22/%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%86-%D9%83%D8%B1%D8%B4-%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B2%D9%86

13. رضا مالك.. فعالية تطبيق برنامج تدريبي مقترح باستخدام التمرينات الهوائية والزومبا في التقليل من السمنة لدى النساء فئة "35-45 سنة". *المجلة العلمية العلوم والتكنولوجية للنشاطات البدنية والرياضي* (2021) https://doi.org/10.54031/2070-018-001-048

14. الجلعود سليمان بن عمر، & الأنصاري منى صالح. تأثير برنامج رياضي _ غذائي على السمنة لدى طلاب مدارس الهيئة الملكية بمدينة الجبيل الصناعية بالمملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للغذاء والتغذية*،(2005).

15. المختار، شيلان صديق عبد الله.. تأثير تمرينات الأيروبيك المصاحبة لبرنامج غذائي في بعض القياسات الانثروبومترية لدى فئة النساء (35-45) سنة. *مجلة علوم التربية الرياضية*، مج 5،ع. 3-،2012 https://search.emarefa.net/detail/BIM-755131

16. عبد المعطي عادل، & إمام محمد.. تأثير النظام الغذائي منخفض السعرات في إنقاص وزن السمنة. *مجلة الاقتصاد المنزلي*. جامعة المنوفية، 25 (1) (2015) https://doi.org/10.21608/mkas.2015.171288

17. ميسو ناهد سليمان الضو.. أثر برنامج تدريبي بمصاحبة الموسيقى وبدونها على إنقاص الوزن للسيدات سن (25-30) بصالة دار الشرطة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، كلية التربية البدنية والرياضة. (2018) https://repository.sustech.edu/bitstream/handle/123456789/21008/%D8%A3%D8%AB%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%20%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%20%20....pdf?sequence=1

18. Wilmore, J. & Costill. D. (1994). Physiology of Sport and Exercise, Human Kinetics Publishers, Champaign, Illinois

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

إستمارة تسجيل برنامج

(الرياضة أسلوب حياة)

المرفقات
□ صورة البطاقة
□ صورة شخصية
□ رسالة موافقة ولي الأمر
(لمن هم دون ١٨ عام)

التاريخ: / /٢٠٢١م
رقم التسجيل : ( )

الاسم بالكامل:.....Name:
الجنسية:.....Nationality:
الجنس: ذكر □ انثى □ رقم البطاقة الشخصية/ المقيم:.....ID.card No
تاريخ الميلاد:.....Date of Birth:
مكان العمل:.....Place of Work:
الوظيفة:.....Occupation:
مكان الاقامة:.....Place of Resident:
رقم الهاتف:.....Tel GSM:
البريد الالكتروني:.....Email:

MEDICAL EXAMINATION

The member was examined and found that : ☐ Healthy ☐ Un Healthy

Date: ..... Medical signing:..... Hospital Stamp:.....

KINDLY APPROVED MY MEMBERSHIP.
I PROMISE TO ABIDE BY THE RULES AND REGULATIONS OF THE SPORT COMPLEX.

NAME SIGNATURE:.....
GUARDIAN SIGNATURE:.....

ارجو قبول اشتراكي عضوا للمشاركة في برنامج الرياضة أسلوب حياة في المجمع الرياضي بنزوى وفقا للشروط المحددة لذلك.
وأتعهد بالتقيد بجميع القوانين والأنظمة والالتزام بما يصدر من تعليمات تتعلق بالاشتراك.

توقيع المشترك:.....
توقيع ولي الامر:(لمن هم دون ١٨ عام):.....

للاستخدام الرسمي □ موافق □ غير موافق

فترة الاشتراك من:...../...../2021م الى:...../...../ 202م رسوم الاشتراك:..... ريال سند قبض رقم:.....

رئيس قسم المنشآت أمين الخزينة يعتمد

*الدفع بالفيزا فقط / only visa/MasterCard are accepted

قياسات الجسم

القياس	قبل البرنامج	نهاية البرنامج
الوزن		
الطول		
كتلة الجسم		
مستوى الصدر		
مستوى الخصر		
مستوى الارداف		
نسبة الشحوم		
كتلة الشحوم		
الكتلة العضلية		
يتم تعبئة هذا الجدول من قبل مشرفات البرنامج		

الشروط:

- الإلتزام بالزي الرياضي المحتشم.
- الإلتزام بالفترة الزمنية المخصصة للنشاط.
- الأمتعة الشخصية مسؤولية العضو وإدارة المجمع غير مسؤولة عن فقدانها.

ملحق رقم (2)

LAUBNA
CLINICAL
DIETITIAN
الأخصائية | لُبنى العقل
تغذية علاجية
@LaubnaAlagel
حمية عالية البروتين
يعني بالحمية عالية البروتين
هو أن يتضمن البروتين اكثر من ٣٠٪ من
مجموع السعرات اليوميه، مثلا:
إذا كان مجموع السعرات اليوميه هو
١٣٠٠ سعرة: سيتناول متبع هذا النظام
حوالي ٦٠ج من البروتين في اليوم
إذا كان مجموع السعرات اليوميه هو
٢٠٠٠ سعرة: سيتناول متبع هذا النظام
حوالي ١٠٠ج من البروتين في اليوم
الفوائد الصحية:
يساعد على خسارة الوزن لكن
ليس على المدى الطويل
الأغذية الغنية بالبروتين:
البروتين النباتي
الفاصوليا ، الحمص والفلافل
العدس مثل البني أو الأخضر أو الأصفر
البازلاء ، المكسرات ، الصويا ، التوفو
البروتين الحيواني
الدواجن ، اللحوم ، الأسماك بأنواعها
الحليب ومشتقاته
الأجبان: فيتا ، حلومي ، قريش ، شيدار . . الخ
الحليب ، الزبادي ، اللبن
تأثير النظام على مرضى السكري و فقدان الوزن
يؤدي النظام الغذائي إلى انخفاض بنسبة ٤٠ ٪ في متوسط استجابة الجلوكوز لمدة ٢٤ ساعة.
فقدان الوزن مرتفع في البداية بسبب فقدان السوائل المتعلقة بانخفاض تناول الكربوهيدرات ،
وتقييد السعرات الحرارية الشاملة ، وقمع الشهية التي يسببها تكون الكيتوز.
ترجع التأثيرات المفيدة على دهون الدم ومقاومة الأنسولين إلى فقدان الوزن ، وليس إلى
التغيير في تكوين السعرات الحرارية

تقييم دورة الحياة البيئية والتكلفة للنفايات الخرسانية – دراسة حالة في دولة الإمارات العربية المتحدة

Life Cycle Assessment and Costing of Concrete Waste: A Case Study in the United Arab Emirates

*د. محمد درويش محمد سعيد

ملخص

تواجه مدينة دبي والإمارات العربية المتحدة مشكلة متصاعدة وهي وجود حجم هائل من النفايات الخرسانية في مكبات النفايات الخاصة بها. ويرجع ذلك بسبب السرعة الهائلة في توسع مجال البنية التحتية على مدى السنوات العشرين الماضية، مما أدى إلى زيادة في أنشطة البناء والهدم. ومن المؤسف أنه لا توجد استراتيجية مستدامة فعالة للحد من تدفق النفايات الخرسانية إلى مكبات النفايات. وتمتد الآثار المترتبة على تراكم النفايات الخرسانية في مكبات النفايات إلى ما هو أبعد من مجرد التأثير السلبي على البيئة، لتشمل صحة الإنسان، واستنزاف الموارد، والضرر بالنظام البيئي. استجابةً لذلك، هذا البحث يحتوي على إجراء تقييم شامل لدورة الحياة البيئية مقارنةً بممارسات نقل النفايات الخرسانية بالشاحنات وعملية طمرها في المكب مع نهج إعادة التدوير المقترح للنفايات الخرسانية. تم إجراء تقييم دورة الحياة البيئية بناءً على المنظمة الدولية للمقاييس 14040:2006 أنظمة وقواعد، وباستخدام قاعدة بيانات إيكو إنفينت 3.4 وبرنامج تحليل دورة حياة البيئة سيمابرو 8.5.2.0 لربط مراحل ونتائج الدراسة. ولم يتوقف البحث عند المجال البيئي فقط، بل يشمل الجانب المالي وذلك باستخدام دليل الأسعار البيئية 2017 لتحديد تكاليف الأضرار المرتبطة بكل تأثير بيئي. وأظهرت المقارنة في تقييم تأثير دورة الحياة تناقضاً بين العواقب البيئية المترتبة لمكبات النفايات الخرسانية مقابل إعادة تدوير النفايات الخرسانية وعملية نقل النفايات الخرسانية بالشاحنات. حيثُ كانت نتائج الضرر البيئي للنفايات الخرسانية في مكبات النفايات عالية جداً مقارنة بطريقة إعادة تدوير النفايات الخرسانية وعملية نقل النفايات الخرسانية بالشاحنات. ومن خلال الكشف عن التباين في مؤشرات التأثير البيئي ونتائجها وإدارة النفايات الخرسانية، تمهد هذه الدراسة أيضاً لإجراء دراسات مستقبلية لتحديد العوامل الأخرى المؤثرة على سبيل المثال، إجراء تحليل تكلفة دورة الحياة لكشف الفوائد المالية لمختلف استراتيجيات إدارة النفايات الخرسانية. تُثري هذه الدراسة بشكل كبير في فهم نمذجة تكلفة الضرر البيئي في إدارة النفايات الخرسانية بما في ذلك الأساليب المتباينة مثل طمر النفايات الخرسانية وإعادة التدوير النفايات الخرسانية وعملية نقل النفايات الخرسانية بالشاحنات.

[البحث الفائز

[البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال علوم البيئة في الدورة الـ41 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]

*هيئة الطرق والمواصلات، دبي

***Dr. Mohamed Darwish Mohamed Saeed**

Abstract

The city of Dubai and the United Arab Emirates (UAE) are grappling with an escalating issue: a colossal volume of concrete waste within their landfills. This predicament stems from the rapid surge in infrastructure expansion over the past twenty years, which has led to a surge in construction and demolition activities. Regrettably, there is currently no effective sustainable strategy to curtail the influx of concrete waste into these landfills. The implications of such landfill accumulation extend beyond just environmental concerns, encompassing human health, resource depletion, and harm to ecosystems. In response, this study embarked on a comprehensive Life Cycle Assessment (LCA) to contrast the existing landfilling and transportation practices for concrete waste with a proposed recycling approach. Conducted within the framework of ISO 14040:2006, the LCA was meticulously structured, with the EcoInvent 3.4 database and SimaPro 8.5.2.0 software employed to streamline its various phases and outcomes. The research did not stop at the environmental realm; it delved into the financial aspect, utilizing the Handbook Environmental Prices 2017 to determine the damage costs associated with each impact. The comparison, rooted in the Life Cycle Impact Assessment (LCIA), demonstrated a stark contrast between the environmental ramifications of landfilling versus recycling and transportation. The findings underscored the profound environmental toll of concrete waste deposition in landfills compared to the recycling method and transport process. By unearthing the disparities in impact indicators and management techniques for concrete waste, this study paves the way for future investigations to pinpoint influential factors. It also suggests the potential for a forthcoming Life Cycle Cost Assessment (LCCA) to supplement this analysis, unraveling the financial benefits of various concrete waste management strategies, and transcending mere damage costs. In essence, this study significantly enriches the comprehension of damage cost modeling and offers LCA insights into concrete waste management, encompassing divergent approaches like landfilling, recycling, and transportation.

Keywords: Life Cycle Assessment, Concrete Waste, Life Cycle Cost, Recycling, Sustainability, Waste Management

[The research that won second place in the field of environmental sciences in the 41st session of the Rashid bin Humaid Award for Culture and Science]

*Roads and Transport Authority - Dubai

1. INTRODUCTION

Concrete is the second most consumed material globally, following water [1, 2]. Cement in concrete production contributes to 8% of global CO_2 emissions [3, 4]. Reusing and recycling construction and demolition (C&D) materials, advocated by Vieira and Pereira [5], offers benefits including landfill reduction and resource preservation. Elchalakani and Elgaali [6] highlight that concrete waste mainly stems from old structure demolition and surplus concrete on construction sites. In the Gulf Cooperation Council (GCC) nations, Dubai produced 120 million tons of waste in 2010, with 75% being C&D waste [6, 7]. Dubai generates a staggering 76,000 tons of waste daily, the highest per capita globally [6].

In the context of the 21st century's rapid urbanization and industrialization, meeting the demands of infrastructure and building activities emerges as a pivotal challenge. Concrete plays a vital role as a primary material in various civil engineering construction industries. It is employed extensively in constructing diverse building elements such as foundations, walls, roofs, slabs, columns, and beams. Furthermore, its applications extend to road construction, serving as rigid pavements, and crafting airport runways. The versatility of concrete is demonstrated in drainage projects, production of paving blocks, and solid blocks due to its varying weight characteristics. Constituted by compounds including sand, fine and coarse aggregates, cement, and water, concrete undergoes precise mixing ratios to yield the desired product [8, 9]

Global consumption patterns underscore concrete's significance, with it ranking as the second most consumed material worldwide [1]. Cement production, a key component of concrete, contributes significantly to global CO_2 emissions, accounting for about 8% of emissions [3]. This raises concerns about the environmental impact, particularly in light of the increasing demand for concrete driven by booming construction activities [10]. Manufacturing Ordinary Portland Cement (OPC), a major constituent of concrete requires high energy input and releases greenhouse gas emissions [11, 13]. The accumulation of construction and demolition (C&D) waste, containing substantial concrete debris, presents environmental challenges, including landfill space shortage and CO_2 emissions from waste decomposition [1, 14]. Recycling technologies offer potential solutions to mitigate these issues [6]. In summary, concrete's pivotal role in construction, coupled

with its environmental impacts and growing demand, underscores the need for sustainable practices, including recycling, to manage the ecological consequences of its production and usage.

Effective waste management in the construction industry is crucial, as emphasized by Salameh [15], who highlight the exploration of various waste management options. Waste reduction, the initial step in the 3Rs principle (reduce, reuse, recycle), aims to minimize waste generation, with recycling and landfill disposal as subsequent options when necessary [15]. Proper waste planning and management, as advocated by Ghosh [16], can yield economic benefits and enhance project sustainability. Nevertheless, construction waste poses environmental concerns due to transportation and demolition [16]. Materials such as steel and bricks offer recycling potential, reducing costs and environmental impact [16].

Best practice waste management, suggested by Nokiti [17], ensures project quality and sustainability. Alkashami [18] and Onyema [19] affirm the 3Rs' potential to curtail material costs, transportation expenses, and generate revenue from waste sales. China's construction and demolition waste reached 1.13 billion tons in 2014 [20]. Recycling is a favored eco-friendly treatment, as indicated by Yas [21]. Europe, aiming to recycle 70% of non-hazardous construction waste by 2020, has achieved success in several countries [22, 23].

Waste management's importance varies based on usage nature [24]. Recycled aggregate finds use in pavement construction in Brazil and public projects in Hong Kong [24, 25]. Certification schemes in certain countries ensure recycled material quality [26]. Economically, Europe's average waste recycling rate is 47%, with a 70% target for non-hazardous waste by 2020 [27]. The potential to recycle surplus construction waste into new aggregate and cement is promising [28].

The research gap concerning the ecological impacts and damage cost of concrete waste reveals several significant aspects. Despite extensive research on construction and demolition waste management for suitable strategies [29], there remains a dearth of reliable evidence linking these findings. Existing studies, like [30] LCA study on concrete waste, focus solely on LCA without considering damage costs and comprehensive midpoint and endpoint impacts. Though concrete

possesses pros and cons, such as its environmental footprint [31], research on the ecological impacts of concrete waste itself remains insufficient. Uncertainty surrounds the effects of concrete waste on resources, human health, and ecosystems [10], with no prior investigation into forecasting LCA and damage cost results for real impacts. While some studies emphasize the economic aspects of recycling concrete waste [27], these assessments often neglect LCA and damage cost considerations. The ecological impact of waste concrete has been evaluated using limited benchmarks, like CO_2 emissions and energy consumption [32], yet a comprehensive benchmark encompassing all impact dimensions on human health, ecosystems, and resources is absent.

This research aims to assess the environmental impact and associated damage cost of concrete waste in the United Arab Emirates. This goal is achieved through these objectives: determine the eco-impact and footprint using LCA for landfilling, recycling, and transportation, calculate the environmental damage cost for these methods, and establish the mathematical correlation between LCA outcomes and damage cost results.

This study presents a valuable opportunity to advance our understanding of the environmental impact and damage cost assessment for concrete waste via landfilling, recycling, and transportation. Through significant contributions to LCA research, it reveals ecological and cost-related findings associated with landfilling and recycling of concrete waste. The insights benefit construction projects, consultants, contractors, and concrete manufacturers, along with government and private entities focused on waste management and environmental control. By leveraging LCA and damage cost results, this study aids in identifying optimal waste management options for construction sustainability and minimizing environmental impact, and costs.

2. WASTE IN THE CONSTRUCTION INDUSTRY

In the realm of construction, concrete, the most prevalent building material, necessitates substantial aggregate consumption [33]. Urbanization's surge spurs escalating construction waste, comprising steel, concrete, soil, and masonry materials [33]. This chapter delves into waste's environmental implications, commencing with its definition and subsequently addressing construction and demolition waste intricacies. It encompasses pertinent issues, encompassing

waste management policies, disposal methods, costs, and environmental impact [33]. This section emphasizes the significance of concrete waste within the construction and outlines waste policies globally. The composition of C&D waste is explored, alongside various waste disposal methods aimed at minimizing concrete waste. Ultimately, the environmental impact of concrete waste is significant due to its contribution to greenhouse gases and harmful substances.

2.1. Definition and Concept of Waste

The categorization of general waste, inert and non-inert, from public landfills and resources is described by [34] and further detailed by [35]. This waste issue has financial and climate implications [35], while Tafesse [36] points to resource depletion due to increased usage. Efficient waste minimization challenges the construction field [37]. Countries employ recycling to curb waste generation and environmental damage [37]. Waste sorting for recycling, emphasized by [38], aids in reducing waste by identifying and segregating types. Construction industry-generated waste, associated with raw material depletion, impacts the environment negatively [39]. Fabrice Berroir [40] introduces a waste hierarchy promoting reduction, reuse, recycling, and landfill disposal in that order. Reduction and reuse prevent landfill accumulation, while recycling is environmentally favorable, curbing greenhouse gas emissions [40]. Recycling minimizes landfill waste, offers energy recovery, and mitigates environmental impact [40].

The UAE's rapid construction growth in the past two decades has led to significant waste accumulation in landfills [41]. To address this, cities like Abu Dhabi, Dubai, and Sharjah have adopted waste management strategies, aiming to convert waste to energy and reduce landfill waste and greenhouse gases [41]. Dubai's integrated master plan for waste management, established in 2012, aims to eliminate landfill waste through a recycling-focused approach [42]. Abu Dhabi's Tadweer Center and Sharjah's Beeah company play vital roles in waste management [41]. Construction waste, primarily concrete waste, holds the largest landfill share and adverse environmental impact, underscoring the necessity for efficient treatment [41]. Essam [42] further categorizes waste types, highlighting varying sources and debris types in domestic waste categories.

Dubai's construction and demolition (C&D) waste, emerges from diverse building and road activities, comprising materials like concrete, glass, wood, gypsum board, asphalt paving, plastics, and soil. Beyond this, various waste categories encompass tire, horticultural, hazardous, medical, and sewage waste, as depicted in the same table [42].

In summary, construction waste presents a global concern, with varied waste types contributing to landfills and escalating environmental impact. Construction and demolition (C&D) waste, being predominant, significantly contributes to landfill volume. Certain countries employ strategies to mitigate waste generation and its environmental repercussions. Following the construction waste hierarchy, emphasis should be on preferred stages like reduction, reuse, and recycling over disposal. The heightened landfilling of waste corresponds to heightened environmental consequences [43].

2.2. Waste Management Policy

The European Union's Waste Framework Directive (WFD) legislation encompasses a comprehensive hierarchy of waste management steps, including prevention, reuse, recycling, recovery, and landfill [44]. Van Ewijk [45] emphasizes the more established waste hierarchy in Europe compared to the USA. Cultural and economic factors contribute to varying waste amounts across countries, as noted by Kourmpanis [46]. Concrete recycling practices commenced in the 1970s in the USA and Europe [47], reflecting critical rules and policies in construction waste management. Jia [48] report China generated 1.5 billion tons of construction waste, with a mere 5% of materials reuse. Alkashami [18] and Ponnada and Kameswari [49] emphasize the importance of waste management plans, but implementation challenges persist. Despite these insights, effective waste management plan implementation remains elusive [18, 49]

Abu Dhabi's waste management policy, overseen by the Environment Agency, targets diverting 60–80% of C&D waste by 2020 [50] Laws like No. 16 of 2005 and No. 21 of 2005 grant the Environment Agency authority in waste management [50]. Two recycling plants in Abu Dhabi treat C&D waste [50]. Dubai Municipality's circulars and guidelines, including fines for accumulated construction waste, aim to manage waste [43]. However, there is no set landfill

waste limit or concrete waste reuse/recycling regulation [43]. UAE government sectors provide landfills for waste disposal [47].

2.3. Construction and Demolition (C&D) Waste

There is a significant amount of global construction and demolition (C&D) waste, with much of it ending up in landfills. Reusing and recycling C&D materials can save resources and avoid landfill disposal [5, 51]. The management of C&D waste is crucial worldwide, yet inadequately handled in many countries [52, 54]. Life cycle assessment aids in evaluating the environmental impact and making informed decisions [55]. Much C&D waste consists of inert materials, offering recycling potential [56]. In Europe, the C&D industry generated over 2.5 billion tons of waste in 2012 [57]. Reclaimed aggregate can be used in asphalt pavement, but requires testing [58]. C&D waste management offers significant technical, environmental, and economic opportunities for improvement [53].

Construction waste is a major industry issue, impacting both the environment and construction. Shen [59] define it as diverse materials from various construction activities. Developed countries produce massive construction waste: USA − 136 million tons, UK − 70 million tons, and Australia − 14 million tons yearly [60, 61]. Efficient waste management is vital for environmental protection [60]. Natural resource depletion from extensive construction results in substantial C&D waste [62]. Das [63] highlights waste sources like construction, demolition, and renovation, including reusable items like timber and metals. Concrete is a predominant waste type across excavation, roadwork, demolition, and complex waste [62]. Aggregate recovery from waste concrete is feasible [63,64]. C&D waste grouping by waste types, resources, and components is outlined [62].

C&D waste encompasses uncontrolled materials from construction, renovation, and demolition activities [65]. Efficient management can decrease its generation [37]. Proper treatment can turn C&D waste into useful resources [37]. Global construction projects have led to increased waste disposal, mainly in landfills [37]. Australia faces a considerable C&D waste share (42%), with 81% of this being concrete waste [66]. In the USA, concrete waste comprises 30 million tons annually, accounting for 29% of solid waste [66, 67]. Ponnada and Kameswari [49] report on

India's C&D waste quantities: 4.20 to 5.14 million tons of soil, sand, and gravel, 4.40 million tons of brick and masonry waste, and 2.40 to 3.67 million tons of concrete waste.

Construction waste constitutes a significant portion of overall waste, particularly concrete and masonry, which together contribute more than 50% [49]. Recycling these waste materials into aggregates can effectively mitigate landfill accumulation and decrease the reliance on virgin construction materials [49].

Tam et al [66] provide significant statistical insights into China's waste management practices. In Hong Kong, 38% (14 million tons) of C&D waste is generated annually, with 11 million tons being reused for construction and repair while the remaining 3 million tons are sent to landfills. China demonstrates a stronger focus on waste reduction, generating only 16% (750,000 tons) of C&D waste. This showcases China's proactive approach to mitigating C&D waste's environmental impact [66]. Demolition waste accounts for a substantial portion of global construction and demolition waste, constituting 70% due to the proliferation of infrastructure projects [68]. Consequently, the C&D sector is a major contributor to overall waste production [68].

In the UAE, a significant amount of construction and demolition (C&D) waste is sent to landfills without effective treatment methods. The UAE landfill contains various types of C&D waste, including reinforced and un-reinforced concrete, precast concrete, ready-mix plant waste concrete, and concrete blocks. The substantial generation of C&D waste in the UAE can be attributed to rapid infrastructure growth [60]. Factors contributing to increased C&D waste include excessive production, poor handling, improper storage, design changes, etc. In the USA, each project can lose 1 to 1.2 million dollars due to debris-related issues [69] Concrete is the predominant material in UAE construction, contributing to its prominence in the C&D waste stream [63]. Excessive material ordering is one cause of waste [70]. For instance, in Dubai, C&D waste reached 6.6 million tons in 2011, outweighing general, horticultural, and liquid waste [71]. Dubai Municipality's 2011 waste generation data highlights C&D waste as the largest contributor, occupying significant landfill space [64].

Based on data from the Statistics Centre in Abu Dhabi, it encompasses various waste types including industrial, commercial, agricultural, and municipal waste. Significantly, C&D waste

predominates over other types. The data demonstrates an initial rise in C&D waste until 2013, followed by a slight decline from 2014 to 2016. The C&D waste is categorized into normal and mixed types. The waste quantity escalated from 7.6 million tons in 2011 to 9.6 million tons in 2012, decreased slightly to 7.7 million tons in 2013 and further dwindled to 2.9 million tons in 2015. In a notable contrast, there was a sudden spike in C&D waste in 2016, reaching 4,532,379 tons [61].

In summary, the proportion of construction and demolition (C&D) waste is consistently rising annually, driven by increased construction activities. This type of waste significantly populates landfills. Nonetheless, certain countries are adopting positive practices to address C&D waste, exemplified by the establishment of recycling plants to reduce landfill accumulation and repurpose recycled materials. This surge in waste poses challenges, with large quantities necessitating extensive landfill sites and detrimental environmental consequences. In the UAE, select cities engage in waste management, including C&D waste recycling, yet effective implementation remains lacking. Furthermore, the optimal utilization of recycled C&D waste remains a challenge not only in the UAE but also in other countries like India.

2.4. Current Method of C&D Waste Disposal

In summary, construction and demolition (C&D) waste management practices vary globally. Kabir [56] highlights waste disposal issues in GCC countries, often relying on fly-tipping and landfilling. Mauras [72] report that 25–45% of waste is discharged from building and demolition activities, while Kuwait and Hong Kong heavily rely on landfilling [73]. Arulrajah [74] defines C&D waste materials, and Lima [75] note Brazil's substantial C&D waste generation. Coelho and de Brito [76] classify C&D waste into inert and non-inert types, excluding excavation materials. Construction waste includes diverse materials [77]. The 3Rs concept (reduce, reuse, recycle) is advocated for waste management [78], with examples of waste management practices in the Netherlands, Germany, and Japan [79]. Yong 's study [80] outlines C&D waste management in Shenzhen, China, involving sorting, recycling, and proper disposal of inert, non-inert, and mixed waste.

In the GCC countries, landfilling is the predominant method for C&D waste disposal, and recycling is practiced for both general waste and some C&D waste, indicating regional waste management efforts [61]. In conclusion, C&D waste comprises inert and non-inert materials, with substantial

quantities being sent to landfills. Effective waste management strategies are essential to mitigate the negative environmental impact of accumulated landfill waste.

2.5. Impact of C&D Waste on the Environment

C&D waste from the construction industry poses environmental threats, resource depletion, and increased pollution [81]. Environmental impacts span all construction phases [82]. Waste disposal fills dumps, hindering future use, while de Magalhães [39] state that industry waste escalates with development. Buildings contribute 30% to global carbon footprints, stressing the importance of sustainable materials [82]. LCA and carbon footprint tools reduce environmental harm, favoring materials like bricks, cement, steel, and concrete [83]. Aggregates, vital in construction, deplete natural resources [82]. Recycling C&D waste curtails landfill use conserves resources, and minimizes environmental impact [84]. Although waste generation can't be zero, better practices can minimize it [84]. Delivery waste accounts for 10–20% of building weight [35]. Cement contributes 8.6% to global CO_2 emissions [85].

Dubai experiences a rising yearly generation of C&D waste due to extensive infrastructure projects, necessitating increased concrete production and impacting the environment through heightened carbon dioxide emissions [63]. The use of primary aggregates extracted from mountains for concrete further depletes natural resources [64].

3. METHODOLOGY

This section delves into the diverse LCA modeling methods employed in various studies, emphasizing the significance of Life Cycle Assessment (LCA) and its recommended phases in accordance with ISO14040:2006. Originating around 1970 at the Midwest Research Institute in the USA, LCA emerged as a pivotal tool for environmental analysis and energy conservation. Roberts [86] defines LCA as a comprehensive framework linking ecological products or services across their life cycle, encompassing raw material extraction to waste disposal. Employed globally, LCA evaluates the environmental impact of building materials, aiding in identifying areas for improvement. LCA serves as an environmental management tool, as described by Caldas [87], facilitating the assessment of specific company services. Particularly relevant in C&D waste management, LCA assesses both recovery and reuse potential, exemplified by studies such as

Dahlbo [88] who employed LCA to evaluate Finland's C&D waste performance towards EU recycling targets. Multiple Life Cycle Impact Assessment methods are outlined and elaborated upon. Furthermore, this study encompasses an exploration of environmental impact monetization, illustrating various methods that can complement Life Cycle Assessment (LCA) to gauge environmental harm.

RESULTS AND DISCUSSION

This section focuses on the Life Cycle Impact Assessment (LCIA) phase of LCA in accordance with ISO14040:2006. It outlines data analysis utilizing midpoint and endpoint assessment methods, spanning 18 midpoint impact categories, nine damage pathways, and three endpoint areas of protection. The study assesses unreinforced concrete waste's environmental impact through ReCipe [91], aligning with research objectives regarding waste management options (disposal and recycling) and transportation methods. EcoInvent database contributes inventory data for landfilling, recycling, and transportation impacts, while SimaPro 8.5.2 software aids in result calculations. Furthermore, the chapter addresses the relationship between damage costs and LCA outcomes, employing environmental prices from Handbook Environmental Science and Ecotechnology [89] and applying them to the ReCiPe2016 LCIA. The analysis encompasses 2018, while appendices offer data for 2013–2017.

Damage costs were determined using the prices provided in the Handbook, encompassing 15 prices pertinent to LCIA with ReCiPe2016. Table 1 displays the impact category prices in euros per relevant unit, cross-referenced with page numbers from the Handbook [89].

Table 1: Environmental Prices

Handbook Environmental Prices 2017				
No.	**Impact category**	**Unit**	**Price in Euros (€)**	**Page**
1	Climate change	€/kg CO2-eq.	0.057	42
2	Ozone layer depletion	€/kg CFC-eq.	30.4	42
3	Acidification	€/kg SO2-eq.	5.4	42
4	Freshwater eutrophication	€/kg P-eq.	1.9	42
5	Marine eutrophication	€/kg N	3.11	42
6	Land use	€/m2a	0.0261	42
7	Terrestrial ecotoxicity	€/kg 1,4 DB-eq.	8.89	42
8	Freshwater ecotoxicity	€/kg 1,4 DB-eq.	0.0369	42
9	Marine ecotoxicity	€/kg 1,4 DB-eq.	0.00756	42
10	Human toxicity	€/kg 1,4 DB-eq.	0.214	42
11	PM2.5	€/kg PM2.5 eq.	79.5	100
12	Nitrogen oxides (Nox) (Human health)	€/kg NOx eq.	18.7	107
13	Nitrogen oxides (Nox) (Terrestrial ecosystems)	€/kg NOx eq.	18.7	107
14	Mineral resource scarcity (Atmospheric)	$/kg Cu eq	4.2	165
15	Mineral resource scarcity (Soil)	$/kg Cu eq	0.239	173

The integration of LCA results with damage cost outcomes is achieved through reference to the Handbook (as detailed in Table 1). The LCA assessment initiates with the LCIA phase employing the ReCipe [91] method, while the EcoInvent database is employed for the life cycle inventory phase. SimaPro software is utilized in the third LCA phase, LCIA, to simplify and categorize the results. Damage costs, delineated in Table 1, are incorporated annually to assess the environmental impact alongside LCIA results. The amount of concrete waste in Dubai landfill is consistently escalating, as illustrated in Table 2 for 2013 to 2018.

Table 2: Quantity of concrete waste in Dubai landfill each year separately

Year	Normal Concrete Waste from C&DW going into Landfill	Tonnes
2013	"	3,900,000
2014	"	4,150,000
2015	"	4,400,000
2016	"	4,700,000
2017	"	5,000,000
2018	"	5,400,000

The midpoint method, positioned at an intermediate level between environmental mechanism and impact pathway, displays robustness in relation to ecological flows and reduced uncertainty. The results of the ReCipe [91]–based LCA's third phase, depicted in Figure 1, employ the midpoint assessment. This figure illustrates the percentage results of each midpoint impact for three inventories: landfill disposal of concrete waste, recycling of concrete waste, and transportation. Landfilling demonstrates higher environmental damage compared to recycling and transportation for several midpoint impacts, including Global Warming, Ionising Radiation, and Terrestrial Acidification, among others. In contrast, transportation's highest influence emerges in impacts like Human Carcinogenic Toxicity. Recycling method impacts, such as Ozone Formation (Human Health), surpass transportation alone. Overall, landfilling concrete waste bears the highest midpoint assessment impacts relative to recycling and transportation methods [90].

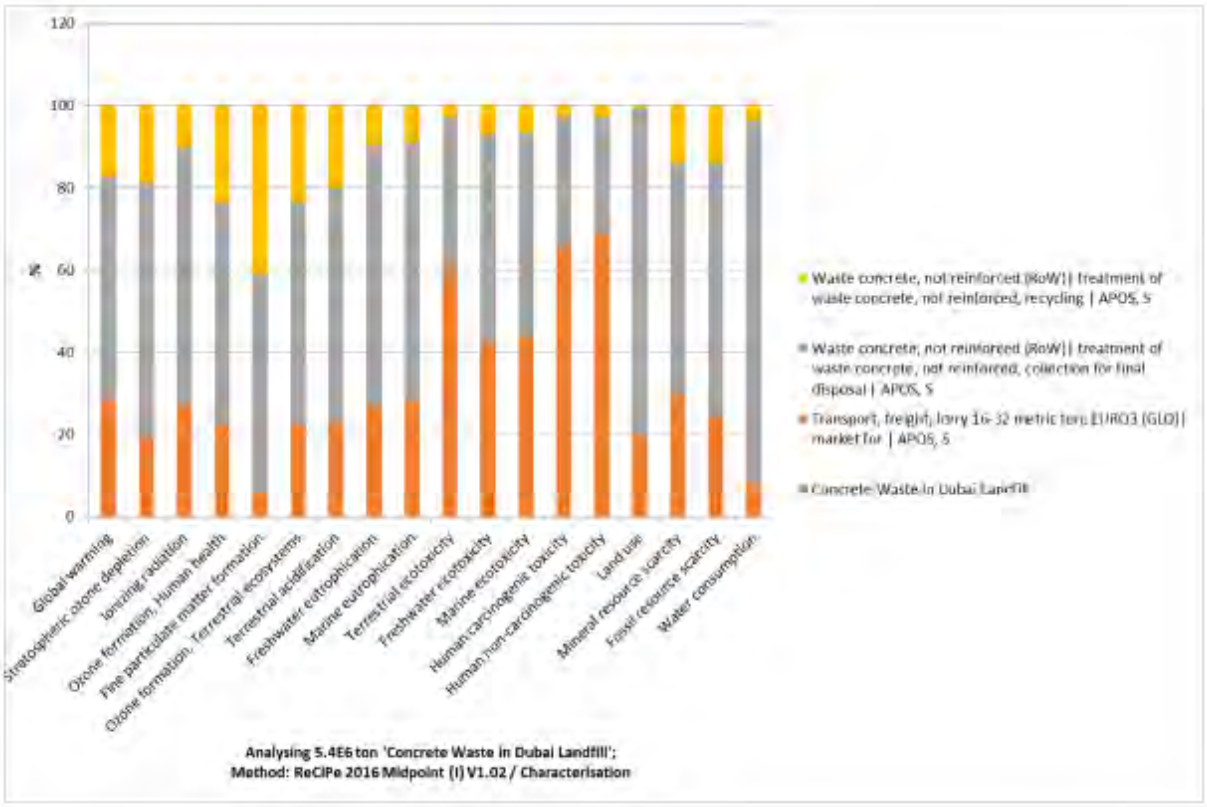

Figure 1: Results of each midpoint impact in percentage

Figure 1 presents the midpoint LCIA results and associated damage costs for 15 impacts. In a broader context, the landfilling method and transportation process exhibit higher midpoint damage costs compared to recycling, particularly evident in impacts like Terrestrial Ecotoxicity, Ozone Formation (Human Health), Fine Particulate Matter Formation, and Global Warming. Lower damage costs are observed for Marine Eutrophication and Marine Ecotoxicity, indicating their lesser impact. Midpoint LCIA outcomes along with related damage costs are accessible for 2013 to 2017.

Airborne Particulate Matter (PM) is a mix of varying-sized liquid and solid particles, that impact human health, structures, and visibility through haze. Fine Particulate Matter, laden with toxic substances, poses health risks by entering the lungs, with smaller particles causing deeper damage. LCA results (Figure 1) reveal landfilling concrete waste has a 52.9% Fine Particulate Matter Formation impact, surpassing transportation (6.22%) and recycling (40.8%). Landfilling and recycling contribute to dust generation. Tropical Ozone Formation (Human Health) damage pathway accentuates respiratory disease, culminating in health impairment [86].

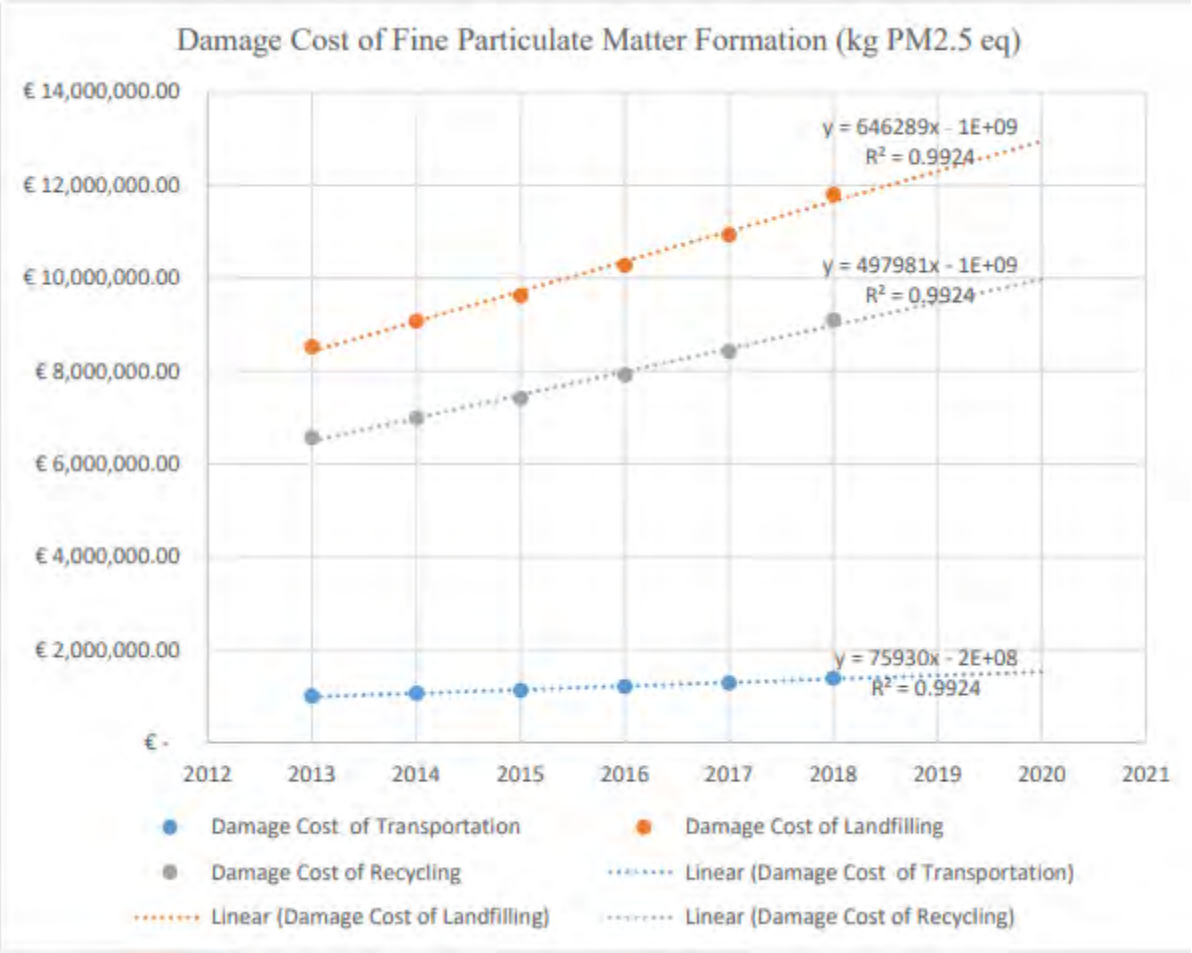

Figure 2: Damage cost of fine particulate matter formation

Figure 2 displays damage cost results for three methods (2013–2018) with $R^2 = 0.9924$. Projections suggest a continuous increase, reaching €13,500,000 in 2020, especially in landfilling. Fine Particulate Matter Formation damage cost grows yearly by €60,000 to €100,000 in concrete waste transportation by lorry. For both landfilling and recycling methods, the damage cost rises by €50,000 to €100,000 annually.

Ozone Depleting Substances (ODSs) heighten UVB radiation, causing harm to human health. Rising atmospheric ozone concentration, paradoxically, increases UVB radiation reaching Earth, negatively affecting health, and leading to heightened skin cancer and cataract risk. LCA findings in Figure 1 reveal landfilling's 54.1% impact on Ozone Formation (Human Health), surpassing transportation (22.3%) and recycling (23.6%). Landfilling yielded 601,163.86 kg NOx eq, whereas transportation and recycling had 248,111.96 and 262,075.62 respectively. Tropical

Ozone Formation (Human Health) in ReCipe [91] demonstrates increased respiratory disease, culminating in human health damage.

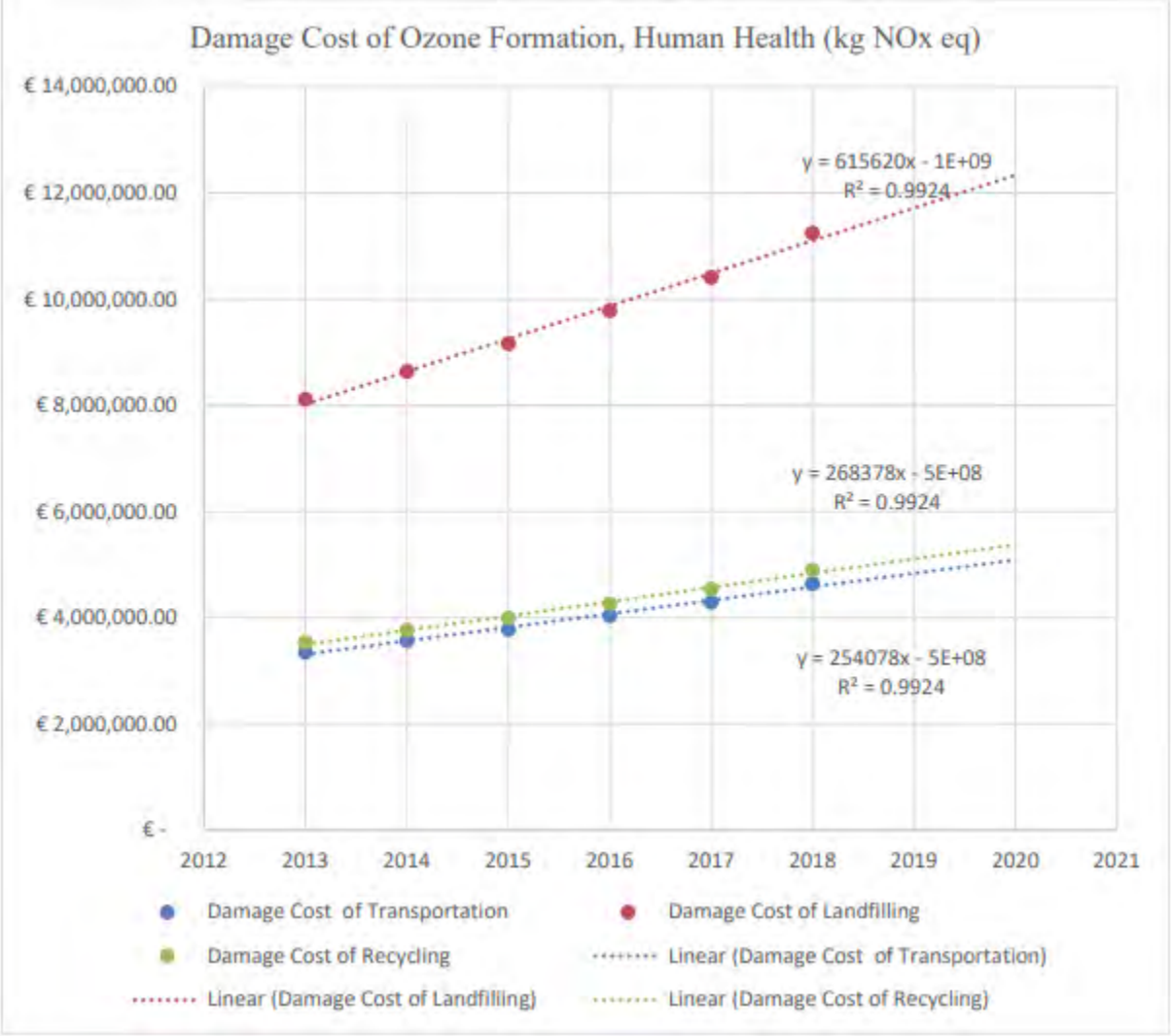

Figure 3: Damage cost of Ozone formation

In Figure 3, the damage cost outcomes for the three methods regarding Ozone Formation (Human Health) impact from 2013 to 2018 demonstrate an annual rise averaging €200,000 to €900,000 across all three methods. The projected trend maintains an increasing trajectory in the future, with landfilling showing the most substantial accumulation.

The emissions of radionuclides, both from the fuel cycle and other human activities, contribute to environmental impact. Dispersion modeling and exposure assessment are followed by analyzing radiation-related health effects such as DNA damage, cancer incidence, and hereditary impacts. Damage to human health is quantified in disability-adjusted life years (DALY). However,

quantifying ecosystem damage from ionizing radiation remains challenging due to a lack of assessment methodologies. LCA results in Figure 1 highlight that landfilling waste concrete significantly influences Ionising Radiation impact, at 62.5%, compared to transportation and recycling methods. The latter two methods exhibit lower impacts, at 27.5% and 9.97%, respectively. Although the damaged pathway is linked to various cancers and health issues, the damage cost for Ionising Radiation is unavailable in existing resources, precluding its calculation [91].

Ozone Depleting Substances (ODSs) cause increased UVB radiation, damaging human health through higher rates of skin cancer and cataracts due to atmospheric ozone depletion. Midpoint LCA results in Figure 1 depict that waste concrete's impact on Stratospheric Ozone Depletion is 61.7% for landfilling, while transportation and recycling methods yield results of 19.5% and 18.8%, respectively. The unit impact for waste concrete in landfills is 29.765 (kg CFC11 eq), whereas transportation and recycling methods exhibit 9.407 and 9.0504113. Stratospheric Ozone Depletion leads to increased cancer instances and other diseases, affecting human health as an endpoint area of protection [91].

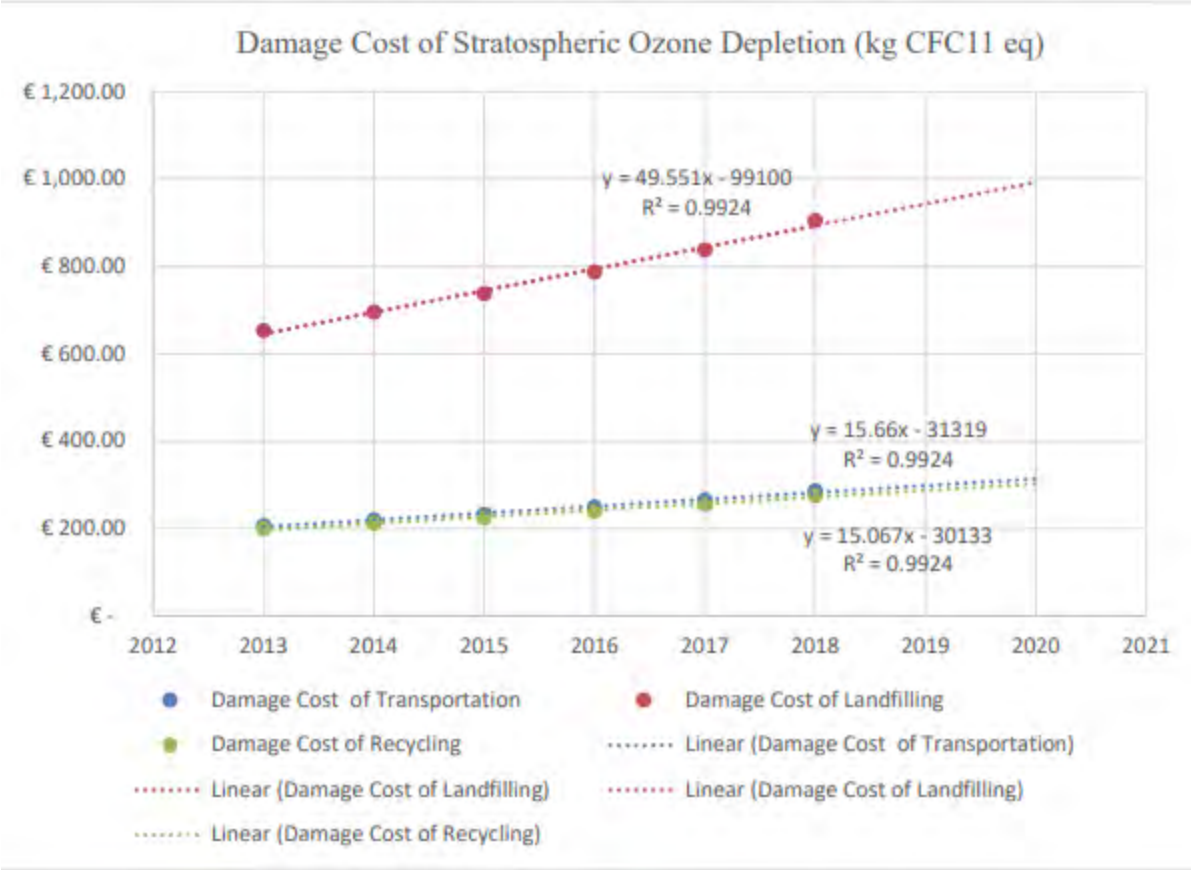

Figure 4: Damage cost of Stratospheric Ozone Depletion

Figure 4 displays damage cost outcomes from 2013 to 2018 for the three methods, with a predictive R2 value of 0.992. The trend suggests escalating damage costs in the future, predominantly within landfilling. Stratospheric Ozone Depletion's damage cost demonstrates an annual rise averaging €20 to €80, predominantly associated with the landfilling method.

The International Agency for Research on Cancer (IARC) assesses the carcinogenic risk of substances to humans, assigning a carcinogenicity class to each based on evidence from studies on humans and animals (IARC, 2004). Classes reflect the strength of evidence. LCA outcomes in Figure 1 reveal that landfilling has a 31.5% impact on Human Carcinogenic Toxicity compared to transportation and recycling methods at 66% and 2.47% respectively. In terms of units, landfilling's impact was 21,587.083 (kg 1,4-DCB), while transportation and recycling methods were 45,149 and 1,692.438 respectively. Human Carcinogenic Toxicity's impact is growing in various cancer categories, contributing to health damage.

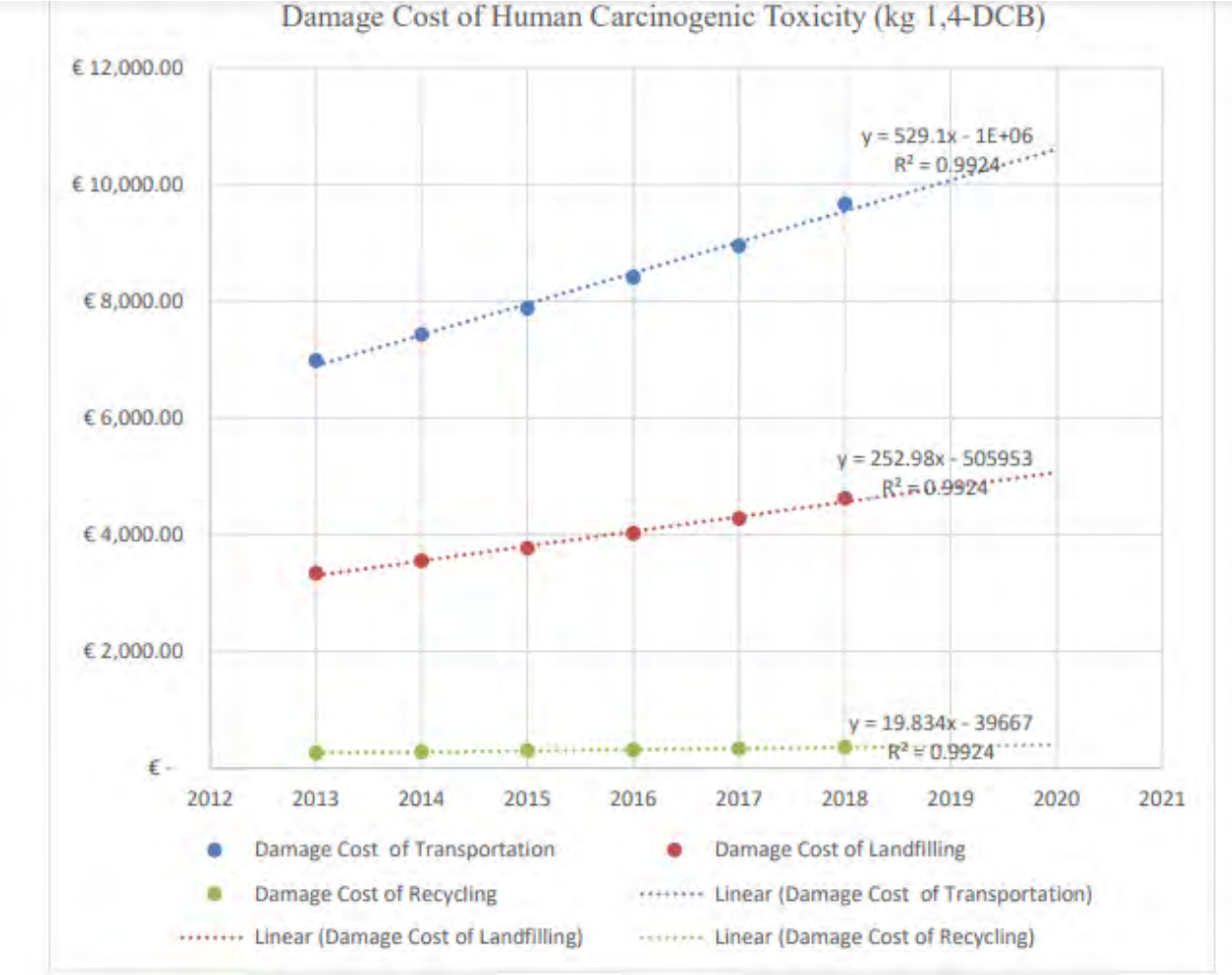

Figure 5: Damage Cost of Human Carcinogenic Toxicity

Figure 5 depicts the damage cost of Human Carcinogenic Toxicity for the three methods from 2013 to 2018, with R2 = 0.992. The forecast for future damage costs of Human Carcinogenic Toxicity indicates an upward trend. Results reveal a greater cost impact in the transportation process, while both landfilling and recycling methods show relatively lower cost impacts.

In Figure 1, the LCA results reveal that the landfilling method contributes to a 28.6% impact on Human Non-Carcinogenic Toxicity, compared to 68.7% for the transportation process and 2.76% for recycling. Unit-wise, the landfilling method's impact is at 746,082.49 (kg 1,4-DCB), while transportation is at 1,792,538.1 and recycling is at 72,150.367. However, the damage price of Human Non-Carcinogenic Toxicity (Non-Cancer) was not computed due to its unavailability in the Handbook Environmental Prices 2017 or other sources.

The damage assessment of the climate change impact category involves multiple steps, including greenhouse gas emissions resulting in increased atmospheric concentration and radiative forcing capacity, leading to a rise in global mean temperature. This rise ultimately affects human health and ecosystems [91]. LCA results depicted in Figure 1 highlight that waste concrete in landfills contributes to a 54.4% impact on Global Warming, in comparison to transportation (28.6%) and recycling (17%) methods. In terms of units, landfilling results in 7,228,4957 kg CO2 eq, while transportation and recycling methods account for 3,793,4796 and 2,2640,946 respectively. Global Warming's effects include malnutrition, and damage to freshwater and terrestrial species, resulting in impacts on human health and ecosystems.

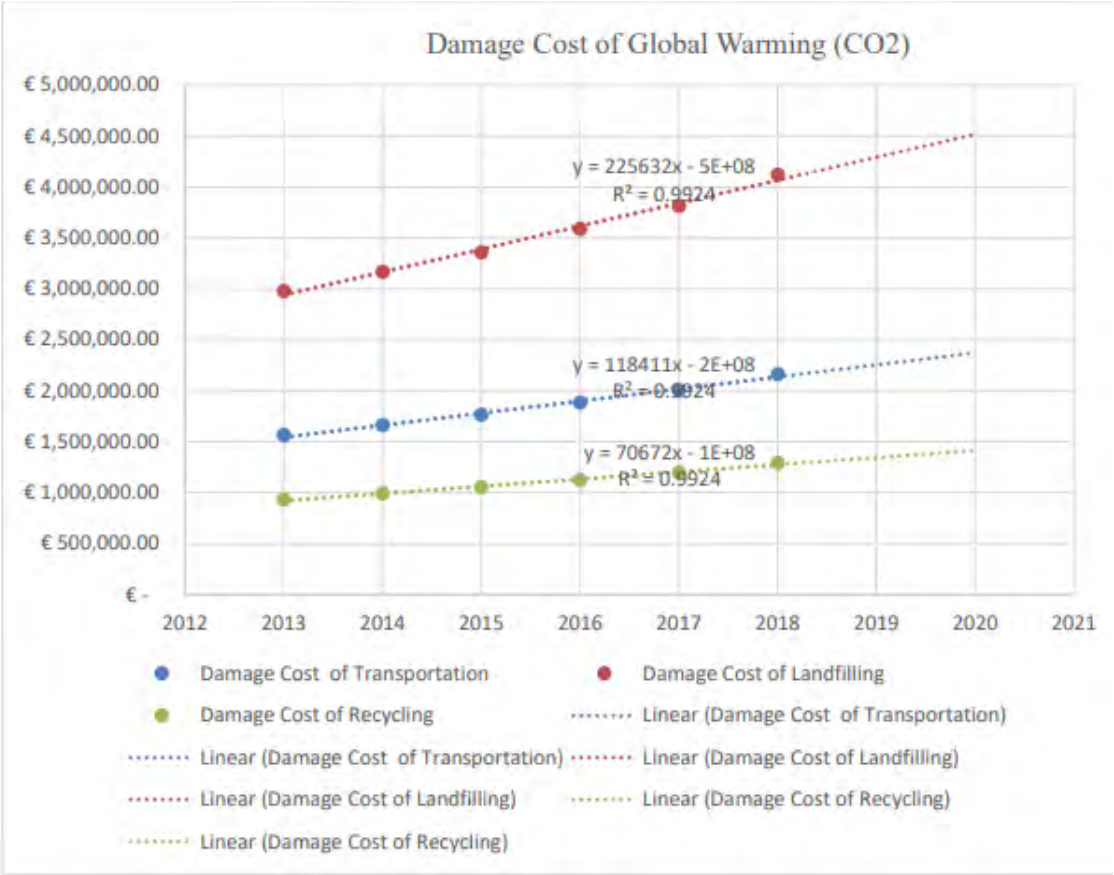

Figure 6: Damage Cost of Global Warming

Figure 6 presents the damage cost analysis for Global Warming spanning 2013 to 2018, revealing a consistent increase in the projection. The damage cost trends for all three methods are evident. Notably, the impact cost of Global Warming is substantial across all methods, with landfilling concrete waste incurring the highest cost, amounting to €4,120,242.50 in 2018.

The scarcity of freshwater poses challenges for diverse water needs, impacting irrigation and leading to malnutrition. Vulnerability to malnutrition increases in regions with lower Human Development Index (HDI), highlighting the link between malnutrition, food availability, and human development. The impact on terrestrial ecosystems is evident through declining vegetation and plant diversity due to decreased water availability. Figure 1 showcases LCA results indicating that landfilling incurs an 87.5% Water Use/Consumption impact, with transportation at 8.76% and recycling at 3.75%. These impacts affect malnutrition and freshwater-dependent species, contributing to damage to human health and ecosystems. However, the damage cost for Water Use/Consumption isn't available in resources like the Handbook Environmental Prices 2017.

The potential marine impact relates to additional essential metal inputs, causing toxicity. Egalitarian and hierarchic scenarios calculate marine ecotoxicological impacts, while the individualistic scenario considers essential metals like cobalt, copper, manganese, molybdenum, and zinc. Reduced blue water availability affects green water and plant diversity. Freshwater fish evaporate due to water consumption, impacting river-associated species. In Figure 1, landfilling causes 51.1% of Freshwater Ecotoxicity, transportation 42.1%, and recycling 6.81%. Landfill waste concrete leads to 630,299.48 (kg 1,4-DCB), while transportation and recycling are 519,406.790 and 83,955.099, respectively. Freshwater Ecotoxicity relates to damage to freshwater species and ecosystems [91].

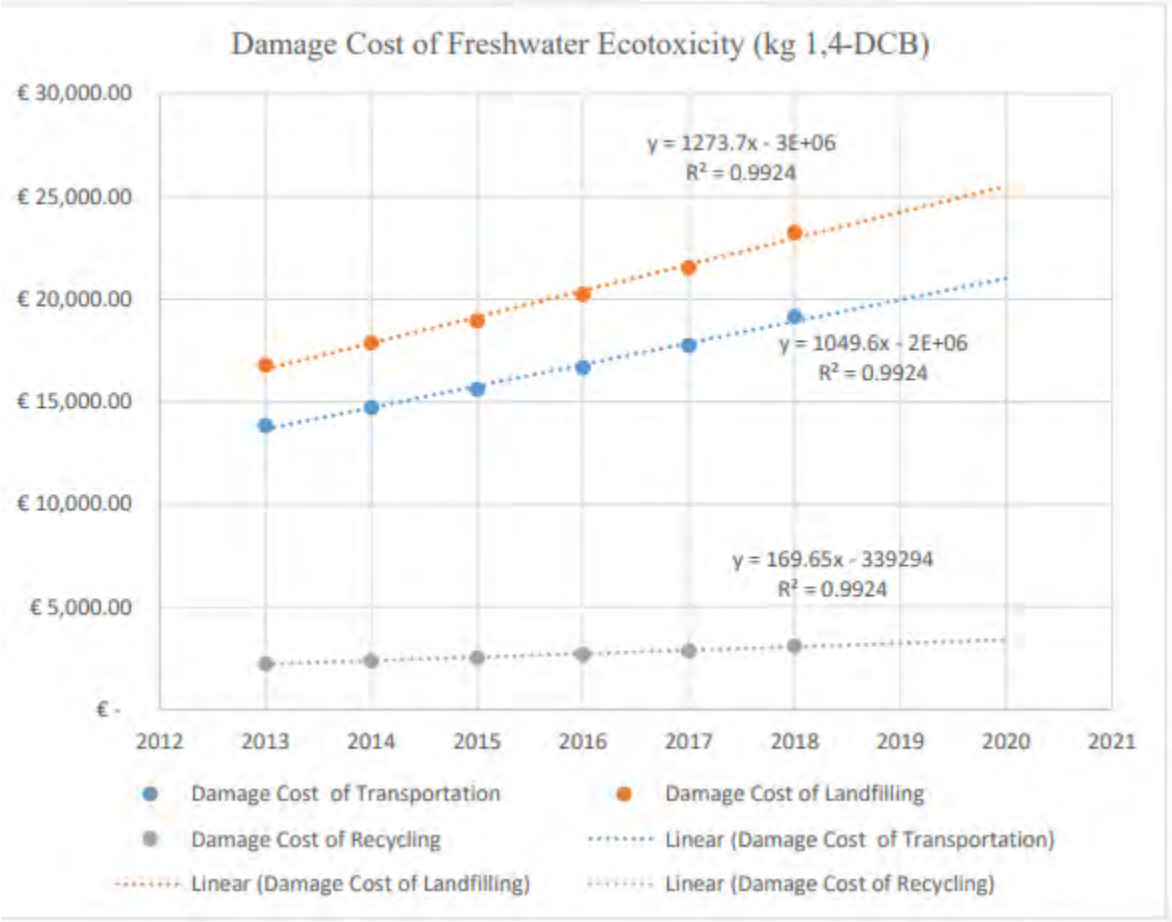

Figure 7: Damage Cost of Freshwater Ecotoxicity

Figure 7 depicts Freshwater Ecotoxicity damage costs for the three methods with an R2 of 0.992. The forecast indicates increasing cumulative yearly costs. Notably, landfilling has high damage costs, whereas the recycling method shows lower costs for Freshwater Ecotoxicity.

The release of nutrients like phosphorus and nitrogen into freshwater bodies leads to freshwater eutrophication, causing ecological imbalances. The impact involves nutrient emissions raising nutrient levels, benefiting autotrophic and heterotrophic organisms. This results in species loss and ecological disruption. LCA findings, as shown in Figure 1, indicate the landfilling method's 63.1% impact on Freshwater Eutrophication, compared to transportation (27.5%) and recycling (9.39%). The unit-based impact shows higher phosphorus levels for landfilling (6365.8561 kg P eq) than for transportation and recycling methods. Freshwater Eutrophication adversely affects freshwater species and ecosystems.

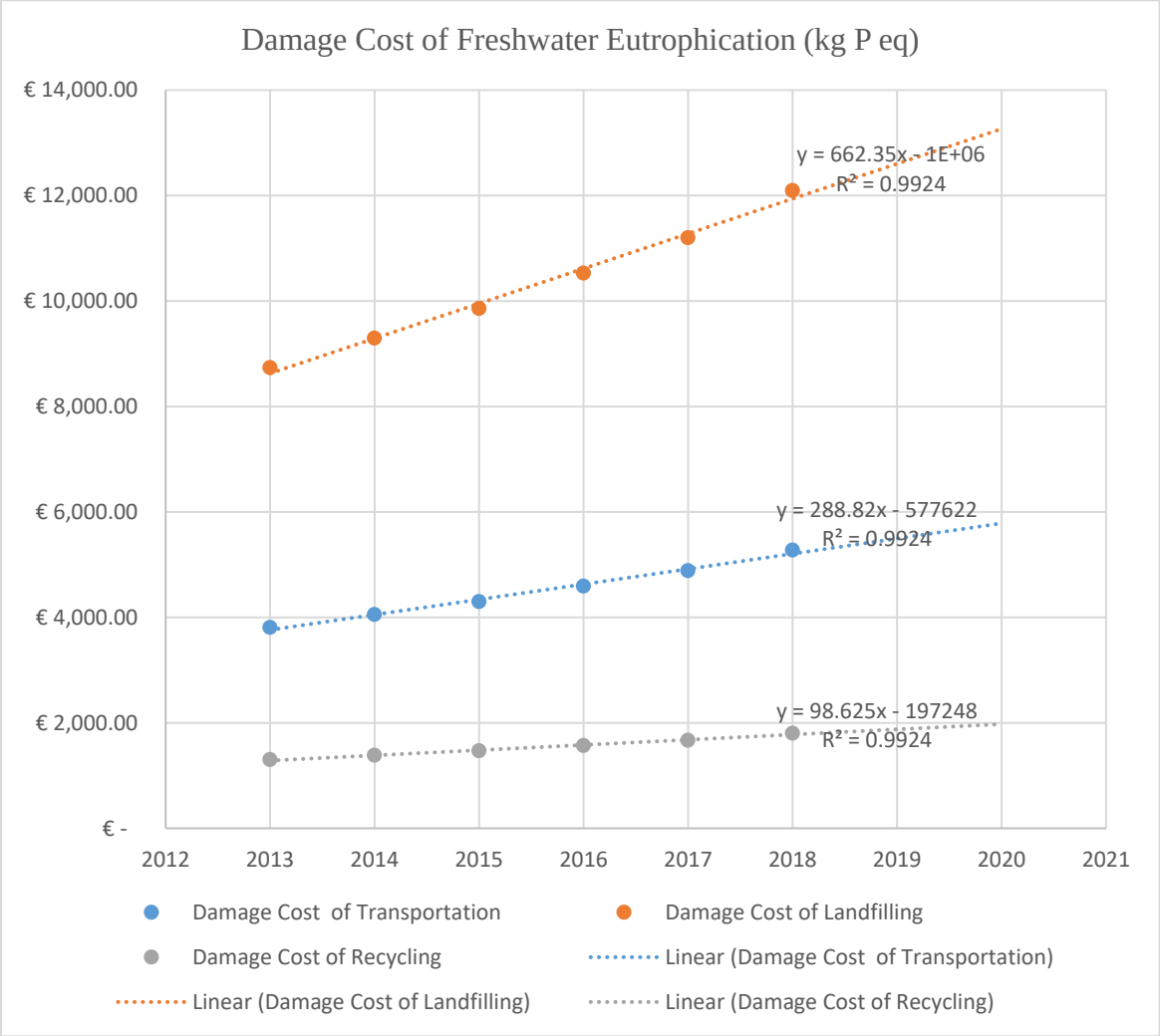

Figure 8: Damage Cost of Freshwater Eutrophication

Figure 8 displays the damage cost trends of Freshwater Eutrophication from 2013 to 2018, with an R2 value of 0.992. The forecast suggests an annual increase, particularly pronounced in the

landfilling method. The damage cost associated with Freshwater Eutrophication is notably higher in the landfilling approach, reaching €12,095.13 in 2018, surpassing the costs in other methods.

Ozone Depleting Substances (ODSs) contribute to increased UVB radiation, impacting human health. Higher atmospheric ozone concentration, resulting from ozone depletion, exposes Earth to more UVB radiation, leading to adverse effects like skin cancer and cataracts [91]. Figure 1 presents LCA findings, indicating that waste concrete in landfills as final disposal contributes to a 54.2% impact on Tropical Ozone Formation (Ecosystems), surpassing the impacts of transportation (22.3%) and recycling (23.6%) methods. On a unit basis, landfilling contributed 612,126.24 (kg NOx eq), while transportation and recycling were 251,954.24 and 266,298.17 respectively. The damaging impact of Tropical Ozone Formation (Ecosystems) affects terrestrial species and ecosystems.

Figure 9: Damage Cost of Ozone Formation, Terrestrial Ecosystems

Figure 9 displays the damage cost of Ozone Formation (Terrestrial Ecosystems) for the three methods from 2013 to 2018, with R2 = 0.992. The projection indicates an annual increase, especially pronounced for the landfilling method. The damage cost for the landfilling method was €11,446,760.69, surpassing the transportation process and recycling method at €4,711,544.29 and €4,979,775.78 respectively.

The LCA findings, as depicted in Figure 1, reveal that waste concrete disposed of in landfills contributes to a 37.5% impact on Terrestrial Ecotoxicity, contrasting with the transportation and recycling methods. The landfilling method's impact accounts for 60%, while the recycling method is at 2.53%. From a unit perspective, waste concrete in landfills leads to an impact of 129,037,190 (kg 1,4−DCB), whereas the transportation and recycling methods are 20,620,2510 and 8,705,868.7 respectively. The damage pathway for Terrestrial Ecotoxicity relates to damage inflicted on terrestrial species, resulting in harm to ecosystems.

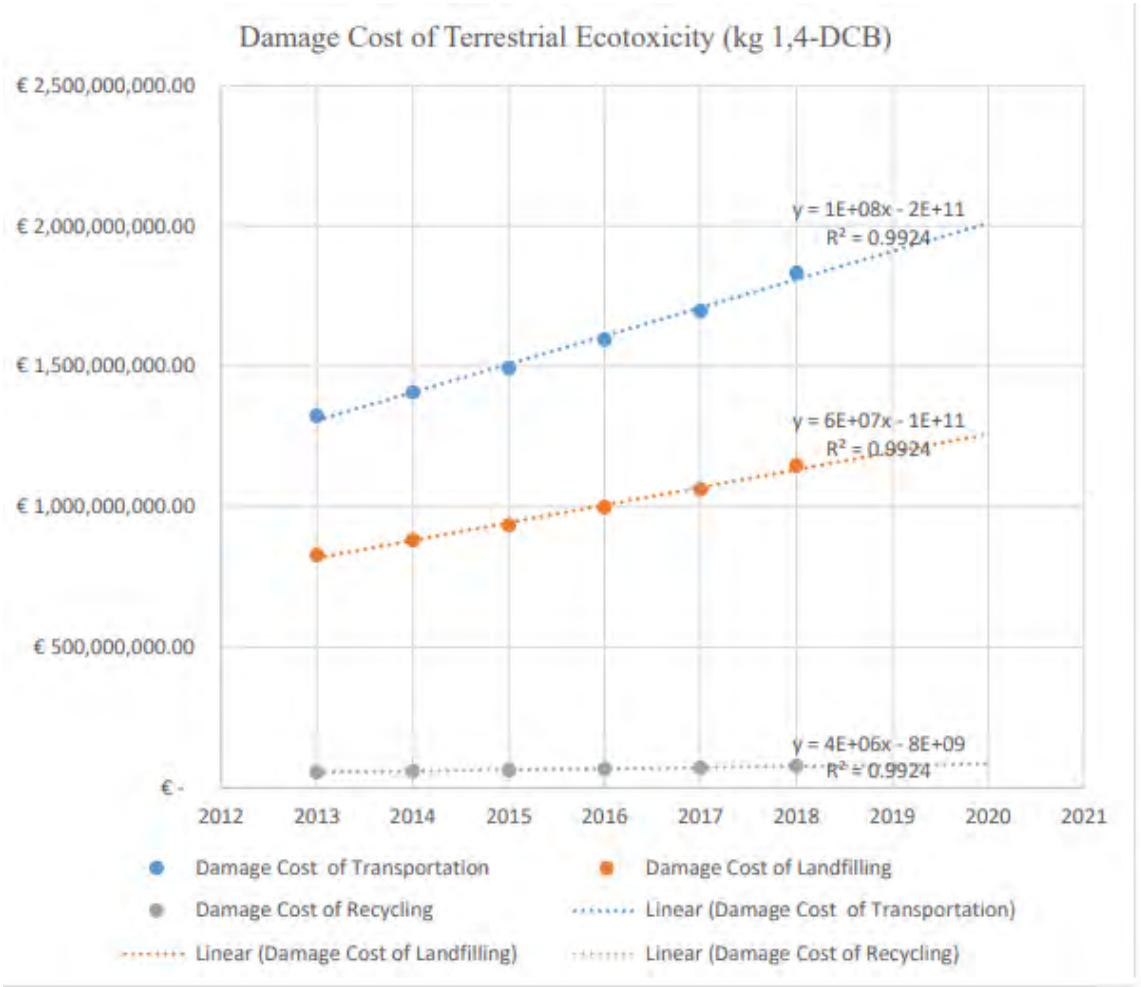

Figure 10: Damage Cost of Terrestrial Ecotoxicity

Figure 10 provides insight into the Terrestrial Ecotoxicity damage costs across the three methods from 2013 to 2018, demonstrating an R2 of 0.992. The projected damage costs for Terrestrial Ecotoxicity are on an upward trajectory each year, with a pronounced rise in the transportation process. The landfilling method exerts a substantial impact, amounting to €1,833,140,313.90, significantly outweighing the costs associated with transportation (€1,147,140,619.10) and recycling (€77,395,172.74) methods.

Certain substances, like sulphates, nitrates, and phosphates, released through atmospheric deposition, can alter soil acidity, potentially affecting plant species. Optimal acidity levels differ among plants, with acidity exceeding these levels causing acidification and harming specific species. Acidification is primarily driven by emissions such as NO_x, NH_3, or SO_2. Wattier et al. [92] and Hayashi et al. [93] highlight the connection between acidity variations and species presence. Characterization factors for acidification in global biomes are calculated, accounting for substance persistence through atmospheric deposition and geochemical soil acidification models [94]. Effect factors gauge ecosystem damage due to acidification, linked to potential plant species occurrences using logistic regression functions [95]. Figure 1 presents LCA outcomes, indicating that waste concrete in landfills as final disposal holds a 57% impact on Terrestrial Acidification, surpassing transportation (22.8%) and recycling (20.1%). Landfilling accounted for 348,418.92 kg SO2 eq, compared to transportation (139,557.24) and recycling (122,878.69). Terrestrial Acidification correlates with harm to terrestrial species and ecosystem damage.

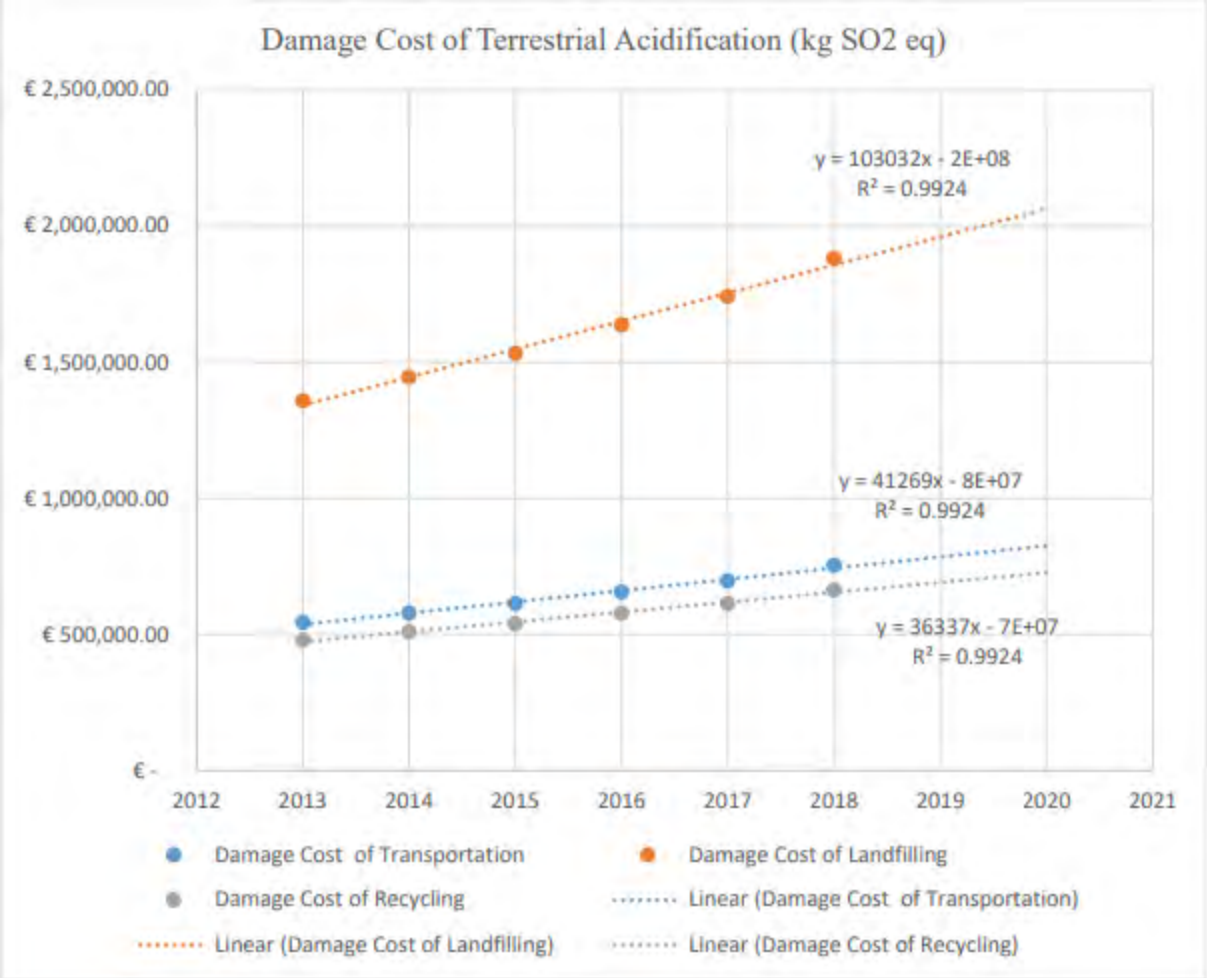

Figure 11: Damage Cost of Terrestrial Acidification

Figure 11 displays the damage cost of Terrestrial Acidification for the three methods across multiple years, with R2 = 0.992. The anticipated damage cost for Terrestrial Acidification is on the rise annually, notably in the landfilling method, which amounts to €1,881,462.17. This is in contrast to transportation at €753,609.10 and recycling at €663,544.93.

Figure 1 presents the LCA results indicating that waste concrete disposed of in landfills has a 79.3% impact on Land Use compared to transportation and recycling methods, with impacts of 20% and 0.693% respectively. The landfilling method had an impact of 6,073,915 (m2a crop eq), while transportation and recycling methods were 1,534,466.5 and 53,116.578 respectively. The damage pathway associated with Land Use/Transformation involves the loss of terrestrial species, resulting in damage to ecosystems [91].

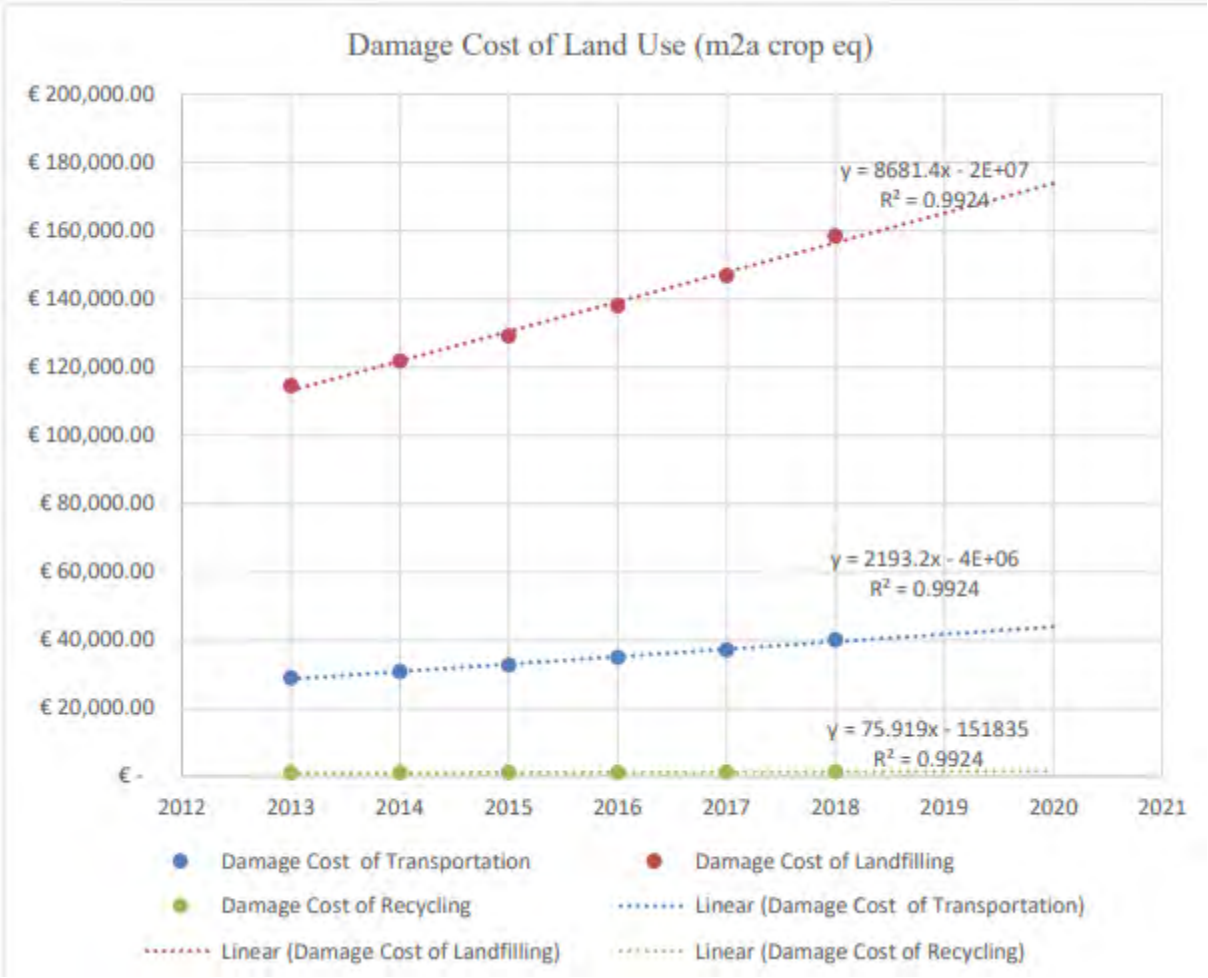

Figure 12: Damage Cost of Land Use

Figure 12 illustrates the damage cost of Land Use over several years, with an R2 of 0.992. The projected damage cost for Land Use shows a yearly increase, particularly in the landfilling method, reaching €158,529.18 compared to recycling and transportation methods.

The introduction of additional essential metals into oceans can lead to toxic effects, impacting the marine environment. The study considers different scenarios for marine ecotoxicological impacts, including the impact of essential metals like cobalt, copper, manganese, molybdenum, and zinc. In the LCA results depicted in Figure 1, waste concrete disposed of in landfills has a 49.4% impact on Marine Ecotoxicity, compared to transportation and recycling methods with impacts of 44.1% and 6.5% respectively. The damage pathway of Marine Eco-toxicity is linked to damage to marine species, resulting in damage to ecosystems as the endpoint area of protection [91].

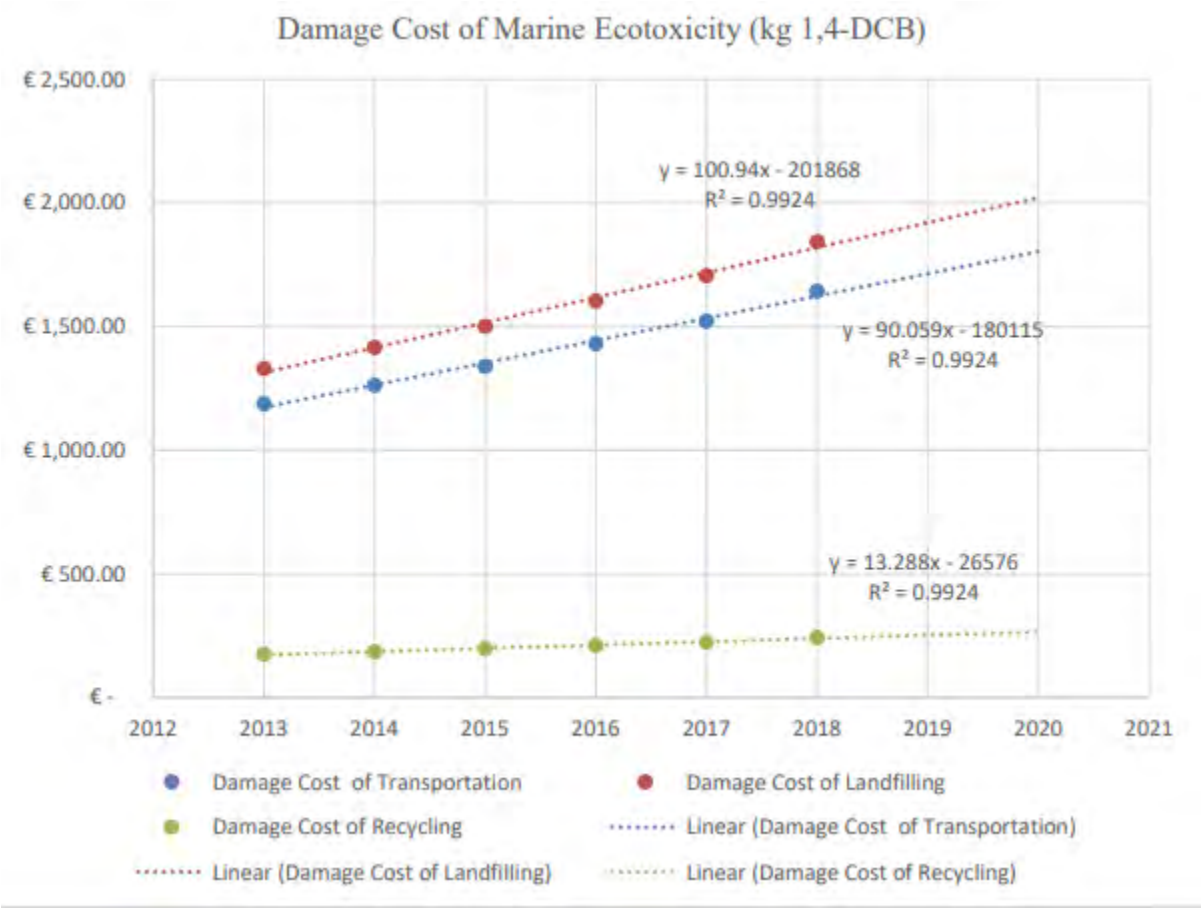

Figure 13: Damage Cost of Marine Ecotoxicity

Figure 13 presents the Marine Ecotoxicity damage cost for the years 2013 to 2018, with an R^2 value of 0.992. The projected damage cost for Marine Ecotoxicity increases slightly each year across all methods, particularly in landfilling, where it is forecasted to rise by an average of €200 annually.

The section concludes the life cycle impact assessment (LCIA) using the ReCiPe [91] method, considering 18 midpoint impacts, 22 endpoint impacts, and three endpoint areas of protection. The assessment is conducted across three methods: final disposal of concrete waste without treatment, recycling, and transportation to landfill. Results consistently indicate that the final disposal method has the most negative impact across all nine damage pathways and three endpoint areas, followed by the transportation process, and finally, the recycling method with the least impact. The damage cost analysis reveals that putting concrete waste into a landfill incurs the highest damage cost across all midpoint impacts compared to recycling and transportation. Certain impacts, such as Ozone Formation in Human Health, Fine Particulate Matter Formation,

and Ozone Formation in Terrestrial Ecosystems, have higher damage costs for recycling and landfilling methods compared to transportation. Conversely, Terrestrial Ecotoxicity and Human Carcinogenic Toxicity show higher damage costs for transportation compared to landfilling and recycling. Descriptive analysis for 2018 highlights that transportation has a higher Mean, Standard Deviation, Kurtosis, and Skewness in damage costs compared to landfilling and recycling methods. The mathematical relationships between LCA and damage cost show a positive correlation between impact and cost, with the recycling method displaying a stronger correlation. Overall, the recycling method emerges as the preferable option in terms of both LCA results and damage costs among the concrete waste management choices [91].

CONCLUSION

The research methodology successfully achieved its aim and objectives by employing concrete waste modeling through LCA and damage cost analysis. Government sources provided data on concrete waste quantities in Dubai city landfills, while SimaPro software and the EcoInvent database were utilized. A comprehensive literature review demonstrated significant ecological impacts of concrete waste construction and demolition. LCA based on ReCiPe [91] LCIA was performed to analyze impacts on human health, ecosystems, and resources across various concrete waste management methods. The study identified the importance of LCA results in measuring environmental damage, suggesting optimal waste management practices, and calculating damage costs to safeguard the environment, human health, and ecosystems. Early-stage waste reduction through Best Disposal Option Practice (BDOP) selection was highlighted, favoring eco-friendly methods like recycling over landfilling. The research comprised two phases: LCA using SimaPro and EcoInvent, and monetization of environmental indicators from the Handbook Environmental Prices 2017. Results underscored the considerable ecological impacts and damage costs associated with waste concrete, emphasizing the detrimental effects of landfilling. Recycling displayed fewer impacts and lower damage costs. While recycling is widely recommended for its sustainability benefits, this study offered a detailed assessment of its impacts using 18 midpoint and endpoint methods and damage costs for 15 impacts. The research deepened our understanding of the intricate interplay between concrete waste, various management methods, and environmental consequences [91].

REFERENCES

1. Fischer, C. (2011). The development and achievements of EU waste policy. *Journal of Material Cycles and Waste Management*, *13*(1), 2–9. https://doi.org/10.1007/s10163-010-0311-z
2. Flower, D. J. M., & Sanjayan, J. G. (2007). Green house gas emissions due to concrete manufacture. *The International Journal of Life Cycle Assessment*, *12*(5), 282–288. https://doi.org/10.1065/lca2007.05.327
3. Pade, C., & Guimaraes, M. (2007). The CO2 uptake of concrete in a 100 year perspective. *Cement and Concrete Research*, *37*(9), 1348–1356. https://doi.org/10.1016/j.cemconres.2007.06.009
4. Huntzinger, D. N., & Eatmon, T. D. (2009). A life-cycle assessment of Portland cement manufacturing: comparing the traditional process with alternative technologies. *Journal of Cleaner Production*, *17*(7), 668–675. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2008.04.007
5. Simões Vieira, E. F., & Valente Pereira, M. S. (2015). Herding behaviour and sentiment: Evidence in a small European market. *Revista de Contabilidad*, *18*(1), 78–86. https://doi.org/10.1016/j.rcsar.2014.06.003
6. Elchalakani, M., & Elgaali, E. (2012). Sustainable Concrete made of Construction and Demolition Wastes using Recycled Wastewater in the UAE. *Journal of Advanced Concrete Technology*, *10*(3), 110–125. https://doi.org/10.3151/jact.10.110
7. Aburayya, A., Salloum, S. A., Khaled Younis Alderbashi, Fanar Shwedeh, Yara Shaalan, Raghad Alfaisal, Sawsan JM Malaka, & Khaled Shaalan. (2023). SEM-machine learning-based model for perusing the adoption of metaverse in higher education in UAE. *International Journal of Data and Network Science*, *7*(2), 667–676. https://doi.org/10.5267/j.ijdns.2023.3.005
8. Elchalakani, M., Basarir, H., & Karrech, A. (2017). Green Concrete with High-Volume Fly Ash and Slag with Recycled Aggregate and Recycled Water to Build Future Sustainable Cities. *Journal of Materials in Civil Engineering*, *29*(2), 04016219. https://doi.org/10.1061/(asce)mt.1943-5533.0001748
9. Gharehbaghi, S., Gharehbaghi, K., & Tee, K. F. (2021). Assessment of factors affecting construction waste: recycled aggregates and their embodied energy composition. *International Journal of Forensic Engineering*, *5*(2), 157. https://doi.org/10.1504/ijfe.2021.118919

10. Richardson, D. M., & Ricciardi, A. (2013). Misleading criticisms of invasion science: a field guide. *Diversity and Distributions*, *19*(12), 1461–1467. https://doi.org/10.1111/ddi.12150
11. Dehkordi, N. M., Sadati, N., & Hamzeh, M. (2017). Distributed Robust Finite-Time Secondary Voltage and Frequency Control of Islanded Microgrids. *IEEE Transactions on Power Systems*, *32*(5), 3648–3659. https://doi.org/10.1109/tpwrs.2016.2634085
12. Salloum, S., Al Marzouqi, A., Alderbashi, K. Y., Shwedeh, F., Aburayya, A., Al Saidat, M. R., & Al-Maroof, R. S. (2023). Sustainability Model for the Continuous Intention to Use Metaverse Technology in Higher Education: A Case Study from Oman. *Sustainability*, *15*(6), 5257. https://doi.org/10.3390/su15065257
13. Samad, A. A. A., Hadipramana, J., Mohamad, N., Ali, A. Z. M., Ali, N., Inn, G. W., & Tee, K. F. (2018). Development of Green Concrete from Agricultural and Construction Waste. *Transition towards 100% Renewable Energy*, 399–410. https://doi.org/10.1007/978-3-319-69844-1_36
14. Fanar Shwedeh, Norsiah Hami, Siti Zakiah Abu Bakar, Fadhilah Mat Yamin, & Azyyati Anuar. (2022). The Relationship between Technology Readiness and Smart City Performance in Dubai. *Journal of Advanced Research in Applied Sciences and Engineering Technology*, *29*(1), 1–12. https://doi.org/10.37934/araset.29.1.112
15. Salameh, M., Taamneh, A., Kitana, A., Aburayya, A., Shwedeh, F., Salloum, S., Shaalan, K., & Varshney, D. (2022). The Impact of Project Management Office's Role on Knowledge Management: A Systematic Review Study. *Computer Integrated Manufacturing Systems*, *28*(12), 846–863. http://cims-journal.com/index.php/CN/article/view/463
16. Ghosh, S. K., Haldar, H. S., Chatterjee, S., & Ghosh, P. (2016). An Optimization Model on Construction and Demolition Waste Quantification from Building. *Procedia Environmental Sciences*, *35*, 279–288. https://doi.org/10.1016/j.proenv.2016.07.008
17. Nokiti, A. E., Shaalan, K., Salloum, S., Aburayya*, A., & Shameem, F. S. & B. (2022). Is Blockchain the answer? A qualitative Study on how Blockchain Technology Could be used in the Education Sector to Improve the Quality of Education Services and the Overall Student Experience. *Computer Integrated Manufacturing Systems*, *28*(11), 543–556. http://cims-journal.com/index.php/CN/article/view/2371

18. Alkashami, M., Abdallah Taamneh, Saada Khadragy, Fanar Shwedeh, Aburayya, A., & Salloum, S. A. (2023). AI different approaches and ANFIS data mining: A novel approach to predicting early employment readiness in middle eastern nations. *International Journal of Data and Network Science*, *7*(3), 1267–1282. https://doi.org/10.5267/j.ijdns.2023.4.011
19. Onyema, E. M., Eucheria, N. C., Obafemi, F. A., Sen, S., Atonye, F. G., Sharma, A., & Alsayed, A. O. (2020). Impact of Coronavirus Pandemic on Education. *Journal of Education and Practice*, *11*(13), 108–121. https://doi.org/10.7176/jep/11-13-12
20. Harith Yas Khudhair, Abbas Mardani, Yas Albayati, Shamma Essa Lootah, & Štreimikienė, D. (2020). The Positive Role of the Tourism Industry for Dubai City in the United Arab Emirates. *Social Science Research Network*.
21. Yas, H., Mardani, A., & Alfarttoosi, A. (2020). The Major Issues Facing Staff in Islamic Banking Industry and its Impact on Productivity. *Contemporary Economics*, *14*(3), 392–405. https://doi.org/10.5709/ce.1897-9254.412
22. Khudhair, H. Y., Jusoh, A., Nor, K. M., & Mardani, A. (2021). Price sensitivity as a moderating factor between the effects of airline service quality and passenger satisfaction on passenger loyalty in the airline industry. *International Journal of Business Continuity and Risk Management*, *11*(2/3), 114. https://doi.org/10.1504/ijbcrm.2021.116274
23. A scoping review research on the dynamics managing of Coronavirus disease (COVID-19). (2021). *İlköğretim Online*, *20*(2). https://doi.org/10.17051/ilkonline.2021.02.19
24. *Harith Yas Khudhair, Jusoha, A., Abbas Mardania, Nora, K., & Streimikieneb, D. (2019). A Conceptual Model of Customer Satisfaction : Moderating Effects of Price Sensitivity and Quality Seekers in the Airline Industry. 13, 283–291. https://doi.org/10.5709/ce.1897-9254.313*
25. Al-Fuqaha, A., Guizani, M., Mohammadi, M., Aledhari, M., & Ayyash, M. (2019). Internet of Things: A Survey on Enabling Technologies, Protocols, and Applications. *IEEE Communications Surveys & Tutorials*, *17*(4), 2347–2376. https://doi.org/10.1109/comst.2015.2444095
26. Weil, M., Jeske, U., & Schebek, L. (2006). Closed-loop recycling of construction and demolition waste in Germany in view of stricter environmental threshold values. *Waste Management & Research*, *24*(3), 197–206. https://doi.org/10.1177/0734242x06063686

27. Fernando Pacheco Torgal, Cabeza, L. F., J Labrincha, & A De Magalhaes. (2014). *Eco-efficient construction and building materials : life cycle assessment (LCA), eco-labeling and case studies*. Woodhead Publishing.
28. Ismail, S., & Ramli, M. (2013). Engineering properties of treated recycled concrete aggregate (RCA) for structural applications. *Construction and Building Materials*, *44*, 464–476. https://doi.org/10.1016/j.conbuildmat.2013.03.014
29. Won, J., & Cheng, J. C. P. (2017). Identifying potential opportunities of building information modeling for construction and demolition waste management and minimization. *Automation in Construction*, *79*, 3–18. https://doi.org/10.1016/j.autcon.2017.02.002
30. Roth, G. A., Mensah, G. A., Johnson, C. O., Addolorato, G., Ammirati, E., Baddour, L. M., Barengo, N. C., Beaton, A. Z., Benjamin, E. J., Benziger, C. P., Bonny, A., Brauer, M., Brodmann, M., Cahill, T. J., Carapetis, J., Catapano, A. L., Chugh, S. S., Cooper, L. T., Coresh, J., & Criqui, M. (2020). Global Burden of Cardiovascular Diseases and Risk Factors, 1990–2019: Update From the GBD 2019 Study. *Journal of the American College of Cardiology*, *76*(25), 2982–3021. https://doi.org/10.1016/j.jacc.2020.11.010
31. Bravo, M., Brito, J., & Evangelista, L. (2017). Thermal Performance of Concrete with Recycled Aggregates from CDW Plants. *Applied Sciences*, *7*(7), 740. https://doi.org/10.3390/app7070740
32. Kolay, P. K., & Akentuna, M. (2014). Characterization and Utilization of Recycled Concrete Aggregate from Illinois as a Construction Material. *Geo-Congress 2014 Technical Papers*. https://doi.org/10.1061/9780784413272.345
33. Yi, R., & Springerlink (Online Service. (2015). *Construction Safety and Waste Management : An Economic Analysis*. Springer International Publishing.
34. Mercante, I. T., Bovea, M. D., Ibáñez-Forés, V., & Arena, A. P. (2011). Life cycle assessment of construction and demolition waste management systems: a Spanish case study. *The International Journal of Life Cycle Assessment*, *17*(2), 232–241. https://doi.org/10.1007/s11367-011-0350-2
35. Meyer, B. J. F., & Poon, L. W. (2001). Effects of structure strategy training and signaling on recall of text. *Journal of Educational Psychology*, *93*(1), 141–159. https://doi.org/10.1037/0022-0663.93.1.141

36. Tafesse, S., Girma, Y. E., & Dessalegn, E. (2022). Analysis of the socio-economic and environmental impacts of construction waste and management practices. *Heliyon*, *8*(3), e09169. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2022.e09169

37. Klemperer, E. M., & Hughes, J. R. (2017). Commentary on Wuet al. (2017): Do very brief reduction interventions increase quitting among smokers not ready to quit? *Addiction*, *112*(11), 2041–2042. https://doi.org/10.1111/add.13970

38. Chetty, R., Friedman, J. N., & Saez, E. (2013). Using Differences in Knowledge Across Neighborhoods to Uncover the Impacts of the EITC on Earnings. *American Economic Review*, *103*(7), 2683–2721. https://doi.org/10.1257/aer.103.7.2683

39. Magalhães, A. M. M. de, Costa, D. G. da, Riboldi, C. de O., Mergen, T., Barbosa, A. da S., & Moura, G. M. S. S. de. (2017). Association between workload of the nursing staff and patient safety outcomes. *Revista Da Escola de Enfermagem Da USP*, *51*(0). https://doi.org/10.1590/s1980-220x2016021203255

40. Fabrice Berroir, Guernaccini, P., & Jean-Sébastien Sottet. (2023). On-Site Waste Management: A Use Case of Lean Construction and Artificial Intelligence Synergy. *Annual Conference of the International Group for Lean Construction*. https://doi.org/10.24928/2023/0153

41. Abdallah, M., Shanableh, A., Shabib, A., & Adghim, M. (2018). Financial feasibility of waste to energy strategies in the United Arab Emirates. *Waste Management*, *82*, 207–219. https://doi.org/10.1016/j.wasman.2018.10.029

42. Al Khatibi, E., Abou Elenean, K. M., Megahed, A. S., & El-Hussain, I. (2014). Improved characterization of local seismicity using the Dubai Seismic Network, United Arab Emirates. *Journal of Asian Earth Sciences*, *90*, 34–44. https://doi.org/10.1016/j.jseaes.2014.04.009

43. Essam, S., Gill, T., & Alders, R. G. (2022). Dubai Municipality Initiative to Reduce Food Loss. *Sustainability*, *14*(9), 5374. https://doi.org/10.3390/su14095374

44. Gharfalkar, M., Court, R., Campbell, C., Ali, Z., & Hillier, G. (2015). Analysis of waste hierarchy in the European waste directive 2008/98/EC. *Waste Management*, *39*, 305–313. https://doi.org/10.1016/j.wasman.2015.02.007

45. Van Ewijk, S., & Stegemann, J. A. (2016). Limitations of the Waste Hierarchy for Achieving Absolute Reductions in Material Throughput. *Journal of Cleaner Production*, *132*, 122–128. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2014.11.051

46. Kourmpanis, B., Papadopoulos, A., Moustakas, K., Stylianou, M., Haralambous, K. J., & Loizidou, M. (2008). Preliminary study for the management of construction and demolition waste. *Waste Management & Research*, *26*(3), 267–275. https://doi.org/10.1177/0734242x07083344

47. Manowong, E. (2012). Investigating factors influencing construction waste management efforts in developing countries: an experience from Thailand. *Waste Management & Research*, *30*(1), 56–71. https://doi.org/10.1177/0734242x10387012

48. Jia, S., Shen, M., Zhang, F., & Xie, J. (2017). Recent Advances in Momordica charantia: Functional Components and Biological Activities. *International Journal of Molecular Sciences*, *18*(12), 2555. https://doi.org/10.3390/ijms18122555

49. Ponnada, M. R., & P, K. (2015). Construction and Demolition Waste Management – A Review. *International Journal of Advanced Science and Technology*, *84*, 19–46. https://doi.org/10.14257/ijast.2015.84.03

50. Alyaarbi, Y., Camkin, J., Neto, S., & Wegener, P. (2019). Knowledge, attitudes, skills, and aspirations of farmers in Abu Dhabi and Western Australia on groundwater management: A comparison study. *World Water Policy*, *5*(2), 161–178. https://doi.org/10.1002/wwp2.12012

51. Bovea, M. D., & Powell, J. C. (2016). Developments in life cycle assessment applied to evaluate the environmental performance of construction and demolition wastes. *Waste Management*, *50*, 151–172. https://doi.org/10.1016/j.wasman.2016.01.036

52. Lu, W., & Yuan, H. (2011). A framework for understanding waste management studies in construction. *Waste Management*, *31*(6), 1252–1260. https://doi.org/10.1016/j.wasman.2011.01.018

53. Kabirifar, K., Mojtahedi, M., Wang, C., & Tam, V. W. Y. (2020). Construction and Demolition Waste Management Contributing Factors Coupled with reduce, reuse, and Recycle Strategies for Effective Waste management: a Review. Journal of Cleaner Production, 263(1), 121265. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2020.121265

54. Cheng, J. & Ma, L. (2013). A BIM-based system for demolition and renovation waste estimation and planning. Waste Management, vol. 33 (6), pp. 1539-1551.

55. Yu, H., Chin, M., West, J. J., Atherton, C. S., Bellouin, N., Bergmann, D., Bey, I., Bian, H., Diehl, T., Forberth, G., Hess, P., Schulz, M., Shindell, D., Takemura, T., & Tan, Q. (2013). A multimodel assessment of the influence of regional anthropogenic emission reductions on aerosol direct radiative forcing and the role of intercontinental transport. *Journal of Geophysical Research: Atmospheres*, *118*(2), 700–720. https://doi.org/10.1029/2012jd018148

56. Kabir, S., Al-Shayeb, A., & Khan, I. M. (2016). Recycled Construction Debris as Concrete Aggregate for Sustainable Construction Materials. *Procedia Engineering*, *145*, 1518–1525. https://doi.org/10.1016/j.proeng.2016.04.191

57. Loopstra, R., Reeves, A., McKee, M., & Stuckler, D. (2016). Food insecurity and social protection in Europe: Quasi-natural experiment of Europe's great recessions 2004–2012. *Preventive Medicine*, *89*, 44–50. https://doi.org/10.1016/j.ypmed.2016.05.010

58. Gopalakrishnan, K., Van, & Harvey, J. (2014). Climate Change, Energy, Sustainability and Pavements. In *Green energy and technology*. https://doi.org/10.1007/978-3-662-44719-2

59. Shen, L. Y., Tam, V. W. Y., Tam, C. M., & Drew, D. (2004). Mapping Approach for Examining Waste Management on Construction Sites. *Journal of Construction Engineering and Management*, *130*(4), 472–481. https://doi.org/10.1061/(asce)0733-9364(2004)130:4(472)

60. Udawatta, N., Zuo, J., Chiveralls, K., & Zillante, G. (2015). Attitudinal and behavioural approaches to improving waste management on construction projects in Australia: benefits and limitations. *International Journal of Construction Management*, *15*(2), 137–147. https://doi.org/10.1080/15623599.2015.1033815

61. Yuan, M., Breitkopf, S. B., Yang, X., & Asara, J. M. (2012). A positive/negative ion–switching, targeted mass spectrometry–based metabolomics platform for bodily fluids, cells, and fresh and fixed tissue. *Nature Protocols*, *7*(5), 872–881. https://doi.org/10.1038/nprot.2012.024

62. Arslan, H., CoşgunN., & Salgın, B. (2012). Construction and Demolition Waste Management in Turkey. *Waste Management - an Integrated Vision*. https://doi.org/10.5772/46110

63. Biswas, S., Das, R., Mukherjee, G., & Ghose, T. (2014). Dexmedetomidine an adjuvant to levobupivacaine in supraclavicular brachial plexus block: A randomized double blind prospective study. *Ethiopian Journal of Health Sciences*, *24*(3), 203. https://doi.org/10.4314/ejhs.v24i3.3

64. Ferrari, G., Miyamoto, M., & Ferrari, A. (2014). New sustainable technology for recycling returned concrete. *Construction and Building Materials*, *67*, 353–359. https://doi.org/10.1016/j.conbuildmat.2014.01.008

65. Ai, Z. T., Mak, C. M., & Lee, H. C. (2016). Roadside air quality and implications for control measures: A case study of Hong Kong. *Atmospheric Environment*, *137*, 6–16. https://doi.org/10.1016/j.atmosenv.2016.04.033

66. Zeng, S. X., Xie, X. M., & Tam, C. M. (2010). Relationship between cooperation networks and innovation performance of SMEs. *Technovation*, *30*(3), 181–194. https://doi.org/10.1016/j.technovation.2009.08.003

67. Zhang, T., Jiang, L., Zhou, J., Li, X., Zhang, W., Guo, H., Xu, Z., Yang, Y., Ma, J., & Qian, J. (2018). High bone marrow miR-19b level predicts poor prognosis and disease recurrence in de novo acute myeloid leukemia. *Gene*, *640*, 79–85. https://doi.org/10.1016/j.gene.2017.10.034

68. Martínez, E., Nuñez, Y., & Sobaberas, E. (2013). End of life of buildings: three alternatives, two scenarios. A case study. *The International Journal of Life Cycle Assessment*, *18*(5), 1082–1088. https://doi.org/10.1007/s11367-013-0566-4

69. Woo, J. S., Derleth, C., Stratton, J. R., & Levy, W. C. (2006). The Influence of Age, Gender, and Training on Exercise Efficiency. *Journal of the American College of Cardiology*, *47*(5), 1049–1057. https://doi.org/10.1016/j.jacc.2005.09.066

70. Glass, N., Laughon, K., Campbell, J., Block, C. R., Hanson, G., Sharps, P. W., & Taliaferro, E. (2008). Non-fatal Strangulation is an Important Risk Factor for Homicide of Women. *The Journal of Emergency Medicine*, *35*(3), 329–335. https://doi.org/10.1016/j.jemermed.2007.02.065

71. Fayad, M. F. (2022). Modelling for integrated sustainable urban transformation. *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*, *1056*(1), 012042. https://doi.org/10.1088/1755-1315/1056/1/012042

72. Mauras, N., Mazaika, P., Buckingham, B., Weinzimer, S., White, N. H., Tsalikian, E., Hershey, T., Cato, A., Cheng, P., Kollman, C., Beck, R. W., Ruedy, K., Aye, T., Fox, L., Arbelaez, A. M., Wilson, D., Tansey, M., Tamborlane, W., Peng, D., & Marzelli, M. (2015). Longitudinal assessment of neuroanatomical and cognitive differences in young children with type 1 diabetes:

association with hyperglycemia. *Diabetes*, *64*(5), 1770–1779. https://doi.org/10.2337/db14-1445

73. Kartam, N., Al-Mutairi, N., Al-Ghusain, I., & Al-Humoud, J. (2004). Environmental management of construction and demolition waste in Kuwait. *Waste Management*, *24*(10), 1049–1059. https://doi.org/10.1016/j.wasman.2004.06.003
74. Shaumya, S., & Arulrajah, A. (2017). The Impact of Green Banking Practices on Banks' Environmental Performance: Evidence from Sri Lanka. *Journal of Finance and Bank Management*. https://doi.org/10.15640/jfbm.v5n1a7
75. Lima, P. D. M., Colvero, D. A., Gomes, A. P., Wenzel, H., Schalch, V., & Cimpan, C. (2018). Environmental assessment of existing and alternative options for management of municipal solid waste in Brazil. *Waste Management*, *78*, 857–870. https://doi.org/10.1016/j.wasman.2018.07.007
76. Coelho, A., & Brito, J. de. (2013). Environmental analysis of a construction and demolition waste recycling plant in Portugal – Part I: Energy consumption and CO2 emissions. *Waste Management*, *33*(5), 1258–1267. https://doi.org/10.1016/j.wasman.2013.01.025
77. Dajadian, S. A., Koch, D., & Corp, B. (2014). Waste Management Models and Their Applications on Construction Sites. *International Journal of Construction Engineering and Management*, *3*(3), 91–98.
78. Peprah, K., Twumasi Amoah, S., & Thomas Wedam Achana, G. (2015). Assessing "3Rs" Model in Relation to Municipal Solid Waste Management in Wa, Ghana. *World Environment*, *5*(3), 112–120. https://doi.org/10.5923/j.env.20150503.03
79. Takenaka, M., Tetsuya Tokiwa, & Tojo, K. (2019). Concordance between molecular biogeography of Dipteromimus tipuliformis and geological history in the local fine scale (Ephemeroptera, Dipteromimidae). *Molecular Phylogenetics and Evolution*, *139*, 106547–106547. https://doi.org/10.1016/j.ympev.2019.106547
80. Yong, X.-Y., Yan, Z.-Y., Shen, H.-B., Zhou, J., Wu, X.-Y., Zhang, L.-J., Zheng, T., Jiang, M., Wei, P., Jia, H.-H., & Yong, Y.-C. (2017). An integrated aerobic-anaerobic strategy for performance enhancement of Pseudomonas aeruginosa-inoculated microbial fuel cell. *Bioresource Technology*, *241*, 1191–1196. https://doi.org/10.1016/j.biortech.2017.06.050

81. Polat, M., Shin-nosuke Takeshima, & Aida, Y. (2017). *Epidemiology and genetic diversity of bovine leukemia virus*. *14*(1). https://doi.org/10.1186/s12985-017-0876-4

82. Babak, N. A. (2017). Transport Construction Negative Impact on the Environment. *Procedia Engineering*, *189*, 867–873. https://doi.org/10.1016/j.proeng.2017.05.135.

83. Giama, E., & Papadopoulos, A. M. (2015). Assessment tools for the environmental evaluation of concrete, plaster and brick elements production. *Journal of Cleaner Production*, *99*, 75–85. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2015.03.006

84. Pérez Velázquez, J. L., & Galán, R. F. (2013). Information gain in the brain's resting state: A new perspective on autism. *Frontiers in Neuroinformatics*, *7*. https://doi.org/10.3389/fninf.2013.00037

85. Faryadi, Q. (2018). PhD Thesis Writing Process: A Systematic Approach—How to Write Your Literature Review. *Creative Education*, *09*(16), 2912–2919. https://doi.org/10.4236/ce.2018.916219

86. 86- Roberts, R. A., Ganey, P. E., Ju, C., Kamendulis, L. M., Rusyn, I., & Klaunig, J. E. (2006). Role of the Kupffer Cell in Mediating Hepatic Toxicity and Carcinogenesis. *Toxicological Sciences*, *96*(1), 2–15. https://doi.org/10.1093/toxsci/kfl173

87. Caldas, L. R., & Sposto, R. M. (2017). Emissões de CO2 referentes ao transporte de materiais de construção no Brasil: estudo comparativo entre blocos estruturais cerâmicos e de concreto. *Ambiente Construído*, *17*(4), 91–108. https://doi.org/10.1590/s1678-86212017000400187

88. Dahlbo, H., Bachér, J., Lähtinen, K., Jouttijärvi, T., Suoheimo, P., Mattila, T., Sironen, S., Myllymaa, T., & Saramäki, K. (2015). Construction and demolition waste management – a holistic evaluation of environmental performance. *Journal of Cleaner Production*, *107*, 333–341. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2015.02.073

89. The valuation of China's environmental degradation from 2004 to 2017. (2020). *Environmental Science and Ecotechnology*, *1*, 100016. https://doi.org/10.1016/j.ese.2020.100016

90. Xue, M., & Xu, Z. (2016). Application of Life Cycle Assessment on Electronic Waste Management: A Review. *Environmental Management*, *59*(4), 693–707. https://doi.org/10.1007/s00267-016-0812-1

91. Huijbregts, M. A. J., Steinmann, Z. J. N., Elshout, P. M. F., Stam, G., Verones, F., Vieira, M., Zijp, M., Hollander, A., & van Zelm, R. (2016). ReCiPe2016: a harmonised life cycle impact assessment method at midpoint and endpoint level. *The International Journal of Life Cycle Assessment*, *22*(2), 138–147. https://doi.org/10.1007/s11367-016-1246-y

92. Wattier, B. D., Martínez, N., Carbajales-Dale, M., & Shuller-Nickles, L. (2023). Use of life cycle assessment (LCA) to advance optimisation of radiological protection and safety. *Journal of Radiological Protection*, *43*(3), 031514–031514. https://doi.org/10.1088/1361-6498/acf76e

93. Hayashi, M., Yoshifumi Kinomoto, Fumio Takeshige, & Shigeyuki Ebisu. (2004). *Prognosis of Intentional Replantation of Vertically Fractured Roots Reconstructed with Dentin-Bonded Resin*. *30*(3), 145–148. https://doi.org/10.1097/00004770-200403000-00005

94. Rashid, I., Romshoo, S. A., & Vijayalakshmi, T. (2013). Geospatial modelling approach for identifying disturbance regimes and biodiversity rich areas in North Western Himalayas, India. *Biodiversity and Conservation*, *22*(11), 2537–2566. https://doi.org/10.1007/s10531-013-0538-9

95. Tae Hak Kim, & Seong Yun Jeong. (2013). Performance Measurement for Construction CALS Application of Ubiquitous Technology Using the Process Chart Method. *Open Journal of Social Sciences*, *01*(05), 5–9. https://doi.org/10.4236/jss.2013.15002

السياسة الشرعية وأثرها في تعزيز الاستدامة في ضوء قواعد وأحكام النظام القانوني الكويتي

The Impact of Islamic Politics on Promoting Sustainability in the Light of Rules and Provisions of the Legal System of Kuwait

*د. مريم أحمد علي الكندري

ملخص

يتناول هذا البحث دور السياسة الشرعية في تعزيز الاستدامة الاجتماعية ضمن الإطار القانوني الكويتي، من خلال بيان مدى توافق القوانين مع مقاصد الشريعة، خاصة في المجالات المرتبطة بالتكافل، والعدالة، وصيانة الحقوق العامة والخاصة. وتبرز أهمية البحث في تأكيد مرونة السياسة الشرعية في مواكبة التغيرات المجتمعية، وقدرتها على دعم التنمية المستدامة من منظور شرعي.

وقد استخدمت الباحثة المنهجين: الاستقرائي والتحليلي، لتتبع النصوص القانونية في الدستور الكويتي، واستنباط أثر السياسة الشرعية في سنّ التشريعات الاجتماعية. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: أن السياسة الشرعية تمثل أداة فاعلة في يد وليّ الأمر لتحقيق المصلحة العامة، وأن مفهوم الاستدامة الاجتماعية يتكامل مع مقاصد الشريعة في حفظ النفس، والنسل، والمال. كما تبين أن الدستور الكويتي يجسّد قيم السياسة الشرعية من خلال عدة تطبيقات، مثل: حماية الأسرة، وإلزامية التعليم، ودعم برامج التمكين، ومراعاة خصوصية المرأة، وكفالة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

وأوصى البحث بضرورة تفعيل السياسة الشرعية في سنّ القوانين، وتعزيز حضورها في المناهج التعليمية والخطاب الإعلامي، وتشجيع الدراسات الشرعية المعاصرة التي تُسهم في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الشرعية، الاستدامة الاجتماعية، الدستور الكويتي، التكافل، التشريع الإسلامي.

[البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال الدراسات الشرعية والقانونية بالدورة 41 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]

* أستاذ مشارك بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الكوي

***Dr. Mariam Ahmad Ali Alkandari**

Abstract

The present paper investigates the role of Islamic politics in promoting social sustainability in view of the legal system of Kuwait. Accordingly, it highlights compliance of different laws with the Supreme Objectives of Sharia mainly in fields related to solidarity, justice and preservation of public and private rights. Also, the importance of this paper lies in confirming the flexible aspect of Islamic politics to cope with multiple social changes, and the ability to promote sustainable development in the framework of Islamic legislation.

For the purpose of the research, extrapolatory and analytical methods have been used in order to explore relevant legal texts from the Constitution of Kuwait, and to deduce the impact of Islamic politics on the process of social legislation enactment. Therefore, the main findings are the following: Islamic politics stands for a key mechanism for governors to achieve public interest. Social sustainability complements and complies with the Supreme Objectives of Sharia regarding the preservation of life, lineage and property. The Constitution of Kuwait reflects honourable values embodied in Islamic politics through many applications including; protecting family, providing compulsory education, supporting empowerment programmes, considering the femininity of women, and caring for the disabled and elderly. In addition, the researcher urges the activation of Islamic politics as part of law enactment with a better integration in educational curricula and media discourse. She also encourages more contemporary Islamic studies contributing to achieve social sustainable development.

Keywords: Islamic politics, social sustainability, Constitution of Kuwait, solidarity, Islamic legislation.

The research that won second place in the field of Sharia and legal studies in the 41st session of the Rashid Bin Humaid Award for Culture and Science

Associate Professor in Comparative Jurisprudence and Islamic Politics

*College of Sharia and Islamic Studies - Kuwait University

مقدمة

تعد الاستدامة الاجتماعية من النوازل المستجدة التي تقتضيها متطلبات الزمن المعاصر؛ حفاظًا على حقوق الإنسان الحاضرة والمستقبلية، من خلال الحث على تقوية الروابط المجتمعية، وتوفير الرفاهية والحياة الجيدة لجميع أفراد المجتمع.

ونظرًا لأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، فهي تدعم كل ما يحقق المصالح للبشرية، ويدفع الضرر عنهم، ويُعين على تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ومن هنا يبرز دور السياسة الشرعية بوصفها أداة يستعين بها الحاكم أو من ينوب عنه في سن تشريعات الاستدامة الاجتماعية، أو دعم وتعزيز القوانين الموجودة سابقًا، وتحريك الوازع الديني في نفوس المسلمين لتكون عملية الإصلاح شاملة للمجتمع كاملًا، أفرادًا وجماعات، كما سيتبين معنا في هذا البحث.

إشكالية البحث

في ظل التحديات الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات الحديثة، بات من الضروري البحث عن مرجعيات تشريعية توازِن بين متطلبات الواقع ومقومات الاستدامة، دون الإخلال بالقيم والثوابت. ومن هذا المنطلق، تطرح السياسة الشرعية نفسها بوصفها أداةً فعالة في بناء نظم قانونية تتسم بالعدالة والمرونة وتحقيق المصلحة العامة. إلا أن الممارسة التشريعية في الدول التي تعتمد الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا للتشريع –كدولة الكويت– لا تزال بحاجة إلى دراسة تحليلية تُبيّن إلى أي مدًى وُظِّفت قواعد السياسة الشرعية في دعم الاستدامة الاجتماعية ضمن النظام القانوني. ومن هنا تنبع إشكالية هذا البحث، التي تتمثل في السؤال المركزي:

إلى أي مدًى تُسهم السياسة الشرعية في دعم الاستدامة الاجتماعية في النظام القانوني الكويتي؟

تساؤلات البحث

1. ما الإطار المفاهيمي للسياسة الشرعية؟ وما خصائصها ومجالاتها في التشريع؟
2. ما مفهوم الاستدامة الاجتماعية؟ وما الأسس التي تقوم عليها؟
3. كيف يمكن تفعيل السياسة الشرعية لدعم الاستدامة الاجتماعية في القوانين المعاصرة؟
4. ما مظاهر توظيف السياسة الشرعية في النظام القانوني الكويتي لتعزيز قيم الاستدامة الاجتماعية؟

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال: تسليط الضوء على دور السياسة الشرعية في تأكيد صلاحية الشريعة الإسلامية لكل مكان وزمان، وأثرها في دعم القوانين التي تحقق مصالح الأمة، وتقوي من روابطها.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان دور السياسية الشرعية في دعم الاستدامة الاجتماعية، وبيان شروطها وضوابطها.

2. بيان موقف الدستور الكويتي من الاستدامة الاجتماعية، بذكر بعض التطبيقات التي يتجلى فيها أثر السياسة الشرعية في تعزيزها.

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات سابقة تتعلق بالسياسة الشرعية وأثرها على القانون، منها ما هو موضح فيما يأتي:

1. سعيد محمد سعيد الجليدي، أهمية السياسة الشرعية في تقنين الأحكام الشرعية، التشريعات الليبية المعدلة وفق أحكام الشريعة أنموذجًا، مجلة العلوم الشرعية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ع5، 2012

تناول البحث دور السياسة الشرعية في تقنين أحكام الشريعة، وبيان ملامحها في التشريعات الليبية وتعديلاتها، ويفارق هذا البحث هذه الدراسة من ناحية تناوله لأثر السياسة الشرعية على الدستور الكويتي مع تسليط الضوء على الاستدامة الاجتماعية.

2. د. علي سليمان الصالح، السياسة الشرعية وتطبيقاتها في قانون الأحوال الشخصية الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة 9، ع 36، 1443- 2021، (9)

اقتصر البحث على بيان تطبيقات السياسة الشرعية في قانون الأحوال الشخصية الكويتي، وأما هذه الدراسة فكانت أوسع تطبيقًا على غالبية التطبيقات التي لها صلة بالاستدامة الاجتماعية في الدستور الكويتي.

حدود البحث

نظرًا لاتساع مفهوم الاستدامة وتعدد أبعاده (البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية)، فقد قُصِرت هذه الدراسة على الاستدامة الاجتماعية تحديدًا، دون التطرق إلى الأبعاد الأخرى، وذلك لما لهذا البعد من صلة مباشرة بفقه السياسة الشرعية ومقاصدها المتعلقة بحفظ النفس، والنسل، والمال، وبناء مجتمع متماسك قائم على العدل والتكافل. وعليه، انحصر نطاق البحث في دراسة أثر السياسة الشرعية في دعم الاستدامة الاجتماعية في ظل النظام القانوني الكويتي، من خلال تتبّع عدد من التطبيقات القانونية ذات الصلة، وتحليل مدى توافقها مع المبادئ الشرعية الداعمة للتماسك المجتمعي واستمرارية العدالة والرحمة في العلاقات المجتمعية.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المناهج الآتية:

1. **المنهج الاستقرائي:** وذلك بتتبع ما ورد عن السياسة الشرعية والاستدامة الاجتماعية، من كتابات المتقدمين والمتأخرين، وبتتبع موقف الدستور الكويتي من الاستدامة الاجتماعية، وبعض من القوانين التي شرعت لدعمه وتعزيز ما جاء فيه.
2. **المنهج التحليلي:** إذ سعيت في هذا البحث إلى محاولة الربط بين ما جاء في الدستور الكويتي عن الاستدامة الاجتماعية، وبعض القوانين التي شرعت في الكويت لدعم ما جاء في الدستور، مع محاولة استنباط أثر السياسة الشرعية في تشريع هذه القوانين التي تدعم الاستدامة الاجتماعية.

خطة البحث

يتكون البحث من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمراجع والمصادر، كما هو موضح في الآتي:

المبحث الأول: ماهية السياسة الشرعية، وأثرها في تعزيز الاستدامة الاجتماعية

سنبين في هذا المبحث معنى السياسة الشرعية، وما لها من شروط وضوابط، وسنتطرق إلى بيان ماهية الاستدامة الاجتماعية وخصائصها، ومن ثم نبين أثر السياسة الشرعية في تعزيزها، كما هو موضح في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الشرعية، ومصادرها، ومجالاتها، وشروطها وضوابطها:

الفرع الأول: السياسة الشرعية لغة واصطلاحًا:

- **السياسة لغة:** من مادة (سوس)، يقال سُوِّس فلانٌ أمرَ الناس: أي كُلّف حكمهم ومُلِّك أمرهم وتولّى إدارة شؤونهم وقيادتهم، وساس الأمرَ سياسة: أي قام به، وأداره، ودبره [1,2].

  يتضح مما سبق أن السياسة لغة تطلق على تولي القيادة للقيام بإدارة الأمور وتوجيهها.

- **الشـرعية لغة:** من مادة (شـرع)، ويراد بها البيان والإظهار، يقال شـرع الله الدِّين: أي سـنّ الدِّين للناس وبيَّنه، وأظهره لهم، والشريعة: هي كل ما شرعه الله لعباده وأوجبه عليهم، والشرعية: تدل على كون الشيء قائمًا على أسس شرعية [2,3].

  وبناء على ما سبق، فالشرعية تطلق على الأمور المبنية على ما سنَّه الله لعبادة من أحكام وتشريعات.

- **السياسة الشرعية اصطلاحًا:** مما عرّفت به السياسة الشرعية أنها: (هي تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصـالح ودفع المضـار، بما لا يتعدى حدود الشـريعة أو أصـولها الكلية وإن لم يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين) [4]. فهي تطلق بشـكل عام على كل فعل يقوم به الحاكم أو من ينوب عنه بهدف إصـلاح أمور الناس وصـلاحهم، وحمايتهم من الفسـاد، ويؤدي إلى قيام العدل والقسـط بين الناس، ما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وهي تشمل كل فعل فيه مصلحة، سواء أكان هناك دليل من الشرع نص عليه، أم لم يكن[5,6,7].

الفرع الثاني: الفرع الثاني: مصادر السياسة الشرعية، ومجالاتها:

إن استناد السياسة الشرعية على منابع الشريعة الإسلامية يجعلها تستقي أحكامها من معينها عند النظر في مصالح الأمة، والقيام بتدبير شؤونهم وأمورهم، فكانت المصادر التي تبنى عليها أحكام الشريعة الإسلامية والسياسة الشرعية واحدة، وهي إما مصادر اتفق عليها الفقهاء: كالكتاب والسنة والإجماع والقياس، وإما مصادر مختلفًا فيها: كالاستحسان، والمصالح المرسلة، والاستصحاب، والعرف، وشرع من قبلنا، وسد الذرائع، وقول الصحابي، مع الاستناد إلى مقاصد وكليات الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة التي تقوم على حفظ الضروريات الخمس: الدِّين والنفس والعقل والمال والعرض، وحرمة الاعتداء عليها، ومراعاة مبادئ العدالة والمساواة والشورى والسماحة والتيسير، وغير ذلك من المبادئ الحميدة التي تقوي من أواصر المجتمع، وتقوي الروابط الاجتماعية بين الناس [8]. ويمكن للحاكم أن يستعين بأي من هذه المصادر في سن القوانين والتشريعات والأحكام فيما يستجدّ من الأحداث والنوازل، بما يحقق المصالح ويدرء المفاسد عن أفراد المجتمع.

ويمكن حصر مجالات استخدام السياسة الشرعية في مجالين، بيانهما إجمالًا في الآتي:

الأول: أحكام شـرعية ثابتة بنص شـرعي، وهي قابلة للتغيير: وذلك لتغيّر المصـلحة، أو تخلف العلة، أو تبدّل العُرف وتغير الظروف التي بُني عليها الحكم الشرعي.

والثاني: أحكام شرعية وتدابير سياسية لحوادث مستجدة لم يرد بها نص: ويشترط حينئذ أن يقوم الحاكم باتخاذ التدابير التي تحقق المصلحة، وتتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها الكلية، ولا تخالف الأدلة التفصيلية المتفق عليها من نصوص القرآن والسنة والإجماع [9].

وبناء على ما سبق، فإن ما يستجد من الأحداث والتطورات، حسب ما تقتضيه ظروف الزمان والمكان، إما أن يكون له نص شرعي يمكن للحاكم أن يستقي منه الحكم الشرعي أو يقيسه عليه، وإما أن تستجد نوازل لا نص عليها من الكتاب والسنة والإجماع، فهنا يجتهد الحاكم في بناء الحكم الشرعي حسب ما تقوم عليه مقاصد الشريعة الإسلامية، التي تقوم على حفظ الدين والنفس والمال والعقل والعرض، وما تقتضيه المصلحة، بحسب الضوابط والشروط التي سنذكرها في الفرع التالي.

الفرع الثالث: شروط إعمال السياسة الشرعية وضوابطها:

تقوم السياسة الشرعية على عدة ضوابط وشروط، بيانها في الآتي:

1. **أن مرجعية أحكام السياسة الشرعية وتطبيقاتها تكون للحاكم أو من يقوم مقامه:** وذلك نظرًا لأن السياسة الشرعية ولاية عامة تُناط بالحاكم أو من يقوم مقامه، كالوزير أو القاضي أو غيرهما، فإنَّ حُكْم الحاكم متى صدر؛ وجب على المسلمين اتباعه، فلا حرية لهم في تشريع القوانين، ولا الاجتهاد في تنفيذ القوانين والأحكام.
2. **الاعتماد على منهج سليم في الاستدلال الشرعي لما تقوم عليه قضايا الاستدامة الاجتماعية، وربطها بمقاصد الشريعة الإسلامية:** فتكون قرارات الدولة وأحكامها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو مقاسة على أصل من أصولها الكلية؛ ما يحقق المصلحة، ويدرأ المفسدة، ويوافق المقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية.
3. **النظر في مآلات تطبيق أحكام السياسة الشرعية من قِبل أهل العلم والاختصاص والفتوى:** فإنه وإن كان الحكم جائزًا في الوقت الحاضر، ولكنه قد يؤدي إلى مفاسد أكبر من المصلحة المتحققة من تطبيقه، فالأولى عدم العمل به؛ لأن درء المفاسد أولى من جلب المصالح في الشريعة الإسلامية [10].
4. **الاعتدال والوسطية في تطبيق السياسة الشرعية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية:** لأن السياسة الشرعية الظالمة تحرمها الشريعة الإسلامية التي جاءت بالعدل والقسط بين الناس [6]، يقول تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ} [المائدة: 8]. أمرت الآية الكريمة بوجوب العدل والصدق في الأقوال والأفعال مع جميع الناس حتى مع الأعداء[11].
5. **مراعاة الواقع وحفظ مصالح العامة عند تطبيق السياسة الشرعية:** وذلك لأن الشريعة الإسلامية تقوم على جلب المصالح ودرء المفاسد، وأن من الأحكام ما قد يتغير بتغير المصلحة والزمان والمكان؛ وعليه يجب مراعاة أحوال الناس وقدراتهم واستطاعتهم، فلا يجبرهم الحاكم على ما لا يقدرون عليه أو يعجزون عنه؛ ولذلك نجد الشريعة أمرت بالتدرج في تنفيذ ما يجب فعله عند تعسر تطبيقه.
6. **مراعاة الأولويات لدى العمل بقواعد المصالح والمفاسد عند تطبيق السياسة الشرعية:** فيقدم الحاكم ما شأنه التقديم، ويؤخر ما شأنه التأخير، بحسب المصالح والمفاسد التي قد تلحق بالأمة.
7. **مراعاة كليات الشريعة الإسلامية، كالعدل والإحسان والرحمة والرفق والتيسير ورفع المشقة والحرج عن الأمة:** فيجب على الحاكم أن يسلك منهج الرفق ورفع الحرج عن الناس عند تطبيقه للسياسة الشرعية [12,13]. ولأن

الشريعة الإسلامية تربط ما بين خيري الدنيا والآخرة، يمكن للحاكم أن يستعين بفقه السياسة الشرعية لغرس الوازع الديني في الناس؛ حتى تكون الجهود متضافرةً بين الأفراد والمؤسسات وكافة المجتمع لتحقيق الاستدامة الاجتماعية.

المطلب الثاني: مفهوم الاستدامة الاجتماعية، وخصائصها، وأبعادها

الفرع الأول: الاستدامة الاجتماعية لغة

- **الاستدامة لغة:** من مادة (دوم)، يقال دام الشيء واستدام: أي استمر وثبت، وداوم على الأمر: أي واظب عليه، والاستدامة على الشيء: استمراره ودوامه والمواظبة عليه [2,14].

يتضح مما سبق أن الاستدامة تطلق على استمرار الشيء، وذلك بالمواظبة عليه والحرص على دوامه.

- **الاجتماعية لغة:** من مادة (جمع)، يقال اجتمع القوم: أي اتحدوا واتفقوا، انضمَّ بعضُهم إلى بعض. وعلم الاجتماع: هو العلم الذي يبحث في علاقات الجماعات الإنسانية، وقوانينها، وطبيعتها، ونظمها. ويقال شؤون اجتماعية: أي الخدمات والعلاقات المتعلقة بالجماعة والمجتمع [2].

يتبين مما سبق أن الاجتماعية في اللغة تطلق على العلاقات التي تجمع أو توحّد بين أفراد المجتمع.

- **الاستدامة الاجتماعية اصطلاحًا**

إن مصطلح الاستدامة الاجتماعية مأخوذ من أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتُمدت عالميًّا في العام 2015، لكي تتضافر الجهود دوليًّا للعمل على تحقيقها. وتهدف التنمية المستدامة إلى الأخذ بعين الاعتبار الوفاء بحاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة [15]، من خلال تضافر جهود جميع القطاعات والمنظمات؛ للعمل على تحسين ظروف الواقع وتطويره، من خلال دراسة الماضي والاستفادة من تجاربه، وفهم الواقع بهدف تغييره للأفضل، مع التخطيط الجيد للمستقبل، بالاستغلال الأمثل للموارد المادية والطاقات البشرية، سعيًا إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والعسكرية والإنسانية والنفسية وغيرها؛ وذلك للعمل على رفع وتحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد حاضرًا، مع ضمان توفير معيشة أفضل للأجيال القادمة [16].

وبناء على ما سبق، فإن المراد بالاستدامة الاجتماعية في هذا البحث: هي السلوكيات التي تعزز من الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتحفظ حقوقهم، وتعين على تحقيق الاستقرار السكاني، ومراعاة حقوق الناس، من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، مع الحرص على حفظ حقوق الأجيال القادمة وحاجاتهم.

الفرع الثاني: خصائص الاستدامة الاجتماعية وأبعادها:

تنعكس أهمية التنمية المستدامة في تلبية حاجات المجتمع الحالية، دون المساس بحقوق وقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها، بما تشمله من أبعاد في مختلف المجالات. والذي يعنينا في هذا البحث هو ما للتنمية المستدامة من أبعاد اجتماعية [17,18]، وأُجملها في الآتي:

1. **تنمية العنصر البشري، والحدّ من التفاوت بين أفراد المجتمع:** وذلك من خلال إتاحة تعليم أفراده، وتدريبهم، والعمل على إكسابهم المهارات التي تجعلهم أكثر قدرة على الإنجاز والنجاح.

2. **تحقيق السلام، والعدالة الاجتماعية، والمساواة في الفرص:** وذلك من خلال إتاحة فرص العمل المتساوية بين أفراد المجتمع في مختلف مؤسسات العمل، ومساعدتهم على مواجهة الصعوبات الناتجة عن التطورات الحديثة، والعمل على مكافحة الفقر؛ بتوفير الخدمات لكل الأفراد دون استثناء، ومشاركة جميع الأفراد والمؤسسات في اتخاذ القرارات، والإسهام في التخطيط والتنفيذ؛ لضمان تحقيق الديمقراطية بشكل متكافئ.
3. **تعزيز الحماية الاجتماعية:** يجب على الدولة أن تحرص على توفير الأمان الاجتماعي لأفراد المجتمع؛ لمساعدتهم على مواكبة التغيرات التي قد تطرأ على الدخل بين حين وآخر، وأن تشمل الحماية الاجتماعية جميع المحتاجين من كبار السن، والعجزة، والعاطلين عن العمل، وذوي الإعاقة، وذلك بسنِّ وتطوير القوانين والتشريعات، من خلال خطة واضحة تعمل على غرس ركائز العدالة الاجتماعية المتمثلة في مراعاة المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة.
4. **توفير فرص التعليم والتوظيف، والحدّ من البطالة:** تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى توفير التعليم وفرص العمل؛ للحد من البطالة وتحسين جودة حياة الناس، مع مراعاة العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس، خاصة مع الجماعات المحرومة والمهمشة، مع الحرص على استثمار الطاقات البشرية وتلبية حاجاتهم الصحية والتعليمية والغذائية، والعمل على تحسين مهاراتهم في العمل والإنتاج، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.
5. **القضاء على الفقر والجوع، وتوفير الحياة الصحية الجيدة:** حيث تقوم التنمية المستدامة على تعزيز رفاهية أفراد المجتمع، بتوفير العناية بالصحة والتعليم والتغذية، وضمان الحياة اللائقة لجميع أفراد المجتمع [19].وبناء على ما سبق، نجد أن الاستدامة الاجتماعية تهدف إلى تقوية الحقوق والروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، من خلال إتاحة الفرص المتساوية، ومراعاة مختلف حقوقهم التي تكفل تحسين جودة حياتهم، مع مراعاة حماية حقوق الأجيال المستقبلية.

المطلب الثالث: أهمية السياسة الشرعية في تحقيق الاستدامة الاجتماعية

تكمن أهمية السياسة الشرعية في تعزيز الاستدامة الاجتماعية في عدة أمور، بيانها فيما يأتي:

1. **تُعين السياسة الشرعية على مواكبة تطورات الحياة في شتى المجالات:** وذلك من خلال دراسة المستجدات المعاصرة مما لا نص فيها، وقياسها على ما تقوم عليه مقاصد الشريعة الإسلامية من تحقيق المصالح ودفع المضار، وإقامة العدل بين الناس بما يتفق مع أحكامها ومقاصدها. وعند النظر في ماهية الاستدامة الاجتماعية، نجد أنها تقوم على تعزيز الروابط والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ولا شك أن هذا من أهم الدعائم التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، يقول النبي ﷺ: «إن المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضُه بعضًا*.
2. **تساعد السياسة الشرعية الحاكم على مراعاة أحوال الناس، وقدراتهم، وحاجاتهم العاجلة والآجلة:** وذلك بتبني منهج التيسير والاعتدال، وبرفع الحرج والمشقة عنهم، مع مراعاة فقه الأولويات في سنّ الأحكام والقوانين التي تحقق مصالح عامة للمجتمع؛ ما يؤدي إلى طواعية امتثال الناس لما يصدر من الحاكم من أوامر وأحكام؛

---

*أخرجه البخاري في صحيحه، في أبواب المساجد، باب تشبيك الأصابع، حديث رقم: 467، ج1، ومسلم في صحيحه، كتاب البر، باب تراحم المؤمنين، حديث رقم: 65

إذ إنَّ من أهم ما تقوم عليه الاســـتدامة الاجتماعية هو دعمها للعدالة، والمســـاواة، ومراعاة أحوال جميع أفراد المجتمع الحاضرة والمستقبلية.

3. **تعزز السـياسـة الشـرعية من العلاقات التكافلية بين الناس:** وتعزز من مكارم الأخلاق والقيم الإسـلامية؛ ما يعين على تقوية روابط المجتمع، وتوثيق المحبة والرحمة بين الناس، من خلال تحريك الوازع الديني في نفوســـهم للقيام بواجباتهم تجاه مجتمعهم، وتوجيه سلوكياتهم تجاه نفع الجماعة؛ تحقيقًا لمصلحة المجتمع، ودفعًا للضرر عنه.
4. **تقوم مقاصد السياسة الشرعية على تبني منهج العدالة بين الناس:** فهي تدعم كل ما يستجد من القضايا في الحياة البشرية؛ ما يحقق المساواة والقسط بين الناس، ويحقق مصلحتهم، ويدفع الضر عنهم؛ ما يؤدي إلى تقوية الروابط الاجتماعية في المجتمع [12,20].

ويتضــح مما ســبق، أن الســياســة الشــرعية تدعم كل ما يقوم به الحاكم أو من يقوم مقامه لتعزيز الاســتدامة الاجتماعية؛ حفظًا وتقوية للروابط المجتمعية، وإشــاعة للمحبة بين أفراده، خاصــة أن التكافل الاجتماعي يعد من أهم أركان الشــريعة الإســلامية، يقول النبي ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفســه»* . فقد دل الحديث على أن العلاقة بين المؤمنين يجب أن تكون كعلاقة المؤمن مع نفســه، فكما يحب الخير لنفســه، يجب أن يحبه لغيره؛ ومن ثم عليه أن يرشد

الآخرين إلى ما فيه صلاحهم، ويُعينهم على تعلم أمور دينهم ودنياهم، ويستر عوراتهم، ويسعى إلى سد خلاتهم، وينصرهم على أعدائهم، ويذود عنهم، ويحب لهم كل ما يحب لنفسه [21].

المطلب الرابع: أوجه التكامل بين السياسة الشرعية والاستدامة الاجتماعية في التصور الإسلامي:

يقوم التصور الإسلامي للسياسة الشرعية على مبادئ تهدف إلى تحقيق مصالح الناس، التي تمثل واحدة من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية. وتُعدّ السياسة الشرعية أداة فعّالة لتحقيق هذه المقاصد. ويهدف هذا المطلب إلى إبراز أوجه التكامل بين السـياسـة الشـرعية والاسـتدامة الاجتماعية، من خلال بيان توافق مقاصـد الشـريعة مع أهداف الاستدامة في بناء مجتمع عادل ومتوازن.

ذلك أن المتأمل لمقاصـــد الشـــريعة الخمســـة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنســـل، والمال، يجد أنها تمثل الضـــرورات التي لا تقوم الحياة الإنســـانية من دونها، ومن ثم كان مدار الأحكام الشـــرعية حول حمايتها ودفع المضـــار عنها، حمايةً للبشـــرية، ورعايةً لمصـــالحها الدينية والدنيوية. وهي بهذا البناء المقاصـــدي توازي في مضـــمونها الفلســـفة التي تســـتند عليها الاســـتدامة الاجتماعية، التي تهدف إلى بناء مجتمعات عادلة، ومتوازنة، ومراعية لحاجات الأفراد في الحاضر والمستقبل. ويتبين هذا التكامل من خلال المحاور الآتية:

1. **حفظ النفس وتحقيق العدالة الاجتماعية:** فالمراد بحفظ النفس مراعاة حقوقها في الحياة والســـلامة والكرامة والعِزة، وحمايتها من كل صـور الإهانة والحرمان، فالناس سـواسـية لا فرق بين عربي ولا أعجمي إلا بتقوى الله ومراقبته في الســر والعلن [22]، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: 13]. فالعدالة أصــل ثابت في الإسلام لا يُستثنى منه أحد، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...﴾ [النحل: 90].

* أخرجه البخاري في صـحيحه، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسـه، حديث رقم: 13، ج1، ومسـلم في صـحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، حديث رقم: 71، ج1 .

وتطبيق مبدأ العدالة الإســـلامية يضـــمن تكافؤ الفرص وتوزيع الموارد، ويحفظ التماســـك الاجتماعي. وكما ذكرنا فإن الاستدامة الاجتماعية تتطلب توفير الحقوق الأساسية للبشرية جمعاء: من الأمن، والطعام، والسكن، والعلاج. وهذا عين ما جاءت به مقاصد الشريعة الإسلامية [8].

2. **حفظ المال وضبط حركة الاقتصاد:** حيث تُعنى الشريعة الإسلامية بحفظ المال باعتباره ضرورة من الضرورات التي تقوم عليها الحياة، فشرعت من الأحكام ما يضمن تملُّكه بطرق مشروعة. كما حثَّت على كسبه بالطرق الحلال، وتنميته بالعمل والتجارة، وحرّمت جميع الوســائل الضــارة، كالربا والســرقة والغش والتبذير. وجاءت أحكامها مؤكدة على أن المال أمانة استخلف الله تعالى الإنسان فيها؛ لذلك سُنَّت التشريعات لحمايته، كما يظهر –على سبيل المثال– في الوصاية على أموال القُصّـر، والحجر على السـفهاء، وضـمان العدل في المعاملات. كما يتجلّى في ضـبط الملكية الخاصـة بقواعد المصـلحة العامة، ومنع الاحتكار، وتشجيع الإنفاق النافع؛ ما يحقق بيئة اقتصادية عادلة ومستدامة [23].

3. **حفظ النســل وبناء الأســرة:** يقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِـكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْـكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: 21]. فشرع الإسلام الزواج وجعله ميثاقًا غليظًا، وفرض لكلٍّ منهما حقوقًا وواجبات، كما كفل حقوق الأبناء، ورغَّب في الإحســـان إلى الزوجة والولد [22]. وهذا يعزز من مفهوم "الرعاية الاجتماعية المستدامة"، ويقوي من الروابط المجتمعية، فالأسرة المستقرة هي النواة لمجتمع قوي مترابط.

4. **مراعاة المآلات ورفع الحرج بوصفهما آليات مرنة:** وهذا يعد من أهم قواعد السياسة الشرعية التي تمنحها المرونة والواقعية، وقد أسّس لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّـــهُ بِكُمُ الْيُسْـرَ﴾ [البقرة: 185]. كما أن السـياسـة الشـرعية تقوم على جلب المصـالح ودرء المفاسـد، وتَغيُّر الأحكام بتغيّر الزمان والمكان والمصلحة؛ مراعاةً لواقع الناس وأحوالهم ومدى استطاعتهم، فلا يُكلف وليّ الأمر رعيته بما يشقّ عليهم، بل تُؤسّس السياسات على التدرُّج، ومراعاة حال الضعفاء، وتحقيق التيسير، ورفع الحرج؛ ما يسهم في صياغة سياسات مرنة تعزز الاستدامة الاجتماعية، وتراعي احتياجات المجتمع المتجددة [12,13].

إن أوجه التكامل بين مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ الاستدامة الاجتماعية، تؤكد أن الإسلام –بمنهجه التشريعي– يمتلك رؤية متقدمة تعين على بناء مجتمع إنساني عادل ومترابط ومستدام، وأن السياسة الشرعية في ضوء هذه المقاصد الشرعية تضمن تأسيس تشريعات وقوانين ومؤسسات تُسهم في تقوية روابط المجتمع المستدام، الذي يراعي الحاضر، ويحفظ حقوق الأجيال المستقبلية.

المبحث الثاني: ماهية الدستور الكويتي، وأثر السياسة الشرعية في دعمه لتحقيق الاستدامة الاجتماعية:

سنتطرق في هذا المبحث إلى بيان ماهية الدستور الكويتي، ثم نذكر آثار السياسة الشرعية في تعزيز موقف الدستور الكويتي من الاستدامة الاجتماعية، كما سيتبين معنا في المطالب الآتية:

المطلب الأول: ماهية الدستور الكويتي، ونشأته:

أولًا: الدستور لغة: من مادة (دستور)، ويراد بها القاعدة التي يجب العمل بمقتضاها، والدستور: يطلق على مجموعة القوانين والقواعد الأساسية التي تبين حقوق الدولة، ونظام الحكم فيها، وتوضح حدود سلطتها مع الأفراد، وكذلك تكفل حقوق المواطنين في الدولة [2].

يتبين مما سبق أن الدستور في اللغة يطلق على القاعدة أو القانون المنظّم لحقوق الدولة، ونظام الحكم فيها، وحقوق المواطنين فيها، ويرتب العلاقة بينهما.

ثانيًا: الدستور اصطلاحًا: لا يخرج المعنى الاصطلاحي للدستور عن المعنى اللغوي، فقد عرف الدستور اصطلاحًا بأنه: (قانون الدولة الأساسي الذي يحدد أسس نظام المجتمع والدولة، وتنظيم هيئاتها، وتشكيلها، ونشاطها، وحقوق المواطنين

وواجباتهم) [24]. فالدستور عبارة عن تعاقد بين الحاكم وشعبه، ويعبر عن القوانين التي تحفظ حقوق كلٍّ من الدولة والأفراد، ويعين على تنظيم العلاقة بينهما بحسب ما تقتضيه المصلحة.وعليه فالدستور الكويتي يعبر عن القانون المنظم للحقوق بين الحاكم والمواطنين في دولة الكويت.

ثالثًا: نشأة الدستور الكويتي: نشأ الدستور الكويتي بعد كثير من المحاولات لتنظيم الحياة السياسية والديمقراطية في الكويت، وصدر في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح في العام 1962م، واحتوى على (183) مادة قانونية، تنقسم إلى خمسة أبواب: الدولة ونظام الحكم، المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، الحقوق والواجبات العامة، السلطات، أحكام عامة وأحكام مؤقتة، إضافة إلى المذكرة التفسيرية. وقد هدف الدستور إلى تحقيق التوازن بين النظام البرلماني في دولة الكويت والنظام الرئاسي، مع الأخذ بنظام الفصل المرن والتعاون بين السلطات [24].

ونظرًا لأن دستور دولة الكويت يستند إلى الدين الإسلامي، استندت قوانينه على قواعد الشريعة الإسلامية، فقد نصت المادة (2) من الدستور الكويتي، على أن: (دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع)؛ لذلك نجد أن نصوص الدستور الكويتي ترسخ الروابط الاجتماعية واستدامتها بين أفراد المجتمع، كما سيتبين معنا في المطالب الآتية:

المطلب الثاني: أثر السياسة الشرعية في المحافظة على استدامة الروابط الأسرية، وتقوية العلاقات الاجتماعية:

أولًا: موقف الدستور الكويتي: تحرص دولة الكويت على كيان الأسرة والروابط الأسرية، وعلى حقوق المرأة والطفل، وتحمي النشء والشباب من شتى أنواع الاعتداء أو الإهمال، وتحرص على نموهم البدني والخُلقي والعقلي، وذلك في ظل مجتمع أخلاقي ديني قانوني يحفظ حقوق الجميع*.

ثانيًا: أثر السياسة الشرعية في دعم الدستور الكويتي لتقوية الروابط الأسرية واستدامتها

أصدرت دولة الكويت كثير من القوانين واللوائح التي تعين على استدامة العلاقات الاجتماعية، وتقوية الروابط الأسرية، ورعاية المرأة والطفل والشباب. ويتجلى أثر السياسة الشرعية في دعم كل ذلك وتعزيزه. ومن ذلك –على سبيل المثال– ما هو موضح في الآتي:

1. أثر السياسة الشرعية في صياغة قانون الأحوال الشخصية الكويتي

يزخر قانون الأحوال الشخصية الكويتي**بكثير من القوانين التي تتبلور فيها معالم السياسة الشرعية التي تعين على حفظ حقوق الزوجية، ومن ثم استدامة الزواج؛ لأنه قانون سُنَّتْ قواعده من معين الشريعة الإسلامية، بحسب ما تقتضيه أعراف دولة الكويت، وما تقوم عليه المصلحة ويدرأ المفسدة، مما يوافق مقاصد الشريعة الإسلامية التي تقوم على حفظ الأنساب والأعراض، وتؤدي إلى استقرار الروابط المجتمعية واستدامتها، فعلى سبيل المثال:

جاء في المادة (26): (يمنع توثيق عقد الزواج أو المصادقة عليه ما لم تتم الفتاة الخامسة عشرة، ويتم الفتى السابعة عشرة من العمر وقت التوثيق).

---

* المواد (9)، و(10)، و(40) من الدستور الكويتي، انظر: مجلس الأمة دولة الكويت – دستور دولة الكويت (kna.kw).

** قانون الأحوال الشخصية المعدل بالقوانين أرقام 61 لسنة 1996، و29 لسنة 2004، و66 لسنة 2007، وقانون إجراءات دعاوى النسب وتصحيح الأسماء، وزارة العدل – الكويت، 2011، ط1.

نجد أن هذه المادة خالفت ما ورد عن جمهور الفقهاء من المذاهب الأربعة: الحنفية [25,26,27]، والمالكية [28,29]، والشافعية [30,31]، والحنابلة [32,33]، من جواز أن يقوم الولي بتزويج الصغير والصغيرة وإن كانا في المهد، وأخذت بقول من خالفهم في اعتبار زواج الصغير والصغيرة باطلًا ما لم يبلغوا سن البلوغ*. وهو ما ذهب إليه عبد الرحمن بن شبرمة، وعثمان البتي، والأصم [27].

ويتجلى أثر السياسة الشرعية في دعم الاستدامة الاجتماعية في هذه المادة: أن المشرع وجد أن من حق ولي الأمر، بعد أخذ مشورة أهل العلم والدين، أن يقيد المباح إذا ترتب عليه ضرر عام، وذلك تحقيقًا للمصلحة التي تعين على تحقيق سعادة الأسرة، وديمومة روابطها؛ لذا ارتأى المشرع في هذه المادة مخالفة قول الجمهور، وذلك بتقييد زواج الصغير ببلوغه سن 17 عامًا، والصغيرة ببلوغها سن 15 عامًا**.

- هذا ويجب التنويه إلى أن جمهور الفقهاء عندما أجازوا تزويج الصغير والصغيرة، أجمعوا على أن جوازَ تزويج الأب للصغيرة مقيدٌ بأن يقوم الولي بتزويجها بمن هو كفءٌ لها، وبما يحقق مصلحتها [34]، وعليه فإذا رأى الحاكم أن الأضرار الناشئة من السماح بزواج الصغار تطغى على المصالح، خاصة مع ارتفاع نسب الطلاق في دولة الكويت***؛ جاز له أن يفرض من الأحكام والقوانين التي تقيد المباح؛ تحقيقًا لمصلحة استدامة الزواج، وحرصًا على استقراره، وذلك لما يأتي: أن الضرر مرفوع في الشريعة الإسلامية، يقول النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» [35]****. كذلك فإن الغاية الأساسية من الزواج هي
- قضاء الشهوة والتناسل، ولا توجد فائدة من تزويج الصغير والصغيرة، بل قد يترتب على تزويجهم ضرر نفسي وجسدي [27]؛ ومن ثم يجوز اعتبار زواج الصغار باطلًا إن ترتب عليه مفاسد بدنية ونفسية، تُزعزع من استدامة العلاقات الأسرية. ومراعاة لطبيعة وتطورات هذا الزمان التي تتطلب الاستعداد النفسي والمهاري لحسن القيام برعاية شؤون الأسرة. وقد يؤدي زواج الصغار إلى جلبٍ للأمراض، وإضناءٍ للشباب، ومنع الفتاة من نموها الطبيعي*****.
- **جاء في المادة (23): (لا يجوز للرجل أن يتزوج امرأةً أفسدها على زوجها، إلا إذا عادت إلى زوجها الأول ثم طلقها أو مات عنها).**

إن صيانة الأسرة والحرص على تماسكها، يعد من أهم الأركان التي يحميها المشرع الكويتي؛ حفاظًا على الروابط المجتمعية، فالأسرة نواة المجتمع؛ لذلك أبطل كلَّ عمل يؤدي إلى التفريق بين الزوجين، مثل أن يخبب رجلٌ امرأةً (أي يخدعها ويفسدها) على زوجها حتى تفارقه ثم يتزوج بها؛ لذلك صيغت هذه المادة بناء على المشهور من المذهب المالكي، وهو قول عن الإمام أحمد، بمنع أن يتزوج الرجل من امرأة خبَّبها على زوجها حتى تطلقت منه، وإن نكحها عدّ نكاحهما باطلًا، ويجب التفريق بينهما، وأن يعاقبا لارتكابهما تلك المعصية [36,37].

---

* قانون الأحوال الشخصية المعدل بالقوانين أرقام 61 لسنة 1996، و29 لسنة 2004، و66 لسنة 2007، وقانون إجراءات دعاوى النسب وتصحيح الأسماء، وزارة العدل – الكويت، 2011، ط1.

** المذكرة الإيضاحية من قانون الأحوال الشخصية المعدل.

*** تقارير إحصائية ودراسات وزارة العدل الكويتية، رابط: وزارة العدل (moj.gov.kw).

**** أخرجه ابن ماجه في سننه، حديث رقم: 2341، ج2، حديث صحيح.

***** المذكرة الإيضاحية من قانون الأحوال الشخصية المعدل.

ووجه السياسة الشرعية في دعم الاستدامة الاجتماعية في هذه المادة: تأكيد المشرع على المنهج الذي تقوم عليه دولة الكويت في بناء مجتمع فاضل مستدام، توأد فيه كل السبل التي قد تقوض استقراره أو تنخر في دوامه، وأن القانون يقف سدًّا منيعًا في طريق عمل المفسدين؛ لذلك سد الباب أمام كل من يثبت أنه خبب امرأة فتسبب في طلاقها من زوجها، بمنعه من الظفر بها، وأوجب عقوبتهما متى ثبتت البيّنة على ما كان بينهما من

عدم جواز نكاحهما، ما لم ترجع المرأة إلى زوجها الأول ثم يفارقها مرة أخرى، سواء بموت أو طلاق. وهذا يعد من السياسة الشرعية التي تعين على استدامة العلاقات الأسرية، وتقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع. ويستدل على ذلك بما يأتي:

- قول النبي ﷺ: «ليس منا من خبَّب امرأة على زوجها» *[38] ، أي ليس على هداية وسيرة الإسلام من يوقع العداوة بين امرأة وزوجها، فيذكره بالسوء، ويحرضها على إيذائه وعصيانه ومفارقته، فهذا يعد من أكبر الكبائر التي تنهى عنها الشريعة الإسلامية [39].
- مراعاة طبيعة التطورات التكنولوجية المعاصرة التي سهلت العلاقات المحرمة على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وأتاحت لأصحاب النفوس الدنيئة انتهاك حرمات البيوت، والتعدي على أعراض الناس، فتسببوا في إفساد الزوجات على أزواجهن، وتطليقهن منهم؛ فكان من الحكمة أن يُعمِل المشرع الكويتي السياسة الشرعية في سد الذرائع التي قد تؤدي إلى هدم البيوت، وانقطاع الروابط الأسرية، وتشريد الأبناء؛ لأن درء المفاسد أولى من جلب المصالح في الشريعة إسلامية، لذلك كان من حق الحاكم أن يبذل جهده ويُشرّع من العقوبات التي تعين على سد باب الفساد، وتسخير السبل التي تعين على دوام الروابط الأسرية واستقرارها؛ لقول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»**.

هذه بعض أمثلة من قانون الأحوال الشخصية الكويتي وغيرها كثير، تدل على أثر السياسة الشرعية في دعم وصياغة القوانين التي تعين على استدامة العلاقات الاجتماعية، والروابط الأسرية، وتعين على تماسك المجتمع.

2. **أثر السياسة الشرعية في دعم الدستور الكويتي لحماية الأسرة من العنف الأسري:**

نصت المادة (9) من الدستور الكويتي: (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة). ومن سياسة الحاكم لحفظ كيان الأسرة، وحماية أفرادها من التعرض للأذى، شرع قانون رقم 16 لسنة 2020م بشأن الحماية من العنف الأسري.

وتتجلى آثار السياسة الشرعية في دعم وتعزيز ما نصت عليه مواد هذا القانون، في تجريم كافة الأفعال التي تسبب الضرر أو الأذى لجميع أفراد الأسرة، مع حفظ حقوق الطفل وحمايته من كافة أشكال العنف الحسي أو المعنوي، أو الجنسي، أو الإهمال والتقصير، ومن كافة أشكال الاستغلال***. وهو سلوك تحرّمه الشريعة الإسلامية؛ لأن العنف الأسري مخالف لمقاصد الشريعة التي تقوم على حفظ النفس والعقل، وحرمة الاعتداء عليهما بأي شكل من أشكال الأذى؛ لما يسببه ذلك من أضرار جسدية ونفسية، والضرر يزال في الشريعة الإسلامية [10].

---

* أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطلاق، باب فيمن خبب امرأة على زوجها، حديث رقم: 2175، وأحمد في مسنده، مسند بريدة الأسلمي، حديث رقم: 22980، ج38، حديث صحيح

** أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، حديث رقم: 6858، ج6.

***وتأكيدًا على حرص الكويت على حقوق الطفل وحمايته من التعرض للأذى بكافة أشكاله، نصت المادة (3) من قانون حقوق الطفل رقم 21 لسنة 2015م، على: (حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة، ومتضامنة، وفي التمتع بمختلف التدابير الوقائية، وحمايته من كافة أشكال العنف، أو الضرر، أو الإساءة البدنية، أو المعنوية، أو الجنسية، أو الإهمال، أو التقصير، أو غير ذلك من أشكال إساءة المعاملة والاستغلال).

ويؤيد ذلك ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي: (المقصود بالعنف: أفعال أو أقوال تقع من أحد أفراد الأسرة على أحد أفرادها، تتصف بالشدة والقسوة، تلحق الأذى المادي أو المعنوي بالأسرة أو بأحد أفرادها، وهو سلوك محرم؛ لمجافاته لمقاصد الشريعة في حفظ النفس والعقل، على النقيض من المنهج الرباني القائم على المعاشرة بالمعروف والبر)* .

هذا وإن الشريعة الإسلامية شريعة تأمر بالرفق والرحمة، والرأفة بالنساء والأولاد، فمن يتعدَّ عليهما فقد خالف الفطرة التي جبل الله الناسَ عليها، يقول النبي ﷺ: «يا عائشة، إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وما لا يعطي على ما سواه»**. جاء الحديث للحثّ على الرفق واليسر في التعامل مع الغير، ومن باب أولى في تعامل الإنسان مع

أفراد أسرته؛ لأن الرفق والسماحة في معاملتهم أجدى وأنفع في سياسة الأمور وتوجيهها [39].

لذلك كان من حكمة المشرع أن سن قانونًا يجرم العنف الأسري، يتوافق مع أحكام السياسة الشرعية التي تُعنى بجلب المصالح ودرء المفاسد، مما تقوم عليه مقاصد الشريعة الإسلامية؛ حرصًا من المشرع على تقوية الروابط الأسرية بين أفراد الأسرة واستدامتها.

3. أثر السياسة الشرعية في دعم الدستور الكويتي لتحفيز الشباب وتمكينهم

تبلور اهتمام الكويت بفئة الشباب في إنشاء الهيئة العامة للشباب وفقًا للقانون رقم (100) لسنة 2015م، وجعل من أهدافها كما في المادة (3): الاهتمام بجميع الأمور المتعلقة بالشباب؛ كونهم مصدر الثروة الحقيقية للوطن، وإعدادهم وحمايتهم وتأهيلهم من جميع النواحي الفكرية والعملية والاجتماعية والثقافية، مع تشجيعهم ودعمهم، وتبني برامجهم ومشاريعهم***.

ويتجلى أثر السياسة الشرعية في دعم الدستور والقانون الكويتي: فيما تقوم عليه مقاصد الشريعة الإسلامية التي تستند إلى حفظ الضروريات الخمس، من حفظ الشباب وأنفسهم وعقولهم وأموالهم وأعراضهم، بما فيه حمايتهم، وتحريم الاعتداء عليهم أو الإضرار بهم. وكذلك يتجلى أثرها في سياسة المشرع في القانون الكويتي، في سن القوانين التي تكفل حماية الشباب، وتأهيلهم، وتدريبهم، وتحميلهم المسؤولية المجتمعية، وإعدادهم لبناء المجتمع، وتقويتهم لحماية الوطن. وهذا ما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تقوية الروابط الاجتماعية واستدامتها بين أفراد المجتمع. وقد ثبت عنه ﷺ أنه حفّز الشباب وشحذ همتهم، ووجههم إلى ما فيه صلاحهم، في كثير من الوقائع والأحداث، منها ما يأتي: قول النبي ﷺ: «اغتنم خمسًا قبل خمس... وذكر منها: شبابك قبل هرمك» [38]****.

---

* قرار رقم 180 (6/ 19) بشأن العنف في نطاق الأسرة، رابط: قرار بشأن العنف في نطاق الأسرة – مجمع الفقه الإسلامي الدولي (iifa-aifi.org)

** أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب استتابة المرتدين، باب إذا عرض الذمي بسب النبي ρ، حديث رقم: 6528، 6/ 2539، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب فضل الرفق، حديث رقم: 2593، ج8.

*** قانون رقم (100) في شأن إنشاء الهيئة العامة للشباب لسنة 2015.

**** أخرجه النسائي في كتاب المواعظ –لم يذكر اسمًا للباب– حديث رقم: 11832، ج10، حديث صحيح

فالإنسان في شبابه أقوى وأقدر على الأعمال مما لو كان هرمًا؛ لذلك حث النبي ﷺ الشباب على اغتنام شبابهم فيما فيه صلاحهم [40]. وقوله ﷺ: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء»*. وجه النبي ﷺ الشباب ورغَّبهم في الزواج؛ حفظًا لأعراضهم وأعراض المسلمين، وتوجيهًا لهم إلى ما فيه صلاحهم في الدنيا والآخرة [41].

لذلك كان من السياسة الشرعية أن يرعى الحاكم الشباب، ويحفّزهم إلى المساهمة في بناء وتنمية المجتمع، فمتى ما شعر الشباب بفعالية دورهم في بناء المجتمع، فسينمي ذلك في نفوسهم شعور الانتماء للوطن وحب الخير لغيرهم كما يحبونه لأنفسهم، مما ينتج عنه تقوية الروابط الاجتماعية في المجتمع واستدامتها، يقول الإمام الماوردي رحمه الله: (قالت العرب عليكم بمشاورة الشباب فإنهم ينتجون رأيا لم ينله طول القدم، ولا استولت عليه رطوبة الهرم) [42].

- **جاءت المادة (3)، من قانون الهيئة العامة للشباب، لتؤكد على تبني منهج الوسطية في التعامل مع الشباب، بعيدًا عن التطرف والتعصب بأشكاله المختلفة**.**

وعند تحليل النظر في نص هذه المادة نجد أثر السياسة الشرعية: فيما تبناه المشرع من منهج في توجيه الشباب ورعايتهم، ألا هو منهج الاعتدال والوسطية، دون التطرف والتعصب، فيما يقوم به الحاكم من تعزيز المسؤولية المجتمعية وغرس المفاهيم والقيم الأخلاقية في نفوس الشباب، وذلك بتبني منهج التيسير والوسطية والاعتدال الذي تدعو إليه الشريعة الإسلامية، في كل شؤون الحياة [43]، وذلك مصداقًا لقوله ﷺ: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا»***، وقوله ﷺ: «إن الله يحب الرفق في الأمر كله»****، وقوله: «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا، وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة»*****، دلت الأحاديث على النهي عن التشديد في الدين، ودل على وجوب الرفق في العمل والعبادة، فلا يحمل الإنسان نفسه ما لا يحتمله [44].

لذلك كان من السياسة الشرعية أن يراعي الحاكم ظروف الواقع والتيسير والتخفيف في الأحكام التي تحث الشباب وتحفزهم إلى المساهمة الفعالة في بناء المجتمع، وتنمي فيهم روح الأخوة والمحبة، بما يحقق تقوية الروابط الاجتماعية واستدامتها بين أفراد المجتمع. وهذا ما نجده جليًّا فيما ذهب إليه المشرع الكويتي من تمكين الشباب ورعايتهم؛ تحقيقًا للاستدامة الاجتماعية، وتقويةً للروابط المجتمعية.

---

* أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: من استطاع منكم الباءة فليتزوج، حديث رقم: 4778، ج5، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح –لم يذكر اسمًا للباب– حديث رقم: 1400، ج4.

** قانون رقم (100) في شأن إنشاء الهيئة العامة للشباب لسنة 2015.

*** أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة، ج1، حديث رقم: 69 ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الأمر في التيسير، ج5، حديث رقم: 1734.

**** أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر، حديث رقم: 5678، ج5، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، باب فضل الرفق، حديث رقم: 2593، ج8.

***** أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، حديث رقم: 39، ج1.

المطلب الثالث: أثر السياسة الشرعية في القضاء على الأمية، ودعم الصحة العامة:

أولًا: موقف الدستور الكويتي: يهدف الدستور الكويتي إلى القضاء على الأمية، وهو حق تكفله الدولة من خلال جعل التعليم إلزاميًّا ومجانيًّا في مراحله الأولى، ورعاية العلوم والآداب، والحث على البحث العلمي. كذلك تحرص دولة الكويت على رعاية الصحة العامة لدى أفراد المجتمع، وتوفير العلاج وسبل الوقاية من الأمراض والأوبئة*

ثانيًا: أثر السياسة الشرعية في تعزيز القضاء على الأمية ورعاية الصحة العامة في دولة الكويت:

1. إن للتعليم دورًا مهمًّا في بناء المجتمع؛ لذلك كان التعليم حقًّا إلزاميًّا مجانيًّا لكل طفل كويتي من بداية مراحله الأولى، ولم يُعف الطفلُ من التعليم الإلزامي إلا في حالتين: **الحالة الأولى:** أن يكون مصابًا بمرض لا يمكنه معه متابعة الدراسة، أو يكون مصابًا بعاهة بدنية أو عقلية تمنعه من الانتظام في المدرسة أو ما يماثلها من المعاهد الخاصة لذوي الحاجة. و**الحالة الثانية:** أن تبعد مساكن الأطفال عن أقرب مدرسة بنحو (2) كيلومتر أو أكثر، ما لم توفر الوزارة أو يتمكن ولي الأمر من تهيئة وسيلة انتقال لهم**.

ويتبين أثر السياسة الشرعية في تعزيز القانون الكويتي للقضاء على الأمية، فيما يأتي:

- الأصل أن تعلم الأمور الدنيوية من فروض الكفاية في الشريعة الإسلامية، يؤجر عليها من يتعلمها ويعلمها؛ لما فيها من مصالح تلبي حاجات الناس، وترفع الحرج، وتدفع المشقة عنهم، ولكن نظرًا لمتطلبات وظروف العصر، جاز للحاكم أن يشرع ما يحقق المصلحة العامة والخاصة، ويدرأ المفاسد والمضار [45]، ومن ذلك إلزامية تعليم الأبناء إلى بلوغ المرحلة المتوسطة، ولا شك أن تعلم العلوم الدينية والدنيوية متى ما كان خالصًا لله سبحانه، نافعًا للمجتمع والأمة الإسلامية، ومقوّيًا لأواصرها وروابطها الاجتماعية، ومُلبّيًا لحاجة البشرية، وسادًّا لخللها، فسيترتب عليه عظيم الثواب والأجر منه سبحانه، يقول تعالى: {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} [المجادلة: 11].
- ولم يكتفِ المشرع الكويتي بإلزام ولي الأمر بتعليم أبنائه، بل وفر له السبل وأعانه على ذلك؛ تشجيعًا للوالدين، وتيسيرًا عليهما، وحرصًا منه على القضاء على الأمية، ومراعاة منه لحال المواطنين وظروفهم، وحثًّا لهم على المساهمة الفعالة في القضاء على الأمية، ونشر العلم والتعلم. وهذا يعد من السياسة الشرعية التي تراعي الواقع والظروف، والزمان والمكان، فنظرًا لأن تصرفات الحاكم منوطة بالمصلحة [46]، جاز له أن يُلزم الناس بما هو مباح إن كان محققًا لمقاصد الشريعة الإسلامية وموافقًا لأحكامها، ولا شك أن القضاء على الأمية وجعل التعليم إلزاميًّا يحقق المصلحة العامة، التي تعين على تنمية المجتمع وتطويره، وتقوية روابطه، وتعزز من المسؤولية المجتمعية لجميع أفراده. وهذا مما يوافق مقاصد الشريعة الإسلامية التي تقوم على حفظ العقل بتعلم العلوم الشرعية والدنيوية [8]، فقد وردت كثير من الأدلة التي تحث على فضل طلب العلم وتعليمه، يقول النبي ﷺ: «من سلك طريقًا يبتغي فيه علمًا سلك الله به طريقًا إلى الجنة» [10,47]***.

---

* انظر المادتين (2)، و(4) من قانون رقم 11 لسنة 1965 في شأن التعليم الإلزامي.

** انظر المادتين (13)، و(14) من الدستور الكويتي، انظر: مجلس الأمة دولة الكويت – دستور دولة الكويت(kna.kw)

***أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب السنة، باب العلماء والحث على طلب العلم، حديث رقم: 223، ج96، ص220، وأبو داوود في سننه، كتاب العلم، باب فضل العلم، حديث رقم: 3641، ج3، والترمذي في سننه، في أبواب العلم، باب فضل العلم، ج5، ص28، قال الألباني: حديث صحيح

جاء في كتاب المقدمة في فقه العصر: (وأما سياسة حفظ العقل، فواجب على الدولة بناء التعليم المؤدي إلى نهضة شاملة؛ لأنه أساس ذلك، والاهتمام والعناية به من أكبر المصالح، ويجب التشجيع والتحفيز ورعاية الموهوبين والنوابغ؛ لعموم نفعهم على البلاد والعباد، ورعاية البحث العلمي وبناء مراكزه وتطويره، والاختراع والفكر، والثقافة الصحيحة، والعلم الشرعي، ومحاربة كل وسيلة تؤدي إلى تضليل العقل والفكر وانحرافه، ومنع الغش والتزوير للنتائج والوثائق الدراسية، ورعاية المعلم رعاية عادلة تامة تليق بمهمته، والعناية بالمناهج ونوعيتها، والإدارات التعليمية، والكفاءات) [48].

- وكذلك راعى المشرع الكويتي الظروف القاهرة والطارئة، فاستثنى من العقوبة حالات يعذر فيها ولي الأمر ولا يعاقب لعدم التزامه بتعليم أبنائه، كأن يكون الابن مصابًا بمرض أو عاهة أو بُعد مسكن. وهذا يوافق ما تقوم عليه السياسة الشرعية التي تقوم على مراعاة أحوال الناس ومصالحهم، ليس فقط بجلب المنافع، بل كذلك بدرء المفاسد، ولا شك أن إلزام ولي الأمر بتعليم ذوي الحاجات والعاهات الشديدة فيه مشقة تجلب

التيسير، ويجب أن تنزل الحاجة منزلة الضرورة [49]، لقوله تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} [سورة الحج: 78]، أي ما جعل الله عليكم في هذا الدين الذي تعبّدكم به من ضيق ومشقة، لا مخرج لكم بها مما ابتليتم فيه، بل وسّع عليكم فجعل لكم في دين الإسلام من كل ضيق مخرجًا، ومن كل همٍّ فرجًا [50]؛ لذلك كان من حكمة المشرع أن راعى أصحاب الحاجة؛ تنزيلًا للحاجة منزلة الضرورة، وإعمالًا لقاعدة: تغير الفتوى بتغير المكان والزمان والأحوال. [49]

2. ولم تكتفِ الكويت بتنمية العقول وتغذيتها بالعلوم المفيدة، بل تعدى اهتمامها إلى العناية بالصحة العامة لأفراد المجتمع، وذلك بتوفير السبل العلاجية والوقائية من الأمراض والأوبئة، وألزمت الطبيب بأخذ موافقة المريض قبل اتخاذ أي إجراء، والحفاظ على خصوصية المرضى وعدم إفشاء أسرارهم، إلا في حالات معينة. كما أقرت أن الطبيب لا يُساءل، أي إن الطبيب لا يساءل عن نتائج معالجته للمريض ما دام قد اجتهد في بذل العناية اللازمة، واستخدم جميع الوسائل المتاحة، واتبع كل ما كان سيقوم به من هو في مثل ظروفه وتخصصه*.

ويتضح أثر السياسة الشرعية في تعزيز قوانين الرعاية الصحية في الكويت فيما يأتي:

- سن قانون مزاولة مهنة الطب، الذي يعد إحدى وسائل السياسة الشرعية التي استعان بها المشرع الكويتي لحفظ المقاصد الشرعية، التي من أهمها حفظ النفس البشرية وحمايتها مما قد يفتك بها ويُضعفها.
- إلزام المشرع الكويتي الأطباء بحفظ أسرار المرضى وخصوصياتهم؛ لأن الشريعة الإسلامية تحرم هتك ستر المسلم بإفشاء أسراره وعيوبه. بل يعد حفظ السر أمانة يجب حفظها، ومروءة تقوم عليها مكارم الأخلاق الإسلامية؛ وذلك لما في كشف أسرار المرضى من ضرر وإيذاء يلحق بهم، والضرر مرفوع في الشريعة الإسلامية [51]، يقول

النبي ﷺ: «فإن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم، بينكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا»**. فدل الحديث على تحريم التعدي على الأنفس والأعراض، وإيذائهما بأي شكل من الأشكال [52].

---

* المادتان (13) و(34) من قانون رقم 70 لسنة 2020م بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية، رابط: https://amr.gov.kw/ar/law70-2020.php.

** أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع، حديث رقم: 67، ج1، ص37، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء، حديث رقم: 1679، ج5، ص108.

ولا شك أنه إذا أفشى الطبيب سر المريض وعيوبه، يلحق ضررًا به، ويؤذيه في نفسه وعرضه، والنبي ﷺ يقول: «لا ضرر ولا ضرار» [35]* .

- وكذلك نجد أن من السياسة الشرعية ما ذهب إليه المشرع الكويتي من استثناء حالات معينة يجوز فيها إفشاء سر المريض، كأن ينفذ أمرًا صادرًا من المحكمة أو النيابة العامة ومن في حكمهما، أو يفشي المسائل التي تشكل خطرًا صحيًّا محدقًا بالطرف الآخر في العلاقة الزوجية، أو أن يُفشي أسرار مُخطّطٍ لجريمةٍ إلى الشرطة بهدف الإبلاغ عنها أو منعها، أو التبليغ عن الأمراض السارية، أو الإبلاغ عن حالات العنف الأسري، أو الإهمال، سواء للأطفال أو كبار السن أو غيرهما**، فمتى كانت المفاسد تطغى على مصلحة ستر سر المريض؛ جاز إفشاء السر استنادًا إلى مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية، كقاعدة: "ارتكاب أهون الضررين لدفع أشدهما" [53]، و"يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر عن العامة، إذا تعين ذلك لدرئه" [54].

ويؤيد ذلك ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي: (يستثنى من وجوب كتمان السر حالات يؤدي فيها كتمانه إلى ضرر يفوق ضرر إفشائه بالنسبة لصاحبه، أو يكون في إفشائه مصلحة ترجح على مضرة كتمانه. وهذه الحالات على ضربين:

أ. حالات يجب فيها إفشاء السر بناء على قاعدة "ارتكاب أهون الضررين لدفع أشدهما"، وقاعدة تحقيق المصلحة العامة التي تقضي بـ"تحمل الضرر الخاص لدرء الضرر العام إذا تعين ذلك لدرئه". هذه الحالات نوعان: ما فيه درء مفسدة عن المجتمع، وما فيه درء مفسدة عن الفرد.

ب. حالات يجوز فيها إفشاء السر لما فيه: جلب مصلحة للمجتمع، أو درء مفسدة عامة.

وهذه الحالات يجب الالتزام فيها بمقاصد الشريعة وأولوياتها من حيث حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال) [55].

- وحرصًا على قيام الطبيب بدوره في معالجة المرضى على أكمل وجه، فإن الطبيب لا يُسأل عن نتائج معالجته للمريض، ما دام قد اجتهد في بذل العناية اللازمة، واستخدم جميع الوسائل المتاحة، واتبع كل ما كان سيقوم به من هو في مثل ظروفه وتخصصه، ولا يحاسب إلا إذا كان هناك تقصير أو تعدٍّ منه؛ كأن يرتكب خطأ ناتجًا عن مخالفته أو جهله بأصول مهنة الطب، أو أجرى على جسم المريض أبحاثًا أو تجارب، أو أهمل وقصر في بذل العناية اللازمة للمريض، أو استخدم أدوات وأجهزة دون التدريب الكافي على استعمالها [55] ***.

وتجلى أثر السياسة الشرعية فيما ذهب إليه المشرع الكويتي: من عدم مؤاخذة الطبيب وعدم ضمانه لما ترتب عن معالجته من أضرار، إن كان الطبيب ماهرًا ومأذونًا له بالعلاج، حتى لا يعزف أحد عن التصدر لامتهان مهنة الطب.

** أخرجه ابن ماجه في سننه، حديث رقم: 2341، ج2، ص784، حديث صحيح

*** المادة (13) من قانون رقم 70 لسنة 2020م بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية، رابط: https://amr.gov.kw/ar/law70-2020.php.

***المادة (34) من قرار رقم: 79 (8/10) بشأن السر في المهن الطبية، رابط: https://iifa-aifi.org/ar/1972.html.

وهذا ما أجمع عليه الفقهاء؛ أنه لا ضـــمان على الطبيب المأذون له بالعلاج إذا ترتب على عمله ضـــرر لحق بالمريض، كتلف عضـــو، أو نفس، أو ذهاب للمنفعة؛ وذلك إذا توافر فيه شـرطان؛ الأول: أن يكون الطبيب ماهرًا حذقًا في مهنة الطب، وله من العلم والمهارة ما يجعلانه أهلًا لهذه الصـــنعة، والثاني: ألّا يجاوز ما ينبغي له فعله في علاج المريض، كأن يتجاوز الموضـــع الذي يجب عليه قطعه، فتثبت جناية يده على ما فعل، فمتى ما اختل الشرطان أو أحدهما، فإن الطبيب يضمن الجناية المترتبة على فعله [56,57].

المطلب الرابع: أثر السياسة الشرعية في تعزيز العدالة الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، ورعاية المحتاجين:

أولًا: موقف الدستور الكويتي: يقوم دستور الكويت على مبادئ العدل والحرية والمساواة، ويدعو إلى تعزيز الروابط بين المواطنين من خلال التعاون والترابط، وتوفير الأمن والطمأنينة، والحرص

على تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، كما أنه يُعزز من العدالة الاجتماعية، ويحفظ الكرامة الإنســـانية، ويدعم الملكيات والأموال والحقوق، ويرى أن العمل حق لجميع المواطنين، وأنهم متســاوون قانونًا في الحقوق والواجبات، ويكفل حقوق كبار الســـن وأصـــحاب الحاجة من المرضـــى أو العاجزين عن العمل، ويقدم المعونة الاجتماعية والرعاية الصحية لهم*.

ثانيًا: أثر الســـياســـة الشـــرعية في تعزيز العدالة الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، ورعاية المحتاجين في دولة الكويت:

يظهر أثر الســياســة الشــرعية فيما ذهب إليه الدســتور الكويتي لدعم العدالة الاجتماعية، وفرص العمل، ورعاية المحتاجين، فيما يأتي:

1. جاء في المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي: على أن الدستور يراعي الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ورفع مســتوى المعيشــة، وتحقيق الرفاهية والرخاء للمواطنين، ويوازن ما بين الصــالح العام ومصــالح الأفراد، بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، فيوسع مثلًا في النشاط العام المعني بأمن الدولة وأسرارها واقتصادها، وبالمقابل يوسع على النشاط الحر مثلًا في الأمور التجارية، وكل ما يؤدي إلى إشباع الحاجات العامة الجارية**.

ويتبين أثر الســياســة الشــرعية في دعم العدالة الاجتماعية وتعزيز الروابط المجتمعية في الدســتور الكويتي، من خلال: حرص المشرع الكويتي على الموازنة بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، فيقدم المصالح العامة التي تحقق استقرار الأمن والأمان في الدولة، دون أن يهمل الملكيات والمصالح الخاصة؛ موافقًا بذلك مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية، كقاعدة: "المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة"، و"درء المفاسد أولى من جلب المصالح"، فكما ذكرنا سابقًا أن السياسة الشرعية تقوم على مراعاة الواقع، وحفظ مصالح الأمة ورعايتها، مع العناية بالأولويات، فيقدم الحاكم ما شأنه التقديم، ويؤخر ما شأنه التأخير، بحسب المصالح والمفاسد التي قد تلحق بالأمة، ويستعين في سبيل تحقيق ذلك بكليات الشريعة التي تقوم

---

* انظر المواد رقم: (7)، و(8)، و(11)، و(20)، و(22)، و(25)، و(29)، و(30)، و(41)، و(42) من الدستور الكويتي، انظر: مجلس الأمة دولة الكويت – دستور دولة الكويت (kna.kw).

** المادة (20)، والمادة (29) من المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي، انظر: مجلس الأمة دولة الكويت – المذكرة التفسيرية (kna.kw).

على العدالة والإحســـان والرحمة والرفق بالناس، ورفع الحرج عنهم [34]؛ لقوله تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَـانُ ضَـعِيفًا} [النسـاء: 28]. دلت الآية بعمومها على أن الشـريعة الإسـلامية تراعي أحوال الناس؛ لذلك جاءت أحكامها يسيرة سهلة إحسانًا منه تعالى على عباده [11].

وعليه فإنه يجب على الحاكم عند النظر في مصـــالح الناس، لتحقيق الاســـتدامة الاجتماعية، أن يقدم ويراعي المصلحة العامة دون الإضرار بالمصالح الخاصة، وهذا ما يقوم عليه الدستور الكويتي.

2. راعى المشـرع الكرامة الإنسـانية؛ فأوجب العمل على كل مواطن، وكفل له حق حرية اختياره لمجال عمله، مع تعهد الدولة بتوفير الوظائف في حدود إمكاناتها، وبحسب موازين العدالة، وأنه لا يُجبَر أحد على عمل إلا لضرورة قومية، على أن يقابلها عائد مادي عادل*، كما راعى طبيعة المرأة الأنثوية فمنع تشغيل النساء ليلًا، إلا في مستثنيات قليلة، كالمستشفيات وغيرها، وحظر عملها في الأعمال الخطرة، والشاقة، والضارة صحيًّا بها، أو الخدمات الخاصة بالرجال فقط**.

ويتبين أثر السياسة الشرعية في دعم المساواة في توفير فرص العمل، وحماية حقوق المرأة فيما يأتي:

أن الدسـتور الكويتي لم يوجب فقط العمل على كل مواطن، بل من سـياسـته الحكيمة أن تعهد بالالتزام بتوفير الأعمال حسـب إمكانات الدولة وما تقتضـيه موازين العدالة الاجتماعية، مع مراعاة المسـاواة بين الجميع رجالًا ونسـاء. وهذا مما يوافق مقاصـد الشـريعة الإسـلامية في تعامل الحاكم مع مواطنيه؛ وذلك لما ورد عن النبي ﷺ: «ما أكل أحد طعامًا قطُّ خيرًا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود –عليه الســـلام– كان يأكل من عمل يده»***. جاء الحديث لحثِّ الناس على العمل والكسب الحلال؛ لإعفاف النفس عن السؤال، ومُبيّنًا أن الإنسان الغني الذي يبذل الخير للغير أفضل من الإنسان

الذي يتســوّل الناس مالًا [41]. ويُعد إلزام المشـــرع الكويتي للدولة أو الحكومة بتوفير فرص العمل للمواطنين، وفق ما تســـمح به إمكاناتها المتاحة، من صـــور مراعاة الواقع والظروف والأحوال .وهذا يتفق مع المبادئ التي تقوم عليها السياسة الشرعية في تشريع الأحكام.

يقول الإمام ابن باز –رحمه الله–: (فعلى الإنســـان أن يتَّجر، أو يعمل نجَّارًا، أو حدَّادًا، أو خرَّازًا، أو حطَّابًا، أو غير ذلك، فلا بأس من عمل اليد، والكتابة من عمل اليد، ما يُخالف، فكله طيبٌ في طلب الحلال، فيأكل ويتصـــدّق، أمَّا الحاجة للناس، وسـؤالهم، والتّعلق بما في أيديهم؛ فينبغي للمؤمن التَّعفف عن ذلك، وألا يُعلِّق نفسَـه بما في أيدي الناس إلا عند الضَّرورة) [58].

---

* المادة (41) والمادة (42) من المذكرة التفسيرية للدستور الكويتي، انظر: مجلس الأمة دولة الكويت – المذكرة التفسيرية (kna.kw).

** المادة (22)، والمادة (23) من قانون العمل رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي

*** أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب كسب الرجل، حديث رقم: 1966، ج2،.

- ويظهر أثر العدالة الاجتماعية فيما ذهب إليه الدستور الكويتي من إعطاء الحرية للمرأة في العمل؛ مع فرض قوانين تكفل حمايتها، ومراعاة طبيعتها وأنوثتها. وهذا مما تدعمه السياسة الشرعية؛ لأن الأصل أن الشريعة الإسلامية تحفظ للمرأة كرامتها الإنسانية، وتراعي طبيعتها الأنثوية؛ لذلك لم يكن واجبًا العمل على المرأة؛ لأن الأصل أن نفقتها تكون على الرجل، ولكن لو اختارت العمل يحترم قرارها، لأن الحاكم في الشريعة الإسلامية أمين في رعايته للمواطنين، يبذل جهده في حفظهم ورعايتهم، والقيام بالنظر فيما
- فيه صلاح أمورهم. ومنع المشرع الكويتي المرأة من العمل في أوقات الليل إلا في حالات معينة، ومن العمل في الخدمات الخاصة بالرجال فقط، وفي المهن الخطرة والشاقة التي تنافي طبيعتها الأنثوية، مصداقًا لقول النبي ﷺ: «كلكم راعٍ ومسؤول عن رعيته، فالإمام راعٍ وهو مسؤول عن رعيته»*. لذلك لم يكفل المشرع الكويتي العمل للمرأة فقط، بل فرض كذلك من القوانين ما يراعي حقوقها ويقوم بحمايتها.
- وأما فيما يتعلق بالمحتاجين من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، فقد تكفلت الدولة بتقديم العلاج الصحي لهم، وتخصيص مبلغ مالي شهري لهم؛ لضمان حصولهم على المعيشة اللائقة. كما تحرص على دمجهم في المجتمع بحسب قدراتهم وحالتهم الصحية والنفسية، وتخصيص أماكن مخصصة لهم بالأندية الرياضية**.

ويتبين أثر السياسة الشرعية في تعزيز حقوق كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت، فيما سنه المشرع الكويتي من قوانين تحفظ حقوق كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم، وتعين على دمجهم في المجتمع؛ ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، حفاظًا على صحتهم النفسية وكرامتهم. كما يظهر أثر السياسة الشرعية في رعاية المشرع الكويتي لهم في تخصيص مبلغ مالي لهم يعينهم على المعيشة الكريمة، وهو مما يوافق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ حقوق كبار السن والمحتاجين ورعايتهم. ويستدل على ذلك بما يأتي:

3. قول النبي ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»**. فالمؤمنون كالجسد الواحد يشد بعضه بعضًا، ولكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة حق واجب على المجتمع أن يرعاهم، ويؤمن الحياة الكريمة لهم، وإلا أثِم أفراد المجتمع جميعًا (59).
4. قول النبي ﷺ: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا» (60) ****. دل الحديث على وجوب إعطاء كبار السن حقهم من التعظيم والتبجيل، واحترامهم وتقديرهم، والسعي في خدمتهم والقيام بشؤونهم (39).

---

* أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستقراض، باب العبد راع في مال سيده، حديث رقم: 2278، ج2 ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، حديث رقم: 1829، ج6.

** المواد (2)، و(3)، و(6)، و(9) من قانون 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، والمادة (4) إلى المادة (46) من قانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت.

*** أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر، باب تراحم المؤمنين، حديث رقم: 65، ج8.

**** أخرجه الترمذي في سننه، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الصبيان، حديث رقم: 1919، ج4، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الرحمة، ج4، حديث صحيح.

وبناء على ما سبق، نجد أن دستور دولة الكويت الذي أقر منذ العام 1962م، يحمل في طياته دعائم الاستدامة الاجتماعية التي تقوم عليها خطة التنمية المستدامة 2030م؛ لأنه يستند إلى الشريعة الإسلامية التي تقوم على تعزيز التكافل الاجتماعي، وتقوية الروابط المجتمعية، ومراعاة المصالح العامة في المجتمع الإسلامي.

الخاتمة

توصل البحث إلى عدة نتائج وتوصيات، وبيانها في الآتي:

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن السياسة الشرعية تُعدّ إحدى الأدوات الفاعلة التي يعتمد عليها وليّ الأمر في سنّ القوانين، من خلال مراعاة المصالح العامة وتفعيل مقاصد الشريعة بما يحقق التوازن بين الثوابت الدينية ومتغيرات الواقع.
2. تبين أن فاعلية السياسة الشرعية ترتبط بمدى التزام أهل العلم والاختصاص بمنهجية المآلات، والنظر في الأولويات والمصالح وفق كليات الشريعة، مع اعتماد الاعتدال في إصدار الأحكام.
3. توصل البحث إلى أن الاستدامة الاجتماعية بمفهومها الشامل تتقاطع مع المبادئ الإسلامية، حيث تُعنى بتعزيز التكافل، وصون الحقوق، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ النفس والنسل والمال.
4. يتكامل البناء المفاهيمي للسياسة الشرعية مع مقاصد الاستدامة الاجتماعية، من حيث الأهداف والوسائل، بما يعزز تحقيق التوازن بين ثوابت الشريعة ومتطلبات التنمية المجتمعية المستدامة.
5. أن السياسة الشرعية تسهم في تحقيق الاستدامة الاجتماعية من خلال مرونتها في التعامل مع المتغيرات، وقدرتها على معالجة النوازل بما يتلاءم مع احتياجات الناس الآنية والمستقبلية.
6. أكّد البحث أن الدستور الكويتي يدعم قيم الاستدامة الاجتماعية من خلال استناده إلى الشريعة الإسلامية كمصدر رئيس للتشريع؛ مما يعزّز مبادئ التضامن والتكافل والمصلحة العامة في المجتمع.
7. يجسد قانون الأحوال الشخصية الكويتي تطبيقات السياسة الشرعية في حماية الأسرة، من خلال تنظيم سنّ الزواج، ومنع الإفساد الأسري، وتشريع قوانين مكافحة العنف، وتعزيز برامج التمكين والاعتدال للشباب.
8. أن إلزامية التعليم المجاني في الكويت تُعد مظهرًا من مظاهر السياسة الشرعية؛ لما لها من دور في صيانة المصلحة العامة، وتنشئة جيل واعٍ يُسهم في تنمية المجتمع واستدامة روابطه.
9. أن المعاملة القانونية للأخطاء الطبية وكتمان الأسرار تعكس كيفية توظيف السياسة الشرعية في مراعاة المصلحة العامة؛ إذ لا يُؤاخذ الطبيب في حال تحقق الضرر غير المقصود إن كان ماهرًا ومأذونًا، خاصة إذا كان كشف السر ضرورة لحماية المجتمع.
10. دلّت النتائج على أن الموازنة بين الحقوق العامة والخاصة في الدستور الكويتي تنسجم مع مبادئ السياسة الشرعية؛ حيث تُراعى المصالح العامة دون إهدار للحقوق الفردية، بما يعزز العدالة والمساواة وكرامة الإنسان.
11. أن السياسة الشرعية تفتح باب العمل أمام المواطنين جميعًا، دون إجبارهم على نوع معيّن، وتُجيز للمرأة العمل ضمن ضوابط تحفظ كرامتها وتراعي خصوصيتها، مع سنّ التشريعات التي تكفل بيئة آمنة وعادلة لها.
12. تعد الرعاية القانونية لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة تجسيدًا حيًّا لمقاصد السياسة الشرعية؛ إذ تعزز هذه القوانين روح التكافل، وتُسهم في دمجهم اجتماعيًّا؛ مما يقوّي لحمة المجتمع ويؤسس لاستدامته.

التوصيات

في ضوء النتائج المتوصّل إليها من خلال هذا البحث، يُوصى بما يلي:

1. تفعيل السياسة الشرعية في سنّ القوانين والتشريعات في الدولة، باعتبارها أداة مرنة تستند إلى مقاصد الشريعة الإسلامية، وتراعي تغيّر الأحوال وتبدّل النوازل، بما يحقق المصلحة العامة ويُراعي خصوصيات المجتمع.
2. تشجيع الباحثين في العلوم الشرعية والقانونية على تناول موضوع السياسة الشرعية في سياق التنمية المستدامة، وبخاصة الاستدامة الاجتماعية، من خلال دراسات تأصيلية وتطبيقية تُبرز دور الشريعة في مواكبة تحديات العصر.
3. إدراج مفاهيم السياسة الشرعية والاستدامة الاجتماعية ضمن المناهج التعليمية في الجامعات والكليات الشرعية والقانونية، بما يسهم في رفع الوعي الشرعي لدى الطلبة نحو فاعلية الشريعة في إصلاح المجتمع وتنميته.
4. تعزيز الدور الإعلامي والتوعوي في بيان العلاقة بين الشريعة الإسلامية والاستدامة الاجتماعية، من خلال حملات توعية تستند إلى القيم الإسلامية، وتُسهم في غرس مبادئ التكافل، والعدالة، والانضباط الشرعي.
5. دعوة المؤسسات التشريعية في الكويت إلى مراجعة القوانين ذات البُعد الاجتماعي في ضوء السياسة الشرعية، وتفعيل المبادئ الإسلامية في تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، والمصالح العامة والخاصة، بما ينسجم مع الدستور الكويتي المستند إلى الشريعة الإسلامية.

المراجع

1. محمد بن مكرم بن علي بن منظور، لسان العرب، ج6، ط3، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414هـ.
2. د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ط1، عالم الكتب، 1429هـ -2008م.
3. علي بن محمد بن علي الجرجاني، كتاب التعريفات، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1043هـ - 1983م.
4. عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية، دار القلم، 1408هـ - 1988م.
5. محمد أمين الشهير بابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج4، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1386هـ - 1966م.
6. محمد بن أبي بكر بن أيوب الشهير بابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية، مكتبة دار البيان.
7. سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي، حاشية البجيرمي على شرح المنهج، ج2، مطبعة الحلبي، 1369هـ - 1950م.
8. نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، ط1، مكتبة العبيكان، 1421هـ - 2001م.
9. د. علي سليمان الصالح، السياسة الشرعية وتطبيقاتها في قانون الأحوال الشخصية الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة 9، ع 36، الكويت، 1443هـ - 2021م.
10. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، ط1، دار الكتب العلمية، 1403هـ - 1983م.
11. محمد بن عمر بن الحسن الرازي، مفاتيح الغيب، ج11، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1402هـ.
12. عماد إبراهيم خليل مصطفى، المقاصد الشرعية وأثرها في تطبيق السياسة الشرعية في القضايا المعاصرة، مجلة الجمعية الفقهية السعودية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع 42، 2017م.

13. أ.م.د. خالد محمد جاسم، فقه الموازنات في السياسة الشرعية (أنموذجات تطبيقية)، مجلة كلية التربية الأساسية، وقائع المؤتمر العلمي التاسع عشر، عدد خاص، 2019م.
14. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ط5، المكتبة العصرية والدار النموذجية، بيروت، لبنان، 1420هـ – 1999م.
15. قادري حسين، سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م8، ع1، 2021م.
16. رانيا عبد الحميد دسوقي، مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، المجلة العربية للقياس والتقويم – الجمعية العربية للقياس والتقويم، مج 2، ع 4، 2021م.
17. رشيد جلود، آليات وركائز التنمية المستدامة، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط – كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 28، 2018م.
18. محمد فرج محمد عبد الله البرقي، تطوير التنمية المستدامة: تعريفها، وأبعادها وأهدافها من المنظور الوضعي والإسلامي، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، جامعة القاهرة/ فرع الخرطوم – كلية الآداب، مج 38، ع 38، 2023م.
19. عبد الله محمد عبد الله اشحيمة، الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة: دراسة تحليلية نقدية لواقع الدول النامية مع التركيز على حالة ليبيا، مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى، جامعة المرقب – كلية التربية البدنية، ع 7، 2021م.
20. د. أسامة بلرهمي، السياسة الشرعية بين الاستنباط والتطبيق، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية – جامعة زيان عاشور بالجلفة، ع 9، 2018م.
21. زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن الشهير بابن رجب، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، ط1، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، 1429هـ – 2008م.
22. عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج6، ط1، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، 1431هـ.
23. عبد الفتاح بن محمد مصيلحي، ج4، ط1، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، المنصورة، 1443هـ – 2022م.
24. موقع مجلس الأمة، رابط: مجلس الأمة دولة الكويت – مسيرة الحياة الديمقراطية (kna.kw)، الرئيسية لمحة عن الحياة الدستورية (moj.gov.kw).
25. محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، المبسوط، ج4، مطبعة السعادة، مصر، ص215
26. أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج2، ط1، مطبعة شركة المطبوعات العلمية، مصر، 1327هـ – 1328هـ.
27. محمود بن أحمد بن موسى المعروف بـ«بدر الدين العينى»، البناية شرح الهداية، ج5، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ – 2000م.
28. القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي، المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»، تحقيق ودراسة: حميش عبد الحق، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ج2، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
29. أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي، الذخيرة، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م.
30. عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، ج12، ط1، دار المنهاج، 1842هـ – 2007م.

31. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شـرف النووي، روضـة الطالبين وعمدة المفتين، ج7، ط3، المكتب الإسـلامي، بيروت– دمشق– عمان، 1412هـ – 1991م.
32. أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسـي، الكافي في فقه الإمام أحمد، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، 1414هـ – 1994م.
33. منصـور بن يونس البهوتي الحنبلي، كشـاف القناع عن الإقناع، ج11، ط1، وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، 1421هـ – 1429هـ / 2000م – 2008م.
34. محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو الغزي، موسوعة القواعد الفقهية، ج8، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2003م.
35. محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ج3، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1405هـ – 1985م.
36. محمد بن أحمد بن محمد عليش، فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، ج1، دار المعرفة.
37. أبو النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ج3، دار المعرفة، بيروت – لبنان.
38. محمد ناصـر الدين الألباني، صـحيح الترغيب والترهيب، ج2، ط1، مكتبة المعارف للنشـر والتوزيع، الرياض، 1421هـ – 2000م.
39. زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، فيض القدير شـرح الجامع الصغير، ج5، ط1، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1356هـ.
40. محمد بن عز الدِّين عبد اللطيف المشهور بـابن المَلَك، شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، ج5، ط1، إدارة الثقافة الإسلامية، 1433هـ – 2012م.
41. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح البخاري، ج9، ط1، المكتبة السلفية، مصر، 1380هـ – 1390هـ.
42. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الشهير بالماوردي، أدب الدنيا والدين، دار مكتبة الحياة، ص21.
43. أ.د. خليل حسـن الزركاني، وكافي محسـن محل، الاعتدال والوسـطية في الفكر الإسـلامي المعتدل، مجلة العلوم الإسلامية – جامعة بغداد، ع 72، 2023م.
44. زين الدين عبد الرحمن بن أحمد السَلامي، فتح الباري شـرح صـحيح البخاري، ج1، ط1، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، 1417هـ– 1996م.
45. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، إحياء علوم الدين، ج1، دار المعرفة، بيروت.
46. أ.د. محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل – المصادر – الحكم الشرعي)، ج1، ط2، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1427هـ – 2006م.
47. محمد ناصر الدين الألباني، السراج المنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير، ج1، ط3، دار الصديق، 1430هـ – 2009م.
48. د. فضل بن عبد الله مراد، المقدمة في فقه العصر، ج1، ط2، الجيل الجديد ناشرون، صنعاء، 1437هـ – 2016م.
49. د. إسـماعيل بن حسـن بن محمد علوان، القواعد الفقهية الخمس الكبرى والقواعد المندرجة تحتها، ط3، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، 1433هـ.
50. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسـير الطبري، ج18، ط1، دار هجر للطباعة والنشـر والتوزيع والإعلان – القاهرة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

51. أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، ج1، ط2، مؤسسة قرطبة، مصر، 1414هـ – 1993م.
52. بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج2، إدارة الطباعة المنيرية.
53. علي حيدر خواجه أمين أفندي، درر الحكام في شـــرح مجلة الأحكام، تعريب: فهمي الحســـيني، ج2، ط1، دار الجيل، 1411هـ – 1991م.
54. زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم، الأشـــباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ – 1999م.
55. موقع مجمع الفقه الإسلامي: قرار رقم: 79 (8/10) بشأن السر في المهن الطبية، رابط: https://iifa-aifi.org/ar/1972.html.
56. أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج4، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ – 2004م.
57. موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني، ج8، ط3، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 1417هـ – 1997م.
58. موقع الإمام ابن باز، رابط: (باب جواز الأخذ من غير مسألةٍ وَلا تطلع إليه) (binbaz.org.sa).
59. أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج6، ط1، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، 1417هـ – 1996م.
60. أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، ج2.

أثر العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة وخفض القلق المناخي لدى طلاب البيئات الفقيرة

The Impact of Acceptance and Commitment Therapy in developing Pro-Environmental Behaviors and Reducing Climate Anxiety among Students in Poor Environments

*أ.د. حلمي محمد الفيل

ملخص

هدف هذا البحث إلى بناء برنامجٍ للعلاج بالقبول والالتزام، وقياس أثره في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة وخفض القلق المناخي لدى طلاب الصف الثاني بالمرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة، وتم استخدام المنهج شبه التجريبي ذو التصميم القبلي/البعدي للمجموعتين: التجريبية والضابطة، وتكونت عينة البحث من (43) طالبًا، تم توزيعهم إلى مجموعتين: تجريبية تضمنت(21) طالبًا، وضابطة تضمنت (22) طالبًا، وخضعت المجموعة التجريبية لبرنامج العلاج بالقبول والالتزام الذي استغرق (8) أسابيع، وتم تطبيق اختبار الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة، ومقياس السلوكيات المؤيدة للبيئة، ومقياس القلق المناخي، بعد التحقق من خصائصهم السيكومترية، وتم تحليل النتائج باستخدام اختبار مان–ويتني، كما تم حساب مربع إيتا ($\eta 2$) لحساب حجم أثر العلاج بالقبول والالتزام، وتوصلت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائيًا بين أداء المجموعتين التجريبية والضابطة على اختبار الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة، ومقياس السلوكيات المؤيدة للبيئة، ومقياس القلق المناخي لصالح المجموعة التجريبية، كما أشارت نتائج مربع إيتا إلى وجود حجم أثر كبير للبرنامج. وتمت مناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج أوصى الباحث بتشكيل فريق عمل؛ لمواصلة تطوير برنامج العلاج بالقبول والالتزام، وإخضاعه لدراسات وبحوث تقويمية، وتنفيذه على فئات وعينات أخرى بمراحل تعليمية مختلفة.

الكلمات المفتاحية: العلاج بالقبول والالتزام، السلوكيات المؤيدة للبيئة، القلق المناخي، البيئات الفقيرة.

[البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال الدراسات التربوية والنفسية بالدورة 41 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]

*أستاذ علم النفس التربوي ،رئيس وحدة القياس والتقويم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،السعوديه

***Prof. Helmy Mohamed Elfiel**

Abstract

This research aimed to build an acceptance and commitment therapy program and measure its impact on developing pro-environmental behaviors and reducing climate anxiety among second-year middle school students in poor environments. The research design was quasi-experimental with a pre-test-post-test design with a control group and the research sample consisted of (43) students were distributed into two groups: an experimental group included (21) students, and a control group included (22) students. The experimental group underwent acceptance and commitment therapy program for eight weeks. The cognitive aspect test of pro-environmental behaviors, pro-environmental behaviors scale, and climate anxiety scale were applied after verifying their psychometric properties. The results were analyzed using the Mann-Whitney test, and the Eta square ($\eta 2$) was calculated to calculate the size of the effect of acceptance and commitment therapy. The results showed that there were statistically significant differences between the performances of the experimental and control groups on the scale of pro-environmental behaviors and the climate anxiety scale were in favor of the experimental group. The Eta square results also indicated that there was a large effect size of the program. The results were discussed and interpreted in light of the theoretical framework and previous studies, and in light of the results reached, the researcher recommended forming a work team to continue developing the acceptance and commitment therapy program, subjecting it to evaluative studies, and implementing it on other groups and samples at different educational stages.

Key words: Acceptance and Commitment Therapy, Pro-Environmental Behavior, Climate Anxiety, Poor Environments

---

[The second-place winning research in the field of educational and psychological studies at the 41st Rashid bin Humaid Award for Culture and Science]

*Professor of Educational Psychology and Head of the Measurement and Evaluation Unit, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia

مـقـدمــة

يضع الميثاق العالمي للأمم المتحدة حماية البيئة في قلب رؤيته لمستقبل أكثر أمانًا واستدامَة، إلا أنَّ أزمة تغير المناخ تمثل تهديدًا وجوديًا عالميًا غير مسبوقٍ لهذه الرؤية؛ لكونها لا تقل خطرًا عن الحروب؛ لذلك تعد سلوكيات حماية البيئة ودعمها – لمواجهة هذه الأزمة– جزءًا أصيلًا ومكونًا لا غنى عنه في عمليتي التنمية والتربية، وعلى الصعيدين الفردي والمؤسسي على حد سواء.

ويعتقد أكثر من 25% من الأوروبيين أنَّ أزمة تغير المناخ هي أخطر مشكلة تواجه العالم (European Commission, 2021) [1]، وأقر 51% من الأمريكيين بأنَّها سببٌ مهمٌ للضغط النفسي والتوتر(American Psychological Association [APA], 2018) [2]؛ حيث يؤدي تأثر الأفراد بالتغيرات المناخية كالعواصف الكبرى، أو الجفاف، أوفقدان الأراضي، سواء أكان مباشرًا أم غير مباشر إلى القلق والصدمات النفسية (Clayton & Karazsia, 2020)[3] ;(Manning & Clayton, 2018)[4]. وحتى الأفراد الذين لا يتأثرون بالأحداث المرتبطة بالطقس بشكل مباشر يمكن أن يتأثروا بتغير المناخ(Doherty & Clayton, 2011). [5]

وأشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC, 2007) [6] إلى أنه من المحتمل أن يهدد ارتفاع درجات الحرارة – كأحد مظاهر تغير المناخ– سبل عيش ملايين الأشخاص حول العالم، فضلًا عن أنَّ مئات الملايين من الأشخاص سيواجهون نقصًا حادًا في المياه في المستقبل القريب (Pearce, 2006) [7]، وستكون الدول العربية من بين الدول الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية، وما قد يترتب عليها من كوارث طبيعية وخسائر بشرية(نعمة، 2023) [8] وتقدر الآثار الملحوظة لتغير المناخ في البيئات الفقيرة – كالوفيات الناجمة عن الفيضانات والجفاف والعواصف– بأنها أكبر بمقدار 15 مرة مقارنة بغيرها من البيئات

(Birkmann et al., 2022) [9]

وتؤثر أزمة تغير المناخ على الأداء النفسي للطلاب من خلال خمسة جوانب هي: البيولوجية والسلوكية والمعرفية والوجدانية والاجتماعية(Thoma et al., 2021) [10]؛ مما يفرض على الباحثين في علم النفس البيئي حتمية مواجهتها، وفي السياق ذاته أبرز تقرير صادر عن جمعية علم النفس الأمريكية عام (2010) ست قضايا بحثية رئيسة، يجب استهدافها من قبل علماء علم النفس البيئي؛ لمواجهة أزمة تغير المناخ وهي:

1. مساهمات السلوك البشري في تغير المناخ.
2. الآثار النفسية والاجتماعية والعقلية لتغير المناخ.
3. الآثار المجتمعية لتغير المناخ.
4. الحواجز النفسية التي تحد من العمل الفردي والجماعي بشأن تغير المناخ.
5. إدراك المخاطر وميل الأفراد إلى استبعاد احتمالية وقوع الأحداث المستقبلية.
6. مداخل تطوير السلوكيات المؤيدة للبيئة وتنميتها (American Psychological Association 2010).[11]

واقتصر البحث الحالي على التصدي لثلاث قضايا، هي:

1. توظيف العلاج بالقبول والالتزام كمدخل تطويري وتنموي
2. تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة للحد من المساهمات البشرية في أزمة تغير المناخ
3. خفض القلق المناخي كأحد الآثار النفسية لهذه الأزمة. وبعد تحليل العديد من نتائج الدراسات ذات العلاقة وتوصياتها، منها –على سبيل المثال– دراسة هايز وآخرين (Hayes et al. 2012) [12] ودراسة شيرين (Sheerin .,2020) [13] ودراسة فان فالكينجود وستيغ (Van Valkengoed and Steg .,2023) [14] ، ودراسة ويليامز وصموئيل (Williams and Samuel .,2023) [15] ، ودراسة بيت وآخرين (Pitt et al ., 2024) [16] اتضح للباحث أن العلاج بالقبول والالتزام يعد أحد التوجهات المستقبلية النشطة للتدخلات العلاجية الموصى بها لمواجهة أزمة تغير المناخ؛ نظرًا لقدرة فنياته على تلبية متطلبات تمكين الطلاب من قبول تغير المناخ، والالتزام بالسلوكيات المؤيدة للبيئة، وإدارة قلقهم المناخي؛ ولذلك اعتمد البحث الحالي على العلاج بالقبول والالتزام؛ لتنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة، وخفض القلق المناخي لدى طلاب البيئات الفقيرة.

مشكلة البحث وأسئلتها

في ضوء مصادر الإحساس بمشكلة البحث، وفحص العديد من نتائج البحوث والدراسات والأدبيات السابقة وتحليلها، والاطلاع على توصياتها يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- أثبتت العديد من الدراسات أن جزءًا كبيرًا من أزمة المناخ أضحى نتيجة السلوك البشري، إلا أن الكثير من الأفراد يقللون من قدرتهم على التأثير، وينقلون كامل المسؤولية إلى الحكومات.
- إن تحقيق مستقبل مستدام يتطلب تغييرات في السلوك؛ نظرًا لوجود علاقة تأثير وتأثر ديناميكة بين البيئة وسلوك الأفراد؛ فالبيئة تؤثر في السلوك، والسلوك يُحدث تغيرات لا يستهان بها في البيئة.
- يتفق الأكاديميون وصانعو السياسات على أن تعديل سلوك الطلاب ليصبح سلوكًا مؤيدًا للبيئة سيلعب دورًا حيويًا في الحد من أزمة المناخ، وتخفيف العديد من المشكلات البيئية الملحة.
- تتسبب أزمة المناخ في تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الصحة النفسية للطلاب، وبصفة خاصة في معاناتهم من استجابات نفسية سلبية، يطلق عليها القلق المناخي.
- توجد علاقة موجبة بين استمرار أزمة تغير المناخ وزيادة حدة القلق المناخي وانتشاره؛ لذلك تدعو العديد من المؤسسات الدولية والجهات المعنية إلى ضرورة خفضه.
- أبرزت الاتجاهات المستقبلية في التدخلات العلاجية أن العلاج بالقبول والالتزام يمتلك ممكنات تجعله مقصدًا مناسبًا للدراسات التي تستهدف خفض القلق المناخي.
- إن استهداف تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة وخفض القلق المناخي لدى الأطفال ستكون له نتائج فعالة وأثرٌ طويل الأمد، لكنهم لا يحظون على الاهتمام الذي يستحقونه، خاصة في البيئات الفقيرة.

بناءً على ما تقدم نبعت مشكلة البحث من الحاجة إلى برنامج للعلاج بالقبول والالتزام؛ لتنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة، وخفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة، ويمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما أثر برنامج العلاج بالقبول والالتزام في تنمية الجانب المعرفي للسلوك المؤيد للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة؟
2. ما أثر برنامج العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة؟
3. ما أثر برنامج العلاج بالقبول والالتزام في خفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة؟

أهداف البحث

1. بناء برنامج للعلاج بالقبول والالتزام لطلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.
2. قياس أثر برنامج العلاج بالقبول والالتزام في تنمية الجانب المعرفي للسلوك المؤيد للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.
3. الكشف عن أثر برنامج العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.
4. تقصي أثر برنامج العلاج بالقبول والالتزام في خفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.

أهمية البحث

1. يجمع البحث بين 50% من القضايا البحثية الست التي أوصت الجمعية الأمريكية لعلم النفس (2010) العلماء والباحثين في علم النفس البيئي بوجوبية دراستها لمواجهة أزمة تغير المناخ.
2. يستمد البحث أهميته من موضوع أزمة المناخ كتوجه عالمي، لا يزال يعاني من الندرة الشديدة في الدراسات العلمية؛ مما يبرز الحاجة لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية.
3. يستجيب البحث للنداءات العالمية بشأن أزمة المناخ وضرورة التحرك نحو عالم مستدام بيئيًا، عن طريق تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة وخفض القلق المناخي.
4. قد يسهم البحث في الحد من أزمة تغير المناخ المتمركز حول الإنسان عن طريق تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة؛ نظرًا لأن جزءًا من هذه الأزمة هو أحد نتاجات عبثه بالبيئة.
5. يستجيب البحث لتوصيات العديد من الدراسات السابقة؛ باستهدافه لفئة الأطفال، وقد أشارت الأعمال التجريبية إلى أن هذه المرحلة هى المرحلة المفضلة لتنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة؛ لأن التركيز عليهم ستكون له نتائج أكثر فعالية وأثرٌ طويل الأمد.
6. عدم وجود دراسات عربية أو محلية –حسب علم الباحث– متعلقة بإعداد برامج قائمة على العلاج بالقبول والالتزام لتنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة وخفض القلق المناخي لدى الطلاب بشكل عام أو طلاب البيئات الفقيرة بشكل خاص.
7. يقدم البحث أدوات قياس تتمتع بخصائص سيكومترية مقبولة لمتغيرات حديثة وغير تقليدية؛ ومن ثم يمكن استخدامها من قبل الباحثين والمدارس وإدارات التعليم في دراسات مستقبلية.
8. قد يستفيد السادة المسئولون عن البيئات الفقيرة من نتائج البحث؛ نظرًا لانخفاض مستوى السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى منسوبيها، وتعرضها لأضعاف الكوارث الطبيعية مقارنة بغيرها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

العلاج بالقبول والالتزام Acceptance and Commitment Therapy

يختص هذا المحور بالقضية الأولى –في هذا البحث– والقضية السادسة من وجهة نظر الجمعية الأمريكية لعلم النفس (2010) المتعلقة بالعلاج بالقبول والالتزام، كأحد مداخل تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة. يلعب المعالجون دورًا مهمًا في الدعوة إلى أهمية الوعي المناخي، ويستهدفون بالعلاج بالقبول والالتزام تحسين المرونة النفسية؛ لكونها تمثل أعمدة التكيف الوجداني مع أزمة تغير المناخ، وتحفز الطلاب على الانخراط في سلوكيات ذات قيمة للتخفيف من هذه الأزمة (Williams & Samuel, 2023) [15] ، ويخفف من الاكتئاب والقلق لديهم(Beygi et al., 2023). [17]

وعرف شبيغلر (Spiegler 2015) [18] العلاج بالقبول والالتزام بأنه "نموذج علاجي مرن يهدف إلى تحسين المرونة النفسية من خلال استراتيجيات اليقظة، والقبول، والفصل المعرفي، والذات كسياق، والفعل الملتزم، والقيم"، ويعرف الباحث العلاج بالقبول والالتزام بأنه: نموذج علاجي سلوكي معرفي يوظف استراتيجيات القبول والفصل المعرفي واليقظة والقيم والالتزام والذات كسياق؛ لتنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة وخفض القلق المناخي لدى طلاب البيئات الفقيرة. وأشارت نتائج العديد من الدراسات، كدراسة ويليامز وصموئيل (Williams and Samuel., 2023) [15]،

ودراسة بيت وآخرين (Pitt et al. 2024) [16] إلى ضرورة الاستفادة من العلاج بالقبول والالتزام؛ لأنه يمتلك العديد من الممكنات الفريدة التي تجعله مقصدًا مناسبًا لتمكين الطلاب من مواجهة أزمة تغير المناخ.

ويتميز العلاج بالقبول والالتزام بأنه لا يحاول التخفيف من الألم أو المعاناة بشكل مباشر، بل يساعد الطلاب على أن يعيشوا حياة تتوافق مع قيمهم(Wersebe et al., 2017) [19]، ويعزز رغبتهم في مواجهة التدهور البيئي (Weller, 2015) [20]، علاوة على أنه يحسن المرونة النفسية، ويخفض أعراض الاكتئاب والقلق لديهم (Beygi et al., 2023)[17]، كما يُمَكِّن العلاج بالقبول والالتزام الطلاب من مواجهة خبراتهم وتجاربهم الخاصة بطريقة يقظة، وتحديد أهدافهم وتحقيقها، والإيمان بكفاءاتهم في مواجهة التحديات، ويزودهم بسلوكيات واستراتيجيات متوافقة مع البيئة(Habibollahi et al., 2015) [21] من خلال متابعتهم للأنشطة القائمة على القيمة(Hayes et al., 2012)[12].

وبفحص العديد من الدراسات السابقة المرتبطة بتوظيف العلاج بالقبول والالتزام وتحليلها، توصلت دراسة شيرين (Sheerin 2020) [13] إلى فعالية العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة، في حين أفادت دراسة مولوي وآخرين (Molavi et al 2014) [22]، ودراسة حبيب الله وآخرين (Habibollahi et al. 2015) [21] ، ودراسة قراشي وآخرين (Gharashi et al. 2019) [23] ودراسة خورامنيا وآخرين (Khoramnia et al. 2020) [24]، ودراسة بيجي وآخرين (Beygi et al. 2023) [17] بفعالية العلاج بالقبول والالتزام في خفض أنواع مختلفة من القلق، والاكتئاب، والضغوط النفسية.

يتضح مما تقدم أن العلاج بالقبول والالتزام يعد أحد أبرز التوجهات العالمية المستقبلية للتدخلات العلاجية الفعالة خلال أزمة المناخ؛ نظرًا لأنه ينمي المرونة النفسية لدى الطلاب والتي تسهم في خفض مستوى قلقهم، علاوة على أنَّه يحسن من رغبتهم في مواجهة التدهور البيئي، ويزودهم بسلوكيات إيجابية مؤيدة للبيئة.

السلوكيات المؤيدة للبيئة Pro-Environmental Behaviors

يختص هذا المحور بالقضية الثانية – في هذا البحث- والقضية الأولى من وجهة نظر الجمعية الأمريكية لعلم النفس (2010) والمتعلقة بتنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة للحد من المساهمات البشرية في أزمة تغير المناخ، ويقصد بالسلوكيات المؤيدة للبيئة جميع الإجراءات التي يقوم بها الطالب؛ بحيث لا تغير من توافر المواد أو الطاقة من البيئة، أو تغير بنية النظم البيئية وديناميكياتها أو تغير في المحيط الحيوي نفسه(Stern, 2000) [25]، ويعرف الباحث السلوكيات المؤيدة للبيئة بأنها: كل الأفعال العقلانية والواعية وصديقة البيئة التي يقوم بها الطالب؛ بغية عدم إحداث أي تأثير سلبي على البيئة.

ويعود تاريخ الأبحاث النفسية حول السلوك البيئي إلى ما يقرب من 40 عامًا، وضمن هذه المجموعة الغنية من الأبحاث يوجد عدد من النتائج الراسخة (Schultz, 2014) [26]، ومنها: أن العديد من القضايا البيئية ذات طبيعة بشرية؛ مما يعني أن هذه القضايا يحركها السلوك البشري(Stern, 2000) [25]، وأنها من أخطر نتائج العبث الإنساني بالبيئة(نعمة، 2023) [8]، علاوة على أن المشاركة في سلوكيات مؤيدة للبيئة بشكل متسق يُحد من أزمة تغير المناخ المتمركز حول الإنسان (Van Valkengoed et al., 2022)[28]; (Vlek & Steg, 2007)[27] ؛ ولذلك تعد تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة أحد المستهدفات المهمة للتحرك تجاه عالم ومستقبل مستدام بيئيًا (Stern, 2000)[25]; (Willuweit, 2009)[29]; (Schultz, 2014)[26]; (Grilli & Curtis, 2021)[30] حيث إنها تساعد في حل العديد من المشكلات البيئية

إلا أنه –وباستقراء العديد من نتائج الدراسات السابقة في ذات الصدد وبعكس المتوقع؛ نظرًا لأهمية السلوكيات المؤيدة للبيئة كما تجلى سابقًا– أظهر تقرير للصندوق العالمي للحياة البرية من أجل الطبيعة World Wildlife Fund for Nature-M (WWF-M, 2009) [31] أن مستوى السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى الطلاب أقل من المتوسط، وتوصلت دراسة ويلويت (Willuweit .,2009) [29]، ودراسة دولنيكار وجرون (Dolnicar and Grün .,2009) [32] إلى أن مستوى السلوكيات المؤيدة للبيئة منخفض، خاصة لدى الطلاب من البيئات الفقيرة، وأبرزت نتائج دراسة داجيليتي (Dagilūtė ., 2023) [33] أن متوسط مستوى السلوكيات المؤيدة للبيئة بلغ 4.2 سلوكًا من إجمالي 14 سلوكًا، وهو مستوى منخفض، وفي السياق ذاته أشارت دراسة وي وتشانغ (Wi and Chang., 2019) [34] إلى ارتفاع مستوى اللامبالاة بالسلوكيات المؤيدة للبيئة بين الطلاب.

ولذلك أوصت دراسة فان فالكينجود وآخرين (Van Valkengoed et al. 2022) [27]، ودراسة باركر (Parker., 2019) [35] بضرورة تسريع البحث، وتطبيق مبادئ العلوم النفسية، وإيلاء المزيد من الاهتمام بتنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى الطلاب، وعلى نطاق واسع؛ لكونها ضروريةً للحد من تغير المناخ، ونادت دراسة راي-ليك وآخرين (Wray-Lake et al. 2010) [36] بوجوبية التركيز على الأطفال عند تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة؛ حتى تكون النتائج أبقى وأطول أثرًا، ولكونهم لا يحظون على الاهتمام الذي يستحقونه.

وفي السياق ذاته، كشفت نتائج العديد من الدراسات السابقة عن قابلية السلوكيات المؤيدة للبيئة للتنمية، واستخدمت في ذلك عدة مداخل، حيث توصلت دراسة ويلويت (Willuweit .,2009) [29] إلى أن الشعور بالمسؤولية، والاستعداد للتضحية من أجل البيئة مؤثران إيجابيان في دعم السلوكيات المؤيدة للبيئة، وتوصلت دراسة باركر (Parker., 2019) [35]

إلى أن التثقيف البيئي يزيد من السلوكيات المؤيدة للبيئة، وأشارت دراسة وي وتشانغ (Wi and Chang .,2019) [34] إلى أن معرفة قضية تغير المناخ وفهمها يشجع الطلاب على القيام بسلوكيات مؤيدة للبيئة، وكشفت دراسة جريلي وكيرتس(Grilli and Curtis., 2021) [30] عن أن أساليب التواصل والحوافز والقبول تسهم في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة، وتوصلت
دراسة فالكينجود وآخرين (Van Valkengoed et al., 2022)[27] إلى أن الالتزام من أنجح التدخلات التي تستخدم لتنمية السلوك المؤيد للبيئة.

يتضح مما تقدم أن السلوك غير المؤيد للبيئة يزيد من أزمة تغير المناخ، وفي السياق ذاته كشفت الدراسات عن انخفاض مستوى السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب البيئات الفقيرة؛ لذا يجب تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة لديهم؛ حتى لا تتفاقم أزمة المناخ ويتضاعف معها مستوى قلقهم المناخي.

القلق المناخي Climate Anxiety

يختص هذا المحور بالقضية الثالثة –في هذا البحث– والقضية الثانية من وجهة نظر الجمعية الأمريكية لعلم النفس (2010) والمتعلقة بوجوبية خفض القلق المناخي كأحد الآثار النفسية لأزمة تغير المناخ. يوجد اعتراف متزايد بالتأثيرات السلبية المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ على القلق والغضب واليأس والضيق والاحباط لدى الطلاب، ويقصد بالقلق المناخي مجموعة استجابات نفسية سلبية تحدث بسبب تغير المناخ(Clayton & Karazsia., 2020) [3]، وعرفه فان فالكينجود وستيغ (Van Valkengoed and Steg., 2023) [14] بأنه "مخاوف منتشرة بشأن تغير المناخ، تكون مصحوبة بشكاوى، مثل التوتر والغضب وصعوبة النوم"، ويعرفه الباحث بأنه: مزيج متجانس من مشاعر الخوف واليأس والإحباط والغضب والتوتر ذات الصلة بأزمة المناخ، وتأثيراتها المحتملة على حياة الطالب ومستقبله.

وبرز مفهوم القلق المناخي بمؤشراته الانفعالية والمعرفية والفسيولوجية والسلوكية في السنوات الأخيرة كنتاج للتفاعل البشري مع أزمة تغير المناخ، ويحتاج هذا النوع من القلق إلى التعامل معه بطرق إيجابية وفعَّالة
(Van Valkengoed et al., 2023); [37](Daeninck et al., 2023)[14] ؛ نظرًا لارتباطه بالعديد من المتغيرات مثل أعراض الاكتئاب(Innocenti et al., 2021)[38] والوعي بالمناخ (مسحل، 2023)[61] و التخطيط للمستقبل(Daeninck et al., 2023)،[37] إضافة إلى أن المستويات المرتفعة من القلق المناخي تعد خطرًا على الصحة النفسية والرفاهية العقلية للطلاب(Ogunbode et al., 2022)[39] ، وقد يلجأون بسببه إلى طلب العلاج، وما يزيد من حدة هذه المشكلة ارتفاع نسبة المعاناة من القلق المناخي الشديد إلى 20% بين الأوروبيين (Steentjes et al .,2017) [40]، وإلى 66% بين الأمريكيين(Leiserowitz et al., 2023)[41]
وبمطالعة العديد من الدراسات السابقة المرتبطة بالقلق المناخي وتحليلها، أوصت دراسة وو وآخرين
(Wu et al. 2020)[42] بوجوبية تعزيز أساليب الدعم النفسي الفعالة لخفض القلق المناخي، وأوصت دراسة موتيسي (Motisi., 2022)[43]بضرورة أن يكون المعالجون على استعداد للتعامل مع القلق المناخي بطريقة سليمة تجريبيًا، كما أوصت دراسة فالكينجود وآخرين (Van Valkengoed et al. 2023) [14]، ودراسة داينينك وآخرين

(Daeninck et al. 2023)[37]، ودراسة (مسحل،. 2023) [61]، ودراسة ليجرجودز وآخرين (Léger-Goodes et al. 2022) [44] بالحاجة إلى تدخلات علاجية موثوقة؛ لتمكين الأطفال من التعامل الفعال مع القلق المناخي؛ لأنه من أكثر الانفعالات التي يعانون منها، علاوة على أن البحث في موضوع القلق المناخي لدى الأطفال محدود.

يتضح مما تقدم أن خطورة القلق المناخي تكمن في تأثيراته السلبية على جميع جوانب أداء الطلاب، وعلى صحتهم النفسية وجميع أنشطتهم اليومية، كما ينعكس على شعورهم بالاكتئاب والوحدة والعزلة والتشاؤم واليأس؛ لذا يجب البحث عن مداخل علاجية فعالة لخفض القلق المناخي بين الطلاب خاصة في البيئات الفقيرة.

طلاب البيئات الفقيرة Poor Environments Students

بداية لا يزال الفقر حقيقةً مستعصيةً؛ حيث يعيش حوالي 3.6 مليار فرد في بلدان وبيئات فقيرة ومتوسطة الفقر (Birkmann et al., 2022) [9]، ويعد الاهتمام بطلاب البيئات الفقيرة قضية إنصاف أساسية يجب عدم إغفالها؛ حتى لا يدان فيها النظام التعليمي والمجتمع؛ لأنهم العمود الفقري لاستدامة بيئاتهم. وعرفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف، 2017) [45] البيئات الفقيرة بأنها: "البيئات التي يحرم فيها الطالب بشدة من اثنين أو أكثر من أبعاد الرفاهية الثماني: استمرارية وصول المياه، خدمات الصرف الصحي، ظروف السكن، توفر وسائل المعلومات، الخدمات الصحية، التغذية الجيدة، التعليم، الحماية.

وتتحمل البيئات الفقيرة العبء الأكبر من تأثيرات تغير المناخ، حيث تعرضت خلال العقد الماضي لما يقرب من ثمانية أضعاف الكوارث الطبيعية مقارنة بما تعرضت له قبل ثلاثة عقود(World Bank, 2023)، [46] وبمقارنة هذه البيئات بغيرها يؤدي تغير المناخ إلى تأثيرات كبيرة وغير متكافئة بينهما؛ مما يقود إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وتقويض التنمية المستدامة في هذه البيئات؛ لأنها تكون أقل مقدرة على الصمود في مواجهة مظاهر التأثر بأزمة المناخ جراء ظروفها الاقتصادية(Birkmann et al., 2022). [9]

وعلى الجانب الآخر يعد ترك تعليم الطلاب في البيئات الفقيرة للصدفة مجازفة (Rasheed, 2021)[47]، لأن هذه البيئات أكثر احتياجًا لطلاب يستثمرون حياتهم في الحفاظ عليها ورعايتها في المستقبل (Lawrence, 2009)[48]، إلا أنه –وبخلاف المستهدف– كشفت نتائج دراسة ويلويت (Willuweit .,2009)[49]

ودراسة دولنيكار وجرون (Dolnicar and Grün., 2009)[32] عن انخفاض مستوى السلوكيات المؤيدة للبيئة بين طلاب البيئات الفقيرة، وفي السياق ذاته أفاد بيلي وديناركسي (Bailey and Dynarski., 2011)[49] بأن استمرار الفشل في تنمية سلوكيات وقدرات طلاب هذه البيئات سيكون تأثيره خطيرًا على أداء الدول في المستقبل.

يتضح مما تقدم وجود تحدٍ في تربية الطلاب وتعليمهم في البيئات الفقيرة، ولملء أحد فجوات العدالة في التعليم يعد تقديم برامج تعليمية وعلاجية ودعم نفسي لطلاب هذه البيئات قيمةً وضرورةً وتحديًا في ذات الوقت؛ لتنمية معارفهم ومهاراتهم وجهودهم، وكذلك لضمان التزامهم بالسلوكيات المؤيدة للبيئة، وتحسين مشاركاتهم في الحفاظ عليها، علاوة على خفض قلقهم المناخي.

فروض البحث

1. توجد فروق دالة إحصائيًّا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة تعزى للعلاج بالقبول والالتزام.

2. توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في السلوكيات المؤيدة للبيئة تعزى للعلاج بالقبول والالتزام.
3. توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في القلق المناخي تعزى للعلاج بالقبول والالتزام.

المنهجية والإجراءات

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج شبه التجريبي ذي التصميم القبلي– البعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة؛ لقياس أثر برنامج العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة، وخفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة؛ حيث طُبِّقت أدوات البحث قبل تطبيق البرنامج وبعده على طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة، ويتمثل المتغير المستقل الرئيس للبحث في برنامج العلاج بالقبول والالتزام، والمتغيرات التابعة في الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة، والسلوكيات المؤيدة للبيئة، والقلق المناخي.

حدود البحث

1. **الحدود الموضوعية:** اقتصر هذا البحث على دراسة أثر برنامج العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة، وخفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة، وقام الباحث بتقسيم متغيرات البحث إلى أبعاد بناءً على الأدب التربوي والدراسات السابقة التي تناولت هذه المتغيرات، علمًا بأن هذه الأبعاد تمثل المتغيرات الفرعية التي التزم الباحث بتنميتها أو خفضها لدى أفراد العينة من خلال برنامج العلاج بالقبول والالتزام.
2. **الحدود البشرية:** اقتصر البحث على عينة من طلاب الصف الثاني بالمرحلة المتوسطة.
3. **الحدود الزمانية:** طُبِّق البحث في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2023/2022م.
4. **الحدود المكانية:** طُبِّق البحث بمدرسة قرية زاوية خنيزة المتوسطة ومدرسة قرية كفر زيادة المتوسطة بمحافظة البحيرة بجمهورية مصر العربية، وسبب اختيار محافظة البحيرة مجتمعًا للبحث كونها إحدى المحافظات التي تمثل البيئات الفقيرة وفقًا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف، 2017). [45]

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من طلاب الصف الثاني المتوسط في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة البحيرة للعام الدراسي 2023/2022م، الذين بلغ عددهم (184980)(وزارة التربية والتعليم،2023) [50].

عينة البحث: تكونت عينة البحث الحالي من (43) طالبًا بالمرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة بمدارس البنين (بمتوسط عمر زمني 14,32، وانحراف معياري 0,76)، تم تقسيمهم إلى مجموعتين: تجريبية وضابطة، ولأن تجميع طلاب مدارس وفصول مختلفة في مكان واحد لتقديم برنامج العلاج بالقبول والالتزام أمر غير متاح عمليًا؛ تم اختيار طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة من مدرستين مختلفتين بنفس المنطقة، لهما ذات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية. وتم اختيار عينة البحث وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد قائمة بالمدارس المتوسطة في المناطق الفقيرة وفق حدود البحث والإحصائيات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والإدارة التعليمية بمحافظة البحيرة.

2. لتحديد المجموعة التجريبية والضابطة تم كتابة اسم كل مدرسة على قصاصة ورق، وسحب ورقة واحدة لتمثل المجموعة التجريبية، وورقة أخرى تمثل المجموعة الضابطة، فوقع الاختيار –عشوائيًا – لمدرسة زاوية خنيزة المتوسطة بنين كمجموعة تجريبية وتشتمل على (21) طالبًا، ومدرسة كفر زيادة المتوسطة بنين كمجموعة ضابطة وتشتمل على (22) طالبًا.

التكافؤ القبلي بين المجموعتين (التجريبية والضابطة)

تحقق الباحث من التكافؤ بين طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة من خلال القياس القبلي لمتغيرات البحث، حيث طُبِّقت أدوات القياس على طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة قبل تطبيق برنامج العلاج بالقبول والالتزام، وتم استخدام اختبار مان ويتني "Mann–Whitney" لتقصي دلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس القبلي لمتغيرات البحث، والنتائج يوضحها جدول (1):

جدول رقم (1): نتائج اختبار مان ويتني "Mann–Whitney" لدلالة الفروق بين متوسطات رتب الدرجات القبلية لطلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في متغيرات البحث

متغيرات البحث		المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	U	Z	مستوى الدلالة
الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة		التجريبية	21	19.71	414	183	1.190	0.234
		الضابطة	22	24.18	532			
السلوكيات المؤيدة للبيئة	السلوكيات الشخصية	التجريبية	21	24.07	505.5	187.5	1.074	0.283
		الضابطة	22	20.02	440.5			
	السلوكيات العامة	التجريبية	21	22.19	466	227	0.098	0.922
		الضابطة	22	21.82	480			
	الدرجة الكلية	التجريبية	21	23.31	489.5	203.5	0.671	0.502
		الضابطة	22	20.75	456.5			
القلق المناخي	البعد المعرفي	التجريبية	21	21.64	454.5	223.5	0.184	0.854
		الضابطة	22	22.34	491.5			
	البعد الوظيفي	التجريبية	21	19.10	401	170	1.516	0.130
		الضابطة	22	24.77	545			
	الدرجة الكلية	التجريبية	21	20.95	440	209	0.539	0.590
		الضابطة	22	23	506			

يبين الجدول (1) أن قيم "Z" لدلالة الفروق بين متوسطات رتب الدرجات القبلية لطلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة، والسلوكيات المؤيدة للبيئة، والقلق المناخي غير دالة إحصائيًا؛ مما يشير إلى تكافؤ المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس القبلي لمتغيرات البحث.

أدوات البحث

اختبار الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة

صمم الباحث الاختبار لقياس الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة بعد الاطلاع على الأدب التربوي، والرجوع إلى الاختبارات والدراسات السابقة التي تناولت الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة، مثل اختبار: (Varışlı, 2009)[51]؛ (Van Valkengoed et al., 2022)[27]؛ (Wi & Chang, 2019)[34]. وعُرِض الاختبار على مجموعة من الخبراء في التربية، وعلم النفس، والعلوم البيئية؛ للتأكد من صدقه، وطُلب منهم إبداء آرائهم في الاختبار من حيث مناسبة أسئلته لقياس الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة، ووضوحها وسلامة صياغتها اللغوية، واعتبر الباحث أن إجماع 80% فما فوق من الخبراء (9 من 11) كافٍ لقبول السؤال، ويتكون الاختبار من (10) أسئلة من نوع الصواب والخطأ، و(15) سؤالًا من نوع الاختيار من متعدد، ومن ثم فإن أقصى درجة هى (25)، وأقل درجة هى (صفر).

الكفاءة السيكومترية للاختبار

صدق الاختبار: للتحقق من صدق الاختبار؛ طبقه الباحث على عينة غير مشمولة في العينة الفعلية للبحث قوامها (131) طالبًا بالصف الثاني المتوسط، وتم التحقق من الاتساق الداخلي للاختبار عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للاختبار، والنتائج يوضحها جدول (2):

جدول رقم (2): معاملات الارتباط بين درجة كل سؤال والدرجة الدرجة الكلية للاختبار (ن=131)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	**0.644	8	**0.683	15	**0.736	22	**0.756
2	**0.620	9	**0.717	16	**0.725	23	**0.633
3	**0.749	10	**0.703	17	**0.771	24	**0.684
4	**0.782	11	**0.742	18	**0.709	25	**0.695
5	**0.678	12	**0.698	19	**0.752		
6	**0.776	13	**0.762	20	**0.666		
7	**0.792	14	**0.751	21	**0.685		
** دال عند مستوى (0.01).							

يلاحظ من جدول (2) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل سؤال والدرجة الكلية للاختبار تتراوح بين (0,571 – 0,792)، وهى قيم دالة إحصائيًا عند مستوى أقل من (0,01)؛ مما يشير إلى الاتساق الداخلي لأسئلة الاختبار.

ثبات الاختبار: للتحقق من ثبات الاختبار؛ تم استخدام طريقة كودر–ريتشاردسون Kuder–Richardson، حيث طبق الباحث الاختبار على عينة غير مشمولة في العينة الفعلية للبحث قوامها (131) طالبًا، وبلغت قيمة معامل الثبات (0,886)، وهي قيمة مرتفعة ومقبولة إحصائيًا.

مقياس السلوكيات المؤيدة للبيئة

صمم الباحث المقياس لقياس السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة بعد الاطلاع على الأدب التربوي، والرجوع إلى الدراسات والمقاييس السابقة مثل مقياس: (Wi & Chang, 2019)[34] ؛ (Sheerin, 2020)[13] ؛ (Mateer et al., 2022)[52] ؛ (Junita et al., 2023)[53]. وعُرِض المقياس على مجموعة من الخبراء في التربية، وعلم النفس، والعلوم البيئية؛ للتأكد من صدقه، وطُلب منهم إبداء آرائهم في المقياس من حيث مناسبة فقراته لقياس السلوكيات المؤيدة للبيئة، ومدى وضوحها، وسلامة صياغتها اللغوية، واعتبر الباحث أن إجماع 80% فما فوق من الخبراء (9 من11) كافٍ لقبول الفقرة، وقد جرى تعديل الصياغة اللغوية لعدد 4 فقرات، وحذف 3

فقرات، وبناءً على ملاحظات الخبراء؛ قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة، وأصبح المقياس بعد التحكيم مكونًا من 16 فقرةً، وتتوزع فقرات المقياس على بعدين، هما: السلوكيات الشخصية (10 فقرات)، السلوكيات العامة (6 فقرات).

ويحدد الطالب استجابته على فقرات المقياس باستخدام أسلوب ليكرت الخماسي: (تنطبق تمامًا– تنطبق– تنطبق إلى حد ما– لا تنطبق– لا تنطبق على الإطلاق)، وتعطى الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) للفقرات الموجبة، ويتم عكس الفقرات السالبة، ومن ثم فإن أقصى درجة هى (80)، وأقل درجة هى (16).

الكفاءة السيكومترية للمقياس

الصدق البنائي: للتحقق من الصدق البنائي لمقياس السلوكيات المؤيدة للبيئة وتشبع الفقرات المفترضة لكل عامل عليه؛ استخدم الباحث التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis للتحقق من الصدق البنائي للمقاييس التي تُبْنَى في ضوء أطر نظرية سابقة؛ وعليه، قام الباحث بإخضاع استجابات عينة مكونة من (131) طالبًا للتحليل بواسطة طريقة الاحتمالية القصوى Maximum likelihood Method مستخدمًا برنامج AMOS 24، وقد أظهرت النتائج تشبع الفقرات المفترضة لكل عامل عليه، حيث تراوحت قيم معاملات المسار بين (0,57– 0,83) لبعد السلوكيات الشخصية، وبين (0,33– 0,70) لبعد السلوكيات العامة، وجميعها قيم دالة إحصائيًا عند مستوى (0,01)، وأظهرت النتائج أن قيمة مربع كاي (χ^2) بلغت (156.723) بدرجات حرية (100) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0,01)، كما أن قيمة (χ^2/df) بلغت (1,567) وتشير هذه القيمة إلى مطابقة النموذج للبيانات، كما جاءت قيم مؤشرات حسن المطابقة (RMSEA, GFI, AGFI, NFI) في المدى المثالي وهي تؤكد –أيضًا– مطابقة النموذج المقترح للبيانات، وأن الاختبار صادق عامليًا. والنتائج يوضحها شكل (1):

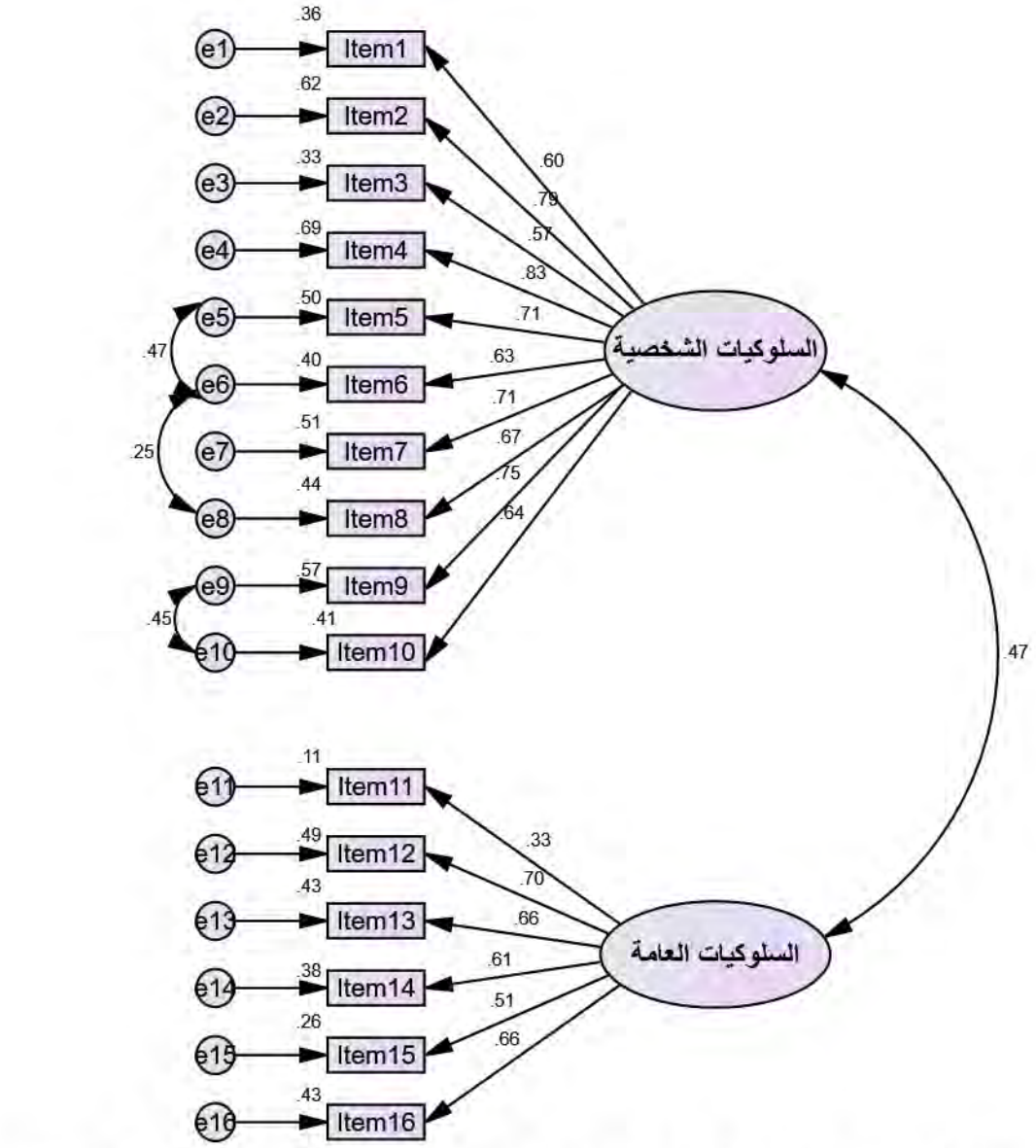

شكل (1): نتائج التحليل العاملي التوكيدي لمقياس السلوكيات المؤيدة للبيئة

ثبات المقياس: للتحقق من ثبات المقياس؛ تم استخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ للفقرات، حيث طبق الباحث المقياس على عينة غير مشمولة في العينة الفعلية قوامها (131) طالبًا، وبلغت قيمة معامل الثبات (0,847) لبعد السلوكيات الشخصية، و(0.839) لبعد السلوكيات العامة، و(0.855) للدرجة الكلية للمقياس، وهي قيم مرتفعة ومقبولة إحصائياً.

مقياس القلق المناخي

أعد هذا المقياس كلايتون وكارازيا (Clayton and Karazsia 2020)[3] بهدف قياس القلق المناخي ويتمتع المقياس بقوة سيكومترية وسمعة عالمية، حيث تُرْجِم إلى عدة لغات مثل: اللغة الكورية في دراسة جانج وآخرين (Jang et al. 2023)[54]، واللغة الألمانية في دراسة وولينكورد وآخرين (Wullenkord et al. 2021)[55]، واللغة البولندية في دراسة لاريونوف وآخرين (Larionow et al. 2022)[56]، ويتكون المقياس من 13 فقرة تتوزع على بعدين،

هما: البعد المعرفي (8 فقرات)، والبعد الوظيفي (5 فقرات). وبعد ترجمة المقياس عُرِضت نسخته الأصلية والمترجمة على مجموعة من الخبراء والمختصين في التربية، واللغة الإنجليزية، وعلم النفس، والعلوم البيئية؛ للتأكد من صدقه، وطُلب منهم إبداء آرائهم في المقياس، من حيث وضوح الفقرات وسلامة صياغتها اللغوية، بالإضافة إلى سلامة الترجمة وصدقها، واعتبر الباحث أنَّ إجماع 80% على الأقل من الخبراء (9 من11) كافٍ لقبول الفقرة، وقد جرى تعديل الصياغة اللغوية لعدد 5 فقرات، وبناءً على ملاحظات الخبراء؛ أجرى الباحث التعديلات اللازمة. ويحدد الطالب استجابته على فقرات المقياس باستخدام أسلوب ليكرت الخماسي: (تنطبق تمامًا– تنطبق– تنطبق إلى حد ما– لا تنطبق– لا تنطبق على الإطلاق)، وتعطى الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) للفقرات الموجبة، وجميع فقرات المقياس موجبة، ومن ثم فإن أقصى درجة هى (65)، وأقل درجة هى (13).

الكفاءة السيكومترية للمقياس

صدق المقياس: للتحقق من صدق المقياس؛ طبقه الباحث على عينة غير مشمولة في العينة الفعلية للبحث قوامها (131) طالبًا، وتم التحقق من الاتساق الداخلي للمقياس حيث تراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة ودرجة البعد الذي تنتمي إليه بين (0,722– 0,813)، وتراوحت معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس بين (0,696– 0,784)، وبلغ معاملي ارتباط بعدي المقياس بدرجته الكلية (0.845)، (0.836) على الترتيب؛ وجميعهم قيم دالة إحصائيًا عند مستوى أقل من (0,01).

ثبات المقياس: للتحقق من ثبات المقياس؛ تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ للفقرات، حيث طبق الباحث الاختبار على عينة غير مشمولة في العينة الفعلية للبحث قوامها (131) طالبًا، وبلغت قيمة معامل الثبات (0,831) للبعد المعرفي، و(0.826) للبعد الوظيفي، و(0.840) للدرجة الكلية للمقياس، وهي قيم مرتفعة ومقبولة إحصائياً.

برنامج العلاج بالقبول والالتزام

فلسفة إعداد البرنامج ومنطلقاته

أ. أثبت العلاج بالقبول والالتزام أنه ذو أثر في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة، كما كشفت نتائج دراسة شيرين Sheerin (2020)[13] ، كما أثبت أنه ذو فعالية في خفض أنواع مختلفة من اضطرابات القلق كما كشفت نتائج دراسة قراشي وآخرين Gharashi et al. (2019)[23]، ودراسة خورامنيا وآخرين (Khoramnia et al. 2020)[24] ، ودراسة بيجي وآخرين(Beygi et al. (2023).[17]

ب. يوظف العلاج بالقبول والالتزام رؤى من علم النفس البيئي، مثل: أهمية القيم عبر الثقافات ودورها في تشكيل السلوك المستدام (Stern et al., 1999)[57] ؛ ولذلك يلعب دورًا كبيرًا في دعم الطلاب (Pitt et al., 2024)[16] ، ويساعدهم على أن يعيشوا حياة تتوافق مع قيمهم(Wersebe et al., 2017) [19] ، كما يهتم بجميع خبراتهم مما يشحذ رغبتهم في الانفتاح على القلق لمواجهة أزمة المناخ (Weller, 2015).[20]

أهداف البرنامج

أ. تنمية الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.

ب. تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.

ج. خفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.

منهجية تنفيذ البرنامج

أ. الانتباه إلى المخاوف الضمنية والصريحة التي قد يأتي بها الطلاب إلى البرنامج.

ب. الانتباه إلى اللغة التي تستخدم أثناء وصف أزمة المناخ، وعدم استخدام المصطلحات السريرية لتجنب خلق شعورًا بوجود شيء مفجع لدى الطلاب.

ج. الامتناع عن تحدي أفكار الطلاب المرتبطة بأزمة المناخ أو وصف تفكيرهم بالكارثي.

د. استكشاف طرقٍ أكثر استدامة للتعامل مع المعلومات المناخية للطلاب.

هـ. مراعاة أن الطلاب يعانون من شعورٍ بالقلق يمكن أن يخلق لديهم إحساسًا بالعجز وعدم الاستجابة.

و. مناقشة ما يعرفه للطلاب، وما يمكنهم القيام به للحد من أزمة تغير المناخ.

الفنيات المستخدمة في البرنامج

أ. **الفنيات الأساسية:** يقصد بها الفنيات المستمدة من نظرية العلاج بالقبول والالتزام وهي:

- **فنية القبول:** تهدف إلى تمكين الطلاب من قبول الأفكار والانفعالات غير المحببة للذات بدلاً من تجنبها، عن طريق تدريبات: (النمر الجائع– اليأس الإبداعي– الركاب والأتوبيس– القارب والشياطين– لعبة اللوم).
- **فنية الالتزام:** تهدف إلى تمكين الطلاب من الالتزام بسلوكيات تتلائم مع قيمهم، عن طريق تدريبات: (تشكيل السلوك– التلمذة– التدريب العملي).
- **فنية الفصل المعرفي:** تهدف إلى تمكين الطلاب من الفصل بين الأفكار السلبية والسلوك، وإكسابهم المرونة في التعامل مع هذه الافكار، عن طريق تدريبات: (اشكر عقلك– الشريط الأسود– وصف الأفكار).
- **فنية اليقظة العقلية:** تهدف إلى تمكين الطلاب من التواصل التام مع اللحظة الحالية، عن طريق تدريبات: (المشي الصامت– تأمل التنفس– تأمل المسح الجسدي).
- **فنية الذات كسياق:** تهدف إلى تنمية وعي الطلاب بذواتهم، عن طريق تدريبات: (ملاحظة الذات– أنا لست كذلك– الطقس والسماء– عقلك صانع للأفلام الوثائقية– لعبة الشطرنج).
- **فنية القيم:** تهدف إلى تزويد الطلاب ببعض الأولويات ومحددات السلوك، عن طريق تدريبات: (حل المشكلات– اتخاذ القرارات– التخطيط المستقبلي– الثقة بالنفس).

ب. الفنيات المساندة: مثل: (المحاضرة– المناقشة– العصف الذهني– التعزيز– الكرسي الساخن).

جلسات البرنامج: يوضح جدول (3) مخطط جلسات برنامج العلاج بالقبول والالتزام وأهدافها:

جدول رقم (3): مخطط جلسات برنامج العلاج بالقبول والالتزام وأهدافها

الجلسة	عنوان الموديول	عنوان الجلسة	أهداف الجلسة
الأولى		التمهيد والتعارف	– استلام موافقة ولي الأمر من الطلاب. – توضيح أهداف البرنامج للطلاب. – بناء علاقة إرشادية. – التطبيق القبلي لأدوات البحث.
الثانية	القبول	– قبول تغير المناخ.	– يُعرف تغير المناخ. – يفرق بين الظواهر المناخية. – يحلل أسباب تغير المناخ. – يتقبل ظاهرة تغير المناخ. – يتكيف مع ظاهرة تغير المناخ.
الثالثة		– قبول السلوكيات المؤيدة للبيئة.	– يعرف السلوكيات المؤيدة للبيئة. – يعدد أنواع السلوكيات المؤيدة للبيئة. – يتقبل السلوكيات المؤيدة للبيئة. – يشارك في توعية زملائه بالمدرسة بالسلوكيات المؤيدة للبيئة.
الرابعة		– قبول القلق المناخي.	– يعرف القلق المناخي. – يحدد مستوى قلقه المناخي. – يوضح مؤشرات قلقه المناخي. – يفرق بين الحدود المقبولة وغير المقبولة للقلق المناخي. – يتقبل قلقه المناخي.
الخامسة	الالتزام	– الالتزام بالسوكيات الشخصية المؤيدة للبيئة.	– يعدد أنواع السوكيات الشخصية المؤيدة للبيئة. – يحدد أهمية السوكيات الشخصية المؤيدة للبيئة. – يلتزم بالسوكيات الشخصية المؤيدة للبيئة. – يتحمس للقيام بسلوكيات شخصية مؤيدة للبيئة.

الجلسة	عنوان الموديول	عنوان الجلسة	أهداف الجلسة
السادسة		– الالتزام بالسوكيات العامة المؤيدة للبيئة.	– يعدد أنواع السوكيات العامة المؤيدة للبيئة. – يحدد أهمية السوكيات العامة المؤيدة للبيئة. – يلتزم بالسوكيات العامة المؤيدة للبيئة. – يتحمس للقيام بسلوكيات عامة مؤيدة للبيئة.
السابعة		– الالتزام بالتعامل الإيجابي مع القلق المناخي.	– يحدد مؤشرات الإيجابية في التعامل مع القلق المناخي. – يلتزم بسلوكيات مجابهة القلق المناخي. – يتحمس للتعامل الإيجابي مع القلق المناخي. – ينشر ثقافة التعامل الإيجابي مع القلق المناخي بين زملائه بالمدرسة.
الثامنة	الفصل المعرفي	– الأفكار السلبية المرتبطة بالبيئية.	– يذكر أفكاره السلبية المرتبطة بالبيئة. – يصنف مجالات أفكاره السلبية المرتبطة بالبيئة. – يحدد العلاقة بين أفكاره السلبية وسلوكه البيئي. – ينشر الأفكار الإيجابية المرتبطة بالبيئة بين زملائه بالمدرسة.
التاسعة		– الأفكار السلبية المرتبطة بالقلق المناخي.	– يذكر أفكاره السلبية المرتبطة بالقلق المناخي. – يصنف مجالات أفكاره السلبية المرتبطة بالقلق المناخي. – يحدد العلاقة بين أفكاره السلبية والقلق المناخي. – ينشر الأفكار الإيجابية المرتبطة بالقلق المناخي بين زملائه بالمدرسة.
العاشرة	اليقظة العقلية	– اليقظة للسوكيات غير المؤيدة للبيئة.	– يعرف اليقظة العقلية. – يحدد العلاقة بين اليقظة العقلية والسلوكيات المؤيدة للبيئة. – يلاحظ أفكاره غير المريحة المرتبطة بسلوكياته البيئية. – يوظف اليقظة العقلية في سلوكياته البيئية.

الجلسة	عنوان الموديول	عنوان الجلسة	أهداف الجلسة
			– يحث زملاءه بالمدرسة على ضرورة اليقظة العقلية للسلوكيات البيئية.
الحادية عشر		– اليقظة لخطورة القلق المناخي.	– يحدد العلاقة بين اليقظة العقلية والقلق المناخي. – يراقب أفكاره غير المريحة المرتبطة بقلقه المناخي. – يوظف اليقظة العقلية في إدارة قلقه المناخي. – ينبه زملاءه بالمدرسة إلى أهمية اليقظة لخطورة القلق المناخي. – يقدر دور اليقظة العقلية في إدارة القلق المناخي.
الثانية عشر	الذات كسياق	– الذات كجزء من البيئة.	– يشرح العلاقة بين الإنسان والبيئة. – يقدم أمثلة للآثار الإيجابية والسلبية للسلوك الإنساني على البيئة. – يدير سلوكه البيئي لتحقيق الاستدامة. – يتقبل ذاته كجزء من البيئة.
الثالثة عشر		– أثر القلق المناخي على الذات.	– يوضح العلاقة بين السلوك البيئي والقلق المناخي. – يقدم أمثلة للآثار السلبية للقلق المناخي على الذات. – يتكيف إيجابيًا مع قلقه المناخي. – يتحكم في قلقه المناخي.
الرابعة عشر	القيم	– القيم البيئية.	– يشرح مفهوم القيم البيئية. – يفرق بين أنواع القيم البيئية. – يعدد أهمية الالتزام بالقيم البيئية لأزمة تغير المناخ. – يسلك في ضوء القيم البيئية الراسخة. – ينشر القيم البيئية بين زملائه بالمدرسة.

الجلسة	عنوان الموديول	عنوان الجلسة	أهداف الجلسة
الخامسة عشر		– المرونة البيئية.	– يوضح مفهوم المرونة البيئية. – يميز بين أبعاد المرونة البيئية. – يعدد أهمية المرونة البيئية لأزمة تغير المناخ. – يكتسب خصائص الطالب المرن بيئيًا. – ينشر ثقافة المرونة البيئية بين زملائه بالمدرسة.
السادسة عشر		الجلسة الختامية	– توجيه الشكر للطلاب على المشاركة في البرنامج. – التطبيق البعدي لأدوات البحث.

المدة الزمنية لتطبيق البرنامج

استغرق تطبيق برنامج العلاج بالقبول والالتزام 8 أسابيع، لكل أسبوع يومان، بواقع 16 جلسةً، كل جلسة استغرقت 90 دقيقةً.

وبنهاية البرنامج أفاد التقرير الذي قدمه المعلمون بالمدرسة أن الطلاب أظهروا خلفية معرفية جيدة بأزمة المناخ والظواهر والمشكلات البيئية، كما لاحظوا أنهم قاموا بسلوكيات مرتبطة بالحفاظ على بيئة المدرسة، علاوة على أنهم أصبحوا أكثر تفهمًا وتقبلًا لأزمة تغير المناخ، وأكثر وعيًا لخطورة القلق المناخي.

المعالجة الاحصائية

للإجابة عن أسئلة البحث والتحقق من الفروض استخدم الباحث اختبار مان– ويتني Mann–Whitney، كما حُسِب حجم الأثر للمعالجة التجريبية (العلاج بالقبول والالتزام) في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة وخفض القلق المناخي عن طريق حساب مربع إيتا (η^2)؛ حيث يركز حجم الأثر على مقدار الثقة في النتائج، أي أنه يكمل الدلالة الإحصائية ويفسرها (أبو علام، 2006)[60]. وحُسِب باستخدام المعادلة التالية:

$$\eta^2 = Z/\sqrt{N}$$ (Cohen, 1988) [62]

وتشير (N) إلى مجموع حجم العينتين التجريبية والضابطة، ولدلالة حجم الأثر مربع إيتا (η^2) ثلاثة مستويات وهي: (أبو علام، 2006)[60] (Cohen, 1988)[62]

$0.01 < \eta^2 < 0.06$ – حجم أثر ضعيف $0.06 \leq \eta^2 < 0.14$ – حجم أثر متوسط $0.14 <$ حجم أثر كبير η^2

نتائج البحث

النتائج المتعلقة بأثر العلاج بالقبول والالتزام في تنمية الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.

للإجابة عن السؤال الأول والتحقق من الفرض الأول للبحث والذي ينص على:" توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة تعزى للعلاج بالقبول والالتزام". تم استخدام اختبار مان ويتني Mann–Whitney للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات رتب الدرجات البعدية لطلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة، ولحساب حجم أثر العلاج بالقبول والالتزام في تنمية الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة، تم حساب مربع إيتا (η^2)، والنتائج يوضحها جدول (4):

جدول رقم (4): نتائج اختبار مان ويتني Mann–Whitney لدلالة الفروق بين متوسطات رتب الدرجات البعدية لطلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة

المتغير	المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	U	Z	حجم الأثر
الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة	التجريبية	21	32.71	687	6	**5.520	0.842
	الضابطة	22	11.77	259			
** دال عند مستوى (0.01).							

يلاحظ من جدول (4) أن قيمة "Z" لدلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة بلغت (5.520) وهى قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0,01) لصالح المجموعة التجريبية. ولمعرفة حجم أثر العلاج بالقبول والالتزام في تنمية الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة، حُسِب مربع إيتا (η^2)؛ حيث بلغت قيمتها (0,842) وبمقارنة هذه القيمة بالجدول المرجعي لمستويات حجم الأثر يتضح أن حجم الأثر كبير، ويمكن تفسير النتيجة نفسها على أساس أن (84.2%) من التباين الكلي في الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة يرجع إلى العلاج بالقبول والالتزام، وعليه فإن العلاج بالقبول والالتزام فعال وإيجابي وذو أثر كبير في تنمية الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة، وتشير هذه النتيجة إلى قبول الفرض الأول الذي ينص على أنه: توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة تعزى للعلاج بالقبول والالتزام.

النتائج المتعلقة بأثر العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.

للإجابة عن السؤال الثاني والتحقق من الفرض الثاني للبحث والذي ينص على:" توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في السلوكيات المؤيدة للبيئة تعزى للعلاج بالقبول والالتزام". تم استخدام اختبار مان ويتني Mann–Whitney للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات رتب الدرجات البعدية لطلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في السلوكيات المؤيدة للبيئة، ولحساب حجم أثر العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة، تم حساب مربع إيتا (η^2). والنتائج يوضحها جدول (5):

جدول رقم(5): نتائج اختبار مان ويتني Mann–Whitney لدلالة الفروق بين متوسطات رتب الدرجات البعدية لطلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في السلوكيات المؤيدة للبيئة

الأبعاد	المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	U	Z	حجم الأثر
السلوكيات الشخصية	التجريبية	21	33	693	صفر	**5.642	0.860
	الضابطة	22	11.5	253			
السلوكيات العامة	التجريبية	21	33	693	صفر	**5.643	0.861
	الضابطة	22	11.5	253			
الدرجة الكلية	التجريبية	21	33	693	صفر	**5.622	0.857
	الضابطة	22	11.5	253			
** دال عند مستوى (0.01).							

يلاحظ من جدول (5) أن قيم "Z" لدلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في بعدي السلوكيات الشخصية والسلوكيات العامة، والدرجة الكلية للسلوكيات المؤيدة للبيئة بلغت (5,642)، و(5,643)، و(5,622) على التوالي وهى قيم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0,01) لصالح المجموعة التجريبية. ولمعرفة حجم أثر العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة؛ تم حساب مربع إيتا (η^2)؛ حيث بلغت قيمتها (0,857) وبمقارنة هذه القيمة بالجدول المرجعي لمستويات حجم الأثر يتضح أن حجم الأثر كبير؛ ويمكن تفسير النتيجة نفسها على أساس أن (85.7%) من التباين الكلي في السلوكيات المؤيدة للبيئة يرجع إلى العلاج بالقبول والالتزام؛ وعليه فإن العلاج بالقبول والالتزام فعال وإيجابي وذو أثر كبير في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة، وتشير هذه النتيجة إلى قبول الفرض الثاني والذي ينص على أنه: توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في السلوكيات المؤيدة للبيئة تعزى للعلاج بالقبول والالتزام.

النتائج المتعلقة بأثر العلاج بالقبول والالتزام في خفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.

للإجابة عن السؤال الثالث والتحقق من الفرض الثالث للبحث والذي ينص على:" توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في القلق المناخي تعزى للعلاج بالقبول والالتزام". تم استخدام اختبار مان ويتني Mann–Whitney للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات رتب الدرجات البعدية لطلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في القلق المناخي، ولحساب حجم أثر العلاج بالقبول والالتزام في خفض القلق المناخي، تم حساب مربع إيتا (η^2)، والنتائج يوضحها جدول (6):

جدول رقم (6): نتائج اختبار مان ويتني "Mann–Whitney" لدلالة الفروق بين متوسطات رتب الدرجات البعدية لطلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في القلق المناخي

الأبعاد	المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	U	Z	حجم الأثر
البعد المعرفي	التجريبية	21	11	231	صفر	**5.687	0.867
	الضابطة	22	32.5	715			
البعد الوظيفي	التجريبية	21	11.02	231.5	0.50	**5.698	0.869
	الضابطة	22	32.48	714.5			
الدرجة الكلية	التجريبية	21	11	231	صفر	**5.632	0.859
	الضابطة	22	32.5	715			
** دال عند مستوى (0.01).							

يلاحظ من جدول (6) أن قيم "Z" لدلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في البعد المعرفي، والبعد الوظيفي، والدرجة الكلية للقلق المناخي بلغت (5,687)، و(5,698)، و(5,632) على التوالي وهى قيم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0,01) لصالح المجموعة التجريبية. ولمعرفة حجم أثر العلاج بالقبول والالتزام في خفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة تم حساب مربع إيتا (η^2) حيث بلغت قيمتها (0,859)، وبمقارنة هذه القيمة بالجدول المرجعي لمستويات حجم الأثر يتضح أن حجم الأثر كبير؛ ويمكن تفسير النتيجة نفسها على أساس أن (85.9%) من التباين الكلي في القلق المناخي يرجع إلى العلاج بالقبول والالتزام. وعليه فإن العلاج بالقبول والالتزام فعال وإيجابي وذو أثر كبير في خفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة. وتشير هذه النتيجة إلى قبول الفرض الثالث والذي ينص على أنه: توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في القلق المناخي تعزى للعلاج بالقبول والالتزام.

مناقشة وتفسير النتائج

1. النتائج المتعلقة بأثر العلاج بالقبول والالتزام في تنمية كل من الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة والسلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.

ويُمكن تفسير نتيجة الفرضين الأول والثاني المرتبطة بوجود حجم أثر كبير لبرنامج العلاج بالقبول والالتزام في تنمية الجانب المعرفي للسلوكيات المؤيدة للبيئة والسلوكيات المؤيدة للبيئة لدى طلاب المرحلة المتوسطة بالبيئات الفقيرة في ضوء أربع دعامات تتعلق الدعامة الأولى بمحتوى البرنامج؛ حيث زود الطلاب برصيد معرفي متنوع ومتكامل عن ظاهرة التغير المناخي، والموارد الطبيعية، وظاهرة الاحتباس الحراري، والأمطار الحمضية، وإعادة التدوير، وتأثير السلوك الإنساني على البيئة، وأنواع السلوكيات المؤيدة للبيئة الشخصية والعامة، وأهميتها، كذلك أسهم المحتوى المعرفي للبرنامج في تقدير الطلاب لدور السلوكيات المؤيدة للبيئة في خفض أزمة تغير المناخ، مما جعلهم يشاركون في توعية زملائهم داخل المدرسة بأهمية الالتزام بالسلوكيات والقيم البيئية بغية تحقيق الاستدامة.

وتختص الدعامة الثانية لهذه النتيجة بفنيات العلاج بالقبول والالتزام المستخدمة بالبرنامج؛ حيث يرى الباحث أنها مكنت الطلاب من قبول الأفكار والمعارف البيئية غير المحببة لهم بدلًا من تجنبها، وحسنت مرونتهم في التعامل مع هذه الافكار، كما شجعتهم على مواجهة أفكارهم وسلوكهم بطريقة يقظة ودون حكم مسبق، كذلك ساعدتهم على الفصل بين أفكارهم السلبية وسلوكهم البيئي، علاوة على أنها وجهت انتباههم نحو الحاضر، والفرص المتعددة للتصرف والسلوك البيئي القويم، وحسنت وعيهم بذواتهم، وكفاءاتهم في مواجهة التحديات البيئية، ومكنتهم من الالتزام بسلوكيات تتلائم مع القيم البيئية.

وتتعلق الدعامة الثالثة لهذه النتيجة بمشاركة الطلاب النشطة في تدريبات برنامج العلاج بالقبول، مثل: تدريبات ملاحظة الذات، ووصف الأفكار، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، والتخطيط المستقبلي، والثقة بالنفس، وتشكيل السلوك، والتلمذة، والممارسة العملية، حيث أسهمت هذه التدريبات في اكتساب الطلاب لسلوكيات عقلانية وواعية وصديقة للبيئة في مجالات: الكهرباء، والماء، والمواصلات، والغذاء. وأخيرًا تتعلق الدعامة الرابعة لهذه النتيجة بمحتوى التقرير الذي قدمه المعلمون بالمدرسة في نهاية البرنامج والذي تضمن "أن الطلاب المشاركين في البرنامج أظهروا خلفية معرفية جيدة بأزمة المناخ والظواهر والمشكلات البيئية، وقاموا بسلوكيات مرتبطة بالحفاظ على بيئة المدرسة، علاوة على أنهم أصبحوا أكثر تفهمًا وتقبلًا لأزمة تغير المناخ".

كما يمكن تفسير نتيجة البحث الحالي في ضوء ما توصلت إليه الدراسات شبه التجريبية من فاعلية وأثر برامج العلاج بالقبول والالتزام حيث تتفق مع نتيجة دراسة شيرين (Sheerin 2020) [13]والتي كشفت عن فعالية العلاج بالقبول والالتزام في تحسين السلوكيات المستدامة بيئيًا، كذلك تتفق مع نتيجة دراسة باركر (Parker 2019)[35]والتي توصلت إلى أثر التثقيف البيئي في تنمية السلوك المؤيد للبيئة، وفي السياق ذاته تتفق مع ما توصلت دراسة وي وتشانغ Wi and Chang 2019)[34] ، ودراسة جريلي وكيرتس (Grilli and Curtis 2021)[30]، ودراسة فان فالكينجود وآخرين Van (Valkengoed et al. 2022)[27] بأن المعالجات التعليمية والتوعية، وتوفير المعلومات، والتغذية الراجعة، وتحديد الأهداف، والالتزام، والمعرفة والفهم الأفضل حول أزمة المناخ تُمكِّن الطلاب من القيام بسلوكيات مؤيدة للبيئة. وأخيرًا تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شولتز (Schultz 2014)[26] ودراسة ويلويت (Willuweit 2009)[29] بأن استراتيجيات الالتزام، والتغذية الراجعة، والحوافز، والشعور بالمسؤولية تعزز السلوك المؤيد للبيئة بشكل فعال.

2. تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بأثر العلاج بالقبول والالتزام في خفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة.

يعزو الباحث وجود حجم أثر كبير لبرنامج العلاج بالقبول والالتزام في خفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة إلى ثلاث ركائز: تتعلق الركيزة الأولى بالقيمة العلمية والعملية لبرنامج العلاج بالقبول والالتزام وطبيعته؛ حيث رُوعي في بناء البرنامج تمكين الطلاب من قبول أفكارهم غير المريحة التي تثير قلقهم من أجل إجادة التعامل معها (Spiegler, 2015)[18] كما رُوعي توجيه انتباه الطلاب نحو الحاضر وتحفيزهم للانخراط في إجراءات قيمة للتخفيف من قلقهم (Williams & Samuel, 2023)[15] ، وأخيرًا رُوعي في بناء البرنامج تمكين الطلاب من السيطرة على انفعالاتهم المؤلمة المرتبطة بالمناخ وإدارتها (Guthrie, 2023) [58]، والتعامل مع جميع تجاربهم وخبراتهم الداخلية حتى لو كانت غير مريحة(Hayes et al, 2012). [12]

وتتعلق الركيزة الثانية لهذه النتيجة بطبيعة محتوى البرنامج وفنياته؛ حيث تم توعية الطلاب بالحدود المقبولة وغير المقبولة للقلق المناخي، وخطورته على أدائهم النفسي، ورفاهيتهم العقلية، وتخطيطهم للمستقبل، واستراتيجيات المواجهة الإيجابية لديهم، علاوة على أن تفعيل فنيات القبول والالتزام والفصل المعرفي والقيم أثناء جلسات البرنامج مكن الطلاب من التعامل نفسيًا وبشكل أفضل مع قلقهم المناخي وإدارته. وما يعضد ذلك تأكيد طلاب المجموعة التجريبية أثناء تقييمهم للبرنامج، بأن تدريبات وصف الأفكار، وملاحظة الذات، وتأمل التنفس، والتخطيط المستقبلي، والتلمذة، والثقة بالنفس أكسبتهم مهارات الفصل بين قلقهم المناخي ومخاوفهم بشأن تغير المناخ وكل من قدراتهم على إنجاز الواجبات، والاستمتاع مع الأصدقاء والعائلة، وتلبية احتياجاتهم اليومية.

وتختص الركيزة الثالثة لهذه النتيجة بطبيعة القلق المناخي كبناء نفسي قابل للسيطرة عليه (Hayes et al, 2012)[12] ، عن طريق تنفيذ تدابير التكيف التي تلبيها المرونة النفسية، والتي تعد قلبًا لبرامج العلاج بالقبول والالتزام، وتمثل أعمدة التكيف الوجداني مع أزمة تغير المناخ والقلق المناخي (Van Valkengoed, & Steg, 2023) [14] ؛ وعليه أمكن لطلاب المجموعة التجريبية التكيف الإيجابي مع القلق المناخي وإدارته.

ويمكن تفسير نتيجة البحث الحالي في ضوء ما توصلت إليه الدراسات شبه التجريبية من فاعلية وأثر برامج العلاج بالقبول والالتزام في خفض القلق المناخي، حيث تتفق مع نتيجة دراسة ويتمارش وآخرين (Whitmarsh et al. 2022) [59] والتي كشفت عن وجود أثر دال لليقظة العقلية كأحد فنيات العلاج بالقبول والالتزام في خفض القلق المناخي، ودراسة ويليامز وصموئيل (Williams and Samuel 2023)[15] والتي توصلت إلى أن العلاج بالقبول والالتزام يخفض

القلق والتوتر لدى الطلاب، ويمكنهم من التكيف مع تغير المناخ، ودراسة بيت وآخرين (Pitt et al. 2024) [16] والتي كشفت عن مجموعة واسعة من التدخلات الفعالة لخفض القلق المناخي منها فهم الطلاب لطبيعة القلق المناخي.

كما يمكن عزو هذه النتيجة إلى ما توصلت إليه الدراسات شبه التجريبية من فاعلية وأثر العلاج بالقبول والالتزام في خفض أنواع مختلفة من القلق، حيث تتفق مع نتيجة دراسة مولوي وآخرين (Molavi et al. 2014)[22] والتي كشفت عن أثره في خفض القلق والاكتئاب والرهاب الاجتماعي، ودراسة حبيب الله وآخرين (Habibollahi et al. 2015)[21] والتي توصلت إلى فعاليته في خفض القلق المدرسي، ودراسة خورامنيا وآخرين (Khoramnia et al. 2020)[24] والتي كشفت عن أثره في تقليل القلق الاجتماعي، ودراسة بيجي وآخرين (Beygi et al. 2023)[17] والتي أشارت إلى فعاليته في خفض القلق.

خلاصة النتائج

أظهرت نتائج البحث وجود حجم أثر كبير لبرنامج العلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة وخفض القلق المناخي لدى طلاب البيئات الفقيرة. وتبرز هذه النتائج أهمية تطوير برنامج العلاج بالقبول والالتزام وتنفيذه على فئات وعينات أخرى بمراحل تعليمية مختلفة، كذلك تبرز هذه النتائج أهمية الاستفادة من البرامج القائمة على العلاج بالقبول والالتزام في مواجهة أزمة تغير المناخ خاصة بالبيئات الفقيرة لتنمية استراتيجيات المواجهة البيئية الإيجابية وقيم التطوع، علاوة على إمكانية توظيفها في خفض الاغتراب البيئي لدى طلاب البيئات الفقيرة.

توصيات البحث

في ضوء ما توصلت إليه نتائج البحث، والتي أظهرت وجود أثر للعلاج بالقبول والالتزام في تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة وخفض القلق المناخي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في البيئات الفقيرة، يوصي الباحث بما يلي:

1. تشكيل فريق عمل لمواصلة تطوير برنامج العلاج بالقبول والالتزام، وإخضاعه لدراسات وبحوث تقويمية وتنفيذه على فئات وعينات أخرى ومراحل تعليمية مختلفة.
2. توجيه أنظار مخططي المناهج ومطوري التعليم إلى ضرورة تضمين أنشطة لاصفية بالمناهج الدراسية تهدف إلى تحسين المرونة النفسية للطلاب لتمكينهم من مجابهة تحديات العصر.
3. توجيه أنظار أولياء الأمور والأخصائيين النفسيين إلى خطورة القلق المناخي على الصحة النفسية، والرفاهية العقلية، والأداء النفسي والأكاديمي للطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.
4. تدريب المعلمين على استراتيجيات وطرق تنمية السلوكيات المؤيدة للبيئة لدى الطلاب؛ لما لها من تأثيرات دالة على الحد من معظم المشكلات البيئية، وتحقيق مستقبل مستدام.
5. توجيه جهود المؤسسات التعليمية وانتباه المتخصصين وأخصائي الإرشاد والتوجيه للاهتمام بالجوانب النفسية للطلاب بقدر الاهتمام ذاته بالجوانب العلمية والأكاديمية.
6. حث رجال الأعمال على المشاركة في مبادرات حماية البيئة ومواجهة أزمة تغير المناخ؛ بغية تحقيق الاستدامة للأجيال القادمة.
7. تدشين حساب بنكي للتبرع لحل المشكلات البيئية ومواجهة أزمة تغير المناخ في ظل الظروف الاقتصادية المتعثرة لبعض الدول العربية.
8. إعداد حملات إعلامية بالمدارس والجامعات تستهدف توعية الطلاب بخطورة العبث الإنساني بالبيئة على زيادة أزمة تغير المناخ.
9. تشكيل لجنة عليا لإدارة الأزمات والتحديات في البيئات الفقيرة تضع سيناريوهات وتجري محاكات لتدريب الطلاب على التعامل مع الأزمات البيئية حال حدوثها؛ نظرًا لتعرض هذه البيئات لأضعاف الكوارث الطبيعية مقارنة بغيرها.

مقترحات البحث

1. بحث أثر وحدة مقترحة في التربية البيئية لتعديل أنماط السلوك المضاد للبيئة وخفض القلق المناخي لدى طلاب البيئات الفقيرة.
2. بحث أثر وحدة مقترحة في التربية المناخية لتنمية الثقافة البيئية وخفض القلق المناخي لدى طلاب البيئات الفقيرة.
3. بحث الإسهام النسبي لبيئتي المدرسة والأسرة في السلوكيات المؤيدة للبيئة والقلق المناخي لدى طلاب البيئات الفقيرة.
4. تصميم برامج إرشادية وإثرائية على غرار برنامج العلاج بالقبول والالتزام في البحث الحالي لتنمية استراتيجيات المواجهة البيئية الإيجابية وقيم التطوع وخفض الاغتراب البيئي لدى طلاب البيئات الفقيرة.

تحديات البحث

واجه الباحث أثناء تطبيق عدة تحديات منها أن تجميع طلاب مدارس وفصول مختلفة في مكان واحد لتقديم برنامج العلاج بالقبول والالتزام؛ وعليه تم اختيار طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة من مدرستين مختلفتين بنفس المنطقة، لهما ذات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، كذلك عدم موافقة جميع أولياء أمور الطلاب بالمدرستين على مشاركة أبناءهم في البحث والخضوع لبرنامج العلاج بالقبول والالتزام؛ مما أدى إلى صغر حجم عينة البحث ومن ثم يجب أخذ ذلك في الحسبان عند محاولة تعميم النتائج.

التمويل

لا يوجد تمويل لهذا البحث.

تضارب المصالح

لا يوجد أي تضارب في المصالح.

نبذة عن الباحث

أستاذ علم النفس التربوي ورئيس وحدة القياس والتقويم بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالمملكة العربية السعودية، علاوة على أنه مدرب دولي معتمد ويمتلك العديد من المؤلفات العلمية في مجال القياس والتقويم والاتجاهات الحديثة في التدريس والتعليم، وأخيرًا حاز على جائزتين دوليتين وثلاث جوائز محلية في مجال اختصاصه.

المراجع

1. European Commission. (2021). Eurobarometer Survey: Europeans Consider Climate Change to Be the Most Serious Problem Facing the World. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_21_3156 [Accessed 5 Dec 2023]
2. American Psychological Association (APA). (2018). Stress in America: Generation Z. Stress in America™ survey.
3. Clayton, S., & Karazsia, B. (2020). Development And Validation Of A Measure Of Climate Change Anxiety. Journal of Environmental Psychology, 69(2), 1-11. https://doi.org/10.1016/j.jenvp.2020.101434
4. Manning, C., & Clayton, S. (2018). Threats to Mental Health and Wellbeing Associated with Climate Change. In S. Clayton, & C. Manning (Eds.), Psychology and Climate Change: Human Perceptions, Impacts, and Responses (pp.217–244). Elsevier Academic Press.
5. Doherty, T. J., & Clayton, S. (2011). The Psychological Impacts Of Global Climate Change. American Psychologist, 66(4), 265-276. https://doi.org/10.1037/a0023141
6. The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2007). Climate Change 2007: Synthesis Report. [online]. Available at: http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/syr/ar4_syr.pdf.[Accessed 7 Nov 2023]
7. Pearce, F. (2006). When the Rivers Run Dry – What Happens When The Water Runs Out? London: Tranworld Publishers
8. نعمة، نغم حسين، إدارة التغيرات المناخية.. التحديات والمواجهة. مجلة الريادة للمال والأعمال بجامعة النهرين ببغداد، 4(3)، (2023).
9. Birkmann, J., Liwenga, R., Pandey, E., Boyd, R., Djalante, F., Gemenne, W., Leal Filho, P.F., Pinho, L., Stringer., & Wrathall, D. (2022). Poverty, Livelihoods and Sustainable Development. Cambridge University Press: Cambridge, UK and New York, NY, USA

10. Thoma, M. V., Rohleder, N., & Rohner, S. L. (2021). Clinical Ecopsychology: The Mental Health Impacts and Underlying Pathways of The Climate and Environmental Crisis. Frontiers in Psychiatry, 12, 1-20. https://doi.10.3389/fpsyt.2021.675936
11. American Psychological Association (APA). (2010). Psychology and Global Climate Change: Addressing a Multi-faceted Phenomenon and Set of Challenges. Report of the American Psychological Association Task Force on the Interface Between Psychology and Global Climate Change
12. Hayes, S. C., Pistorello, J., & Levin, M. E. (2012). Acceptance and Commitment Therapy as A Unified Model of Behavior Change. The Counseling Psychologist, 40(7), 976-1002. https://doi.org/10.1177/0011000012460836
13. Sheerin, A. (2020). Evaluating The Effects of a Brief Acceptance and Commitment Therapy Intervention on Environmentally Sustainable Behaviors [Master of Science degree]. Southern Illinois University Carbondale.
14. Van Valkengoed, A. M., & Steg, L. (2023). Climate Anxiety Is About More Than Just Personal Risks. Nature Climate Change, 13(7), 591- 591. https://doi.10.1038/s41558-023-01718-0
15. Williams, M., & Samuel, V. (2023). Acceptance and Commitment Therapy as an approach for working with climate distress. The Cognitive Behaviour Therapist. Online Research Cardiff university: Cambridge University Press.
16. Pitt, C., Norris, K., & Pecl, G. (2024). Informing future directions for climate anxiety interventions: a mixed-method study of professional perspectives. Journal of Outdoor and Environmental Education, 1-26. https://doi.org/10.1007/s42322-023-00156-y
17. Beygi, Z., Tighband Jangali, R., Derakhshan, N., Alidadi, M., Javanbakhsh, F., & Mahboobizadeh, M. (2023). An Overview of Reviews on the Effects of Acceptance and Commitment Therapy (ACT) on Depression and Anxiety. Iranian journal of psychiatry, 18(2), 248-257. https://doi.org/10.18502/ijps.v18i2.12373
18. Spiegler, M. D. (2015). Contemporary Behavior Therapy. Nelson Education.
19. Wersebe, H., Lieb, R., Meyer, A. H., Hoyer, J., Wittchen, H. U., & Gloster, A. T. (2017). Changes of valued behaviors and functioning during an Acceptance and Commitment Therapy Intervention. Journal of Contextual Behavioral Science, 6(1), 63-70. https://doi.org/10.1016/j.jcbs.2016.11.005
20. Weller, F. (2015). The Wild Edge of Sorrow: Rituals of Renewal and The Sacred Work of Grief. North Atlantic Books.

21. Habibollahi, S., Naderi, F., Abedi, A., & Mazaheri, M. (2015). Effectiveness of group acceptance and commitment therapy (ACT) on school anxiety and resilience among high school students. Journal of Biodiversity and Environmental Sciences, 7(1), 557-563.
22. Molavi, P., Mikaeili, N., Rahimi, N., & Mehri, S. (2014). The Effectiveness of Acceptance and Commitment Therapy Based on Reducing Anxiety and Depression in Students with Social Phobia. Journal of Ardabil University of Medical Sciences,14(4), 412- 423.
23. Gharashi, K., Moheb, N., & Abdi, R. (2019). Effects of acceptance and commitment therapy on decreasing anxiety and depression symptoms in mothers of hearing-impaired or deaf children. Auditory and Vestibular Research, 28(2), 116-123. https://doi.org/10.18502/avr.v28i2.866
24. Khoramnia, S., Bavafa, A., Jaberghaderi, N., Parvizifard, A., Foroughi, A., Ahmadi, M., & Amiri, S. (2020). The effectiveness of acceptance and commitment therapy for social anxiety disorder: a randomized clinical trial. Trends in psychiatry and psychotherapy, 42(1), 30–38. https://doi.org/10.1590/2237-6089-2019-0003
25. Stern, P.C. (2000). New Environmental Theories: Toward Acoherent Theory Of Environmentally Significant Behavior. Journal of social issues, 56(3), 407–424. https://doi.org/10.1111/0022-4537.00175
26. Schultz, P. W. (2014). Strategies for Promoting Proenvironmental Behavior: Lots of Tools but Few Instructions. European Psychologist, 19(2), 107–117. https://doi.org/10.1027/1016-9040/a000163
27. Van Valkengoed, A., Abrahamse, W., & Steg, L. (2022). To Select Effective Interventions for Proenvironmental Behaviour Change, We Need to Consider Determinants of Behaviour. Nature Human Behaviour, 6, 1482–1492. https://doi.org/10.1038/s41562-022-01473-w
28. Vlek, C., & Steg, L. (2007). Human Behavior and Environmental Sustainability: Problems, Driving Forces, and Research Topics. Journal of Social Issues, 63(1), 1–19. https://doi.org/10.1111/j.1540-4560.2007.00493.x
29. Willuweit, L. (2009). Promoting Pro-Environmental Behavior An Investigation Of The Cross-Cultural Environmental Behavior Patterns The Case Of Abu Dhabi [Master Thesis], Stockholm University.
30. Grilli, G., & Curtis, J. (2021). Encouraging Pro-Environmental Behaviours: A Review of Methods and Approaches. Renewable & Sustainable Energy Reviews, 135(12), 1-28. https://doi.org/10.1016/j.rser.2020.110039

31. World Wildlife Fund for Nature-M (WWF-M) (2009). Environmental Citizenship: A Report on Emerging Perspectives in Malaysia. https://www.wwf.org.my/?9260/EnvironmentalCitizenship-Study-Report [Accessed 12 Dec 2023].
32. Dolnicar, S., & Grün, B. (2009). Environmentally Friendly Behavior: Can Heterogeneity Among Individuals And Contexts/Environments Be Harvested For Improved Sustainable Management? Environment &Behavior, 41(5), 693-714. https://doi.org/10.1177/0013916508319448
33. Dagiliūtė, R. (2023). Environmental Information: Different Sources Different Levels of Pro-Environmental Behaviours? Sustainability, 15(20), 2-14. https://doi.org/10.3390/su152014773
34. Wi, A., & Chang, C-H. (2019). Promoting Pro-Environmental Behaviour In A Community In Singapore – From Raising Awareness To Behavioural Change. Environmental Education Research, 25(7), 1019-1037. https://doi.org/10.1080/13504622.2018.1528496
35. Parker, A. (2019). Increasing Pro-environmental Behavior through Environmental Education and Experience with Nature [Degree of Bachelor], Faculty of the Wilkes Honors College, Florida Atlantic University.
36. Wray-Lake, L., Flanagan, C. A., & Osgood, W. (2010). Examining Trends in Adolescent Environmental Attitudes, Beliefs, and Behaviors Across Three Decades. Environment and Behavior, 42(1), 61-85. https://doi.org/10.1177/0013916509335163
37. Daeninck, C., Kioupi, V., & Vercammen, A. (2023) .Climate Anxiety, Coping Strategies and Planning for The Future In Environmental Degree Students In The UK. Frontiers in Psychology, 14, 1-13. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2023.1126031
38. Innocenti, M., Santarelli, G., Faggi, V., Castellini, G., Manelli, I., Magrini, G., Galassi, F., & Ricca, V. (2021). Psychometric Properties of the Italian Version of the Climate Change Anxiety Scale. The Journal of Climate Change and Health, 3(3), 1-7. https://doi.10.1016/j.joclim.2021.100080
39. Ogunbode, C. A., Doran, R., Hanss, D., Ojala, M., Salmela-Aro, K. et al... (2022). Climate anxiety, wellbeing and pro-environmental action: Correlates of negative emotional responses to climate change in 32 countries. Journal of Environmental Psychology, 84, 1-14. https://doi.org/10.1016/j.jenvp.2022.101887
40. Steentjes, K., Kurz, T., Barreto, M., & Morton, T.A. (2017). The Norms Associated With Climate Change: Understanding Social Norms Through Acts of Interpersonal

Activism. Global Environmental Change-human and Policy Dimensions, 43, 116-125. https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2017.01.008

41. Leiserowitz, A., Maibach, E., Rosenthal, S., Kotcher, J., Lee, S., Verner, M., Ballew, M., Verner, M., Marlon, J., Lee, S., Myers, T., Goldberg, M., Badullovich, N., & Thier, K. (2023). Climate Change in the American Mind: Beliefs & Attitudes. Spring 2023. Yale University and George Mason University. New Haven, CT: Yale Program on Climate Change Communication.
42. Wu, J., Snell, G., & Samji, H. (2020). Climate anxiety in young people: a call to action. Lancet Planet Health, 4(10), e435-e436. https://doi.org/10.1016/S2542-5196(20)30223-0
43. Motisi, M. (2022). Treating Youth with Eco-Anxiety: An Acceptance and Commitment Therapy Model [PhD Dissertation],Institute for Graduate Clinical Psychology , Widener University.
44. Léger-Goodes, T., Malboeuf-Hurtubise, C., Mastine, T., Généreux, M., Paradis, P-O., & Camden, C. (2022). Eco-anxiety in children: A scoping review of the mental health impacts of the awareness of climate change. Frontiers in Psychology, 13, 1-21. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.872544
45. منظمة الأمم المتحدة للطفولة- يونيسف (2017). فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التضامن الاجتماعي.
46. World bank (2023). For the Poorest Countries, Climate Action is Development in Action. www.worldbank.org [Accessed 14 Nov 2023]
47. Rasheed, M, C. (2021). Learning in Place: Teachers' Experiences with a Place-Based Language Arts Curriculum in Rural Appalachia [PhD Dissertation], Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University.
48. Lawrence, B. (2009). Rural Gifted Education: A Comprehensive Literature Review. Journal for the Education of the Gifted, 32(4), 461-494. https://doi.org/10.1177/016235320903200402
49. Bailey, M. J., & Dynarski, S. M. (2011). Inequality in post-secondary education. In G. J. Duncan & R. J. Murnane (Eds.), whither opportunity? Rising inequality, schools, and children's life chances (pp. 117-132). New York: Russell Sage Foundation.
50. وزارة التربية والتعليم.. بيان إحصائي عن التعليم بمحافظة البحيرة طبقًا للإحصاء الاستقراري. محافظة البحيرة: مديرية التربية التربية والتعليم بدمنهور، (2023).
51. Varışlı, T. (2009). Evaluating Eighth Grade Students' Environmental Literacy [Master of Science]. Middle East Technical University.

52. Mateer, T. J., Melton, T. N., Miller, Z. D., Lawhon, B., Agans, J. P., & Taff, B. D. (2022). A Multi-Dimensional Measure Of Pro-Environmental Behavior for Use Across Populations with Varying Levels of Environmental Involvement in the United States. PloS one, 17(10), 1-21. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0274083
53. Junita, I., Kristine, F., Sherlywati; & Deru Parayow, B. (2023). Factors Affecting Students' Pro-environmental Behavior for Sustainable Development (A Case Study in An Indonesian University). Proceedings of the International Conference of Economics, Business, and Entrepreneur (ICEBE 2022), (May30), Atlantis Press, Indonesia .
54. Jang, S. J., Chung, S. J., & Lee, H. (2023). Validation of the Climate Change Anxiety Scale for Korean Adults. Perspectives in Psychiatric Care, 2023, 1-8. https://doi.org/10.1155/2023/9718834
55. Wullenkord, M.C., Tröger, J., Hamann, K.R.S. Loy, L, S., & Reese, G. (2021). Anxiety and climate change: a validation of the Climate Anxiety Scale in a German-speaking quota sample and an investigation of psychological correlates. Climatic Change, 168(20), 1-23. https://doi.org/10.1007/s10584-021-03234-6
56. Larionow, P., Sołtys, M., Izdebski, P., Mudło-Głagolska, K., Golonka, J., Demski, M., & Rosińska, M. (2022). Climate Change Anxiety Assessment: The Psychometric Properties of the Polish Version of the Climate Anxiety Scale. Frontiers in psychology, 13, 1-9. https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.870392
57. Stern, P. C., Dietz, T., Abel, T., Guagnano, G. A., & Kalof, L. (1999). A Value-Belief-Norm Theory of Support for Social Movements: The Case of Environmentalism. Human Ecology Review, 6(2), 81-97.
58. Guthrie, D. (2023). How I Learned to Stop Worrying and Love the Eco-Apocalypse: An Existential Approach to Accepting Eco-Anxiety. Perspectives on Psychological Science, 18(1), 210-223. https://doi.org/10.1177/17456916221093613
59. Whitmarsh, L., Player, L., Jiongco, A., James, M., Williams, M., Marks, E., & KennedyWilliams, P. (2022). Climate Anxiety: What Predicts It and How Is It Related to Climate Action? Journal of Environmental Psychology, 83, 1-10. https://doi.org/10.1016/j.jenvp.2022.101866
60. أبو علام، رجاء. حجم أثر المعالجات التجريبية ودلالة الدلالة الإحصائية. المجلة التربوية جامعة الكويت، 20(78)، (2006).
61. مسحل، رابعة عبد الناصر. الوعي بتغيرات المناخ وعلاقته بالتكيف والقلق المناخي ونمط الحياة لدي عينة من العاملين في قطاعات مختلفة. مجلة قطاع الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، 31(1)، (2023).

62. Cohen, J. (1988). Statistical Power Analysis for The Behavioral Sciences (2nd ed.). New Jersey: Lawrence Erlbaum.

دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي دراسة اجتماعية ميدانية لعينة من طلبة كلية الآداب – جامعة عين شمس

The Role of Media Literacy in Promoting Sustainable Development among University Youth :A Social Field Study of a Sample of Students from the Faculty of Arts, Ain Shams University

*أ.د. سعيد امين محمد ناصف

** د. صلاح سامي جاد

الملخص

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي المصري، وذلك من خلال دراسة اجتماعية ميدانية لعينة من طلبة كلية الآداب – جامعة عين شمس. ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة على منهجي المسح الاجتماعي والمنهج الوصفي التحليلي. ولجمع البيانات الميدانية تم استخدام استبانة الكترونية طبقت على عينة من الطلبة بلغت 356 طالباً وطالبة موزعة على أقسام: علم الاجتماع، علم النفس، اللغات الشرقية والوثائق والمكتبات. وقد تضمنت الاستبانة ست محاور تدور حول دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي. ومن نتائج الدراسة: أن أهم وسائل الإعلام الحديثة المستخدمة لدى الشباب الجامعي هي مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت ومواقع الشبكات الاجتماعية الصحافة الإلكترونية والقنوات الفضائية، وأن أهم وأفضل شكل للتفاعل بين الشباب الجامعي لما تقدمه الثقافة الإعلامية من استراتيجيات التنمية المستدامة هو مناقشة الآخرين في كل ما يقدم من خلال وسائل الإعلام الحديثة بخصوص هذه القضية. وأوصت الدراسة بضرورة تخصيص برامج للتنمية المستدامة موجهة للشباب في جميع وسائل الإعلام الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الإعلام ، الثقافة الإعلامية ،التنمية المستدامة ،الإعلام الرقمي، الإعلام التنموي ، الشباب.

[البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال الدراسات الاجتماعية في الدورة الـ41 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]

* أستاذ علم الاجتماع ، جامعة عجمان

**أستاذ مشارك تنظيم المجتمع، جامعة عجمان

***PROF.Saeed Amin mohamed Nasef**

****DR. Salah Sami Gad**

Abstract

The Role of Media Literacy in Promoting Sustainable Development among University Youth : A Social Field Study of a Sample of Students from the Faculty of Arts, Ain Shams University.The main objective of the research is to identify the role of media culture in promoting sustainable development among Egyptian university youth, through a social field study of a sample of students from the Faculty of Arts - Ain Shams University. To achieve this goal, the study relied on the social survey method and the descriptive analytical method. To collect field data, an electronic questionnaire was used and applied to a sample of 356 male and female students distributed among departments: sociology, psychology, foreign languages, and documents and libraries. The questionnaire included six topics revolving around the role of media culture in promoting sustainable development among university youth. Among the results of the study: that the most important modern media used by university youth are social networking sites, the Internet, social networking sites, electronic journalism, and satellite channels, and that the most important and best form of interaction among university youth, due to the sustainable development strategies that media culture offers, is discussing with others all that is presented. During the recent media regarding this issue. The study recommended the necessity of allocating programs for sustainable development directed at youth in all modern media.

Keywords: Media - Media Culture - Sustainable Development - Digital Media-Development Media – Youth

[The research that won second place in the field of social studies in the 41st session of the Rashid bin Humaid Award for Culture and Science]

*Professor of Sociology،Ajman University

**Associate Professor of Community Organization
Ajman University

مقدمــة

لقد باتت وسائل الإعلام الحديثة تشكل أحد الدعائم الاستراتيجية لبناء مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية منذ العقود القليلة الماضية على مستوى كافة المجتمعات، وذلك بسبب ممارستها لقوة التأثير على أفكار وآراء ومعلومات وسلوكيات المجتمع، بما يتفق وخطط التنمية، حيث لا يمكن التفكير في إرساء سياسات تنموية ناجحة دون احداث إصلاحات فعالة تعتمد على خطط إعلامية محكمة، وتنظيم وفق أسس علمية ضمن الفرع العلمي المتخصص والمسمى بالإعلام التنموي. هذا، فضلاً عن أنها تمثل مصدراً رئيسياً وفاعلاً في دفع الحركة التقدمية للمجتمعات، ويتجاوز الإعلام التنموي أدواره المحلية متخذاً بعداً عالمياً ودولياً. ولقد أولت الدول المتقدمة اهتماماً بالغاً لهذا الفرع العمي؛ إذ اعتبر 24 تشرين الأول من كل عام يوم الإعلام التنموي في العالم. وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن يتوافق تاريخ هذا اليوم العالمي مع يوم الأمم المتحدة في 24 تشرين الأول، وهو التاريخ الذي اعتمدت فيه عام 1970 الاستراتيجية الإنمائية الدولية الثانية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي (محمد، نجلاء سيد وآخرون 2022) [1]. كما أصبح الإعلام بعامة والإعلام الرقمي بخاصة بما انبثق منه من منصات وشبكات دعامة أساسية ضمن الإعلام التنموي الذي يسهم في إقرار الاستراتيجيات التنموية والتوعية بها، وتعريف المجتمع البشري بها، ودعامة استراتيجية لمراقبة وتعزيز المشروعات ذات البعد الإنمائي. ومنبراً للتعريف بأهداف التنمية المستدامة، والتأثير في الرأي العام، وذلك من خلال تسليط الضوء على كل البرامج التي من شأنها تنوير المجتمع وتثقيفه من أجل تحقيق تنمية مستدامة تكفل للفرد العيش الكريم مادامت تنمية الفرد من تنمية المجتمع، وتحقيق مستقبل مستدام للإنسان بصفته محور المبادرات التنموية (العيساوي وآخرون 2023) [2] ويؤكد الخبراء في مجال التنمية أن الحكومات والدول مهما توفرت على خطط واضحة ودقيقة في مجال التنمية المستدامة، لن تكون قادرة على تنفيذ تلك الخطط دون إعلام متوافق مع مضامين تلك الخطط. فالإعلام في هذا الاتجاه يسعى دون شك إلى نقل المعلومات والمعطيات والبيانات التي تهم أفراد المجتمع، بحيث تساهم التغطية الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية المتعلقة بالمنظومة التنموية إلى تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من المعلومات والحقائق الدقيقة، والعمل على تنشئة مجتمع قائم على مفاهيم وقيم تنموية تخدم أهداف التنمية المستدامة من جهة، وتحقيق مصالحهم من جهة أخرى

(نش، عزوز، بوهالي، حفيظة 2016) [3].

ولقد خلق النظام العالمي الجديد وما تبعه من نظام إعلامي جديد أيضاً سلسلة جديدة من التحديات أمام العالم عموماً، والعالم النامي خصوصاً، تلك التحديات تتمثل في التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فلم يعد الإعلام كما يتصوره البعض وسيلة للتسلية أو الترفيه، بل أصبح للإعلام دوره في حث الشعوب على التعاون والنضال من أجل احداث تنمية حقيقية في مجتمعاتهم، بما تمتلكه وسائل الإعلام من قدرة على استنهاض الطاقات وتوجيه الانتباه نحو الوسائل والأهداف التي ينشدها المجتمع (الشيخ 2017). [4]

ويمكن لوسائل الإعلام التأثير على الرأي العام والتصورات السياسية للمواطنين، كما يمكنها أيضاً أن تمارس تأثيراً على الحوكمة، والقدرة المحدودة للحكومة، وكيفية تفسير الناس للمعلومات وتنظيم أولوياتهم واتخاذ الإجراءات. كما يمكن لوسائل الإعلام كذلك وضع قضية على جدول الأعمال، كما تسهم في نقل أولويات صانعي السياسات إلى المجتمع، وأولويات

المجتمع إلى صانعي السياسات. وفضلاً عن ذلك، يمكن لوسائل الإعلام توجيه الإطارات التي أنشأها الفاعلون السياسيون الآخرين (Naziz,A,2020). [5]

ولقد شخص مؤتمر "التنمية البشرية والإعلام" الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2000 بنيويورك الوضع الراهن للإعلام بمتغيراته الجديدة، وحدد الركائز الأساسية لدعم الإعلام للتنمية من خلال تشخيص المعوقات التي تواجهه عبر دراسة محاور محددة، ومن ثم رسم استراتيجيات للبرامج وإشراك الجهات المعنية لتذليل المعوقات والنهوض بدور الإعلام لدعم قضايا التنمية الاجتماعية. كما عرف المؤتمر الأهداف الإنمائية للألفية ونشر ثقافتها كركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وتفعيل دور الإعلام في تحقيق الأهداف الإنمائية، وتحليل المعوقات التي تواجهها، وتبني قضية تحقيق الأهداف الإنمائية كقضية إنسانية ملحة، وإبراز إنجازات واخفاقات الإعلام في مجال عملية التنمية المستدامة (الجبور 2011). [6]

الواقع أن كل ما تقدمه وسائل الإعلام الحديثة من محتويات ومضامين تساهم في بناء تصورات معرفية وثقافية، بمعنى أن الفرد يكتسب من خلال متابعته المستمرة واطلاعه على وسائل الإعلام المختلفة وخاصة الوسائل الحديثة نوعاً من الثقافة والرصيد الثقافي الإعلامي الذي قد يساعده في تحسين مستواه الفكري وحتى المعيشي. كما أن الثقافة الإعلامية لا تنشأ بين ليلة وضحاها، لكن يتم تكوينها وبناؤها تدريجياً من خلال الرسائل الإعلامية والبرامج والأخبار وكل عناصر ومحتويات المواد الإعلامية والتي تشكل لدى الفرد ثقافة إعلامية. لهذا، فهي تتنوع وتتمفصل بين أن تكون هادفة تخدم الواقع الحالي والمستوى المعيشي للأفراد، محاولة بذلك ما أمكن أن تخدم الأهداف الكبرى لعملية التنمية، أو هدامة تسعى لتضليل الأفراد وتشويه الحقائق. ومن ثم، إقصائهم وتهميشهم عن الواقع المعاش، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من البرامج وفق ما تمر به الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً (بلعالية، طيلب 2017). [7]

انطلاقاً من ذلك، يمكن القول، إن الثقافة الإعلامية تُعد حافزاً رئيسياً للتنمية المستدامة، كما أنها تمثل جزءً لا يتجزأ من مخططاتها، لكن ذلك لا يتحقق إلا في ظل الوعي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام الحديثة في عملية التنمية، حيث يتطور ليصبح مكوناً أساسياً من العملية التنموية من خلال قيامها بدورها الفعال في الحث على المشاركة الإيجابية والفعالة في المخططات التنموية من خلال تكوين الآراء والاتجاهات والحرص الدائم على تدفق المعلومات الواضحة والصريحة والواعية بأهداف واستراتيجيات التنمية المستدامة، مما يساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بشكل موضوعي وشفاف.

وتتمثل أولويات وسائل الإعلام بشأن الخطط التنموية في دعم الولاء والانتماء لمفهوم الدولة، تعديل القيم الاجتماعية، وترشيد السلوك الاستهلاكي، ومناقشة وتقييم السياسات التنموية، ودعم فكرة الانخراط في اتخاذ القرارات التنموية (طوالبية 2016). [8]

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في: التعرف على دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من طلبة كلية الآداب بجامعة عين شمس.

أهمية الدراسة

أ. الأهمية النظرية

1. نظراً لأن قضية التنمية المستدامة قد أضحت تمثل إحدى القضايا المجتمعية المهمة التي احتلت مكانة متميزة على ساحة الفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي خلال العقود الأخيرة، لذلك فهي قضية جديرة بالدراسة والبحث.
2. إن الإعلام الرقمي بما يمثله من انتشار كبير واستحواذ على اهتمام قطاعات متنامية من جماهير وسائل الإعلام وخاصة فئة الشباب ربما بإمكانه القيام ببعض الأدوار في تعزيز الاستراتيجيات الخاصة ببعض القضايا الملحة، لا سيما المرتبطة بالتنمية المستدامة.
3. فضلاً عن أن التحليلات النظرية والميدانية التي ستتوصل إليها الدراسة يمكن الاستفادة منها كأساس لإجراء المزيد من الدراسات النظرية والتحليلية والميدانية عن أبعاد التنمية المستدامة وأبعادها وكيفية تناولها من خلال وسائل الإعلام المختلفة في المجتمع المصري، لتشكل بالتالي رصيداً من البحوث والدراسات في هذا المجال المهم والمتمثل في الإعلام التنموي.

ب. الأهمية التطبيقية

1. إن التحليلات والنتائج التي ستتوصل إليها الدراسة سوف تمكن الباحث من صياغة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن الاستفادة منها من جانب المسؤولين عن التخطط والتنمية في وضع المخططات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

2. يمكن أيضاً الاستفادة منها كذلك من جانب المسؤولين عن وضع الخطط والسياسات الإعلامية، بحيث يمكن الاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة أو وسائل الإعلام الرقمي في تعزيز التنمية المستدامة، ورفع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي للشباب في المجتمع المصري نحو هذه القضية، والمشاركة بفعالية في إنجازها.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي المصري. ويتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية نجملها فيما يأتي:

1. التعرف على استخدامات الشباب الجامعي لوسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الرقمي).
2. الكشف عن مدى وعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
3. الكشف عن دور الإعلام الحديث والثقافة الإعلامية الحديثة في مجال التنمية المستدامة.
4. التعرف على دوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة.
5. التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة.
6. التعرف على التأثيرات الوجدانية والسلوكية الناتجة عن متابعة الشباب لاستراتيجيات التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الحديثة.

أسئلة الدراسة

يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في: ما دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي المصري. ويتضمن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية نجملها فيما يأتي:

1. ما هي استخدامات الشباب الجامعي لوسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الرقمي)؟.
2. ما وعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟.
3. ما دور الإعلام الحديث والثقافة الإعلامية الحديثة في مجال التنمية المستدامة؟.
4. ماهي دوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة؟.
5. ما هي اتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة؟.
6. ما التأثيرات الوجدانية والسلوكية الناتجة عن متابعة الشباب لاستراتيجيات التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الحديثة؟.

الدراسات السابقة

- **الدراسات العربية**

نظراً لأهمية قضية التنمية المستدامة وما حظيت به من اهتمام ملحوظ على كافة المستويات: الدولية والإقليمية والمحلية خلال العقود الأخيرة، فقد دفع ذلك العيد من الباحثين في المجتمعات العربية على مستوى التخصصات الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة، والعلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع بخاصة لدراستها من زوايا وجوانب مختلفة، ومن ثم قدموا دراسات وبحوث تحليلية وميدانية تناولت هذه القضية المهمة. وسوف يتم عرض نماذج لتلك الدراسات والبحوث فيما يأتي:

1. دراسة: العيساوي، نجم عبد خلف الحاتمي، مكناي، سمر، مراد، كامل خورشيد (2023)، بعنوان: الإعلام التنموي الرقمي والتنمية المستدامة: توظيف الأمم المتحدة لتويتر في نشر أهداف التنمية المستدامة، هدفت الدراسة الكشف عن مستوى فاعلية توظيف الأمم المتحدة لمنصة الإعلام الرقمي "تويتر" في توعية الجمهور العربي بأهداف التنمية المستدامة، وتعرف أبرز القيم المتضمنة في محتواها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب تحليل المحتوى، وتمثل مجتمع الدراسة بتغريدات حساب الأمم المتحدة على منصة تويتر باللغة العربية، وجرى اختيار النشر لشهري نوفمبر وديسمبر 2021 بأسلوب الحصر الشامل. ومن نتائج الدراسة: احتل الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على السلام والعدل والمؤسسات القوية المرتبة الأولى في محتوى الأمم المتحدة، تلاها الهدف رقم 13 الذي ينص على العمل المناخي المرتبة الثانية. كما أظهرت النتائج أيضاً ورود البعد الاتصالي "إعلامي اخباري" المرتبة الأولى في تغريدات الأمم المتحدة على تويتر، يليه البعد الاتصالي حث وتشجيع المرتبة الثانية. كما أوضحت الدراسة كذلك أن منصات وشبكات التواصل الاجتماعي تمثل بيئة اتصالية رقمية فاعلة لتوعية المجتمع بأهداف التنمية المستدامة، وحثهم على التعاون من أجل تحقيق مجتمع آمن ومستقر ومستدام (العيساوي وآخرون 2023). [(2)]
2. دراسة: أفغاني، أماني عبد العزيز عبد الغفور، محمد، سمحاء سمير إبراهيم (2023) بعنوان: تمكين المرأة السعودية والتنمية المستدامة: دراسة للاتجاهات والتحديات، هدفت الدراسة تحديد اتجاهات المجتمع السعودي نحو تمكين المرأة السعودية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى دراسة التحديات التي تواجهها. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبيان لجمع البيانات والتي طبقت على عينة مكونة من 185 تم اختيارها بطريقة الصدفة. وأسفرت

الدراسة عن عدة نتائج منها: أن اتجاهات عينة الدراسة نحو التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي جاءت مرتفعة، وكانت الاتجاهات الأقل في متوسطها بينهم تعزي للتمكين السياسي. كما احتلت التحديات الاجتماعية الترتيب الأول، تليها التحديات الذاتية، ثم التحديات السياسية، ثم التحديات الاقتصادية، وجاءت في المرتبة الأخيرة التحديات الإعلامية (أفغاني وآخرون 2023). [9]

3. دراسة: مريبعي، اسمهان، بعنوان: دور الإعلام البيئي الإلكتروني وتحدياته في تحقيق التنمية المستدامة: واقع ورؤى، تناولت الورقة البحثية دور الإعلام البيئي الإلكتروني بمفهومه الحديث الذي لا يقتصر على سرد المعلومات والتوجهات البيئية للحفاظ على المجال البيئي، بل كممارسة نقدية فعالة وبناءة لأصحاب القرار ودفعهم إلى ادراج البعد البيئي في جميع المخططات التنموية. اعتمدت الورقة البحثية على المنهج الوصفي لتحليل واقع الإعلام البيئي الإلكتروني في الدول النامية بعامة، والمجتمع الجزائري بخاصة، وذلك من خلال تصفح بعض المواقع الإلكترونية الناشطة في المجال البيئي. ومن نتائج الدراسة أن الإعلام البيئي الإلكتروني يعاني من غياب استراتيجية إعلامية، حيث ما يزال إعلام مناسبات يبرز عند ظهور المشاكل والأزمات البيئية، وخلال المناسبات والاحتفالات الوطنية والدولية (مريبعي 2022). [10]
4. دراسة: سيغون، باية (2022) بعنوان: دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة: المتطلبات والمهام، يسعى المقال إلى الكشف عن الدور الذي يلعبه الإعلام من خلال وسائله في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتركيز على المتطلبات الأساسية لنجاح دور الإعلام في مجال التنمية المستدامة. وكذا الكشف عن أسباب عجز الإعلام العربي في مجال التنمية. وتوصلت التحليلات إلى أنه لكي تتحقق التنمية تتطلب التزاماً وعملاً وعلماً ومعرفة من المواطنين وصناع القرار على حد سواء. وأن أهم دور يقوم به الإعلام هو نشر المعرفة التي تسهم في خلق المناخ الاجتماعي الذي يدعم عملية التنمية، ولا يقف عائقاً أمام تحقيقها. وتوصي الدراسة بأنه يجب على جميع الدول على اختلاف أنظمتها الإعلامية تبني استراتيجيات وبرامج التنمية المختلفة التي تعمل على إدماج البعد الإعلامي كأحد مكونات نجاحها الأساسية، وكذا تعزيز القدرات الإعلامية (سيغون 2022). [11]
5. دراسة: الغمراوي، رجاء عبد الحميد، محمود، غادة (2022) بعنوان: دور الإعلام في توعية الجمهور بالمدن الذكية لتعزيز التنمية المستدامة، تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيسي مؤداه: هل للإعلام دور في تنمية وعي الجمهور بأهمية إقامة المدن الذكية؟. وتأتي أهمية الدراسة من أنها تعالج التحول الرقمي للمدن حتى تستطيع تحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030. تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي، واستخدمت الدراسة الاستبيان الإلكتروني الذي طبق على عينة عشوائية بلغت 400 مفردة من الجمهور المصري. ومن نتائج الدراسة: أن وسائل الإعلام الرقمية قد تفوقت على الوسائل التقليدية، حيث تحظى باستمرارية المتابعة من جمهور العينة. كما أوضحت الدراسة إمكانية استخدام صفحات مواقع التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية والمنصات الرقمية كاليوتيوب بشكل منهجي علمي بوصفها وسيلة اتصال تحظى بنسبة قبول واهتمام كبير من جانب عينة الدراسة، مما يزيد من فاعليتها كأداة للتوعية بأهمية المدن الذكية (الغمراوي 2022). [12]
6. دراسة" الألفي، سعاد ذكي (2022) بعنوان: دور الإعلام في التنمية السياحية المستدامة، تدور مشكلة البحث حول دور الإعلام في ظل العولمة في زيادة الطلب على التنمية السياحية المستدامة، وجذب الاستثمار السياحي والتصدي لمعوقات السياحة. تم الاعتماد على المنهج العلمي الاستقرائي، ومن نتائج البحث أن الإعلام يستخدم أسلوب الدعاية والاعلان لجذب

السياح، موضحاً التوسع النوعي الذي تجريه الدول على أنماط السياحة فيها، واستخدامها تكنولوجيا المعلومات لخلق مصادر سياحية جديدة. وأن من أخطر المعوقات التي تواجه السياحة والتي يتصدى لها الإعلام الإرهاب والفهم الخاطئ لمشروعية السياحة في الإسلام (الألفي 2022). [13]

7. دراسة: شاتيلا، سميرة (2022) بعنوان: التنمية المستدامة أم التخلف المزمن؟ دراسة حالة إفرادية متعلقة بالتنمية الدولية في لبنان، أكدت الباحثة أن هذه المقالة مستوحاة من الأطر النظرية والمنهجية لعالم الاجتماع الراحل سيد حسين العطاس حول التنمية في المناطق النامية. فهي تناقش مشكلة التقليد غير النقدي الذي يمثل الأساس لهيكل جداول أعمال التنمية البشرية "العالمية" الحالية مثل الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة (2000–2015)، وأهداف التنمية المستدامة (2015–2030). وتقترح المقالة وبالاعتماد على لبنان كدراسة حالة تجريبية أن ممارسة التقليد غير النقدي يمكن أن تكون متناقضة وتؤدي إلأى التبعية والتخلف المزمنين (شاتيلا 2022). [14]

8. دراسة: لحمامصي، حفيظ (2022) بعنوان: اسهامات الوقف في تمويل التنمية المستدامة، يسعى البحث إلى مقاربة مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح أممي حديث، حيث ظهر في أواخر القرن العشرين مرتبطاً بقضايا البيئة والمناخ، ويعني في جوهره تجويد نمط عيش للإنسان، وحفظ الموارد الطبيعية وضمان استخدامها في المستقبل مراعاة لاحتياجات الأجيال القادمة. ويبين البحث السياق التاريخي لتبني مختلف دول العالم فكرة التنمية المستدامة في عدة قمم تاريخية تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث التزم أثناء تلك القمم القادة والزعماء على تحقيق مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. إلا أن مرحلة التنفيذ تطلبت منهم إيجاد موارد مالية إضافية لتمويل متطلبات مخططاتهم الوطنية للتنمية المستدامة. ويناقش البحث إشكالية الآليات والمصادر التي يمكن للدول الإسلامية أن تعتمدها في سعيها لتحقيق وتمويل متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة؛ إذ أنه في هذا السياق يمكن اعتبار العمل الخيري والتطوعي بصفة عامة، ونظام الوقف على وجه الخصوص من الآليات الشريكة والمصادر الأصلية في الإسلام، التي تدعم وتعزز أهداف وأبعاد التنمية المستدامة، باعتبار ما يوفره النظام الوقفي الإسلامي من متطلبات الاستدامة وعناصر الاستمرارية (لحمامصي 2022). [15]

9. دراسة: يعيشي، زهية، هداجي، فاطية (2021) بعنوان: دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة الإعلامية، تهدف الدراسة إلى ابراز دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة الإعلامية، وذلك من خلال صفحة فيسبوك نادي البحوث الإعلامية بجامعة أدرار، في محاولة لتوضيح أساليب نشر الثقافة الإعلامية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المضمون لتحليل محتوى هذه الصفحة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن صفحة فيسبوك استطاعت أن تنشر الثقافة الإعلامية من خلال النتائج التي تم الحصول عليها في الجانب التطبيقي، والتي أكدت على أن الصفحة ذات محتوى متنوع في مختلف المجالات مما جعلها تكتسب متابعين يتفاعلون مع محتواها الفكري (يعيشي،هداجي 2021). [16]

10. دراسة: الماطوني، محمد الهادي، الصوصاع، آمنة عبد الرازق (2021) بعنوان: مساهمة وسائل الاتصال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مقاربة إعلامية في النظريات والأدوار والنماذج التطبيقية، هدفت الدراسة إلى تحليل المناهج التي اعتمدتها بعض المدن الذكية من خلال تطبيقها للتقنيات الحديثة في استغلال الطاقة والمياه، وكذلك التقليل من النفايات والغازات الدفينة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ضرورة ادراج القطاع غير الرسمي في تدوير النفايات وادارتها، والاستثمار الجدي في تكنولوجيا الطاقات المتجددة وتكنولوجيا مكافحة التلوث ومعالجته، والعمل على تخفيض التكاليف المرتبطة بإنشاء

المدن الذكية بيئياً من خلال تطوير مراكز البحث وإزالة الصعوبات التي تواجه الكفاءات المحلية للاستثمار في مختلف التكنولوجيات (الماطوني، الصوصاع 2021). [17]

11. دراسة: سالم، أحمد محمد السيد (2020) بعنوان: تحليل القيم البيئية الأساسية للتنمية المستدامة في الإعلام: دراسة تطبيقية لمواد إعلامية مختلفة على شرائح من الجمهور، هدفت الدراسة إلى التحقق من القيم البيئية الأساسية للتنمية المستدامة في الإعلام على بعض طلاب الجامعات، استعانت الدراسة بنظرية الغرس الثقافي والإعلام التنموي، وتكونت عينة الدراسة من 300 مفردة مقسمة إلى 150 مفردة من طلبة جامعة عين شمس، و150 مفردة من طلبة جامعة السادس من أكتوبر. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون، كما اعتمدت الدراسة على الاستبيان والمقابلة لجمع البيانات الميدانية ومن نتائج الدراسة: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين استجابات أفراد العينة حول القيم البيئية الأساسية للتنمية المستدامة في الإعلام في كلا الجامعتين. وأوصت الدراسة بضرورة استخدام الشخصيات العامة والمتخصصين في زيادة التوعية بالقيم البيئية، واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في زيادة معرف الشباب نحو القضايا البيئية، وعمل دورات برامجية للتعامل مع رؤية مضمون التنمية المستدامة حول القيم البيئية (سالم 2020). [18]

12.دراسة: تنيو، فاطمة الزهراء(2019) بعنوان: كيف تساهم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التنمية المستدامة، تهدف الورقة البحثية التعرف على مصطلح التنمية المستدامة ودور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تفعيل برامجها من أجل الارتقاء بالمجتمع وتحقيق ما يصبو إليه، وهي دراسة وصفية تحليلية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تتيح فرصاً كبيرة لتسريع عملية التقدم على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة الأفراد بشكل جذري، حيث تحتل تكنولوجيا الإعلام والاتصال مكانة في تسهيل تنقل المعلومات بين الحكومة والجمهور، وتبادل المعارف والتعاون التقني وتعزيز القدرات من خلال الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة المتمثلة في النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والبيئة المستدامة (تنيو 2019). [19]

12. دراسة: عوف، مروة محمد (2018) بعنوان: الإعلام وعلاقته بالتنمية المستدامة، رؤية مستقبلية مقترحة، اهتمت الورقة البحثية بالتعرف على طبيعة العلاقة بين الإعلام والتنمية البيئية المستدامة من خلال الأدبيات والمفاهيم العلمية المتاحة والقرارات والمواثيق ذات الصلة بموضوع البحث، والوقوف على أهمية دور الإعلام في توعية الجماهير وأصحاب القرار على ضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية وإدارة مواردها بتوازن من خلال تعامل الأفراد والمجموعات التعامل السليم مع المحيط الطبيعي، ودمج الاعتبار البيئي في خطط التنمية القومية. وقد انتهى البحث بتصور مقترح مبني على الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030). وأكد البحث على أن الإعلام مهمته أن يكون جزءً من نهضة بيئية علمية متكاملة،وأنه لايمكن من دونه تحقيق تنمية مستدامة، فالإعلام والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة (عوف 2018) [20]

- **الدراسات الأجنبية**

إذا كان الباحثون في المجتمعات العربية قد اهتموا بقضية التنمية المستدامة ودور الإعلام والثقافة الإعلامية في تعزيزها، ومن ثم قدموا عديد من البحوث والدراسات سواء التحليلية النظرية أم الميدانية للتعرف على أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها المختلفة، فإن الباحثين على المستوى الدولي قد اهتموا بالقضية ذاتها، ومن ثم، قدموا بحوثاً ودراسات نظراً لأنها أصبحت تمثل قضية عالمية. لذلك، سوف نعرض لبعض الدراسات والبحوث التي تناولت قضية التنمية المستدامة في نماذج من الدول الأوروبية والأفريقية والآسيوية فيما يأتي:

1. دراسة Bharat Dhiman (2023) بعنوان: دور الإعلام في تعزيز القيم والتأمل من أجل التنمية المستدامة: نظرة عامة، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم لمحة عامة عن دور وسائل الإعلام في تعزيز القيم من أجل التنمية المستدامة. تتطلب التنمية المستدامة تحولاً في الفرد والقيم الجماعية وفهم أعمق للترابط واليقظة، حيث يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً حاسماً في نشر المعلومات، تشكيل الرأي العام، وتعزيز التغييرات السلوكية الإيجابية. ومن خلال ممارسات التأمل يمكن تعزيز اليقظة الذهنية واتخاذ القرارات القائمة على القيم، والمساهمة في التنمية المستدامة. وتستكشف هذه الورقة إمكانات وسائل الإعلام والتأمل باعتبارهما نهجين متكاملين لتعزيز قيم وممارسات التنمية المستدامة. وأوضحت الدراسة في نتائجها أنه يمكننا مواجهة التحديات والتكيف مع التغيير، والتأكد من أن جهودنا تساهم بشكل إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلاصة القول إن دور الإعلام في تعزيز القيم والتأمل من أجل التنمية المستدامة هو ضروري. من خلال تسخير قوة وسائل الإعلام للإعلام والإلهام والمشاركة أثناء التكامل وممارسات اليقظة الذهنية، يمكننا تعزيز فهم أكبر وتعاطف والتزام بقيم التنمية المستدامة، والمساهمة في نهاية المطاف في عالم أكثر استدامة وانسجاماً (Bharat Dhiman, 2023). [21]

2. دراسة Peterson K. Ozili (2022) بعنوان: أبحاث الاستدامة والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، في هذه الورقة، يستعرض الباحث أبحاث الاستدامة والتنمية المستدامة حول العالم، حيث بدأ بتحديد مفهومي الاستدامة والتنمية المستدامة. وبعد ذلك سلط الضوء على أبعاد التنمية المستدامة والاستدامة على أساس الأدبيات. وأظهر أيضًا العلاقة بين الاستدامة والتنمية المستدامة. وتشير النتائج الرئيسية في هذه المراجعة إلى أن التنمية المستدامة تؤدي إلى زيادة توافر الموارد، وتتأثر بها السياسات القطرية، والتحديات الهيكلية، والاختناقات المؤسسية، والرغبة السياسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأيضا، فإن مفهوم التنمية المستدامة على نطاق واسع يُعد مفهوماً معترف به في الأوساط الأكاديمية، في حين تم تطبيقه العملي في دوائر السياسة. كما تظهر الدراسات التجريبية الحالية أن دمج الاستدامة أو اهتمامات التنمية المستدامة في الأعمال التجارية أو عائدات الإدارة البيئية يحقق بعض الفوائد الإيجابية. وأخيراً، تم اقتراح بعض المجالات للبحث المستقبلي. وتوصي الدراسة أولاً: بأن هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث حول السياسة والاقتصاد السياسي للتنمية المستدامة. ثانياً: هناك حاجة إلى كيفية حل أجندة الاستدامة والتنمية المستدامة على المستوى المحلي. وأخيراً، ينبغي للدراسات المستقبلية استكشاف مفهوم التفاوت مستوى التنمية المستدامة (Peterson K. Ozili, 2022). [22]

3. دراسة Hanan Al Sheikh, Faisal Al Serhan (2022) بعنوان: دور الإعلام الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، تلقي هذه الدراسة الضوء على دور تكنولوجيا الإعلام الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، حيث أصبح الإعلام الرقمي في أيامنا هذه يمثل عنصراً حيوياً يساعد الحكومات والمنظمات على توجيه رسائلها إلى جمهورها، وإحداث التنمية والتغيير الاجتماعي المنشود. علاوة على ذلك، توضح الدراسة أن العديد من الدول العربية لا تزال تعاني من الفقر والأمية والتخلف وقضايا البيئة على الرغم من التقدم الهائل الذي حققته حركة التنمية المستدامة في العالم العربي بعد إعلان (ريو) إلى جانب ذلك، حددت الدراسة المعوقات التي تعيق في الغالب برامج التنمية المستدامة. كما تحدد الدراسة أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي في إطار الإعلام الرقمي. تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بدور وسائل الإعلام الرقمي في التنمية المستدامة في الوطن العربي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات وترتيبها مما يؤدي إلى نتائج تعمل على تفعيل وتحفيز خطط التنمية المستدامة من خلال الوسائط الرقمية وتطبيق أخلاقيات التنمية المستدامة والتي تفيد في الإجابة على أسئلة الدراسة.

ومن نتائج الدراسة: أنه إذا كانت التنمية المستدامة في البداية إلى تنمية الدول العربية في كافة المجالات، فإن ذلك لم يتحقق بسبب غياب التعليم والمعرفة وتخلف المجتمعات العربية والفقيرة. ونتيجة لذلك ظهرت الصناعة ناقصة النمو، مما زاد من معاناة الشعب العربي في وضع سياسات لتعزيز التعليم. ولذلك خرج مفهوم "التعليم من أجل التنمية" لتمكين الدول العربية من رفع اقتصادها وإنتاجيتها بمعدلات تتناسب مع النمو السكاني، الأمر الذي يتطلب تطبيق أسلوب جديد يتعلق بالإنتاج والتشغيل يركز على قطاع الصناعة. وأوصت الدراسة بأنه يجب أن تركز التنمية المستدامة أيضًا على المزايا والتعويضات التي توفرها التنمية الاقتصادية لتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للمجتمعات والحفاظ على سلامة البيئة، وهي القضية المركزية في عملية التنمية. ومن هنا يتولى الإعلام دوراً مؤثراً وفريداً في تحقيق التنمية المستدامة من حيث شرح وتفسير الأفكار المبتكرة، وإقناع الجمهور بالرسائل ذات الصلة وتشكيل رأي عام حول قضايا التنمية المستدامة، خاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت اهتماماً كبيراً، والتقدم التكنولوجي في وسائل الإعلام وأجهزة الاتصال وطرقها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستخدام الواسع النطاق للإنترنت والمحتوى الإعلامي المتنوع الذي توفره في جميع أنحاء العالم(Al Serhan, 2022) [23]

4. دراسة Youssef, Abeer (2022) بعنوان: دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة، يقدم البحث لمحة عامة عن دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز الاستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يشمل الاقتصاد الرقمي استخدام التقنيات الرقمية والاتصال والابتكار القائم على البيانات لتحويل الصناعات وتسهيل النمو الاقتصادي. ولديها القدرة على تعزيز التنمية المستدامة من خلال سبل مختلفة. أولاً، يتيح الاقتصاد الرقمي كفاءة استخدام الموارد والحفاظ على البيئة. يمكن لتقنيات مثل إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي تحسين استهلاك الموارد، وتقليل توليد النفايات، وتمكين الإدارة الذكية للطاقة. ومن خلال رقمنة العمليات وتنفيذ الحلول القائمة على البيانات، يمكن للشركات تحقيق قدر أكبر من الاستدامة في عملياتها. ومن خلال المنصات الرقمية والخدمات الإلكترونية، يتمكن السكان المحرومون من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات المالية. كما تلعب برامج محو الأمية الرقمية ومبادرات بناء القدرات دورًا حاسمًا في ضمان قدرة الجميع على المشاركة في الاقتصاد الرقمي والاستفادة منه. كما يدعم الاقتصاد الرقمي النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وأوضحت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الرقمي يتمتع بالقدرة على تحفيز التنمية المستدامة من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد، والشمولية، والنمو الاقتصادي، واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. إن اغتنام الفرص التي يوفرها الاقتصاد الرقمي مع معالجة التحديات المرتبطة به يمكن أن يمهد الطريق لمستقبل أكثر استدامة وازدهاراً (Youssef, 2022) [24]

5. دراسة Matthias Karmasin, Denise Vocim (2021) بعنوان: دور الاستدامة في دراسات الإعلام والاتصال والمناهج الدراسية في جميع أنحاء أوروبا، يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى الاستدامة والجوانب الأساسية المرتبطة بها في مناهج الإعلام والاتصال المتكاملة في مؤسسات التعليم العالي في أوروبا. تم تحليل 1068 برنامجًا لدرجة البكالوريوس والماجستير، بالإضافة إلى وقد تم تحليل مواصفات المناهج/ البرامج ذات الصلة من 28 دولة أوروبية من خلال المحتوى. وأظهرت النتائج أن مستوى تكامل المناهج الدراسية لجوانب الاستدامة في مجال الإعلام، يكون الاتصال منخفضًا (14%) إلى منخفض جدًا (6%) على مستوى الوحدة. في معظم الحالات، تظل الاستدامة أمرًا ممكنًا. وهذا يمكن أن يشير إلى الصعوبة في تفعيل مفهوم مثل الاستدامة، والذي لا يقتصر على مؤسسات التعليم العالي فقط، ولكن أيضًا السياسة والمجتمع ككل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النتائج تترك مساحة للتفكير في المسؤولية الاجتماعية والتعليمية لمؤسسات التعليم العالي.

ويعد هذا البحث أحد المحاولاًت القليلة للتحقق من مستوى التكامل الفعلي في جوانب الاستدامة في المناهج الدراسية لتخصص محدد ذي صلة بالاستدامة، وتم إجراؤها كدراسة حالة أو كتحليل لبلد واحد (Vocim, 2021). [25]

6. دراسة (2021) Syfa, Tokiranl, Norhayati, shahibi بعنوان: التحديات التي تواجه تنفيذ بيئة الثقافة الرقمية بين المجتمع الريفي في ماليزيا: نظرة عامة، الغرض من هذا المقال هو تقييم التحديات الحالية في تنفيذ بيئة الثقافة الرقمية بين المجتمع الريفي في ماليزيا. تم تطبيق منهج مسح الأدبيات كمنهجية للدراسة لاستكشاف التحديات الحالية في تنفيذ بيئة الثقافة الرقمية بين المجتمع الريفي في ماليزيا. وقد تم تحديد العديد من التحديات، بما في ذلك القضايا الريفية المستدامة، والفجوات الرقمية، والعوامل الديموغرافية، وعامل المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، والفرد، وكذلك عامل السلوك. وفقًا لمراجعة الأدبيات التي تم إجراؤها، تم الكشف عن أن هذه التحديات تعيق بشكل كبير حركة الحكومة في تنفيذ الثقافة الرقمية داخل المجتمع الريفي. وللتغلب على هذه التحديات، ينبغي صياغة نموذج داعم قوي وفعال لمساعدة الحكومة في بناء وإنشاء بيئة ثقافية رقمية في ماليزيا، وخاصة بين المجتمع الريفي. ومن ثم، هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة المتعمقة للحصول على معلومات أدبية شاملة لمعالجة هذه القضية. كما تساهم هذه الدراسة في الأدبيات الموجودة حول التحديات التي تواجه تنفيذ بيئة الثقافة الرقمية داخل المجتمعات الريفية، وخاصة في ماليزيا. من الضروري فهم تحديات الثقافة الرقمية لتخطيط الإستراتيجية المناسبة نحو تبني الثقافة الرقمية بين المجتمع الريفي الماليزي (Syfa, Tokiranl, Norhayati, shahibi,2021). [26]

7. دراسة (2021) Kottmeyer, Benjamin بعنوان: الرقمنة والتنمية المستدامة: الفرص ومخاطر استخدام التقنيات الرقمية لتنفيذ الاقتصاد الدائري، تتناول هذه الورقة السؤال: ما هي النتائج والمخاوف الاجتماعية الحاسمة الناجمة عن التقدم في الرقمنة في بيئة عملنا؟ لمناقشة مسألة البحث واسعة النطاق بعمق كاف، هذا لا تركز الورقة على النتائج الاجتماعية الحاسمة المحددة للتحول الرقمي فحسب، بل تركز أيضًا على كيفية حدوث بعض هذه النتائج، ويمكن التخفيف منها من خلال الجمع بين الأدوات الرقمية ومفهوم الاقتصاد الدائري (يمثل الفكرة المجردة للتنمية المستدامة). تنفيذ تقنيات blockchain وتُظهر نماذج الأعمال الجديدة أن التقنيات الرقمية لديها القدرة على سد فجوة التنفيذ بين النظرية والتطبيق لمفهوم الاقتصاد الدائري من خلال تعزيز تدفق المعلومات والتواصل بين أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه التقنيات ينطوي أيضًا على مخاطر اجتماعية واقتصادية، مثل إساءة استخدام السلطة أو المراجحة التنظيمية، والتي ينبغي النظر فيها مقدماً. لتجنب تعريض الابتكارات الرقمية للخطر، ينبغي للبحوث المستقبلية، وبالتالي تطوير فهم أكثر شمولية ومتعددة التخصصات للتفاعلات المعقدة واستغلال إمكانات الرقمنة لتحقيق التقدم الاجتماعي. وأوضحت نتائج الدراسة إن عواقب الرقمنة معقدة وتتراوح من الفرص الكبيرة إلى المخاطر الكبرى. وأن استخدام التقنيات الرقمية وطاقتها التحويلية وسرعة الابتكار ودمجها مع التحولات الاجتماعية الأخرى مثل التنمية المستدامة، وفرص التخفيف من المخاطر مقدمًا وتوجيه الابتكار لصالح التقدم الاجتماعي. كما تُظهر تقنيات blockchain ونماذج الأعمال الجديدة أن التقنيات الرقمية لديها القدرة على تحقيق ذلك، وسد فجوة تنفيذ مفهوم الاقتصاد الدائري من خلال تعزيز تدفق المعلومات والتواصل بين أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة (Kottmeyer, 1 202). [27]

8. دراسة (2021)Mariusz Dacko, Aleksandra Płonka, Łukasz Satoła and Aneta Dacko بعنوان: التنمية المستدامة حسب آراء الخبراء البولنديين، لقد كان لفكرة الاستدامة تأثيرها على الوعي العام منذ ما يقرب من خمسة عقود. ومع ذلك، فإن ممثلي العلوم المختلفة يفسرونها بعدة طرق مختلفة، وكانت هناك عدة مئات من التعريفات لها بالفعل

في نهاية القرن العشرين. لا يوجد شك أن الفهم الصحيح لجوهر ومعنى التنمية المستدامة عن طريق قادة الرأي الذين يمثلون مختلف التخصصات العلمية يحددون التحولات في قطاعات معينة من الاقتصاد، وخاصة في قطاع الطاقة. تهدف هذه الورقة إلى مراجعة وتنظيم آراء الخبراء البولنديين حول مفهوم الاستدامة والتطوير وبيان أهم المعالم التي تحدده. تعرض الورقة نتائج استطلاع رأي 105 خبراء ينتمون إلى مجموعة واسعة من المؤسسات. المستجيبين يمثلون العلوم الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والطبيعية. وقد تم الحصول على البيانات باستخدام استبيان يحتوي على 23 سؤالاً حول الاستدامة كما احتوى استبيان المسح على 4 أسئلة تخص المستجيب. وكانت الأسئلة في الاستبيان مفتوحة ومغلقة. ومن نتائج الدراسة أنه على الرغم من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء حسب التخصص، فإن البحث أظهر أن غالبية الخبراء البولنديين وافقوا على الفهم الكلاسيكي لمفهوم التنمية المستدامة: التأكيد على سياق العدالة بين الأجيال. بشكل عام، كما كانت التعاريف البديلة مقبولة على نطاق أوسع من قبل المجيبين. ولقد كانت الأسس النظرية للتنمية المستدامة موجودة، وربما، على الأرجح ستستمر صياغتها على الحدود بين الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والعلوم التقنية. ومع ذلك، فإن مساهمة الاقتصاد مهمة ولا يمكن إنكارها (Mariusz Dacko,2021). [28]

9. دراسة (2018) Mina Fanea-Ivanovic بعنوان: الثقافة شرط أساسي للتنمية المستدامة. تحقيق في عملية رقمنة المحتوى الثقافي في رومانيا، هدفت الورقة البحثية فحص الفرص الرئيسية لعملية رقمنة المحتوى الثقافي مع التركيز على رومانيا وتسليط الضوء على المجالات الرئيسية التي لا تزال البلاد متخلفة فيها. هذه الورقة البحثية عبارة عن تحقيق تجريبي في التقدم المحرز، وتحديد المواقع بين الآخرين الدول الأوروبية وآفاق الرقمنة الثقافية لرومانيا. مثل هذه الأمور من المحددات المهمة للنمو الذكي والمستدام والشامل، طالما إمكانية الوصول إلى الجمهور تعد الخدمات والمحتوى الثقافي هدفًا رئيسيًا لاستراتيجية أوروبا 2020. ومنهجياً اعتمدت الدراسة على التحليل النقدي لوثائق السياسة العامة في المسائل المتعلقة برقمنة التراث الثقافي (استراتيجية أوروبا 2020 والأجندة الرقمية الأوروبية، واستراتيجية الأجندة الرقمية لرومانيا 2020، الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير والابتكار 2014-2020، الاستراتيجية القطاعية في مجال الثقافة والتراث الوطني الفترة 2014-2020، واستراتيجية الثقافة والتراث الوطني 2016-2020). التحليل التجريبي لعناصر التراث الثقافي الرقمي. ثقافية وطنية ودولية والاستراتيجيات المتعلقة بالتراث، من خلال أهدافها وتدابيرها المحددة، هي شرط لا بد لتحقيق زيادة مستدامة في جودة وكمية المحتوى الثقافي الرقمي. ومن نتائج الدراسة: تعتبر الثقافة الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة، ولها تأثير قوي على مجالات عديدة داخل الاقتصاد. إن وجود العناصر الثقافية الرقمية يمكن أن يؤدي إلى إطلاق العنان لإمكانات الصناعات والقطاعات الأخرى أيضًا، مثل البحث والتعليم والصناعات الثقافية الإبداعية (التصميم، تصميم الأزياء، والفنون البصرية، والسينما والتلفزيون، والفنون المسرحية، والموسيقى، والهندسة المعمارية، والإعلان، وما إلى ذلك)، والسياحة، وما إلى ذلك (Mina Fanea-Ivanovic,2018). [29]

10. دراسة (2018) Pink, Małgorzata بعنوان: الجوانب الثقافية للتنمية المستدامة، الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية هو تحديد الجوانب الثقافية للتنمية المستدامة، من خلال دراسة الترابط بين الخصائص الثقافية المختارة ومؤشر التنمية المستدامة. وعليه فإن فرضية هذا المقال هي أن: التنمية المستدامة تحقق معدلات أعلى في الدول التي لها ملف ثقافي محدد يمثل قيم الحضارة الغربية. تم التحقق من الفرضية باستخدام اختبار بيرسون للترابط. وصفت الحجج المعتمدة في الاختبارات سمات ثقافية مثل المسافة إلى السلطة، والذكورة مقابل الأنوثة، والفردية مقابل الجماعية، ودرجة تجنب عدم اليقين، والتوجه

طويل المدى، والتسامح، وكذلك متلازمات المادية وما بعد المادية في سياق أهداف التنمية المستدامة. وأن هناك علاقة إيجابية بين القيم التي تحدد الثقافة الأوروبية ومؤشر أهداف التنمية المستدامة. وتمت صياغة الاستنتاجات الناتجة عن هذه الملاحظة فيما يتعلق بخصوصية التنمية المستدامة في السياق الثقافي

(Pink, Małgorzata,2018). [30]

التعليق على الدراسات السابقة

نستنتج من العرض السابق للدراسات والبحوث العربية والأجنبية التي تناولت قضية التنمية المستدامة ودور الإعلام الحديث والثقافة الإعلامية في تعزيزها، أن الغالبية العظمى من تلك الدراسات قد تناولت هذه القضية بالتركيز على العلاقة بين الإعلام بعامة، والإعلام التنموي بخاصة والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بينما دراسات أخرى اهتمت بالكشف عن العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية أو الإعلام الرقمي بوسائله المختلفة ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة. وثمة دراسات أخرى تناولت دور الإعلام البيئي في تعزيز التنمية المستدامة. وهذا يعني أن جميع الدراسات قد تناولت دور الإعلام الحديث بوسائله المختلفة في تحقيق التنمية المستدامة من زوايا وجوانب مختلفة. ومن ثم، فإن ما يميز الدراسة الراهنة أنها قد تناولت القضية بالتركيز على دور الثقافة الإعلامية بما تشتمل عليه من معارف ومعلومات يستمدها الشباب الجامعي من تعرضهم لوسائل الإعلام الحديثة، والتي تشكل اتجاهاتهم وسلوكهم نحو تقييم استراتيجيات التنمية المستدامة، والدور الذي تلعبه تلك الثقافة في تعزيز التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالإجراءات المنهجية التي اتبعتها تلك الدراسات، فإن الغالبية العظمى من الدراسات تُعد دراسات وصفية، لذلك اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، والبعض منها قد اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي، ومن ثم، اعتمدت تلك الدراسات على الاستبيان أو المقابلة كأدوات لجمع البيانات الميدانية. ودراسات أخرى اعتمدت على المنهج التاريخي، وخاصة تلك الدراسات النظرية التحليلية التي انطلقت من تحليل الأدبيات والدراسات التي تناولت التنمية المستدامة.

وقد توصلت تلك الدراسات سواء النظرية التحليلية أم تلك التي اعتمدت على دراسات ميدانية إلى نتائج مهمة فسرت من خلالها الدور المهم الذي يلعبه الإعلام الحديث بوسائله المختلفة في تعزيز التنمية المستدامة. هذه النتائج يمكن الاستفادة منها بمقارنتها بالنتائج التي تسفر عنها الدراسة الراهنة، وذلك لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف من ناحية، وإبراز أهمية الدراسة الراهنة من ناحية أخرى.

إضافة إلى أن الباحث قد استفاد من الاطلاع على تلك الدراسات والبحوث الحديثة العربية والأجنبية في جوانب عدة منها: بلورة مشكلة الدراسة، والمتمثلة في دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي، وتعريف المفاهيم الأساسية التي تضمنتها الدراسة، وكذلك تحديد الأهداف والتساؤلات، والاجراءات المنهجية التي اعتمد عليها، هذا فضلاً عن تحديد المداخل النظرية التي يمكن الاستفادة منها في تحليل وتفسير مدى تأثير الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة بجوانبها وأبعادها المختلفة لدى الشباب الجامعي.

إن التغيرات الضخمة التي تعرضت لها النظم الإعلامية على مستوى العالم، وذلك بفعل التطورات العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات العالمية قد صاحبها تغييرات مماثلة في النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كنتيجة للثورة الإعلامية والاتصالية، لذلك ينبغي دراسة وبحث دور الإعلام الحديث أو الرقمي في التنمية المستدامة بكافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

مفاهيم الدراسة

تتضمن الدراسة عدة مفاهيم أساسية تتمثل في: مفهوم الثقافة الإعلامية، مفهوم الشباب الجامعي، مفهوم التنمية المستدامة، سوف يقوم الباحثان بعرض بعض التعريفات لكل مفهوم من المفاهيم، وذلك اعتماداً على الأدبيات والدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف صياغة تعريف إجرائي لكل مفهوم يتناسب وطبيعة الدراسة الراهنة.

1. **مفهوم الثقافة الإعلامية** إن الهدف الرئيسي من الثقافة الإعلامية هو تطوير مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي عند التعامل مع وسائل الإعلام، حيث يمكننا مشاهدة وسائل الإعلام بشكل نقدي وتقييم الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في حياتنا اليومية، وذلك لأن هذه الوسائل هي أكثر الوسائل تأثيراً في الرأي العام وتحديد اتجاهاته، بل إن هذه الوسائل أصبحت تمثل مصدراً أساسياً للثقافة العامة لكافة فئات المجتمع. وثمة تعريفات متعددة للثقافة الإعلامية نذكر منها ما يأتي:

الثقافة الإعلامية هي نتاج لعملية التربية الإعلامية، وتشمل الوعي بالوسائل الإعلامية، والقدرة على احترام وجهات النظر المتعددة، والوعي بوظائف النظام الإعلامي في المجتمع. وكذلك هي المضامين الثقافية التي يتلقاها الفرد والجماعة من المصادر التربوية والإعلامية المختلفة والتي تشكل معتقداتهم وقيمهم التي تؤثر في تكوين سلوكهم (يعيشي، هداجي، 2021) [16].

كما تُعرف الثقافة الإعلامية بأنها جميع المبادئ والأخلاق والقيم الاجتماعية والعقلية والسلوكية التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة، والتي تساعد في بناء الإنسان وتشكيل اتجاهاته ومستوى وعيه الاجتماعي ليتمكن من أداء رسالته وواجباته نحو مجتمعه (محمود، 2017) [31]. وتُعرف أيضاً بأنها المضامين التي يتلقاها الفرد والجماعة من المصادر الإعلامية، وتشكل معتقداتهم وتصوراتهم ومفاهيمهم وقيمهم التي تؤثر في تكوين سلوكهم وعاداتهم وتقاليدهم وأنماط حياتهم (الأسدي، 2021). [32]

وقد عرف التربويون الثقافة الإعلامية بأنها: القدرة على فهم واستخدام محتوى وسائل الإعلام الجماهيرية بكفاءة وفعالية، أي اكتساب المعارف والاتجاهات والمهارات الإعلامية التي تمكن من القدرة على الدخول والاستخدام الجيد لوسائل الإعلام المختلفة وفهمها وتحليلها وتقويمها وإنتاجها بكافة أشكالها، بهدف تنشأة الفرد كمواطن إيجابي وناشط وناقد في تعامله مع الإعلام بمختلف وسائله (الحارون 2016). [33]

وتمثل الثقافة الإعلامية الرقمية مجموعة من القيم والممارسات والتقييمات المتعلقة بطرق تصرف الناس وتفاعلهم داخل مجتمع شبكي معاصر. ومن ناحية أخرى، تمثل الثقافة التشاركية، حيث لا يستخدم الناس المعلومات فحسب، بل يساهمون أيضًا بالمعلومات بطرق مختلفة. وتتشكل الثقافة الإعلامية الرقمية من خلال ظهور واستخدام التقنيات الرقمية، وتمثل الثقافة الرقمية تكامل واعتماد التكنولوجيا الشاملة لبناء منصة وممارسات عملية ومبتكرة ومتصلة (syfa, Hussin, Shahibi, 2021). [26]

ويمكن تعريف الثقافة الإعلامية **إجرائياً:** بأنها كل ما يكتسبه الفرد من وسائل الإعلام المختلفة التقليدية والحديثة من معلومات ومعارف ومضامين تشكل منظومة من القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والمهارات التي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على اتجاهاته وآرائه حول استراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يمكنه من تقييم الإنجازات التي تمت في مجالاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2. **مفهوم التنمية المستدامة:** يُعد مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Developmentمصطلحاً اقتصادياً اجتماعياً أممياً، رسمت هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف

المعيشة لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وادراجها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية حتى لا تُحمل الكوكب فوق طاقته.

وتعني الاستدامة ضمان حق الأجيال القادمة من الموارد المتوافرة وليست لجيل واحد، بما يضمن التوازن والاستمرارية والحفاظ على الموارد من النفاذ والاستهلاك الجائر عبر مجموعة من المعايير. وثمة تعريفات متعدد للتنمية المستدامة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يأتي:

تُعرف التنمية المستدامة بأنها عملية مخطط لها ومقصودة لإحداث تغيير إيجابي في نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات من خلال توفير خيارات وفرص أوسع تنعكس على نوعية الحياة واستدامة الموارد للأجيال القادمة، والحفاظ على الموارد واستدامتها (الشيخ 2017). [4]

كما تعني الاستدامة في مفردات التنمية النمو المسؤول، أي النمو الذي يتحقق عندما يتم التوفيق بين الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية (الأهدن 2005) [34]. كما عرف تقرير "برونتلاند " الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يُعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتها (طلبة 2009). [35]

والتنمية المستدامة هي أيضاً مفهوم يصعب تفعيله بسبب غموضه، ومع ذلك، لتبسيط الأمر في هذا السياق، فهو يهتم بالتوازن الاقتصادي، الأهداف الاجتماعية والبيئية. الافتراض الأساسي هو أن معظم الأنظمة السياسية الحالية تعزز النمو الاقتصادي على حساب التماسك الاجتماعي وحدود الكواكب، وبالتالي لا يحبذون التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، فإن التحول النموذجي هو تحول النظم المجتمعية – ضرورية لتعزيز التنمية المستدامة (Benjamin Kottmeyer, 2021). [27]
كما تُعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية، وخاصة الزراعية والحيوانية، والمحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها، بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض. وهي أيضاً ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ (أبو النصر وآخرون 2017). [36]

ويمكن تعريف التنمية المستدامة **إجرائياً** بأنها: عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، أي رفع مستوى الأفراد والمجتمعات ومساعدتها على التخلص مما تعانيه من فقر وأمية ومرض، وتلبية حاجات المجتمعات دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وأن تتوافق الاهتمامات الاجتماعية والسياسية والبيئية مع الحاجات الاقتصادية للناس، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما يحقق العدل والمساواة والحياة الكريمة.

3. مفهوم الشباب: إن تحديد مرحلة الشباب بدايتها ونهايتها تختلف من مجتمع لآخر حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل مجتمع، كما أن خصائص الشباب ليست نتاجاً للنمو الإنساني البيولوجي بقدر كونها نتيجة لمدى تمكن وسائط التنشئة الاجتماعية والمتمثلة في البيت والمدرسة والمسجد والأقران ووسائل الإعلام والمؤسسات الأخرى القائمة في المجتمع.

وثمة تعريفات عدة لمفهوم الشباب، حيث نجد من يتناولها من منظور العمر أو على أساس المعيار الزمني، فيكون الشباب هم تلك المرحلة العمرية التي تقع ما بين 16–30 سنة، والبعض الآخر ينظر لها من منظور اجتماعي على أساس أن الشباب مرحلة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة، ومن ثم، فهم أكثر الشرائح الاجتماعية شوقاً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وهم الأكثر تفاعلاً معها (ليلة 1993). [37]

ويُعرف علماء النفس الشباب بأنها حالة نفسية يمر بها الإنسان تتميز بالحيوية، وترتبط بالاستعداد والرغبة والقدرة على التعلم ومرونة العلاقات الإنسانية، وتحمل المسؤولية، وهي المرحلة التي ينتقل فيها الشخص من مرحلة كان يعتمد فيها على الآخرين إلى مرحلة يصبح فيها معتمداً على نفسه (أبوالمعاطي 1999) [38] كما يرى البعض الآخر، ضرورة الأخذ في الاعتبار طبيعة الاختلاف والتفاوت بين المجتمعات في تحديد مفهوم الشباب، فخصائص المجتمع الذي ينتمون إليه سوف تنعكس بالضرورة على تكوينهم الشخصي ومواقفهم من الحياة، ورؤيتهم للكون، ومن ثم، مدى مشاركتهم في المواقف المختلفة وعلى مختلف الأصعدة، وتجاوبهم مع مضامين الجوانب الاجتماعية والثقافية بمجتمعهم الذي ينتمون إليه (عودة 2002)[39].

انطلاقاً من ذلك، يمكن تعريف الشباب الجامعي **إجرائياً** بأنه كل طالب وطالبة تتراوح أعمارهم ما بين 18–30 سنة من الطلبة المسجلين في كلية الآداب جامعة عين شمس والمنتظمين في الدراسة في التخصصات العلمية المختلفة، والذين يحملون بطاقة جامعية تثبت تسجيلهم في الكلية وفي الأقسام العلمية التي ينتمون إليها، والذين لديهم معرفة جيدة بوسائل الإعلام الحديثة ومدى تأثير الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة في جوانبها وأبعادها المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

لا شك في أن ظهور الإعلام الرقمي وما نتج عنه من وسائل حديثة وثقافة إعلامية حديثة، وما صاحبها من تأثيرات على المجتمعات المعاصرة بصورة عامة، وعلى الشباب الجامعي بخاصه، قد أثار اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات العلمية وبخاصة علوم الاتصال والإعلام وعلم الاجتماع، ومن ثم قدموا تفسيرات وتحليلات لتفسير دور الإعلام الحديث والثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة، وحاولوا الاستفادة من النظريات المعاصرة في تحليل ذلك الدور في ضوء النماذج النظرية المعاصرة. ويمكننا أن نعرض للفرضيات التي تضمنتها هذه النظريات السوسيولوجية والإعلامية التي فسرت هذه الظاهرة، وذلك لمحاولة الاستفادة منها في الدراسة الراهنة.

- **نظرية الاستخدامات والاشباعات**

تعتمد هذه النظرية على بعض الحقائق السيكولوجية، وهي أن كل فرد لديه بناء خاص للاهتمامات والاحتياجات والقيم التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل اختياراته من وسائل. ومن أهم الافتراضات التي يقوم عليها هذا المدخل: إن جمهور وسائل الاتصال إيجابي، فهو يختار وينتقي من وسائل الاتصال ما يفضله وما يتفق مع قيمه واتجاهاته واهتماماته الخاصة. وأن الفروق الفردية للأفراد هي التي تتحكم في حاجاتهم واختياراتهم لوسائل الإعلام. فضلاً عن أن أفراد الجمهور يستطيعون دائماً تحديد حاجاتهم ودوافعهم، وبالتالي يختارون الوسائل التي تشبع تلك الحاجات (حسين، 2018) [40]. وتقوم هذه النظرية

في ظل التكنولوجيا الجديدة بمعرفة ما تقدمه هذه التكنولوجيا من خدمات لمستخدميها، وايضاح مدى مساهمة هذه الخدمات في توصيل المعلومات ومعرفة الاشباعات التي تحققها (شفيق 2014) [41].

- **نظرية الغرس الثقافي**

يتمثل الفرض الرئيسي لنظرية الغرس الثقافي في أن التعرض المكثف لنماذج وصور ثقافية ثابتة ومتكررة يشكل تدريجياً إدراك الفرد للواقع الاجتماعي المحيط به، نتيجة التعرض التراكمي لوسائل الإعلام بصورة عامة. أي أن الأفراد الأكثر تعرضاً يدركون العالم الواقعي المعاش بناءً على الواقع الخيالي بشكل مختلف عن أولئك الذين يشاهدون أقل، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إدراك الجمهور لهذا الواقع المحرف أو الواقع الرمزي أو الافتراضي يكتسب نوعاً من الشرعية الاجتماعية، مما يؤدي إلى التأثير على اتجاهات وآراء وسلوك الجمهور المتلقي. كما أن انغماس الأفراد في هذا المحتوى الافتراضي يؤثر على إدراكهم للقضايا والموضوعات المختلفة ونظرتهم للعالم من حولهم. وفي هذه الحالة تصبح وسائل التواصل الاجتماعي بديلاً للواقع الاجتماعي، ومن ثم ترتفع قدرتها على تشكيل القيم الاجتماعية والأخلاقية للأفراد والمعتقدات العامة عن العالم، وليس فقط تشكيل وجهة النظر حول مسألة محددة بعينها. ولذلك، فمن خلال متابعة وسائل الإعلام الحديث يكتسب المستخدم بدون وعي الكثير من الحقائق، وهذه الحقائق تصبح تدريجياً الأساس للقيم التي يكتسبها المستخدم عن العالم الحقيقي، مما ينعكس على آراء المستخدم واتجاهاته وتقييماته (محمدي، 2020). [42]

- **نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام**

تقوم الفكرة الأساسية للنظرية على أن استخدام وسائل الإعلام بشكل مكثف يعمل على التأثير في الجمهور سواء كان تأثيراً معرفياً أم سلوكياً أم وجدانياً، وذلك من خلال الرسائل المميزة والمكثفة التي تقدمها هذه الوسائل للحصول على المعلومات والأخبار. بالإضافة إلى أن فكرة تغيير سلوك ومعارف ووجدان الجمهور يمكن أن تصبح تأثيراً مرتداً لتغيير كل من المجتمع ووسائل الإعلام والاتصال، وهذا هو معنى العلاقة الثلاثية بين وسائل الاتصال والجمهور والمجتمع (إسماعيل 2003) [43]. وتعتمد فكرة هذه النظرية على أنه كلما زاد اعتماد الفرد على وسائل الإعلام في تحقيق احتياجاته، زاد ذلك من أهمية الدور الذي تقوم به تلك الوسائل في حياة الفرد، وبالتالي تنطبق هذه الفكرة على المجتمع ككل، حيث أنه كلما زاد اعتماد أفراد المجتمع على وسائل الإعلام، زاد ذلك من حجم التأثير الكلي لهذ الوسائل، ومن ثم، تزداد أهمية الوظائف التي يمكن أن يؤديها لهذا المجتمع (مكاوي 2001). [44]

- **المدخل الاجتماعي للتنمية المستدامة**

إن الاهتمام بمفهوم التنمية ليس جديداً، حيث يُرجعه المهتمون إلى القرن التاسع عشر، لكن الاهتمام بقضية استدامة التنمية يعتبر حديثاً. وقد تزايد هذا الاهتمام خلال العقود الأخيرة، فالاستدامة من المنظور الاجتماعي تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة، وكيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الصحة والتعليم والعدالة. والاستدامة تهتم بالجانب الإنساني بكل أبعاده: الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية. وأن ذلك لن يتم إلا بالقضاء على كل أشكال الخلل والفوارق سواء أكانت داخل المجتمع نفسه، أي بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تشكله، أم بين الدول المتقدمة والدول النامية أم بين مختلف الأجيال.

وتشمل التنمية الاجتماعية قضايا الفقر والبطالة ونوعية الحياة والتعليم والنمو السكاني. فلا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية دون الوصول بالإنسان إلى حد مقبول لمستوى المعيشة، ويكون ذلك بتوفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص. والواقع أن التنمية الاجتماعية المستدامة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنمو والتطور الاقتصادي والبيئي، وأن تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر معالجة المسائل الاجتماعية، ومن بينها وأهمها مشكلتا العمل والبطالة (الكبيسي 2019). [45]

- **النظرية البنائية الوظيفية**

تعتبر نظرية البنائية الوظيفية أحد المداخل النظرية الأساسية لدراسة وسائل التواصل الاجتماعي ووظائفها المختلفة، وكذا الآثار المترتبة على استخدام تلك الوسائل سواء بالنسبة للفرد المستخدم أو الأسرة أو المجتمع بصورة عامة. فالنظرية الوظيفية هي النظرية السوسيولوجية التي يمكن من خلالها دراسة الأنساق الاجتماعية، حيث تصور النظرية المجتمع على أنه مجموعة من الأنساق المترابطة مع بعضها البعض، وأن النظام الاجتماعي يقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الأجزاء أو الأنساق الفرعية، أي النظم الاجتماعية التي يعتبر النسق الإعلامي أحدها. وأن أي تغير يطرأ على أي جزء من أجزاء البناء الاجتماعي يصاحبه بالضرورة تغيرات مماثلة في الأجزاء الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي (مهورباشة، 2018). [46]

- **نظرية التفاعلية الرمزية:** تعتبر نظرية التفاعل الرمزي من النظريات السلوكية الاجتماعية، حيث ركزت على الوحدات الاجتماعية الصغرى مثل الأسرة وجماعة الأصدقاء والسلوك الواقعي الذي يمارسه الأفراد في مختلف التشكيلات المحددة والمناسبات المألوفة. وهي منظور نظري على المستوى الجزئي في علم الاجتماع يهتم بتحليل الأنساق الاجتماعية الصغرى، وذلك من خلال تحليل مفهوم الأفراد عن المواقف والمعاني والأدوار وأنماط التفاعل، وذلك على عكس المنظورات التي تهتم بتحليل الأنساق أو الوحدات الكبرى مثل المنظور الوظيفي ومنظور الصراع (Micheel, Carter, & Fuller, celene, 2015). [47]
- **نظرية النسق العالمي:** تفترض نظرية النسق العالمي The World System Theory

أن التخصص في التجارة الدولية يؤدي إلى نقل الموارد من الأطراف (البلدان الأقل نمواً) إلى القلب (البلدان المتقدمة). وتنظر نظرية النسق العالمي إلى الاقتصاد العالمي على أنه تسلسل هرمي دولي غير متكافئ العلاقات، وأن العلاقات غير المتكافئة في التبادل بين دول العالم الثالث والعالم الأول هي مصدر فائض العالم الأول. وهذا يتناقض مع النظرية الماركسية الكلاسيكية، التي تفترض أن الفائض ينتج من رأس المال والعمل والعلاقة الموجودة في "الإنتاج" نفسه.

على غرار نظرية النظام العالمي، نشأت نظرية العولمة Globalization Theory من آليات عالمية لتعميق تكامل المعاملات الاقتصادية بين الدول. ومع ذلك، وبصرف النظر عن العلاقات الاقتصادية، هناك عناصر أساسية أخرى للتنمية فيما يتعلق بالعولمة تتمثل في الروابط الثقافية بين الأمم. هذا التوجه الثقافي، هو أحد العوامل الأساسية المسؤولة عن زيادة مرونة التكنولوجيا لربط الناس حول العالم ولذلك، فإن التواصل المفتوح والسهل بين الأمم قد خلق أرضية ثقافية متجانسة، وبالتالي خلق مجتمع عالمي واحد. وترتكز العولمة على عوامل سياسية واقتصادية وتكنولوجية واجتماعية وثقافية. وعلى الرغم من أن نظريات التنمية هذه لها نقاط ضعفها، إلا أنها مهدت الطريق لمفاهيم ونماذج التنمية العالمية الحالية، وهي "الاستدامة" و"التنمية المستدامة" (Mensah, 2019). [48]

المدخل النظري الملائم للدراسة

نستخلص من العرض السابق للنظريات السوسيولوجية المختلفة التي تناولت بالتحليل والتفسير قضية التنمية المستدامة، وكذلك النظريات الإعلامية التي تناولت دور وسائل الإعلام الحديثة وما تقدمه من ثقافة إعلامية، أنه يمكن الاستفادة من المقولات الأساسية لنظرية الاستخدامات والاشباعات فيما يتعلق بتأثير تلك الوسائل الحديثة في تشكيل قيم واتجاهات الشباب الجامعي، ومن ثم سلوكياته واهتماماته بشأن تقييمه لدور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة.

كما يمكن الاستفادة من مقولات نظرية الغرس الثقافي في أن تعرض الشباب الجامعي لوسائل الإعلام الحديثة يسهم في تشكيل ثقافتهم، مما يؤثر بالتالي على اتجاهاتهم وتقييمهم لدرو الثقافة الإعلامية في نشر أهداف ومجالات واستراتيجيات التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة. كما يمكن كذلك الاستفادة من فرضية نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، تلك التي تؤكد على أن استخدام الشباب الجامعي لوسائل الإعلام الحديثة وما تنشره من ثقافة إعلامية بشكل مكثف يؤثر فيهم على مختلف الأصعدة: المعرفية والمعلوماتية والوجدانية والسلوكية، وبالتالي فكلما زاد اعتماد الشباب على الثقافة الإعلامية المكتسبة من خلال وسائل الإعلام الحديثة التي يستخدمونها، كلما زاد وعيهم بقضايا المجتمع بصورة عامة، والتنمية المستدامة بخاصة.

ومن جانب آخر، يمكن الاستفادة من مقولات المدخل الاجتماعي للتنمية، وخاصة فرضية أن التنمية المستدامة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي والبيئي، وأن تحقيقها يتطلب معالجة كثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية، وخاصة البطالة والفقر والفروق الطبقية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالنظرية البنائية الوظيفية، فيمكن الاستفادة مقولاتها الأساسية في تفسير الآثار التي تترتب على استخدام وسائل الإعلام الحديثة، وذلك لأن تلك الوسائل تحقق أهدافاً وظيفية محددة تقوم عليها المؤسسات والتنظيمات والوسائل المختلفة التي تحمل أيضاً وسائل اتصالية تقوم بأدوار لتحقيق أهداف المستخدمين لها مثل: التعليم، التعلم، التثقيف، نقل المعلومات، الأخبار، الترفيه والتسلية وغير ذلك من وظائف متعددة. ومن ثم، يمكن القول إن النظرية الوظيفية من خلال التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام قد أثبتت أنه يمكن إدراج الاتصال ووسائله ضمن المكونات الحتمية للبناء الاجتماعي، حيث يمثل الإعلام بوسائله المختلفة التقليدية والرقمية نسقاً فرعياً ضمن الأنساق الاجتماعية الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي، ومن ثم، يؤدي الإعلام بوسائله المختلفة أدواراً متعددة في المجتمع. كما أن النظرية تساعد في فهم وتفسير الآثار المترتبة على استخدام تلك الوسائل في تشكيل ثقافة الشباب الجامعي، ومن ثم تشكيل قيمهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم نحو التنمية المستدامة وانجازاتها على مختلف الأصعدة.

ويمكن الاستفادة من مقولات نظرية التفاعلية الرمزية في تفسير موضوع التواصل الاجتماعي، كونها تفسر طبيعة التفاعل الاجتماعي للفرد مع غيره عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي وموقعه والدور الذي يؤديه من خلال اندماجه في المجتمع الافتراضي، وأن استخدام الفرد لتلك الوسائل الإلكترونية تملي عليه معاني وقيم ورموز جديدة تتعلق باستراتيجيات التنمية المستدامة وأهدافها. ومن ثم تعد نظرية التفاعل الرمزي من النظريات المناسبة لدراسة الوجود الاجتماعي في المجتمع الافتراضي، حيث يتفاعل الأفراد من خلال الشبكات الاجتماعية من خلال استخدام النص والصور والفيديوهات أو الشخصيات الرقمية، وهذه الوسائل تمثل معاني ورموز لهم، فالمستخدمون يتصرفون في المجتمع الافتراضي من خلال ما تعنيه الأشياء بالنسبة لهم، ويتشكل لديهم ذوات الكترونية من خلال التفاعل مع الآخرين عبر هذه الوسائل.

كما يمكن الاستفادة من مقولات النسق العالمي ونظرية العولمة، على اعتبار أن قضية التنمية المستدامة واستراتيجياتها وأهدافها وأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لم تعد قضية محلية أو إقليمية، بل باعتبارها قضية عالمية شغلت اهتمام المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية خلال العقود الأخيرة.

والخلاصة، إن الاستفادة من المقولات والفرضيات الأساسية لتلك النظريات يمكن أن يشكل مدخلاً نظرياً شمولياً مناسباً لتفسير دور وسائل الإعلام الحديثة، وما تنشره من ثقافة إعلامية لدى الشباب تسهم في تشكيل قيمهم ومعارفهم واتجاهاتهم وتقييمهم للإنجازات التي تحققت في مجال التنمية المستدامة في جوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الإجراءات المنهجية للدراسة

1. نوع الدراسة والمنهج المستخدم: تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، حيث تستهدف وصف وتحليل دور الثقافة الإعلامية في تشكيل وعي الشباب الجامعي بقضية التنمية المستدامة، ومن ثم، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من التحليل الدراسات والبحوث التي تناولت دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة، وأيضاً الوصف والتحليل الكمي والكيفي لبيانات الدراسة الميدانية التي تعكس أهداف الدراسة وتجيب عن تساؤلاتها. كما اعتمدت الدراسة أيضاً على منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

2. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من طلبة كلية الآداب جامعة عين شمس من عدة اقسام علمية والذي بلغ إجمالي العدد فيها (4785) طالباً، ونظراً لصعوبة تطبيق الاستبيان على جميع الطلاب من حيث الوقت والتكلفة، فقد تم أخذ عينة ممثلة من طلاب كلية الآداب جامعة عين شمس من عدة أقسام بالكلية والتي بلغت (356) طالباً وطالبة موزعة بين قسم علم الاجتماع(140) طالباً، وعلم النفس (80) طالبا، ووثائق ومكتبات(60) طالباً ، وقسم اللغات الشرقية(76) طالباً، وذلك وفقاً لقانون مورجان لتحديد الحجم الأمثل للعينة.

3. أدوات الدراسة: تعتبر الاستبانة الأداة الرئيسية لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وقد تم بناء مفردات الاستبانة بحيث تغطي أربع أجزاء، الجزء الأول: استخدامات الشباب الجامعي لوسائل الإعلام الحديثة، والجزء الثاني : وعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة، والجزء الثالث دور الإعلام الرقمي في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة، والجزء الرابع: دوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة، والجزء الخامس: اتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة، والجزء السادس: التأثيرات الوجدانية والسلوكية الناتجة عن متابعة الشباب لاستراتيجيات التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الحديثة، والجدول التالي يوضح عدد مفردات الاستبانة، وقد تم تصميم الأداة الكترونياً وتوزيعها على الطلاب بالكلية على اعتبار أنهم يمثلون الشباب الجامعي.

جدول رقم (1) يوضح عدد محاور الاستبانة

الأجزاء	دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي						المجموع
	استخدامات الشباب الجامعي لوسائل	مدى وعي الشباب الجامعي بأبعاد	دور وسائل الإعلام الحديثة (الإعلام	دوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل	اتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام	التأثيرات الوجدانية والسلوكية الناتجة عن متابعة الشباب	

	الإعلام الحديثة	التنمية المستدامة	الرقمي) في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة	الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة:	الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة:	لاستراتيجيات التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الحديثة	
الصورة المبدئية	10	30	10	12	10	14	86
بعد التحكيم	11	27	9	10	10	13	80
بعد الاتساق الداخلي	8	25	8	7	7	11	66

يتضح من الجدول السابق أن الاستبانة تتكون من (66) مفردة، وهي في مجملها تغطي جميع جوانب الاستبانة بأجزائها الأربعة. أمام كل مفردة ثلاثة بدائل، وعلى كل فرد من أفراد العينة أن يضع علامة (√)أمام البديل الذي يرى أنه ينطبق عليه، بحيث تعطى الدرجة (3،2،1) إذا كان وقع اختياره على (دائماً، أحياناً، نادراً) على الترتيب.

4. الخصائص السيكومترية للاستبانة

- **الصدق**
- **الصدق الظاهري:** حيث تم عرض الأداة على عدد (9)من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة عين شمس، وكلية الإنسانيات والعلوم بجامعة عجمان، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (80%) وتم حذف بعض العبارات وإضافة عبارات جديدة وإعادة صياغة البعض .وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.
- **الاتساق الداخلي:** تم حساب صدق الاتساق الداخلي عن طريق حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد بالدرجة الكلية وذلك للاستبانة بصورتيها الأولى والثانية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2) يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي للاستبيان

دور الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي	**صدق الاتساق الداخلي**
استخدامات الشباب الجامعي لوسائل الإعلام الحديثة	0.791**
مدى وعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة	0.870**
دور وسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الرقمي) في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة	0.701**

دوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة	0.782**
اتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة	0.81**
التأثيرات الوجدانية والسلوكية الناتجة عن متابعة الشباب لاستراتيجيات التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الحديثة	0.83**
الدرجة الكلية	0.82**

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)وهذا يشير إلى أن الاستبيان يتمتع بدرجة مقبولة من الاتساق الداخلي.

- **الثبات**

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات ألفا .كرونباخ لقيم الثبات التقديرية للاستبيان، وذلك لعينة قوامها (20)مفردة من مجتمع الدراسة .**وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:**

جدول رقم (3) يوضح نتائج ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا .كرونباخ

الابعاد	**ألفا كرونباخ**
استخدامات الشباب الجامعي لوسائل الإعلام الحديثة	0.832
مدى وعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة	0.890
دور وسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الرقمي) في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة	0.884
دوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة	0.706
اتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة	0.887
التأثيرات الوجدانية والسلوكية الناتجة عن متابعة الشباب لاستراتيجيات التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الحديثة	0.836

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معامل ألفا كرونباخ دالة إحصائياً، وهذا يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

5. حدود الدراسة وتتضمن الحدود البشرية للدراسة: وتتمثل في طلاب كلية الآداب جامعة عين شمس، في الأقسام المختلفة و**الحدود المكانية للدراسة** وهي كلية الآداب جامعة عين شمس. **والحدود الزمنية للدراسة:** فقد تم جمع البيانات خلال الفصل الأول من العام الجامعي2023-2024. وتم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (Spss)، وقد استخدمت التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل ثبات ألفا كرونباخ، ومعامل t-teste، وحجم التأثير (d).

6. الخصائص الاجتماعية لمجتمع الدراسة

جدول رقم (4) يوضح خصائص عينة الدراسة

النوع				محل الإقامة				السنة الدراسية							
ذكر		أنثى		قرية		مدينة		الاولى		الثانية		الثالثة		الرابعة	
ك	%	ك	%	18	5.1	338	94.9	18	5.1	48	13.5	122	34.3	168	47.2
94	26.4	262	73.6												

يتضح من بيانات الجدول السابق لإيما يتعلق بمتغير النوع أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة قد جاءت في فئة الاناث، بنسبة مئوية بلغت 73.6% من اجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الذكور 26.4%. أما فيما يتعلق بمكان الإقامة، فقد أوضحت البيانات أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة 94.9% تقيم في المدينة مقابل 5.1% فقط من المقيمين في القرية. كما توضح البيانات أيضاً والتي تتعلق بتوزيع الطلبة على السنوات الدراسية أن طلبة السنة الدراسية الرابعة قد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 47.2%، تليها طلبة السنة الدراسية الثالثة بنسبة بلغت 34.3%، ثم نسبة طلبة السنة الدراسية الثانية 13.5%، وأخيراً طلبة السنة الدراسية الأولى بنسبة بلغت 5.1% من اجمالي العينة.

الدراسة الميدانية: تحليل البيانات وتفسيرها

يعرض الباحثان النتائج الميدانية في ضوء تساؤلات الدراسة على النحو الآتي:

التساؤل الأول: ما هي استخدامات الشباب الجامعي لوسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الرقمي)؟.

جدول رقم (5) يوضح وسائل الإعلام الحديثة المستخدمة لدى الشباب الجامعي

م	أشكال تفاعل	ك	%
1	مواقع الشبكات الاجتماعية	40	11.2
2	المواقع الإخبارية	26	7.3
3	الصحافة الإلكترونية	28	7.9
4	الإذاعة الرقمية	12	3.4
5	التليفزيون الرقمي	16	4.5
6	مواقع التواصل الاجتماعي	122	34.3
7	الإنترنت	84	23.6
8	القنوات الفضائية	28	7.9
المجموع		356	100

توضح البيانات المبينة في الجدول السابق (5) أهم وسائل الإعلام الحديثة المستخدمة لدى الشباب الجامعي، حيث عبر الغالبية العظمي من الشباب الجامعي على استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بنسبة قدرها (34.3%)، ثم الأنترنت وذلك بنسبة قدرها (23.6%)، يليهم مواقع الشبكات الاجتماعية، وذلك بنسبة قدرها (11.2%)، وبعد ذلك الصحافة الإلكترونية والقنوات الفضائية بنسب متساوية بلغت (7.9%) لكل منهما، أما المواقع الإخبارية، فقد بلغت نسبتها 7.3%، يليها التليفزيون الرقمي بنسبة بلغت 4.5%. وأخيراً جاءت الإذاعة الرقمية في المرتبة الأخيرة وبنسبة قدرها (3.4%).

التساؤل الثاني: ما مدى وعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

جدول رقم (6) يوضح مدى وعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

م	العبارة			
		سَ	T	D
1	معلوماتك كافية حول استغلال المياه في المجال الصناعي والريفي والحضري	1.80	-4.930	-0.261
2	معلوماتك كافية حول زيادة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية	1.71	-7.226	-0.382
3	تدرك دور الرعاية الصحية خاصة في مواقع العمل	2.20	5.800	0.307
4	لديك معلومات حول استعمال مواد البناء	1.62	-9.935	-0.526
5	تتوافر لديك فرص تدريب مهني للاندماج في سوق العمل	1.74	-6.274	-0.332
6	لديك فهم واضح لمصادر ضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء	1.89	-2.610	-0.138
7	ترتبط صحة البشر في ذهنك بتوفير الهواء النقي للطبقات الفقيرة والمهمشة	2.24	5.302	0.281
8	ترتبط صحة البشر في ذهنك بتوافر المياه النقية للأسر الفقيرة	2.55	17.592	0.932
9	ترتبط صحة البشر في ذهنك بتوافر خدمات صحية ملائمة للفقراء	2.67	23.760	1.259
10	لديك وعي بأن الحياة الكريمة أساسها سكن ملائم وبسعر مناسب	2.56	18.184	0.963
11	لديك وعي بأهمية التقليل من استهلاك الغاز والكهرباء	2.22	5.825	0.308
12	تعرف كيفية استعمال الطاقة الشمسية أو الطاقة النظيفة	1.89	-2.683	-0.1422
13	لديك معلومات حول دعم المشروعات الصغيرة الموجهة للطبقات الفقيرة	2.09	2.253	0.119
14	في اعتقادك هناك اهتمام بخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع الخاص	1.60	-9.966	-0.528
15	في اعتقادك يوجد حماية كافية للمياه الجوفية	1.49	-13.446	-0.712
16	في نظرك يوجد حفاظ على موارد المياه العذبة الموجهة للشرب	1.54	-11.028	-0.584
17	تتوافر لديك رؤية واضحة حول ضرورة الحفاظ على الغابات	2.22	5.77	0.305
18	تتوافر لديك رؤية واضحة حول ضرورة الحفاظ على الثروة المائية	2.29	7.491	0.3970
19	تتوافر لديك رؤية واضحة حول ضرورة الحفاظ على الثروة الحيوانية	2.24	6.342	0.336

20	لديك وعياً بطرق التخلص من النفايات المنزلية	2.11	3.326	0.176
21	يؤدي التلوث بالضرورة إلى التدهور الصحي	2.77	27.924	1.479
22	تعتقد أن استهلاك المواد الطبيعية أكثر نفعاً من الاعتماد على المواد الاصطناعية	2.52	16.551	0.877
23	إن توفير بيئة نظيفة يتطلب ادخال قضايا البيئة في البرامج التي تزود الفرد بالمعلومات العامة	2.58	19.792	1.048
24	زيادة مداخيل القطاع العام مرتبط باستغلال المواد الطبيعية بشكل عقلاني	2.22	6.356	0.336
25	زيادة مداخيل القطاع الخاص مرتبط باستغلال المواد الطبيعية بشكل عقلاني	2.21	6.013	0.318

يتبين من البيانات الموضحة بالجدول السابق (6) أن جميع قيم ت دالة إحصائياً لوعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند مستوى معنوية (0.01).

كما يوجد اختلاف في قيم "d" بين قوة كل مفردة من المفردات في تمثيلها لوعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث كانت المفردة التي تنص على " يؤدي التلوث بالضرورة إلى التدهور الصحي " و كذلك المفردة " ترتبط صحة البشر في ذهنك بتوافر خدمات صحية ملائمة للفقراء" كما جاءت أيضاً المفردة " إن توفير بيئة نظيفة يتطلب ادخال قضايا البيئة في البرامج التي تزود الفرد بالمعلومات العامة" وتعتبر أيضاً المفردة " لديك وعي بأن الحياة الكريمة أساسها سكن ملائم وبسعر مناسب " من أكثر الجوانب المرتبطة بارتفاع وعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة خاصة المرتبطة بالجانب الصحي والبيئي . في حين جاءت المفردات الأقل وعياً وتأثيراً بالنسبة للشباب الجامعي والمرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة هي المفردة التي تنص على " في اعتقادك يوجد حماية كافية للمياه الجوفية" وكذلك المفردة "في نظرك يوجد حفاظ على موارد المياه العذبة الموجهة للشرب". كما نجد أن جميع قيم ت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) لوعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

التساؤل الثالث: ما دور الإعلام الحديث والثقافة الإعلامية في مجال التنمية المستدامة؟

جدول رقم (7) يوضح دور الإعلام الحديث والثقافة الإعلامية في مجال التنمية المستدامة

م	العبارة	سَ	T	D
1	يلعب الإعلام الحديث دوراً في توفير كافة المعلومات الخاصة باستراتيجيات التنمية المستدامة	2.12	3.969**	0.210
2	يساعد الإعلام الحديث على زيادة الاقتناع بأهمية استراتيجيات التنمية المستدامة	2.02	.834	0.044
3	يسهم الإعلام الحديث في خلق الوعي الثقافي لدى الشباب بتعزيز مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد	2.09	2.691**	0.142
4	يساهم الإعلام الحديث في زيادة الوعي الثقافي للشباب نحو تحسين فاعلية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية	2.10	3.058**	0.162
5	تعزز الثقافة الإعلامية ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب	2.17	5.103**	0.270

6	يساعد الإعلام الرقمي في تعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي	2.15	4.456**	0.236
7	يساعد الإعلام الحديث في الحكم على البرامج التنموية الجديدة في ضوء احتياجات المجتمع المصري	1.93	−1.908	−0.101
8	يساعد الإعلام الحديث على ادراج استراتيجيات التنمية المستدامة ضمن اهتمامات الشباب المصري	1.83	−4.752	−0.251

تشير البيانات الموضحة في الجدول السابق (7) إلى أن جميع قيم ت دالة إحصائياً حول دور وسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الرقمي) في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة عند مستوى معنوية (0.01).

كما يوجد اختلاف في قيم "d" بين قوة كل مفردة من المفردات في تمثيلها لدور وسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الرقمي) في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة ، حيث كانت المفردة التي تنص على " تعزز الثقافة الإعلامية ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب " و كذلك المفردة " يساعد الإعلام الرقمي في تعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي " كما جاءت أيضاً المفردة " يلعب الإعلام الحديث دوراً في توفير كافة المعلومات الخاصة باستراتيجيات التنمية المستدامة " وتعتبر أيضا المفردة " يساهم الإعلام الحديث في زيادة الوعي الثقافي للشباب نحو تحسين فاعلية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية "ضمن المفردات المرتبطة بدور الإعلام الرقمي في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة، وبذلك تعتبر هذه العبارات من أكثر الجوانب المرتبطة بتأثير دور وسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الرقمي) في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة. في حين جاءت أقل الأدوار الخاصة بوسائل الإعلام الحديثة في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة كل من الجوانب المرتبطة بأن الإعلام الحديث يساعد على إدراج استراتيجيات التنمية المستدامة ضمن اهتمامات الشباب المصري، وكذلك أن الإعلام الحديث يساعد في الحكم على البرامج التنموية الجديدة في ضوء احتياجات المجتمع المصري.

كما نجد أن جميع قيم ت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05,0.01) لدور وسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الرقمي) في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة.

التساؤل الرابع: ما هي دوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة؟

جدول رقم (8) يوضح دوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة

م	العبارة			
		سَ	T	D
1	متابعة تطور المدن في ظل تطبيق التنمية المستدامة	2.1127	2.886	0.152958
2	المشاركة في المناقشات مع الآخرين والاطلاع على آرائهم المختلفة حول استراتيجيات التنمية المستدامة	2.2817	8.326	0.441277
3	توفر الخدمات التفاعلية كإضافة صور وفيديوهات	2.3183	9.640	0.510919
4	تساهم هذه الوسائل في الترويج لاستراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة إعلامياً	2.1268	3.414	0.180942
5	التحدث عبر هذه الوسائل عن نجاح هذه الاستراتيجيات يزيد من قناعات الشباب بها	2.3352	9.305	0.493164
6	موضوعية في نقل الأحداث الخاصة باستراتيجيات التنمية المستدامة	1.9718	−0.827	−0.04383

7	الثقة والمصداقية بما يتم تقديمه عبر وسائل الإعلام الحديثة حول قضايا التنمية المستدامة	1.8845	-3.016	-0.15985

يتضح من بيانات الجدول السابق (8) أن جميع قيم ت دالة إحصائياً حول دوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة عند مستوى معنوية (0.01).

كما يوجد اختلاف في قيم "d" بين قوة كل مفردة من المفردات في تمثيلها لدوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث كانت المفردة التي تنص على "توفر الخدمات التفاعلية كإضافة صور وفيديوهات " و كذلك المفردة " التحدث عبر هذه الوسائل عن نجاح هذه الاستراتيجيات يزيد من قناعات الشباب بها " كما جاءت أيضاً المفردة " المشاركة في المناقشات مع الآخرين والاطلاع على آرائهم المختلفة حول استراتيجيات التنمية المستدامة " في حين تعتبر كل من المفردات " موضوعية في نقل الأحداث الخاصة باستراتيجيات التنمية المستدامة" والمفردة " الثقة والمصداقية بما يتم تقديمه عبر وسائل الإعلام الحديثة حول قضايا التنمية المستدامة "ضمن المفردات الأقل تأثيراً ودافعاً بالنسبة لاعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة، يرجع ذلك إلى أن الشباب الجامعي يفقد المصداقية و الموضوعية والثقة في وسائل الإعلام الحديثة لمتابعة استراتيجيات التنمية المستدامة.

كما نجد أن جميع قيم ت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بالنسبة لدوافع اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة.

التساؤل الخامس: ما هي اتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة؟.

جدول رقم (9) يوضح اتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة

م	العبارة			
		سَ	T	D
1	نقص المصداقية في تناولها لقضايا التنمية المستدامة	2.03	1	0.053
2	التركيز على موضوعات وقضايا دون الأخرى	2.32	9.111**	0.482
3	الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في تغطيتها للأحداث	2.12	3.326**	0.176
4	معالجة كل قضية بما يتناسب مع قيمتها ودرجة أهميتها	2.12	2.965*	0.157
5	اقتصار التغطية على مجرد ردود أفعال لواقع محدد	2.09	2.189*	0.116
6	التوازن في نقل القضايا الخاصة التنمية المستدامة	1.91	-2.415	-0.127
7	سطحية في تناولها لاستراتيجيات التنمية المستدامة	1.94	-1.226	-0.0649

يتضح من الجدول السابق (9) أن جميع قيم ت دالة إحصائياً بالنسبة لاتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة وذلك عند مستوى معنوية (0.050.01 ,).

كما يوجد اختلاف في قيم "d" بين قوة كل مفردة من المفردات في تمثيلها لاتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة، حيث كانت المفردة التي تنص على " التركيز على موضوعات وقضايا دون الأخرى " و كذلك المفردة " الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في تغطيتها للأحداث " كما جاءت أيضاً المفردة " معالجة كل قضية بما يتناسب مع قيمتها ودرجة أهميتها " وتعتبر أيضا المفردة " اقتصار التغطية على مجرد ردود أفعال لواقع محدد "ضمن المفردات المرتفعة التأثير لاتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة، وبذلك تعتبر هذه العبارات من أكثر اتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة. في حين جاءت أقل الاتجاهات نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة الاتجاهات الخاصة بسطحية تناولها لاستراتيجيات التنمية المستدامة، والتوازن في نقل القضايا الخاصة التنمية المستدامة. وأخيراً نقص المصداقية في تناولها لقضايا التنمية المستدامة.

نستنتج من ذلك أن حجم التأثير الخاص باتجاهات الشباب الجامعي نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة قد جاء منخفضاً، حيث أن الشباب الجامعي لديهم اتجاهات منخفضة نحو أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة.

التساؤل السادس: ما التأثيرات الوجدانية والسلوكية الناتجة عن متابعة الشباب لاستراتيجيات التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الحديثة؟.

كشفت بيانات الدراسة الميدانية عن مجموعة من التأثيرات الوجدانية والسلوكية الناتجة عن متابعة الشباب لاستراتيجيات التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الحديثة، يمكننا توضيحها من خلال البيانات المبينة في الجدولين الآتيين:

جدول رقم (10) يوضح التأثيرات الوجدانية الناتجة عن متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال وسائل الإعلام الحديثة

م	التأثيرات الوجدانية	ك	%
1	تدعيم جهود الحكومة في متابعة التطورات الخاصة بالتنمية المستدامة.	72	20.2
2	– تعزيز قيمة الالتزام نحو أداء الواجب الوطني لدي.	100	28.1
3	– الحكم على البرامج التنموية في ضوء احتياجات المجتمع.	67	18.8
4	– المساهمة في تصحيح الصورة الذهنية للحكومة.	40	11.2
5	– تغذية الشعور بالانتماء والولاء وحب الوطن	77	21.6
المجموع		356	100

تشير البيانات الموضحة في الجدول السابق (10) إلى تنوع وتباين وجهات نظر أفراد العينة فيما يتعلق بأهم التأثيرات الوجدانية الناتجة عن متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال وسائل الإعلام الحديثة، حيث عبر الغالبية العظمى من الشباب الجامعي أن أفضل تأثير وجداني بالنسبة لهم هو تعزيز قيمة الالتزام نحو أداء الواجب الوطني لدي، وذلك بنسبة

قدرها(28.1%)، وفي المرتبة الثانية جاء التأثير المتعلق بتغذية الشعور بالانتماء والولاء وحب الوطن بنسبة بلغت 21.6%، ثم في المرتبة الثالثة التأثير الوجداني المتعلق بتدعيم جهود الحكومة في متابعة التطورات الخاصة بالتنمية المستدامة، وذلك بنسبة قدرها(20.2%). بينما جاء التأثير الوجداني المتمثل في الحكم على البرامج التنموية في ضوء احتياجات المجتمع، وذلك بنسبة استجابات بلغت 18.8%. وأخيراً جاء أقل تأثير وجداني على الشباب من متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الحديثة التأثير المتعلق بالمساهمة في تصحيح الصورة الذهنية للحكومة، وذلك بنسبة قدرها (11.2%).

جدول رقم (11) يوضح التأثيرات السلوكية الناتجة عن متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال وسائل الإعلام الحديثة

م	التأثيرات السلوكية	ك	%
1	لمساعدة في اتخاذ القرارات الصائبة فيما يخص أهداف واستراتيجيات التنمية المستدامة.	110	30.9
2	– المساهمة في دعم أنشطة التنمية المستدامة في المجالات المختلفة.	90	25.3
3	– المساعدة في وضع آليات فاعلة تساعد على سرعة الإنجاز (الحكومة الإلكترونية).	45	12.6
4	– أصبحت أكثر انخراطاً في الحياة العامة والمشاركة في الترويج السياحي.	27	7.6
5	– أصبحت أكثر انخراطاً في الأعمال التطوعية.	40	11.2
6	– أدركت أهمية الملف المناخي وإعطائه أولوية.	44	12.4
المجموع		356	100

توضح البيانات المبينة في الجدول السابق(11) أهم التأثيرات السلوكية الناتجة عن متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال وسائل الإعلام الحديثة، حيث عبر الغالبية العظمى من الشباب الجامعي على أن أهم تأثير سلوكي ناتج من متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة هو المساعدة في اتخاذ القرارات الصائبة فيما يخص أهداف واستراتيجيات التنمية المستدامة، وذلك بنسبة قدرها(30.9%)، وجاء في المرتبة الثانية التأثير السلوكي الخاص بالمساهمة في دعم أنشطة التنمية المستدامة في المجالات المختلفة وذلك بنسبة قدرها(25.3%)، و في المرتبة الثالثة جاء التأثير السلوكي الخاص بالمساعدة في وضع آليات فاعلة تساعد على سرعة الإنجاز (الحكومة الإلكترونية) وبنسبة قدرها(12.6%)، وجاء في المرتبة الرابعة إدراك أهمية الملف المناخي وإعطائه أولوية وبنسبة قدرها(12.4%). وأخيراً جاء التأثير السلوكي المرتبطة بأن الشباب الجامعي أصبح أكثر انخراطاً في الحياة العامة والمشاركة في الترويج السياحي، وذلك بنسبة قدرها (7.6%).

مناقشة نتائج الدراسة

تسهم الثقافة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الشباب الجامعي من خلال مجموعة من الوسائل الإعلامية الحديثة والتي تنقل الثقافة الإعلامية التي تعزز وتنشر القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث بينت الدراسة أن أهم وسائل الإعلام الحديثة المستخدمة لدى الشباب الجامعي هي مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت ومواقع الشبكات الاجتماعية الصحافة الإلكترونية والقنوات الفضائية، في حين كانت الإذاعة الرقمية أقل استخداماً بين الشباب الجامعي. وقد يرجع ذلك إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي والانترنت والشبكات الاجتماعية الأكثر استخداماً وشهرة وسهولة بين الشباب. ويمكن تفسير تلك النتيجة في ضوء نظرية الغرس الثقافي، والتي تؤكد على أن تعامل الشباب مع الشبكات الاجتماعية يُزيد من وعيهم الثقافي

والمعلوماتي. وتتفق هذه النتيجة مع ما أوضحته دراسة (العيساوي وآخرون 2023) [2] والتي أكدت على أن منصات وشبكات التواصل الاجتماعي تمثل بيئة اتصالية رقمية فاعلة لتوعية المجتمع بأهداف التنمية المستدامة، وحثهم على التعاون من أجل تحقيق مجتمع آمن ومستقر ومستدام، وأكدت دراسة (الغمراوي 2022) [12] على أهمية استخدام الوسائل الإعلامية الحديثة حيث أشارت إلى إمكانية استخدام صفحات مواقع التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية والمنصات الرقمية بشكل منهجي علمي بوصفها وسيلة اتصال تحظى بنسبة قبول واهتمام كبير من جانب الشباب الجامعي ، مما يزيد من فاعليتها كأداة للتوعية بأهمية التنمية المستدامة، ويتفق أيضا ذلك مع نتائج دراسة (يعيشي، هداجي 2021) [16] والتي أكدت على أهمية دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة الإعلامية المرتبطة بقضايا التنمية واكتساب متابعين يتفاعلون بشكل أكثر مع المحتوى الفكري لقضايا التنمية المستدامة.

ويؤكد الخبراء أيضاً في مجال التنمية أن الحكومات والدول مهما توافرت على خطط واضحة ودقيقة في مجال التنمية المستدامة، لن تكون قادرة على تنفيذ تلك الخطط دون إعلام متوافق مع مضامين تلك الخطط. فالإعلام في هذا الاتجاه يسعى دون شك إلى نقل المعلومات والمعطيات والبيانات التي تهم أفراد المجتمع، بحيث تساهم التغطية الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية المتعلقة بالمنظومة التنموية إلى تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من المعلومات والحقائق الدقيقة، والعمل على تنشئة مجتمع قائم على مفاهيم وقيم تنموية تخدم أهداف التنمية المستدامة من جهة، وتحقيق مصالحهم من جهة أخرى، وهذا ما يتفق مع دراسة (نش، عزوز، بوهالي، حفيظة 2016). [3]

وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن أهم وأفضل شكل للتفاعل بين الشباب الجامعي لما تقدمه الثقافة الإعلامية من استراتيجيات التنمية المستدامة هو مناقشة الآخرين في كل ما يقدم من خلال وسائل الإعلام الحديثة بخصوص هذه القضية، وكذلك يتفاعل الشباب الجامعي مع ما يقدم من ثقافة إعلامية عن استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال المشاركة في استطلاعات الرأي والتعرف على وجهات نظر الآخرين وإضافة فيديوهات وصور وتعليقات ومقالات خاصة باستراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة، في حين كان أقل شكل من أشكال تفاعل الشباب مع ما يقدم من ثقافة إعلامية عن استراتيجيات التنمية المستدامة هو المشاركة في نشر أهداف واستراتيجيات التنمية المستدامة عبر وسائل الإعلام الرقمية، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه القنوات التفاعلية تتيح فرص المشاركة والتفاعل والمناقشة والحوار في القضايا العامة التي تمس احتياجات ومشكلات المجتمع بصفة عامة، والتي من ضمنها التنمية المستدامة، في حين كانت المشاركة ضعيفة من جانب الشباب في نشر أهداف واستراتيجيات التنمية المستدامة عبر وسائل الإعلام الرقمية، وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية وسائل الإعلام الرقمي قد تتناول قضايا عامة وليست تفصيلية مثل أهداف واستراتيجيات التنمية المستدامة كقضية تخصصية. وتتفق هذه النتيجة مع مقولات التفاعلية الرمزية، حيث يتفاعل الشباب الجامعي من خلال استخدامهم للوسائل الإعلامية الحديثة من خلال الرموز والصور والنصوص والفيديوهات في مناقشة قضية التنمية المستدامة وبينت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن هناك مجموعة من التأثيرات الوجدانية الناتجة عن متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال وسائل الإعلام الحديثة، وأن أهم هذه التأثيرات الوجدانية هو تعزيز قيمة الالتزام نحو أداء الواجب الوطني، وتغذية الشعور بالانتماء والولاء وحب الوطن، وتدعيم جهود الحكومة في متابعة التطورات الخاصة بالتنمية المستدامة، والحكم على البرامج التنموية في ضوء احتياجات المجتمع، وأخيراً المساهمة في تصحيح الصورة الذهنية للحكومة، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (طوالبية 2016) [8] والتي أكدت على أهمية أولويات وسائل الإعلام بشأن الخطط التنموية في دعم الولاء والانتماء لمفهوم الدولة، وتعديل القيم الاجتماعية، وترشيد السلوك الاستهلاكي، ومناقشة وتقييم السياسات التنموية، ودعم فكرة الانخراط في اتخاذ القرارات التنموية المستدامة.

كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن هناك العديد من التأثيرات السلوكية الناتجة عن متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال وسائل الإعلام الحديثة، وأن أهم هذه التأثيرات السلوكية: المساعدة في اتخاذ القرارات الصائبة فيما يخص أهداف واستراتيجيات التنمية المستدامة، والمساهمة في دعم أنشطة التنمية المستدامة في المجالات المختلفة، والمساعدة في وضع آليات فاعلة تساعد على سرعة الإنجاز (الحكومة الإلكترونية)، كما أنها أصبحت أكثر انخراطاً في الأعمال التطوعية، وكذلك إدراك أهمية الملف المناخي وإعطائه أولوية قصوى، وذلك بسبب أن وسائل الإعلام الحديثة لديها القدرة على ممارسة قوة التأثير على أفكار وآراء ومعلومات وسلوكيات المجتمع. ويتفق ذلك مع دراسة (محمد، نجلاء سيد وآخرون 2022). [1] ودراسة (Bharat Dhiman,2023) [21] والتي أكدت إلى أنه يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً حاسماً في نشر المعلومات، تشكيل الرأي العام، وتعزيز التغييرات السلوكية الإيجابية. ومن خلال ممارسات التأمل يمكن تعزيز اليقظة الذهنية واتخاذ القرارات القائمة على القيم، والمساهمة في التنمية المستدامة.

أما عن وعي الشباب الجامعي بأبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد أوضحت الدراسة إلى أن أهم جوانب الوعي بأبعاد التنمية المستدامة المختلفة لدى الشباب هي أن التلوث يؤدي بالضرورة إلى التدهور الصحي، و وارتباط صحة البشر في ذهن الشباب الجامعي بتوافر خدمات صحية ملائمة للفقراء، وأن توفير بيئة نظيفة يتطلب إدخال قضايا البيئة في البرامج التي تزود الفرد بالمعلومات العامة، ووعي الشباب الجامعي بأن الحياة الكريمة أساسها سكن ملائم وبسعر مناسب، وأن استهلاك المواد الطبيعية أكثر نفعاً من الاعتماد على المواد الاصطناعية، ورؤية واضحة حول ضرورة الحفاظ على الثروة المائية، وكذلك أن الشباب الجامعي لديه رؤية واضحة حول ضرورة الحفاظ على الثروة الحيوانية، وأيضاً إن زيادة مداخيل القطاع العام مرتبط باستغلال المواد الطبيعية بشكل عقلاني، والوعي بأهمية التقليل من استهلاك الغاز والكهرباء، ودعم المشروعات الصغيرة الموجهة للطبقات الفقيرة. ويتفق ذلك مع دراسة (سالم 2020) [18] والتي أكدت على أهمية دور وسائل الإعلام الحديثة في زيادة وعي الشباب نحو القضايا البيئية، وعمل دورات برامجية للتعامل مع رؤية مضمون التنمية المستدامة حول القيم البيئية.

وفيما يتعلق بدور وسائل الإعلام الحديثة (الإعلام الرقمي) في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة، فقد بينت نتائج لدراسة أن أهم الأدوار الخاصة بالإعلام الرقمي الحديث والتي تعزز استراتيجيات التنمية المستدامة هي أن الإعلام الرقمي الحديث يلعب دوراً في توفير كافة المعلومات الخاصة باستراتيجيات التنمية المستدامة، ويسهم في خلق الوعي الثقافي لدى الشباب بتعزيز مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد، وكذلك يساهم الإعلام الرقمي الحديث في زيادة الوعي الثقافي للشباب نحو تحسين فاعلية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية، وتعزز الثقافة الإعلامية من ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب، وأيضاً يساعد الإعلام الرقمي في تعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء مقولات نظرية الغرس الثقافي، والتي تؤكد على دور وسائل الإعلام في غرس المعلومات والمعارف في الشباب، مما ينعكس على تنمية وعيهم الثقافي بأهداف التنمية المستدامة.

في حين كان دور الإعلام الرقمي الحديث ضعيف في ممارسة بعض الأدوار المتعلقة بالحكم على البرامج التنموية الجديدة في ضوء احتياجات المجتمع المصري، وإدراج استراتيجيات التنمية المستدامة ضمن اهتمامات الشباب المصري. وهذا ما يتفق مع ما جاء في دراسة (الشيخ:2017) [4] والتي أكدت على أن الإعلام لم يعد وسيلة للتسلية أو الترفيه، بل أصبح للإعلام دوره في حث الشعوب على التعاون والنضال من أجل احداث تنمية حقيقية في مجتمعاتهم، بما تمتلكه وسائل الإعلام من قدرة على استنهاض الطاقات وتوجيه الانتباه نحو الوسائل والأهداف التي ينشدها المجتمع لتعزيز للتنمية المستدامة ، ويتفق ذلك أيضاً مع نتائج دراسة(الجبور 2011) [6] والتي أشارت إلى أهمية تفعيل دور الإعلام في تحقيق الأهداف

الإنمائية، وتحليل المعوقات التي تواجهها، وتبني قضية تحقيق الأهداف الإنمائية كقضية إنسانية ملحة، وإبراز إنجازات وإخفاقات الإعلام في مجال عملية التنمية المستدامة. ويتفق ذلك مع ما أوصت به دراسة (سيغون 2022) [11] بأنه يجب على جميع الدول على اختلاف أنظمتها الإعلامية تبني استراتيجيات وبرامج التنمية المختلفة التي تعمل على إدماج البعد الإعلامي كأحد مكونات نجاحها الأساسية، وكذا تعزيز القدرات الإعلامية في مجال التنمية المستدامة، ويمكن تفسير تلك النتائج في ضوء مقولات النظرية البنائية الوظيفية، وذلك بوصف النسق الإعلامي يمثل أحد الأنساق الاجتماعية المهمة في البناء الاجتماعي، يؤثر ويتأثر بالأنساق الاجتماعية الأخرى. وأشارت أيضا دراسة (الماطوني، الصوصاع 2021) [17] إلى أهمية دور وسائل الإعلام الحديثة في تعزيز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتفق أيضاً مع نتائج دراسة (تنيو 2019) [19] التي أكدت على أهمية دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إتاحة فرصاً كبيرة لتسريع عملية التقدم على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة الأفراد بشكل جذري، حيث أشارت أيضاً دراسة (عوف 2018) [20] إلى أن الإعلام والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة. وكذلك أشارت دراسة (Hanan Al Sheikh, Faisal Al Serhan,2022) [23] على أهمية دور تكنولوجيا الإعلام الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، حيث أصبح الإعلام الرقمي في أيامنا هذه يمثل عنصراً حيوياً يساعد الحكومات والمنظمات على توجيه رسائلها إلى جمهورها، وإحداث التنمية والتغيير الاجتماعي المنشود. وأن استخدام التقنيات الرقمية وطاقتها التحويلية وسرعة الابتكار ودمجها مع التحولات الاجتماعية الأخرى مثل التنمية المستدامة، وفرص التخفيف من المخاطر مقدمًا وتوجيه الابتكار لصالح التقدم الاجتماعي وهذا ما أشارت إليه دراسة (Kottmeyer, Benjamin,2021). [27]

كما أوضحت الدراسة أيضاً أن أهم الدوافع التي تدفع الشباب الجامعي للاعتماد على وسائل الإعلام الرقمية الحديثة لتعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة هو توفر الخدمات التفاعلية كإضافة صور وفيديوهات، وأن التحدث عبر هذه الوسائل عن نجاح هذه الاستراتيجيات يزيد من قناعات الشباب بها، والمشاركة في المناقشات مع الآخرين والاطلاع على آرائهم المختلفة حول استراتيجيات التنمية المستدامة، ويتفق ذلك مع ما أوضحته دراسة (العيساوي وآخرون 2023) [2] من أن منصات وشبكات التواصل الاجتماعي تمثل بيئة اتصالية رقمية فاعلة لتوعية المجتمع بأهداف التنمية المستدامة، وحثهم على التعاون من أجل تحقيق مجتمع آمن ومستقر ومستدام.

في حين تعتبر كل من الموضوعية في نقل الأحداث الخاصة باستراتيجيات التنمية المستدامة، والثقة والمصداقية بما يتم تقديمه عبر وسائل الإعلام الحديثة حول قضايا التنمية المستدامة ضمن الدوافع الأقل تأثيراً بالنسبة لاعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام الحديثة في متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن الشباب الجامعي يفقد المصداقية والموضوعية والثقة في وسائل الإعلام الحديثة لمتابعة استراتيجيات التنمية المستدامة.

وقد بينت نتائج الدراسة أيضاً أن أهم الاتجاهات التي تجعل الشباب يميلون إلى أسلوب تناول وسائل الإعلام الحديثة لاستراتيجيات التنمية المستدامة هي: التركيز على موضوعات وقضايا دون الأخرى، والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في تغطيتها للأحداث، ومعالجة كل قضية بما يتناسب مع قيمتها ودرجة أهميتها، واقتصار التغطية على مجرد ردود أفعال لواقع محدد، في حين كانت أقل اتجاهات الشباب الجامعي ميلاً نحو استخدام وسائل الإعلام الرقمية والحديثة لتعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة هي الاتجاهات المتعلقة بالتوازن في نقل القضايا الخاصة التنمية المستدامة، وسطحية في تناولها لاستراتيجيات التنمية المستدامة، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (مريبعي 2022) [10] والتي أشارت إلى أن الإعلام الإلكتروني يعاني من غياب استراتيجية إعلامية، حيث ما يزال إعلام مناسبات يبرز عند ظهور المشاكل والأزمات البيئية، وخلال المناسبات والاحتفالات الوطنية والدولية فقط، وفقدان التوازن والسطحية في تناول القضايا المجتمعية.

نتائج الدراسة

نستخلص من التحليلات السابقة مجموعة من النتائج يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. بينت الدراسة أن أهم وسائل الإعلام الحديثة المستخدمة لدى الشباب الجامعي هي مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت ومواقع الشبكات الاجتماعية الصحافة الإلكترونية والقنوات الفضائية، في حين كانت الإذاعة الرقمية أقل استخداماً بين الشباب الجامعي. وقد يرجع ذلك إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت والشبكات الاجتماعية الأكثر استخداماً وشهرة وسهولة بين الشباب.

2. أوضحت التحليلات أن أهم وأفضل شكل للتفاعل بين الشباب الجامعي لما تقدمه الثقافة الإعلامية من استراتيجيات التنمية المستدامة هو مناقشة الآخرين في كل ما يقدم من خلال وسائل الإعلام الحديثة بخصوص هذه القضية، وكذلك يتفاعل الشباب الجامعي مع ما يقدم من ثقافة إعلامية عن استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال المشاركة في استطلاعات الرأي والتعرف على وجهات نظر الآخرين وإضافة فيديوهات وصور وتعليقات ومقالات خاصة باستراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة.

3. بينت التحليلات أن هناك مجموعة من التأثيرات الوجدانية الناتجة عن متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال وسائل الإعلام الحديثة، وأن أهم هذه التأثيرات الوجدانية هو تعزيز قيمة الالتزام نحو أداء الواجب الوطني، وتغذية الشعور بالانتماء والولاء وحب الوطن، وتدعيم جهود الحكومة في متابعة التطورات الخاصة بالتنمية المستدامة، والحكم على البرامج التنموية في ضوء احتياجات المجتمع، وأخيراً المساهمة في تصحيح الصورة الذهنية للحكومة.

4. أوضت الدراسة أن هناك العديد من التأثيرات السلوكية الناتجة عن متابعة استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال وسائل الإعلام الحديثة، وأن أهم هذه التأثيرات السلوكية: المساعدة في اتخاذ القرارات الصائبة فيما يخص أهداف واستراتيجيات التنمية المستدامة، والمساهمة في دعم أنشطة التنمية المستدامة في المجالات المختلفة، والمساعدة في وضع آليات فاعلة تساعد على سرعة الإنجاز (الحكومة الإلكترونية)، كما أنها أصبحت أكثر انخراطاً في الأعمال التطوعية.

5. أوضحت الدراسة أن أهم جوانب الوعي بأبعاد التنمية المستدامة المختلفة لدى الشباب هي أن التلوث يؤدي بالضرورة إلى التدهور الصحي، و وارتباط صحة البشر في ذهن الشباب الجامعي بتوافر خدمات صحية ملائمة للفقراء، وأن توفير بيئة نظيفة يتطلب إدخال قضايا البيئة في البرامج التي تزود الفرد بالمعلومات العامة، ووعي الشباب الجامعي بأن الحياة الكريمة أساسها سكن ملائم وبسعر مناسب، وأن استهلاك المواد الطبيعية أكثر نفعاً من الاعتماد على المواد الاصطناعية، ورؤية واضحة حول ضرورة الحفاظ على الثروة المائية.

6. بينت الدراسة أيضاً أن أهم الأدوار الخاصة بالإعلام الرقمي الحديث والتي تعزز استراتيجيات التنمية المستدامة هي أن الإعلام الرقمي الحديث يلعب دوراً في توفير كافة المعلومات الخاصة باستراتيجيات التنمية المستدامة، ويسهم في خلق الوعي الثقافي لدى الشباب بتعزيز مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد، وكذلك يساهم الإعلام الرقمي الحديث في زيادة الوعي الثقافي للشباب نحو تحسين فاعلية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية، وتعزز الثقافة الإعلامية من ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب، وأيضاً يساعد الإعلام الرقمي في تعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي.

7. أوضحت التحليلات أن أهم الدوافع التي تدفع الشباب الجامعي للاعتماد على وسائل الإعلام الرقمية الحديثة لتعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة هو توفر الخدمات التفاعلية كإضافة صور وفيديوهات، وأن التحدث عبر هذه الوسائل عن

نجاح هذه الاستراتيجيات يُزيد من قناعات الشباب بها، والمشاركة في المناقشات مع الآخرين والاطلاع على آرائهم المختلفة حول استراتيجيات التنمية المستدامة.

التوصيات

1. تفعيل دور الإعلام الرقمي في التنمية المستدامة في جانب المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتبني وسائل الإعلام بكافة أنواعها (الإذاعة والتلفزيون والصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي) لقضايا التنمية، وإنشاء البرامج. لتثقيف الشباب حول مثل هذه القضايا.

الجهة المسؤولة عن التنفيذ: وزارة الإعلام

استراتيجية التنفيذ: انتاج ونشر محتوى توعوي عن المخاطر المختلفة التي تنتج عن ما يقدم من خلال وسائل الإعلام المختلفة التقليدية والرقمية، وأيضاً تنظيم حملات إعلامية عبر وسائل الإعلام للتوعية بمخاطر ما يقدم من خلال وسائل الإعلام.

المدة الزمنية للتنفيذ: خلال فترة تتراوح ما بين 6–12 شهراً

2. تكاتف كافة الجهود لتقليل معوقات التنمية المستدامة كالفقر والبطالة وضرورة إنشاء كيان اقتصادي موحد في الدول العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجهة المسؤولة عن التنفيذ: الدولة بمؤسساتها الرسمية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني.

استراتيجية التنفيذ: وضع الخطط والبرامج وتبني سياسات اجتماعية من شأنها الحد من معدلات الفقر، وتبني استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المدة الزمنية للتنفيذ: خطة تتراوح ما بين سنة إلى ثلاث سنوات

3. توفير كوادر إعلامية مؤهلة قادرة على إعداد البرامج التنموية والإعلامية، وخاصة تلك المرتبطة باستراتيجية التنمية المستدامة وأهدافها المختلفة، وتوفير المناخ الديمقراطي لتسهيل التفاعل، والتأثير في الرأي العام.

الجهة المسؤولة عن التنفيذ: وزارة الإعلام

استراتيجية التنفيذ: وضع برامج ودورات تدريبية لتنمية مهارات العاملين في مجال الإعلام، وذلك لتمكينهم من إعداد وتقديم برامج تنموية وإعلامية وخاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة من أجل التأثير في الرأي العام ورفع مستوى الوعي الثقافي بأهمية التنمية المستدامة والمشاركة في تحقيقها.

المدة الزمنية للتنفيذ: خطة إعلامية تتراوح ما بين 6 – 12 شهراً.

4. رفع جودة التعليم والمؤسسات التعليمية، ووضع مناهج تحث الطلاب على الاهتمام بثقافة التنمية المستدامة، وربط التعليم بسوق العمل، وتشجيع النمو الاقتصادي، وتنمية المجتمعات الفقيرة من خلال التعليم والصحة والتغذية.

الجهة المسؤولة عن التنفيذ: وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي

استراتيجية التنفيذ: وضح الخطط والسياسات لتطوير العملية التعليمية من خلال تطوير المناهج الدراسية وتنمية مهارات هيئة التدريس والطلاب ورفع مستوى وعيهم بثقافة التنمية المستدامة، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وتنمية المجتمعات الفقيرة والمهمشة من خلال اتاحة فرص التعليم والصحة والتغذية الصحية للفقراء.

5. إطلاق برامج واستراتيجيات التنمية المستدامة وما استجد بها من أعمال في جميع الوسائل والتطبيقات الرقمية حتى يعرفها الجمهور المصري، وخاصة الشباب، لرفع مستوى وعيهم الاجتماعي والثقافي بقضايا مجتمعهم من ناحية، وتحفيزهم على المشاركة الإيجابية والفعالة في تلك البرامج من ناحية أخرى.

الجهة المسؤولة عن التنفيذ: وزارة الإعلام ووزارة التعليم والمؤسسات التثقيفية المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية.

استراتيجية التنفيذ: وضع الخطط والبرامج بهدف نشر الوعي الثقافي للشباب بأهمية المشاركة الفعالة والايجابية في تعزيز قيم وأهداف التنمية المستدامة.

المدة الزمنية للتنفيذ: خطط وبرامج تتراوح مدة تنفيذها بين سنة وسنتين.

6. على جميع المؤسسات الإعلامية والتربوية ومؤسسات المجتمع المدني إقامة ورش عمل وبرامج تدريبية الكترونية تثقيفية للشباب عن استراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة، وذلك لتنمية قدراتهم ومهاراتهم ورفع مستوى وعيهم الاجتماعي والثقافي تجاه قضايا المجتمع المصري وتحدياتها المختلفة.

الجهات المسؤولة عن التنفيذ: جميع المؤسسات الإعلامية والتربوية ومؤسسات المجتمع المدني

استراتيجية التنفيذ: تقديم ورش عمل وبرامج تدريبية إلكترونية تثقيفية للشباب عن استراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة، وذلك لتنمية قدراتهم ومهاراتهم ورفع مستوى وعيهم الاجتماعي والثقافي تجاه قضايا المجتمع المصري وتحدياتها المختلفة.

المدة الزمنية للتنفيذ: من 6 –12 شهراً.

المراجع

1. محمد، نجلاء سيد عبد الرحمن، عبد الرسول، محمود أبو النور، زهران، أشرف عبد الحميد، الإعلام التنموي ودوره في خدمة المجتمع المصري وتنميته: الواقع والمأمول، Journal of Environmental Studies and Researchers', 2022.
2. العيساوي، نجم عبد خلف الحاتمي، مكناني، سمر، مراد، كامل خورشيد، الإعلام التنموي الرقمي والتنمية المستدامة: توظيف الأمم المتحدة لتويتر في نشر أهداف التنمية المستدامة، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (50)، العدد (5)، 2023.
3. نش، عزوز، بوهالي، حفيظة، دور الإعلام التنموي في تحقيق متطلبات وأهداف التنمية المستدامة، مجلة اسهامات للبحوث والدراسات، المجلد 01)، العدد (1)، 2016.
4. الشيخ، محمد عبد الله، الإعلام والتنمية المستدامة، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والإعلام، كلية الحقوق، جامعة طنطا في الفترة من 23–24 أبريل، 2017.
5. Naziz,A, " sustannable Development Gools and Media Framing: An Analysis of Road Safty Governance in Bangladeshi Newspapers", Policy Sciences(53), (4), 2020, pp. 759–777.
6. الجبور، سناء محمد، الإعلام البيئي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
7. بلعالية، أسماء دومة، طليب، نسيمة، صناعة الثقافة الإعلامية للشباب ودورها في التنمية الشاملة، الملتقى الوطني المرسوم " الشباب وصناعة المستقبل في الجزائر: قراءة في واقع وآفاق التنمية الشاملة يومي 7–8 مارس 2017، المركز الجامعي أحمد زبانة– غليزان، الجزائر، 2017.
8. طوالبية، محمد، الإعلام والتنمية: العلاقة بين تنمية وسائل الإعلام والإعلام التنموي، دراسات في التنمية والمجتمع، العدد الخامس، 2016.

9. أفغاني، أماني عبد العزيز عبد الغفور، محمد، سمحاء سمير إبراهيم (2023)، تمكين المرأة السعودية والتنمية المستدامة: دراسة للاتجاهات والتحديات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد (32)، يوليو 2023.
10. مريبعي، اسمهان، دور الإعلام البيئي الإلكتروني وتحدياته في تحقيق التنمية المستدامة: واقع ورؤى، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (11)، العدد (2)، الجزائر، يونيو 2022،
11. سيغون، باية، دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة: المتطلبات والمهام، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، المجلد (14)، العدد (2)، 2022
12. الغمراوي، رجاء عبد الحميد، محمود، غادة، دور الاعلام في توعية الجمهور بالمدن الذكية لتعزيز التنمية المستدامة، المجلة المصرية لبحوث الاعلام، العدد 80، مايو 2022.
13. الألفي، سعاد ذكي، دور الإعلام في التنمية السياحية المستدامة، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد (35)، 2022.
14. شاتيلا، سميرة، التنمية المستدامة أم التخلف المزمن؟ دراسة حالة إفرادية متعلقة بالتنمية الدولية في لبنان، المجلة العربية لعلم الاجتماع–إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، المجلد (57)، العدد (58)، 2022.
15. – لحمامصي، حفيظ، اسهامات الوقف في تمويل التنمية المستدامة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (5)، العدد (1)، (134)، 2022.
16. يعيشي، زهية، هداجي، فاطية، دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة الإعلامية: صفحة فيسبوك نادي البحوث الإعلامية بجامعة أدرار أنموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2021، ص (ط) المقدمة.
17. الماطوني، محمد الهادي، الصوصاع، آمنة عبد الرازق، مساهمة وسائل الاتصال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مقاربة إعلامية في النظريات والأدوار والنماذج التطبيقية، مجلة البحوث العلمية، جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد (6)، العدد (11)، 2021.
18. سالم، أحمد محمد السيد، تحليل القيم البيئية الأساسية للتنمية المستدامة في الإعلام: دراسة تطبيقية لمواد إعلامية مختلفة على شرائح من الجمهور، مجلة كلية التربية في العلوم النفسية، جامعة عين شمس، المجلد (44)، العدد (4)، 2020.
19. تنيو، فاطمة الزهراء، كيف تساهم تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التنمية المستدامة، مجلة الرواق، المجلد (5)، العدد (2)، 2020
20. عوف، مروة محمد، الإعلام وعلاقته بالتنمية المستدامة، رؤية مستقبلية مقترحة، المؤتمر العلمي السنوي العربي الثالث عشر – الدولي العاشر" التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة"، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة في الفترة من 11–12 أبريل 2018.
21. Bharat Dhiman, “Media Role in Promoting Values & Meditation for Sustainable Development: An Overview”, https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-87498-8, 2023.
22. Peterson K. Ozili, “Sustainability and sustainable development research around the world”, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/115767/MPRA Paper No. 115767, posted 26 Dec 2022.

23. - Al Serhan, Hanan Al Sheikh, Faisal, "Role of Digital Media in Achieving Sustainable Development in the Arab World", Saudi Journal of Humanities and Social Sciences, 7(5), 2022.
24. Youssef, Abeer, "The Role of the Digital Economy in Sustainable Development", INTERNATIONAL JOURNAL OF HUMANITIES AND LANGUAGE RESEARCH, VOLUME 5, ISSUE 2, 2022.
25. Matthias Karmasin, Denise Voci, The role of sustainability in media and communication studies' curricula throughout Europe, International Journal of Sustainability in Higher Education Vol. 22 No. 8, 2021.
26. -Nurul Syfa, Ohd Tokiranl, Norhayati, Hussin, Mohd Sazili shahibi, "Challenges In Implementation of Digital Culture Environment Among Rural Community in Malaysia: An Overview" , Journal of Asian Scientific Research, September, 2021, Vol.11, No.3.
27. Benjamin Kottmeyer, "Digitisation and Sustainable Development: The Opportunities and Risks of Using Digital Technologies for the Implementation of a Circular Economy", Journal of Entrepreneurship and Innovation in Emerging Economies, 7(1), 2021, pp.17-23
28. Mariusz Dacko, Aleksandra Płonka, Łukasz Satoła and Aneta Dacko, "Sustainable Development According to the Opinions of Polish Experts", Energies 2021, 14, pp. 2-18
29. Mina Fanea-Ivanovic, "Culture as a Prerequisite for Sustainable Development. An Investigation into the Process of Cultural Content Digitisation in Romania", Sustainability 2018, 10, pp.2-17.
30. Pink, Małgorzata, Cultural aspects of sustainable development, Economic and Environmental Studies (E&ES, Vol 18, Iss,1, 2018,pp. 323-339.
31. محمود، ولاء محمود عبد الله، التربية الإعلامية مدخل لنشر الثقافة المدنية بمرحلة التعليم قبل الجامعي: رؤية مقترحة، مجلة كلية التربية – جامعة بنها، الجزء (4)، المجلد (28)، العدد (111)، يوليه 2017.
32. الأسدي، مروة، الثقافة التربوية والثقافة الإعلامية: تكامل أم تناقض، متاح على الرابط التالي: https://m.annabaa.org/arabic/mediareports/17787,2021
33. الحارون، شيماء حمودة، فعالية تضمين كفايات الثقافة الإعلامية في تدريس مادة العلوم لتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين، والتحصيل لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، المجلة المصرية للتربية العلمية، العدد (6)، نوفمبر 2016.
34. الأهدن، فرهاد محمد علي، التنمية الاقتصادية الشاملة، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 2005.
35. طلبة، مصطفى كمال، الخولي، أسامة، البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، القاهرة، 2009.
36. أبو النصر، مدحت، مدحت، ياسمين محمد، التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.

37.ليلة، علي، الشباب العربي، تأملات في ظواهر الاحياء الديني والعنف، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1993.
38.أبو المعاطي، ماهر وآخرون، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، دار الشرق للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.
39.عودة، محمود، الطلاب والمشاركة الشعبية في التنمية المحلية، الأعمال التمهيدية لتقرير التنمية البشرية 2002-2003، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، 2002.
40. حسين، رؤوف سالم أحمد، الإعلام الصحفي وتطبيقاته في المجالات الطبية، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
41.شفيق، حسين، نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، دار فكر وفن للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2014.
42. محمدي، سماح محمد، اندماج الشباب والمراهقين في شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيره على إدراكهم للواقع: دراسة حالة على قضية البنا وراجح في إطار نظرية الغرس الثقافي، مجلة البحوث الإعلامية، الجزء الثالث، العدد الرابع والخمسون، يوليو، 2020.
43. إسماعيل، محمود حسن، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2003.
44. مكاوي، حسن عمار، السيد، ليلى حسين، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط2، الدار المصرية اللبنانية، 2001.
45.الكبيسي، عامر خضير، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2019.
46. مهورباشه، عبد الحليم، علم الاجتماع في العالم العربي من النقد إلى التأسيس: نحو علم العمران الإسلامي، مركز معرفة الإنسان للنشر، الأردن، 2018.
47. Micheel J, Carter and Celene Fuller, “Symbolic Integrationism Sociopedla, sa1,2015.
48. Mensah, Justice, “ Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action”: Literature review, Cogent Social Sciences (2019)

The Role of Artificial Intelligence as a Tool to Enhance Transparency and Reliability in Financial Auditing: An Analytical and Applied Study of the Saudi Market.

*د.عقله نواش محمد ارشيد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والموثوقية في عمليات التدقيق المالي في السوق السعودي، تحقيقًا لأهداف رؤية 2030 التي تركز على التحول الرقمي. استندت الدراسة إلى إطار نظري يشمل الثقة، وتبني الابتكار، والجاهزية المؤسسية، لتحليل كيفية مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل: (التعلم الآلي، والتحليلات التنبؤية، وكشف الشذوذ) في تحسين جودة التدقيق المالي، وتقليل الأخطاء البشرية، وزيادة ثقة أصحاب المصلحة. استخدمت الدراسة منهجًا مختلطًا يجمع بين البيانات الكمية باستخدام استبيان لآراء 380 مشاركا، تم تحليلها باستخدام أساليب إحصائية مثل: (الإحصاء الوصفي، ومعامل بيرسون، والانحدار المتعدد)، وبيانات نوعية لمقابلات أجريت مع 24 خبيرًا ومختصاً في هذا المجال ودراسة حالة لشركة تدقيق سعودية كبرى.

أظهرت النتائج أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي تعزز الشفافية (M = 3.85) والموثوقية (M = 3.78) بشكل ملحوظ، مع وجود ارتباط قوي بجودة مخرجات التدقيق ($r > 0.85$)، موضحا دوره كمحفز للدقة والكفاءة. وكشفت الدراسة عن وجود تحديات متنوعة(M = 3.40) ، شملت التحيز الخوارزمي، والغموض التنظيمي، ومقاومة التغيير، التي تتطلب معالجة شاملة على مختلف مستويات التنظيم. كما برز دور القبول المؤسسي كعامل وسيط مهم، يربط بين الجاهزية التقنية والمنافع المحققة، بينما أظهرت الجدوى الاقتصادية ضرورة استدامة الاستثمار في هذه التقنيات.

خلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يتجاوز دوره كأداة تقنية، بل تعدى ليصبح قوة تحويلية تعيد صياغة المساءلة المالية. توصي الدراسة بتطوير تشريعات وتعليمات تنظيمية، وتعزيز التدريب المهني، والاستثمار في البنية الرقمية لضمان تكامل مسؤول وفعّال. تسهم هذه الدراسة في سد فجوة معرفية محلية، مقدمة أفكارًا بنّاءة وعملية تدعم صناع القرار في تعزيز التحول الرقمي في مجال التدقيق المالي، بما يتوافق مع الأهداف السعودية الاقتصادية الطموحة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، التدقيق المالي، الشفافية المالية، الموثوقية، رؤية السعودية 2030، التعلم الآلي، اكتشاف الشذوذ المالي، التحول الرقمي، القبول المؤسسي، التحديات التنظيمية.

[البحث الفائز بالمركز الثاني في مجال الدراسات الإدارية في الدورة 42 لجائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم]

*استاذ مشارك المحاسبة ،جامعة تبوك ، كلية ادارة الاعمال،المملكة العربية السعودية

***Dr. Oglah Nawash Ershaid**

Abstract

This study investigates the strategic role of artificial intelligence (AI) in enhancing transparency and reliability within financial auditing processes in the Kingdom of Saudi Arabia, aligning with the digital transformation goals of Vision 2030. Drawing on theoretical frameworks of trust, innovation adoption, and organizational readiness, the research examines how AI technologies—such as machine learning, predictive analytics, and anomaly detection—enhance audit quality, reduce human error, and increase stakeholder confidence. A mixed-methods approach was employed, combining quantitative data from 380 questionnaire responses (analyzed using descriptive statistics, Pearson correlations, multiple regression, and exploratory factor analysis) with qualitative insights from open-ended questions and a case study of one of Saudi Arabia's largest auditing firms. The results demonstrate that AI significantly enhances transparency (M = 3.85) and reliability (M = 3.78), with strong correlations observed between actual usage and audit output quality ($r > 0.85$). However, persistent challenges—such as algorithmic bias, regulatory ambiguity, and internal resistance—were reflected in lower scores on the challenges dimension (M = 3.40). Institutional acceptance emerged as a mediating factor bridging technological readiness and actual benefits. The study concludes by emphasizing that AI is not merely a technical tool, but a transformative force redefining financial accountability. Practical recommendations include regulatory reform, sustained training initiatives, and strategic investment in digital infrastructure to support AI's responsible and scalable integration in auditing environments.

Keywords: Artificial Intelligence, Financial Auditing, Transparency, Reliability, Vision 2030, Machine Learning, Anomaly Detection, Digital Transformation, Institutional Acceptance, Regulatory Challenges.

[The research that won second place in the field of administrative studies in the 42nd session of the Rashid Bin Humaid Award for Culture and Science]

*****Associate Professor Tabouk University –Faculty of Business Administration,KSA

مقدمة

في السنوات الأخيرة، شهد العالم مزيدا من التحولات الرقمية المتسارعة شملت كافة القطاعات، وعلى مختلف المستويات التنظيمية، ومن بينها تلك التي شهدها قطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية، وبما أن الذكاء الاصطناعي أصبح عنصرًا أساسيًا في بلورة وإعادة تشكيل عمليات التدقيق المالي، بحيث ساهم في تعزيز الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، وبما انهما العنصران الجوهريان لضمان نزاهة التقارير المالية من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الثقة فيها. وحيث ان التدقيق المالي يُعَد أداةً أساسيةً للحفاظ على سلامة البيانات المالية وموثوقيتها، حيث يساعد في كشف التجاوزات وتقليل المخاطر المرتبطة بالاحتيال أو الأخطاء المحاسبية.(Al-Htaybat et al., 2023) [1] وكما هو الوضع في معظم دول العالم، يواجه التدقيق المالي في المملكة العربية السعودية تحدياتٍ كبيرة، من أبرزها معالجة البيانات الضخمة وتعقيدها، وكذلك الاعتماد في التدقيق على الأساليب التقليدية، التي اصبحت من الماضي وعبء على الفاعلية والكفاءة التشغيلية، وتزيد من احتمالية التحيّز البشري، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية التي تُثقل كاهل الشركات.(Alotaibi & Alharbi, 2024) [2]

ومع ظهور الذكاء الاصطناعي كحلٍ مبتكرٍ وفعال لتعزيز كفاءة وفعالية التدقيق المالي، بحيث يتم توظيف خوارزميات تعلم الآلة والتحليلات التنبؤية في تحليل البيانات المالية في الوقت الفعلي والمناسب، واكتشاف أي اختلال، وأي أنماط غير طبيعية، وكذلك تجنب وتقليل الأخطاء البشرية، وبالتالي تعزيز عملية اتخاذ القرارات لتصحيح وتعديل المسارات بناء على أدلة موضوعية (Alsuwailem, A. A., & Aloud, M. E. 2022) [3] وكما أن دمج الذكاء الاصطناعي مع تقنيات مثل البلوك تشين تسهم في تحسين إمكانية تتبع المعاملات المالية وتقليل فرص التلاعب والأخطاء، مما يرفع مستوى الشفافية المالية ويعزز الامتثال التنظيمي (وزارة المالية، السعودية،2023). [4] وعلى الرغم من الإمكانات التحويلية الكبيرة لهذه التقنيات، فإن تطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي السعودي يواجه تحدياتٍ كبيرة ومتعددة الأوجه . منها أولًا، التحيز الخوارزمي الناتج عن بيانات التدريب غير المتوازنة، قد يؤدي إلى نتائج تحليلية منحازة، مما قد يؤثر على دقة قرارات التدقيق، لا سيما في السوق السعودي الناشئ، الذي يشهد تنوعًا كبيرًا في أحجام الشركات وقطاعاتها الاقتصادية .(Binns, 2018)[5] ثانيًا، في ظل الغموض التنظيمي وعدم وجود تشريعات واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي مما يعقد من عمليات الامتثال، وقد يُبطئ تبني التقنية على نطاق واسع.(SOCPA, 2024) [6] ثالثًا: مقاومة التغيير، او ما يطلق عليه بالمقاومة الثقافية من قِبل المدققين التقليديين الذين قد يشككون في قرارات النماذج الخوارزمية بسبب مشكلة "الصندوق الأسود"(تشير إلى الغموض أو عدم الشفافية في كيفية توصل النماذج الخوارزمية، خاصة تلك المعتمدة على التعلم العميق، إلى قراراتها أو تنبؤاتها).

(Ofek & Somech,2024) [7]. أي عدم القدرة على فهم كيفية اتخاذ الخوارزميات لقراراتها، وهذا الامر يُهدد قبول التقنية في بيئة عمل محافظة نسبيًا .(Von Eschenbach, W. (2021 [8] بالإضافة إلى أن تكلفة التنفيذ المرتفعة والمقاومة المؤسسية للتغيير تُعدّ أيضاً من العوامل الإضافية التي تؤثر على مدى اعتماد هذه الأنظمة من قِبل شركات التدقيق المالي في المملكة.

أما من الناحية التنظيمية، فبالرغم من وجود مبادرات طموحة لتطوير أطر قانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي، إلا أن حاجة سوق التدقيق المالي والشركات العاملة فيه، لا تزال قائمة لوضع لوائح تنظيمية أكثر وضوحًا وتتناسب مع الطموح المستقبلي للمملكة، وبحيث يضمن الاستخدام الآمن والفعّال لمثل هذه التقنيات في السوق السعودي. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA 2024)[6]. يضاف إلى ذلك الحاجة الملحة المتمثلة بإعادة تأهيل المدققين الماليين لتمكينهم من التعامل مع هذه الأدوات المتقدمة بفعالية، مما يعزز من قدراتهم ودقة وكفاءة عمليات التدقيق.

من الناحية النظرية، تستند الدراسة إلى عدد من النظريات العلمية، في هذا المجال، مثل نظرية الشفافية المؤسسية، التي تُركز على دور تقنية في التدقيق المالي، في تعزيز الشفافية والمساءلة في البيئات التنظيمية الناشئة، خاصة تلك التطورات التي تشهدها المملكة في ظل تحديث أنظمتها المالية. كما تدمج الدراسة مفاهيم نماذج الموثوقية التكنولوجية لتحليل كيفية تقليل الذكاء الاصطناعي للأخطاء البشرية والتحيز عبر آليات التعلّم الآلي المُراقب واكتشاف الشذوذ.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات التدقيق المالي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تعزيز عناصر الشفافية والمساءلة من خلال التحليل الذكي للبيانات، وتحقيق الموثوقية عبر تجنب وتقليل الأخطاء البشرية (INTOSAI Journal, 2023) [9] تستند هذه الدراسة إلى نهج تحليلي متكامل يجمع بين مراجعة الأدبيات الحديثة (2015–2025) وتحليل دراسات الحالة لشركات تدقيق عاملة في المملكة، والتي تبنت تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق المالي. كما ستأخذ في الاعتبار عوامل التطبيق لهذه التقنيات مثل تكاليف التنفيذ لها، وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية، ومتطلبات الامتثال التنظيمي، وتأثير الذكاء الاصطناعي على وظائف التدقيق التقليدية.

ستقدم هذه الدراسة توصيات عملية للممارسين وصناع القرار في السعودية حول كيفية تعزيز توظيف الذكاء الاصطناعي في مجالات التدقيق المالي بشكلٍ مسؤولٍ وفعّال، وكذلك التركيز على الفرص الكبيرة المتاحة وتسليط الضوء على التحديات المستقبلية وفقًا لرؤية المملكة 2030 في اعتماد التحول الرقمي. كما يمكن أن تساهم نتائج البحث في تطوير السياسات التنظيمية والتنفيذية

المدعومة من قبل الجهات الإشرافية مثل هيئة السوق المالية (CMA) الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA)، لضمان الاستخدام الأمثل لتقنيات الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي وتعزيز نزاهة الأسواق المالية في المملكة.

مشكلة البحث

شهد قطاع التدقيق المالي في المملكة العربية السعودية تحولات جوهرية مدفوعة بالتوجهات الرقمية الحديثة، ويُعَد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أحد الأدوات الرائدة في تعزيز المساءلة والشفافية والموثوقية المالية .ومع توالي، وانتشار تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال التدقيق المالي، ظهرت عدة تحديات جوهرية متعددة الأبعاد تتعلق بالجوانب التقنية، والتنظيمية، والثقافية، مما يطرح تساؤلات حول مدى كفاءته في تحقيق الأهداف المرجوة في السياق السعودي.

من أبرز التحديات التي تواجه توظيف الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي، التحيز الخوارزمي والذي قد يؤدي إلى نتائج غير متوازنة عند تحليل البيانات المالية، لا سيما في بيئة اقتصادية ناشئة وواعدة كالبيئة السعودية، التي تتميز بتفاوت أحجام الشركات وتعدد القطاعات الاقتصادية. كما أن الضبابية والغموض التنظيميان اللذان تحيطان بعمليات الذكاء الاصطناعي، والناتجة عن عدم وجود أطر قانونية محددة تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي يزيد من تعقيد عمليات الامتثال لهذه القواعد التنظيمية، مما قد يُبطئ تبني هذه التقنية على نطاق واسع. علاوةً على ذلك، فإن مقاومة التغيير المؤسسية والثقافية تُعد أيضاً من العوامل المؤثرة، حيث قد يتردد المدققون التقليديون في قبول قرارات النماذج الخوارزمية بسبب مشكلة "الصندوق الأسود، التي تعكس محدودية الشفافية في آلية عمل الذكاء الاصطناعي" وهو ما يهدد ثقة المستخدمين في هذه التقنية.

أضف إلى ذلك فإن تطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي يواجه عوائق تشغيلية واقتصادية، من بينها التكلفة المرتفعة لتنفيذ الأنظمة الذكية، ومتطلبات إعادة تأهيل المدققين الماليين، مما يستدعي دراسة مدى جدوى هذه التقنية في تحقيق تحسينات حقيقية في كفاءة التدقيق المالي، وتقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز الامتثال التنظيمي .ومن الناحية التشغيلية، يُعد التفاوت في نضج البنية التحتية الرقمية بين الشركات السعودية، أحد العوامل المؤثرة على فعالية تبني الذكاء الاصطناعي، حيث أن المؤسسات الكبرى التي تمتلك أنظمة محاسبية متطورة قادرة على استيعاب هذه التقنيات بسرعة، بينما تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات عديدة في التكامل الرقمي والامتثال للمعايير التقنية الحديثة التي تتطلبها لتطبيق هذه التقنيات.

ومع استمرار المملكة في تحديث أنظمتها المالية تحقيقًا لأهداف رؤية 2030، أصبح من الضروري تقييم الفوائد المحتملة والمخاطر المصاحبة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي، وتحديد مدى ملاءمته للبيئة الاقتصادية والتنظيمية للقطاعات المختلفة في المملكة.

بناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة البحث في دراسة وتحليل تأثير توظيف الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي في المملكة، مع التركيز على دوره في تعزيز الشفافية والموثوقية والمساءلة، وتحديد التحديات التقنية والتنظيمية والمهنية التي قد تعيق تطبيقه، بالإضافة إلى تقييم مدى تكيف شركات التدقيق المالي، مع هذه التقنية، ومدى فاعليتها في تحسين عمليات التدقيق وكفاءة الامتثال التنظيمي.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث العلمية والعملية من تزايد عمليات التحولات الرقمية وتسارعها في القطاع المالي، كما أن التحديات المستمرة التي تواجه عمليات التدقيق المالي التقليدية، وخاصة فيما يتعلق بعوامل حساسة مثل الشفافية والموثوقية. ويساهم البحث في تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة ودقة عمليات التدقيق المالي، وذلك من خلال تحليل تأثيراته وقدراته على اكتشاف الأنماط الشاذة وغير الطبيعية، وكذلك تجنب وتقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز الشفافية والامتثال التنظيمي. كما يسلط الضوء على الفجوات البحثية القائمة في الأدبيات العلمية من خلال دراسة العلاقة بين تطبيق الذكاء الاصطناعي ومبادئ الشفافية المالية وفقًا لنظرية الشفافية المؤسسية ونماذج الموثوقية التكنولوجية.

على المستوى العملي، يوفر البحث إطارًا تطبيقيًا واعدًا، يمكن أن تستفيد منه شركات التدقيق المالي في المملكة وغيرها من الأسواق الناشئة، وذلك من خلال تمكينها من تبني حلول الذكاء الاصطناعي بكفاءة وفعالية مما سيرفع من جودة التقارير المالية وشفافيتها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح. كما يساهم البحث في تقديم توصيات مستندة إلى أدلة علمية لمتخذي القرار والجهات التنظيمية في المملكة، لتطوير أنظمة وتشريعات تسهّل عمليات التكامل بين الذكاء الاصطناعي والتدقيق المالي، بما يحقق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والامتثال للمعايير المحاسبية العالمية المعتمدة.

كذلك يعزز البحث من قدرة المدققين الماليين على الاطلاع والتكيف مع التحولات التكنولوجية الحديثة، من خلال استكشاف أفضل الممارسات في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتقديم نماذج تحليلية تساعد في الحد من مخاطر الاحتيال المالي وتحسين جودة التدقيق وتجنب الأخطاء. كما يسهم في تطوير استراتيجيات لمواجهة التحديات المتعلقة بالتحيز الخوارزمي،

و"الصندوق الأسود" (غموض آلية عمل الذكاء الاصطناعي) والشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.(Holzinger et al., 2019) [10]، وحساب الجدوى الاقتصادية وتكلفة التنفيذ، مما يعزز من قدرة المؤسسات المالية على التحول الرقمي وفق رؤية 2030.

أهداف البحث.

مع تعدد الأهداف التي نسعى لها في هذا البحث، إلا أن الهدف الأساسي هو تقديم تحليل علمي متعمق لأدوار الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والموثوقية في عمليات التدقيق المالي، والتركيز على ابراز التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق هذه التقنية في شركات التدقيق المالي. من خلال تطبيق منهجية تحليلية، بالإضافة الى ذلك، يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف نجملها تاليا:

1. **العمل على تحسين مستويات الشفافية والموثوقية في التدقيق المالي وتحليل الدور الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي فيها،** من خلال دراسة تأثيره على دقة التقارير المالية، والحد من التلاعب المحاسبي واكتشاف الشذوذ وتجنب الأخطاء البشرية، وتطبيق وتحسين الامتثال للمعايير الدولية.
2. **تقييم فعالية النماذج التحليلية وتقنيات التعلم الآلي في اكتشاف الحالات الشاذة،** عبر استعراض اهم أدوات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي وتحليل مدى كفاءتها مقارنة بالأساليب التقليدية.
3. **استعراض أبرز التحديات التقنية والتنظيمية والمهنية المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي،** بما في ذلك مخاطر التحيز الخوارزمي، ومشكلة "الصندوق الأسود" (غموض آلية عمل الذكاء الاصطناعي)، والغموض التنظيمي، ومقاومة التغيير داخل مؤسسات التدقيق المالي.
4. **تحليل التأثير الاقتصادي لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي،** من حيث القدرة على تقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين كفاءة التدقيق، وتطوير استراتيجيات تنبؤية أكثر دقة لاكتشاف الاحتيال المالي ومحاولة الحد منه وتجنب الأخطاء البشرية.
5. **تتبع ومراجعة الأدبيات التي بحثت التكامل بين الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية الحديثة مثل البلوك تشين في تحسين نزاهة وشفافية التقارير المالية،** ودراسة كيفية توظيف هذه التقنيات لدعم الامتثال المالي وتقليل فرص الاحتيال المالي.

6. **اقتراح الحلول والاستراتيجيات المناسبة لتعزيز تبني الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي في المؤسسات السعودية**، من خلال تقديم توصيات لمؤسسات التدقيق المالي والجهات التنظيمية ذات العلاقة، بما يضمن الاستخدام الفعّال والمسؤول لهذه التقنية وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير العالمية.
7. **تقديم إطار تحليلي ومنهجي يساعد صناع القرار في المملكة على تطوير أنظمة تشريعية وتنظيمية تدعم استخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي**، بما يحقق أهداف رؤية 2030 وأهداف التحول الرقمي في القطاع المالي.

أسئلة البحث

يسعى هذا البحث إلى تقديم فهم متكامل لدور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والموثوقية في التدقيق المالي، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. كيف يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والموثوقية في عمليات التدقيق المالي؟
2. ما مدى فعالية خوارزميات الذكاء الاصطناعي في اكتشاف الاحتيال المالي والتلاعب في البيانات المحاسبية؟
3. ما هي أبرز التحديات التقنية والتنظيمية التي تعوق تطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي؟
4. ما هو التأثير الاقتصادي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق المالي؟
5. إلى أي مدى يمكن أن يسهم التكامل بين الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية الحديثة (مثل البلوك تشين) في تحسين الشفافية والمساءلة المالية؟
6. ما هي أفضل الممارسات والاستراتيجيات لضمان تبني فعال ومستدام للذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي؟

فرضيات البحث.

بهدف اختبار أثر العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وعمليات التدقيق المالي، والتركيز على تأثيره على الشفافية والموثوقية واكتشاف المخالفات المالية. تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية:(H_0)

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام الذكاء الاصطناعي على مستويات الشفافية والموثوقية في عمليات التدقيق المالي."

الفرضيات البديلة:

(H_1):يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية في عمليات التدقيق المالي.

(H_2): يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز موثوقية التقارير المالية من خلال تحسين دقة تحليل البيانات المالية.

(H_3):يساهم الذكاء الاصطناعي في تقليل احتمالية الأخطاء المالية واكتشاف الشذوذ والاحتيال المالي بشكل أكثر كفاءة من الأساليب التقليدية.

(H_4): تواجه عمليات تبني الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي تحديات تقنية وتنظيمية تؤثر على كفاءة التطبيق وفعاليته.

(H_5): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتكامل الذكاء الاصطناعي مع تقنيات البلوك تشين في تحسين نزاهة وشفافية عمليات التدقيق المالي.

(H_6): يمكن رفع مستوى كفاءة وفعالية المدققين الماليين التقليديين من خلال دمج الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق المالي.

الإطار النظري واستعراض الأدبيات السابقة.

1. الإطار النظري

يستند هذا البحث إلى عدة نظريات تفسر العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وعمليات التدقيق المالي، حيث ركزت هذه النظريات على عدة اتجاهات أساسية، تبين كيفية تأثيره في عوامل مثل الشفافية والموثوقية المالية، والتحديات المرتبطة بآليات التطبيق. وفي الفقرات التالية نستعرض هذه النظريات:

- **نظرية الشفافية المؤسسية :**تركز نظرية الشفافية المؤسسية على مبدأ أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة يعزز من مستوى الشفافية داخل المؤسسات تؤدي الى تقليل التلاعب المالي. وفقًا لـ (Bushman, Piotroski, & Smith, 2020)[11] فإن المؤسسات التي تتبنى تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق المالي تتمتع بمستويات عالية من الإفصاح المالي. كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يوفر آليات تحليل متقدمة تكشف الشذوذ والأنشطة المالية المشبوهة، مما يرفع من مستوى النزاهة المؤسسية.
- **نظرية الموثوقية التكنولوجية:** تفترض هذه النظرية أن مستويات الموثوقية للتقنيات الذكية، (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي)، تساهم في تقليل الأخطاء البشرية ودقة البيانات المالية. وفقًا لدراسة (Brynjolfsson & McAfee, 2021) [12]، فإن الاعتماد

على تقنيات تعلم الآلة في تحليل التقارير المالية يؤدي إلى تحسين دقة المخرجات المحاسبية وتقليل احتمالات التلاعب أو الأخطاء المحاسبية.

- **نظرية الحوكمة المالية:** تؤكد هذه النظرية على أهمية تبني الابتكارات الرقمية لضمان الامتثال للمعايير التنظيمية والرقابية، التي تفرضها الجهات المختصة. أشارت دراسة (DeFond & Lennox, 2019) [13] أن الأنظمة المحاسبية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي تلعب دورًا مهمًا في تحقيق الامتثال للقوانين واللوائح، مما ويُسهل على المؤسسات الالتزام بالمتطلبات التنظيمية بطريقة أكثر كفاءة ودقة، وبالتالي يقلل من فرص الاحتيال المالي ويضمن سلامة التقارير المالية.
- **نظرية الابتكار التكنولوجي:** تضيف نظرية الابتكار التكنولوجي بُعدًا مهمًا للبحث، حيث انها تركز على أهمية تطبيق الابتكارات التكنولوجية، وتبينها وتطبيقها في العمليات المالية (Ershaid, O. N, 2021)[38] وعمليات التدقيق المالي التي ستحسن من كفاءة وفاعلية عمليات التدقيق المالي. اشار (Schumpeter, 2018)[14] في دراسته إلى أن تبني الابتكارات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي تغيّر طريقة جمع البيانات وتحليلها تغييرا جذريًا، بحيث يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف وتعزيز استدامة عمليات التدقيق.

استعراض الأدبيات السابقة

في الفقرات التالية نستعرض أبرز الموضوعات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.

- **الذكاء الاصطناعي ودوره في التدقيق المالي**

في دراسة (Brown et al., 2022) **[15]** أظهرت أن تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل تحليل البيانات التنبؤية وتعلم الآلة، قد حسّنت من كفاءة عمليات التدقيق المالي من خلال تقليل الأخطاء البشرية والكشف المبكر عن التلاعب في البيانات المالية. وفي دراسة أخرى أجراها (Vasarhelyi et al., 2021)[16]، بينت أن أنظمة التدقيق القائمة على الذكاء الاصطناعي قادرة على معالجة كميات هائلة من البيانات المالية في الوقت الفعلي، مما يتيح اكتشاف الأنماط غير الطبيعية والشذوذ والتلاعب المحاسبي أو الاحتيال بفعالية أكبر من الأساليب التقليدية.

- **تأثير الذكاء الاصطناعي على الشفافية والموثوقية المالية:** أظهرت دراسة (Al-Htaybat & Alberti-2020) [17] أن التكامل بين الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين عزز من القدرة على تتبع المعاملات المالية وتقليل فرص الاحتيال، كما أدى إلى تحسين مصداقية العمليات المحاسبية.

ووفقًا لدراسة (Richardson et al., 2023) [18] ، فإن استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق المالي أدى إلى تحسين ورفع مستوى دقة التقارير المالية وتعزيز الشفافية، حيث أصبح بإمكان المدققين الماليين تحليل بيانات مالية كبيرة ومعقدة واستخلاص نتائج دقيقة وتوصيات مبنية على أدلة علمية موثوقة، تساعد في اتخاذ قرارات دقيقة وأكثر موثوقية (Chen, Li, & Wang, 2024) [19].

- **التحديات المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي:** تُعد التحديات من العوائق الرئيسية أمام تبني الذكاء على نطاق واسع، وتشمل التحديات التشريعية والتقنية والثقافية. أشارت دراسة (للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ،2024) [6] إلى أن الغموض التنظيمي وغياب تشريعات واضحة تعيق الاستفادة الكاملة من هذه التقنية. كما أن التحيز الخوارزمي، الناتج عن بيانات تدريب غير متوازنة، تبرز كتحدٍ رئيسي (Binns, 2018) [5] ، خاصة في بيئة اقتصادية متنوعة. ولمعالجة ذلك، يمكن استخدام "تقنيات الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير(XAI) "، وأسلوب تفسير مخرجات نماذج تعلم الآلة (SHAP)، لتوضيح قرارات النماذج وتقليل غموض الصندوق الأسود(Lundberg & Lee, 2017) [20] يمكن لشركات التدقيق السعودية (XAI) (تطبيق الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير) لتحليل بيانات القطاعات المختلفة، مع دمجها بأنظمة التدقيق التقليدية لتسهيل الانتقال التقني. كذلك، يُعزز تكامل البيانات من مصادر موثوقة، مثل تقارير تداول السعودية، جودة التدريب ويحد من التحيز، بينما يتطلب التعاون بين هيئة المحاسبين ومطوري التقنيات تخصيص حلول تتناسب مع السوق المحلي (Al-Tamimi & Al-Bayati, 2023). [21]
- **التكامل بين الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية الحديثة:** بالرغم من وضوح الرؤية بشأن التكامل بينهما، فقد أشارت دراسة (وزارة المالية السعودية، 2023) [4] إلى أن تطوير إطار تنظيمي يدعم استخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي سيسهم في تسريع عملية التحول الرقمي في القطاع المالي السعودي. تناولت دراسة (Zhang et al., 2022) [22] أهمية دمج الذكاء الاصطناعي مع تقنيات البلوك تشين لضمان شفافية أعلى في عمليات التدقيق المالي، حيث أظهرت النتائج أن هذا التكامل يسهم في تقليل التلاعب المالي وتحقيق درجة أعلى من النزاهة المالية.
- **الجانب التشريعي:** تعتبر التشريعات الجزء الأبرز في ضمان استمرارية التطور التكنولوجي وادماج الذكاء الاصطناعي فيه، إلا أن الحاجة إلى مقارنة هذه التشريعات مع الأنظمة المعمول بها في الدول الرائدة (مثل دول الاتحاد الأوروبي)، حيث

قدّمت إرشادات شاملة حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي، تتضمن متطلبات الشفافية والمساءلة لتقليل المخاطر المرتبطة بالتحيز الخوارزمي وضمان الامتثال لشركات التدقيق المالي وفقًا للمعايير العالمية (European Commission, 2025). [23]

تُعد التشريعات المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي عاملاً حاسمًا لضمان الاستخدام الآمن والفعّال لهذه التقنية. رغم وجود مبادرات واعدة لتطوير تشريعات قانونية وتنظيمية في المملكة، مثل لوائح هيئة السوق المالية (CMA) ومبادرات الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA)، يمكن أن تستفيد المملكة من هذه التجارب عبر تبني سياسات مشابهة تُعزز من ثقة المستخدمين.

- **تحليل الفوائد الاقتصادية**

للذكاء الاصطناعي تأثير اقتصادي كبير في تحسين كفاءة عمليات التدقيق المالي، حيث يُسهم في تقليل التكاليف التشغيلية من خلال أتمتة المهام المتكررة وتحليل البيانات الضخمة بشكل فوري. على سبيل المثال، يمكن لتقنيات التحليلات التنبؤية والتعلم الآلي تحسين عمليات اكتشاف الاحتيال وتقليل الأخطاء البشرية، مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر المالية (Alotaibi & Alharbi, 2024) [2] علاوة على ذلك، تُظهر الدراسات أن اعتماد الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُسهم في توفير الموارد البشرية للتركيز على المهام الاستراتيجية بدلاً من العمليات الروتينية، مما يعزز من إنتاجية الشركات ويقلل من تكاليف الامتثال التنظيمي.(Kokina & Davenport, 2023) [24]

- **تحليل الجدوى الاقتصادية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي.**

بالرغم من التكاليف المرتفعة كأحد التحديات الرئيسية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي، إلا أن العائد على الاستثمار (ROI) والنموذج الاقتصادي الذي يوازن بين التكاليف والفوائد المحتملة، حيث يمكن تحديد الجدوى الاقتصادية لتبني هذه التكنولوجيا، عن طريق تحليل التكلفة والعائد. على سبيل المثال، أشارت دراسة ,(Alotaibi & Alharbi, 2024)[2] إلى أن تكلفة تنفيذ أنظمة الذكاء الاصطناعي في التدقيق، مثل تطوير البنية التحتية وتدريب الموظفين، قد تتراوح بين 500,000 إلى 2 مليون ريال سعودي للشركات المتوسطة الحجم في السنة الأولى، وفقًا لتقديرات السوق.

في المقابل، يمكن أن يحقق الذكاء الاصطناعي وفورات تشغيلية كبيرة، حيث أظهرت تجارب عالمية، أن تطبيق أدوات مثل (HALO) "التعلم والإشراف المعزز بشريًا " لشركة (PWC)"وهي واحدة من أكبر شركات الخدمات المهنية العالمية في مجال

التدقيق والاستشارات المالية." القائمة على الذكاء الاصطناعي، قلل الوقت المستغرق في تحليل البيانات بنسبة 30%، وزادت دقة الكشف عن المخالفات بنسبة 20%، يترجم إلى عائد على الاستثمار يصل إلى 150% خلال ثلاث سنوات (PwC,2023)[25]

على المستوى السعودي، يمكن لشركات التدقيق الاستفادة من مثل هذه الأدوات لتقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالتدقيق اليدوي، التي تشكل ما يقارب 40% من إجمالي نفقات الشركات الصغيرة والمتوسطة(الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA. 2024) [6] بالإضافة الى ذلك، يُمكن تطوير نموذج اقتصادي بسيط يعتمد على معادلة = ROI [(الفوائد السنوية – التكاليف السنوية) / التكاليف السنوية] × 100، حيث تشمل الفوائد تقليل الأخطاء البشرية، وتحسين الامتثال التنظيمي، وزيادة ثقة المستثمرين. أشارت دراسة (Choi et al., 2025)[26] أن الشركات التي تدمج الذكاء الاصطناعي في عملياتها المالية تحقق عائدًا اقتصاديًا إيجابيًا بنسبة 10–15% سنويًا بعد السنة الثانية من التنفيذ. وبالتالي فان تكاليف تنفيذ تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في شركات التدقيق المالي على المستوى المتوسط والطويل ستحقق عائد مالي كبير جداً يفوق تكاليف التنفيذ بأضعاف، ويعتبر تنفيذ هذا الامر مجدٍ اقتصاديًا للجهات التنظيمية وشركات التدقيق في المملكة.

- **الجانب الأخلاقي**

يُعد الالتزام بالجوانب الأخلاقية أساسيًا لتطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي، حيث يمكن للمملكة الاستفادة من إرشادات دولية، كتلك الصادرة عن المفوضية الأوروبية لضمان الشفافية والمساءلة (European Commission, 2025). [23]

تبرز مشكلة الصندوق الأسود كتحدٍ يقلل من ثقة أصحاب المصلحة غير التقنيين في القرارات الخوارزمية (Müller et al., 2024)[27] ، بينما تشكل قضايا الخصوصية مخاطر كبيرة نظرًا للتعامل مع بيانات حساسة (Brown et al., 2023)[28] في السياق السعودي، يدعم 'نظام حماية البيانات الشخصية (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي،2023) [29] حماية هذه البيانات عبر تقنيات تشفير متقدمة مثل AES–256 ومبادئ 'الخصوصية منذ التصميم ' .(Cavoukian, 2011)[30] كما يتطلب الأمر بروتوكولات تدقيق دورية للتحقق من الامتثال، مع تحديد المسؤولية القانونية في حال الخطأ الخوارزمي، سواء على المدقق أو المطور. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي مراعاة تأثير الذكاء الاصطناعي على وظائف المدققين وضمان توازن بين الأتمتة والحكم البشري، فضلاً عن معالجة التفاوت في الوصول إلى التقنية

بين الشركات لتحقيق عدالة اقتصادية. يمكن للتعاون بين الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وضع إطار أخلاقي محلي يعزز الثقة ويدعم الاستخدام المستدام للتقنية.

- **التطبيق العملي**

يقدم البحث توصيات لأصحاب القرار لتطوير الأطر التشريعية وتأهيل المدققين الماليين، وكذلك لشركات التدقيق في المملكة. لسد هذه الفجوة (بين التطبيق النظري والعملي)، يمكن الاستفادة من أدوات ذكاء اصطناعي متاحة تجاريًا مثل Power BI، وهي منصة تحليلات بيانات تتيح تحليل البيانات المالية وتحديد الأنماط الشاذة في الوقت الفعلي، حيث يستطيع المدققون اتخاذ قرارات بسرعة وكفاءة (Microsoft, 2023)[31] وكذلك، يمكن استخدام إطار عمل TensorFlow، وهو مكتبة مفتوحة المصدر من جوجل لتطوير نماذج تعلم الآلة، لتصميم خوارزميات مخصصة تكتشف الاحتيال المالي بناءً على بيانات السوق السعودي، مثل تلك المتعلقة بالمعاملات في القطاعات النفطية أو العقارية (Abadi et al., 2016). [32]

على صعيد دراسات الحالة، يمكن الإشارة إلى تجربة شركة Deloitte العالمية، التي طورت أداة Argus القائمة على الذكاء الاصطناعي لتحليل العقود المالية، وحققت تحسينا في كفاءة التدقيق بنسبة 25% وزيادة في دقة اكتشاف المخالفات (Deloitte, 2022) [33] وفي السياق السعودي أيضاً، يمكن لشركات التدقيق الكبرى، مثل تلك المرتبطة بمجموعة (الأربعة الكبار)، الاستفادة من هذه الأدوات لتطوير حلول محلية تتكامل مع أنظمة المحاسبة الحالية، مثل برامج (SAP) "أنظمة التطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات "المستخدمة على نطاق واسع في الشركات السعودية. فقد أشارت دراسة (Kokina & Davenport, 2023)[24] إلى أن تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي المحددة يمكن أن يقلل التكاليف التشغيلية بنسبة 15–20% مع تحسين جودة التقارير المالية.

منهجية البحث

- **تصميم البحث**

تستند هذه الدراسة إلى منهج بحثي متكامل يجمع بين المقاربتين الكمية والنوعية، وذلك بهدف الوصول إلى فهم معمق لدور الذكاء الاصطناعي في تحسين الشفافية وضمان الموثوقية ضمن عمليات التدقيق المالي. ويُسهم هذا النهج في تعزيز دقة النتائج وصلاحيتها من خلال استخدام أسلوب التثليث المنهجي، الذي يدمج بين التحليلات العددية "كمثال على ذلك دقة التقارير المالية " وبين الفهم النوعي العميق الذي يتناول الجوانب التنظيمية والثقافية ذات العلاقة.

- **المنهجية واستراتيجية البحث**

نظرًا لتعدد أوجه تأثير الذكاء الاصطناعي على مجال التدقيق المالي، فقد تم إعداد هذه الدراسة ضمن إطار تحليلي وتفسيري متسلسل، يتضمن تنفيذها على مرحلتين مترابطتين لضمان شمولية النتائج ودقتها:

المرحلة الأولى (الدراسة الكمية) :تتضمن هذه المرحلة إجراء مسح ميداني باستخدام استبيان مصمم بعناية لجمع البيانات من فئات متعددة تشمل المحاسبين، مدققي الحسابات، مديري التدقيق، والمستشارين الماليين، موظفي شركات التدقيق، وممثلي الجهات التنظيمية، بالإضافة إلى خبراء الذكاء الاصطناعي العاملين في المملكة. وتهدف هذه المرحلة إلى رصد تصورات المشاركين بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي في مجالات الشفافية (كخفض احتمالية التلاعب)، الموثوقية (دقة التقارير)، وكفاءة اكتشاف الاحتيال. وقد روعي في تصميم الاستبيان أن يكون بصيغة محايدة، ويشمل مزيجًا من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، مع إجراء اختبار أولي على مجموعة صغيرة تتراوح ما بين 20 و30 مشاركًا لضمان وضوح العبارات ودقة الفهم.

المرحلة الثانية (الدراسة النوعية) :في هذه المرحلة، سيتم إجراء مقابلات شبه مهيكلة إلى جانب جلسات مجموعات تركيز مع عدد من خبراء التدقيق المالي، وممثلي الجهات التنظيمية مثل هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بالإضافة إلى مطوري تقنيات الذكاء الاصطناعي. تهدف هذه المقابلات إلى تعميق الفهم حول التحديات المتنوعة (سواء كانت تقنية، تنظيمية، أو ثقافية) والفرص التي تتيحها تقنيات الذكاء الاصطناعي في بيئة التدقيق المالي. كما ستُستخدم هذه المرحلة للتحقق من النتائج الكمية السابقة وتوسيع نطاق تحليلها. وتم اختيار المشاركين بناءً على تنوع خلفياتهم وخبراتهم، بما يشمل المؤيدين لتبني التقنية وكذلك المتحفظون عليها.

- **مجتمع الدراسة وعينتها.**

يتألف مجتمع الدراسة من الأفراد والجهات ذات الصلة المباشرة بقطاع التدقيق المالي والرقابة عليه في المملكة العربية السعودية. ولضمان شمولية البحث، تم تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات رئيسية بناءً على أدوارها الوظيفية وتأثيرها المحتمل في سياق تطبيق الذكاء الاصطناعي:

القسم الأول: الممارسون المهنيون، في مجال التدقيق والمالية :وتشمل هذه الفئة المحاسبين، ومدققي الحسابات، ومديري التدقيق العاملين في شركات التدقيق المسجلة لدى الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ويُقدر عددهم بما يتراوح بين 2,000 و2,500

فرد (وفقًا لتقديرات الهيئة). يعتبر هؤلاء الأفراد المحور لأنهم المعنيون بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقييم أثرها المباشر على جودة عمليات التدقيق.

القسم الثاني: الجهات التنظيمية والرقابية :تضم هذه الفئة ممثلين عن الجهات المسؤولة عن وضع السياسات والتشريعات المتعلقة بالتدقيق المالي واستخدام التقنية فيه، مثل هيئات السوق المالية، والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ووزارة المالية. يُقدر عدد الأفراد المعنيين في هذه الجهات بما يتراوح بين 150 و250 مسؤولًا. وهذه الفئة تكتسب أهمية خاصة في ربط نتائج الدراسة بالتوجهات الاستراتيجية للمملكة، مثل رؤية 2030.

القسم الثالث: خبراء الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي :هذه الفئة تشمل مطوري تقنيات الذكاء الاصطناعي، والأكاديميين المتخصصين في التحول الرقمي وتطبيقاته في المجالات المالية والإدارية. يتواجد أغلب الخبراء في الشركات التقنية والمؤسسات الأكاديمية الرائدة في المملكة، ويُقدر عددهم بما يتراوح بين 50 و100 فرد. ومن المتوقع أن تساهم آراؤهم التقنية المتخصصة في دعم تحليل البيانات وتقديم تفسيرات نوعية لأثر التقنية.

تقدير حجم مجتمع الدراسة الكلي :بناءً على التقديرات المذكورة أعلاه، يتراوح الحجم الإجمالي لمجتمع الدراسة بين 2,150 و2,750 فردًا.

- **عينة الدراسة وتصميمها**

بما أن المنهجية المستخدمة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، ولضمان الحصول على بيانات شاملة ومتخصصة، تم اعتماد أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل متوازن للفئات الثلاث الرئيسية المكونة لمجتمع الدراسة (الممارسون المهنيون، الجهات التنظيمية، خبراء الذكاء الاصطناعي). يهدف هذا الأسلوب إلى مراعاة الأهمية النسبية لكل فئة ودورها في تعزيز الشفافية والموثوقية في البيئة المالية.

1. **العينة الكمية:** بالاستناد إلى جدول كريجسي ومورغان (Krejcie & Morgan, 1970)[34] ، تم تحديد حجم العينة الكمية المستهدف بـ 380 مشاركًا، بهامش خطأ مقبول قدره "±5%" ومستوى ثقة 95%. ويتيح هذا الحجم إجراء تحليلات إحصائية متقدمة وموثوقة، مثل تحليل الانحدار المتعدد ونمذجة المعادلات البنائية.(SEM) ولضمان التركيز على الأدوار المختلفة، تم توزيع المشاركين البالغ عددهم 380 على النحو التالي :

– **الممارسون المهنيون (مدققو الحسابات ومن في حكمهم)** 240 :مشارك (حوالي 63%)، نظرًا لدورهم التنفيذي المباشر في تطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق.

الجهات التنظيمية: 40 مشاركًا (حوالي 10%) من المحاسبين، والمستشارين الماليين، والمديرين الماليين، وخبراء الذكاء الاصطناعي، نظراً لأهمية دورهم في وضع السياسات والأطر التنظيمية.

خبراء الذكاء الاصطناعي: 100 مشارك (حوالي 26%)، للاستفادة من رؤاهم التقنية المتخصصة.

الجدول رقم (1) يمثل توزيع الفعلي لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	العدد
محاسب	200
مدقق داخلي	48
مدقق خارجي	35
مستشار مالي	18
مدير مالي	17
ممثل جهة تنظيمية	7
متخصص ذكاء اصطناعي	51
المجموع	380

2. **العينة النوعية:** لاستكشاف الجوانب التخصصية والأبعاد العميقة للموضوع، تم اختيار عينة نوعية تتكون من 24 مشاركًا. وقد تم اختيار المشاركين بالمقابلات بواقع "8 أفراد" من كل فئة من الفئات الرئيسية الثلاث (الممارسون لمهنة التدقيق، الجهات الرقابية والتنظيمية، خبراء الذكاء الاصطناعي). ونهدف من توزيع العدد بهذه الطريقة إلى تحقيق "التشبع النظري"، وهو المعيار المتبع في البحوث النوعية لضمان جمع بيانات كافية ومتنوعة، وفقًا .(Guest et al., 2006) [35]

- **أدوات جمع البيانات.**

تم تطوير أدوات جمع البيانات المتمثلة بالاستبيان والمقابلات المهيكلة بناءً على مراجعة الأدبيات السابقة والإطار النظري بحيث تم الجمع بين نماذج "القيم التنافسية" (CVF) لتقييم الثقافة التنظيمية ومبادئ التدقيق المالي "(مثل معايير ISSAI: المعايير الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة)" كما تم تعديلها لتتناسب مع ما يتطلبه سياق التدقيق في السعودية.

1. **الاستبيان:** تم استقاء وتطوير الاستبيان بالاعتماد على الأدبيات والمعايير العالمية، التي بحثت الموضوع وخصوصاً تلك التي ترتكز على القيم التنافسية والقيم الثقافية والتنظيمية، حيث يتكون الاستبيان من ثمانية محاور أساسية و34 سؤالًا (32 مغلقة بمقياس ليكرت من 1إلى5، وسؤالين مفتوحتي الإجابة) لقياس الأهداف والمتغيرات التالية:

- مستوى تبني الذكاء الاصطناعي في التدقيق (مثل تعلم الآلة، البلوك تشين).
- تأثيره على الشفافية (نسبة الإفصاح) والموثوقية (دقة التقارير).
- التحديات المتصورة (تقنية، ثقافية) .وتم مراجعته من قبل خبراء أكاديميين ومهنيين، وتم اجراء اختبار أولي لضمان الملاءمة الموضوعية والثقافية واللغوية.

2. **المقابلات :**تم إعداد ثلاثة نماذج متباينة للمقابلات صممت لتتناسب مع الفئات المستهدفة، وتم اجراء مقابلات شبه مهيكلة مفتوحة (30–45 دقيقة) لاستكشاف وجهات نظر وخبرات واجابات المشاركين حول عدة محاور أبرزها: أوجه استخدامات الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي والتحديات التنظيمية والتقنية (مثل الصندوق الأسود) والحلول التنظيمية. وتم مشاركة النتائج الأولية مع عدد من المشاركين للتحقق من صلاحية وموثوقية البيانات المقدمة ونتائجها.
3. **تحليل الوثائق :**تم تحليل عينات من التقارير المالية خلال الفترات من سنة (2019–2025)، اللوائح التنظيمية من CMA وSOCPA، وسياسات رؤية 2030 لتحديد الأولويات الاستراتيجية للوقوف على أبرز محصلاتها ونتائجها وتوصياتها.
4. **تدابير تقليل التحيز :**لتجنب التحيز المؤسسي للمشاركين وأيضاً لتفادي توجيه إجابات أفراد العينة نحو جانب معين فقد تم صياغة أسئلة الاستبيان بلغة محايدة مثل "ما مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على دقتك؟". وأيضاً استخدام طريقة تثليث الباحثين لتقييم الإجابات، حيث تم مراجعة النتائج من قبل فريق متعدد لضمان الحيادية والموضوعية.
5. **تقنيات تحليل البيانات.**

للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته وتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية لتحليل بيانات مختلطة (كمية ونوعية) على النحو التالي:

التحليل الكمي للبيانات :وذلك بتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الأدوات المستخدمة، باستخدام عدة أساليب إحصائية مثل برنامج (SPSS) وبرنامج .AMOS وقد اشتمل التحليل الكمي على الخطوات التالية:

الإحصاء الوصفي :حيث تم استخدام مقاييس النزعة المركزية (مثل المتوسطات الحسابية) ومقاييس التشتت (مثل الانحرافات المعيارية) بهدف تحليل وتلخيص ووصف خصائص عينة الدراسة وتقديم لمحة عامة عن استجابات المشاركين تجاه متغيرات الدراسة المختلفة.

تحليل الارتباط :تم حساب معاملات ارتباط بيرسون لقياس طبيعة وقوة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة (مثل تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي) والمتغيرات التابعة (مثل الشفافية والموثوقية في التدقيق المالي).

اختبار الفرضيات :لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، تم استخدام نماذج الانحدار المتعدد ونمذجة المعادلات البنائية .(SEM) حيث تتيح هذه الأساليب الإحصائية المتقدمة فهمًا أعمق للعلاقات السببية وبيان أثرها واتجاهاتها المحتملة.

التحليل النوعي للبيانات :لتحليل البيانات النوعية التي تم جمعها من خلال المقابلات المهيكلة، تم استخدام برنامج تحليل البيانات النوعية .(NVivo) بحيث تم التركيز على الجوانب التالية:

1. **التحليل الموضوعي** :وتم تطبيق هذا الاسلوب لتحديد وتصنيف وتفسير الأنماط والموضوعات الرئيسية المتكررة في بيانات المقابلات، مثل التحديات التنظيمية المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي، أو الفرص المتاحة لتحسين جودة التدقيق.
2. **التحليل المقارن المستمر** :استُخدم هذا الأسلوب لإجراء مقارنات بين اجابات المشاركين من خلفيات مختلفة (على سبيل المثال، مقارنة وجهات نظر المدققين في الشركات التي تتبنى الذكاء الاصطناعي بتلك التي تعتمد على الأساليب التقليدية)، بهدف استخلاص وجهات نظر حول الفروقات والتشابهات.
3. **تكامل النتائج** :توجت عملية التحليل بدمج النتائج الكمية والنوعية في إطار تفسيري شامل. يهدف هذا التكامل إلى تقديم توضيح العلاقات بين المتغيرات التي تم دراستها، مدعومًا بتصورات تحليلية وتفسيرية.

- **إجراءات ضمان الصلاحية والموثوقية.**

لضمان دقة ومصداقية نتائج الدراسة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتحقق من صلاحية وموثوقية أدوات القياس والبيانات المجمعة:

الموثوقية :تشير الموثوقية إلى درجة اتساق واستقرار أداة القياس (الاستبيان). حيث تم قياس الاتساق الداخلي للمحاور باستخدام معامل ألفا كرونباخ .وتم حساب هذا المعامل لكل محور من محاور الاستبيان بناءً على البيانات الفعلية المجمعة، وذلك للوقوف على اتساق كل محور من هذه المحاور. وبما ان المحاور متعددة وقد يكون بعض التعارض او التضاد في هذه المحاور.

الصلاحية تم التحقق من الصلاحية من خلال الإجراءات التالية :

1. **صلاحية المحتوى** :تم إجراء اختبار أولي للاستبيان على عينة صغيرة وممثلة من مجتمع الدراسة (مكونة من 24 مشاركًا). الهدف من هذه الخطوة تقييم وضوح العبارات، وسهولة الفهم، ومدى ملاءمة الأسئلة للمشاركين، وبناءً على ملاحظاتهم تم إجراء التعديلات اللازمة لتحسين الأداة قبل تعميمها على العينة النهائية. كما تم عرض الأداة على عدة محكمين خبراء في المجال.

2. **صلاحية البناء والتحقق المتبادل :**لتعزيز صلاحية النتائج من خلال استخدام التثليث المنهجي اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من مصادر متعددة (الاستبيانات الكمية، المقابلات النوعية، وتحليل وثائق ذات صلة). حيث يتيح مقارنة وتكامل البيانات من هذه المصادر المختلفة، التحقق المتبادل من النتائج وزيادة الثقة في صحتها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام تحليل العوامل الاستكشافي، الذي تم إجراؤه كجزء من التحليل الكمي، للتحقق من الهيكل العاملي لأداة القياس ومدى تطابقها مع البناء النظري للمفاهيم المدروسة.

الاعتبارات الأخلاقية

التزمت الدراسة بالمبادئ الأخلاقية التوجيهية المعمول بها في البحث العلمي. تم الحصول على موافقة مسبقة من جميع المشاركين قبل جمع البيانات، وذلك بعد تقديم شرح وافٍ لأهداف الدراسة ومنهجيتها، والتأكيد على حقهم الأصيل في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. ولضمان سرية بيانات المشاركين أيضاً، تم اتخاذ إجراءات إضافية؛ حيث تم تشفير جميع البيانات باستخدام خوارزمية التشفير المتقدم (AES-256) وحفظها بشكل آمن. أما البيانات النوعية، فتم استبدال أسماء المشاركين والمؤسسات بمعرفات رمزية مشفرة للحفاظ على خصوصية بياناتهم وعدم الكشف عن هوياتهم .علاوة على ذلك، وقبل البدء في جمع البيانات تم الحصول على الموافقة الرسمية من لجنة أخلاقيات البحث العلمي.

- **محددات الدراسة**

أقرت الدراسة بوجود بعض المحددات التي قد تؤثر على النتائج منها ما يلي: أولًا، قد يؤدي التباين الملحوظ في مستويات تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بين شركات التدقيق في السعودية إلى تحديات في تعميم النتائج .ولمعالجة هذا المحدد، ستعتمد الدراسة على تحليل مقارن يأخذ في الاعتبار درجات التبني المختلفة. ثانيًا، هناك احتمال وجود تحيز مؤسسي في استجابات المشاركين، وتم التعامل مع هذا الاحتمال من خلال تصميم أدوات جمع بيانات (كالاستبيان، والمقابلات) بحيث تحتوي على صياغة محايدة، بالإضافة إلى استخدام مصادر بيانات متعددة للتحقق المتقاطع.

- **المساهمات المتوقعة**

تقدم هذه الدراسة مساهمات قيمة على المستويين النظري والتطبيقي. على الصعيد النظري، تهدف الدراسة إلى تطوير واقتراح نموذج مفاهيمي متكامل يوضح العلاقات المتبادلة بين تبني الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الشفافية، وضمان الموثوقية في سياق عمليات التدقيق المالي. أما على الصعيد العملي والتطبيقي، فتسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية، موجهة للجهات التنظيمية والرقابية(كهيئة السوق المالية(CMA)) وشركات ومكاتب التدقيق المهنية في المملكة. حيث ستركز هذه التوصيات على كيفية دمج وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بفعالية ومسؤولية في ممارسات التدقيق، بما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030. وتوفّر المنهجية إطارًا بحثيًا شاملاً ومتينًا يجمع بين الدقة الأكاديمية والأهمية التطبيقية، مع مراعاة خصوصية السياق السعودي.

- **التحليل والمناقشة.**

1. **التحليل الكمي**

2. **الإحصاء الوصفي.**

يمثّل الجدول رقم(2) قيم المتوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.

المحور	المتوسط	الانحراف المعياري
الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي	3.82	0.98
جودة ودقة مخرجات التدقيق المالي	3.79	1.01
تعزيز الشفافية باستخدام الذكاء الاصطناعي	3.85	1.03
تعزيز الموثوقية باستخدام الذكاء الاصطناعي	3.78	0.96
التحديات التقنية والتنظيمية	3.40	1.22
القبول المؤسسي والاستعداد لتبني الذكاء الاصطناعي	3.76	1.00
الجدوى الاقتصادية والاستمرارية	3.80	0.99

تشير النتائج في الجدول 2 أعلاه إلى ان أفراد العينة لديهم إدراكًا إيجابيًا يتراوح بين المعتدل والمرتفع تجاه محاور البحث، حيث تراوحت المتوسطات بين (3.43 و3.84). وكان أعلاها "تعزيز الشفافية" بمتوسط (3.84)، مما يعكس وعياً بأهمية الذكاء الاصطناعي كأداة للكشف وتحقيق الإفصاح، في حين أن محور "التحديات التقنية والتنظيمية"، سجّل أدنى متوسط (3.43) مع أعلى تشتت (1.10)، مما يدل على تباين التجارب المؤسسية بشكل كبير في مواجهة معوّقات التطبيق. ويشير انخفاض الانحراف المعياري في محاور مثل "الموثوقية" و"الاستخدام الفعلي" إلى شبه إجماع نسبي على أهمية هذه الأبعاد، بينما يعكس ارتفاعه في محور "التحديات" تفاوتًا في نضج البيئة التنظيمية والتقنية بين المشاركين.

وأظهر تحليل معامل الارتباط بيرسون بين المحاور عن ارتباط قوي بين الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي وكل من "جودة المخرجات"، "والشفافية"، "والموثوقية"، و"القبول المؤسسي ""$r > 0.85$" .هذا يدعم الفرضية المركزية بأن تعزيز استخدام الذكاء

الاصطناعي في التدقيق المالي يُنتج قيمة مباشرة وملموسة في تحسين جودة عمليات التدقيق. كما يتعزز هذا الفهم عبر ارتفاع الترابط بين "القبول المؤسسي" و"الجدوى الاقتصادية"، حيث يشير إلى أن الإدراك المؤسسي للعائد المتوقع من الذكاء الاصطناعي محفز رئيسي للتبني المستدام له.

في المقابل، فإن ضعف الارتباط نسبيًا بين "التحديات"، وباقي المحاور "$r < 0.55$" بيّنَ أن العقبات التنظيمية والتقنية تعمل كعامل خارجي مستقل، وقد لا تكون مرتبطة دائمًا بانخفاض جودة المخرجات أو القبول المؤسسي، خاصة في المؤسسات الكبيرة التي تستطيع امتصاص هذه العقبات بفضل بنيتها المتقدمة.

– تحليل الانحدار

الجدول رقم(3) ? تحليل الانحدار لاختبار تأثير **الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي** (متغير مستقل) على **تعزيز الشفافية**

وتعزيز **الموثوقية** (متغيرات تابعة)، مع مراعاة **التحديات التقنية والتنظيمية** كمتغير وسيط محتمل

المتغير التابع	معامل الانحدار(β)	قيمة t	قيمة p	R^2
تعزيز الشفافية	0.85	28.12	0.001>	0.85
تعزيز الموثوقية	0.82	25.67	0.001>	0.81
التحديات التقنية والتنظيمية	0.35	6.28	0.001>	0.14

- **تعزيز الشفافية** :الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي يفسر 85% من التباين "$R^2 = 0.85$"، مع تأثير قوي وإيجابي ($\beta = 0.85$، $p < 0.001$).
- **تعزيز الموثوقية** :الاستخدام الفعلي يفسر 81% من التباين "$R^2 = 0.81$"، مع تأثير قوي وإيجابي($\beta = 0.82$ ، $p < 0.001$).

النتائج تشير إلى أن زيادة الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي ترتبط بتحسينات كبيرة في الشفافية والموثوقية، لكن تأثير التحديات التقنية والتنظيمية كان ضعيفًا عند إدراجه كمتغير وسيط.

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد، اتضح أيضاً أن الاستخدام الفعلي يفسّر فقط 14% من التباين في محور التحديات "$R^2 = 0.14$"، مما يعكس محدودية تأثير الاستخدام الفعلي في التغلب على المعوقات. يشير إلى أهمية "القبول المؤسسي" كمتغير وسيط، يربط بين الاستخدام وبين تحقيق الفائدة. أي أن وجود أدوات الذكاء الاصطناعي لوحدها لا يكفي، ما لم تصاحبها إدارة واعية وداعمة، وثقافة تنظيمية مشجّعة، وخطط تدريبية ملاءمة، واستعداد تقني مناسب.

بناء على ما سبق يمكن القول إن تطبيق الذكاء الاصطناعي في التدقيق لا يُعد مجرد أداة تقنية بل يمثل تحوّلًا استراتيجيًا في البنية المؤسسية للثقة والمساءلة. وبما ان العلاقة بين الاستخدام الفعلي، والشفافية، والموثوقية ليست خطية، بل تتأثر بمجموعة من العوامل الوسيطة مثل نضج المؤسسة، وكفاءة الموارد البشرية، والبنية التقنية. فكلما زاد الاستخدام الفعلي، زادت الشفافية، وعززت الموثوقية، لكن بشرط وجود قبول مؤسسي وتجاوز التحديات التنظيمية.

3. تحليل الارتباط بيرسون

الجدول رقم (4) التالي يبين قيم معامل الارتباط بين المتغيرات

المحور	الاستخدام	المخرجات	الشفافية	الموثوقية	التحديات	القبول المؤسسي	الجدوى الاقتصادية
الاستخدام الفعلي	1.00	0.92	0.89	0.85	0.45	0.90	0.88
جودة مخرجات		1.00	0.91	0.87	0.48	0.93	0.90
تعزيز الشفافية			1.00	0.88	0.50	0.91	0.89
الموثوقية				1.00	0.55	0.86	0.85
التحديات					1.00	0.47	0.49
القبول المؤسسي						1.00	0.92
الجدوى الاقتصادية							1.00

التحليل التكاملي للعلاقات بين المحاور

تشير البيانات في الجدول 3، إلى وجود ارتباط قوي بين الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي ومحاور الجودة والشفافية والموثوقية "$r > 0.85$"، معبراً عن علاقة ثلاثية مهمة، فكلما زاد استخدام الذكاء الاصطناعي، زادت الشفافية، وتعززت الموثوقية .هذا الارتباط يعكس فعالية الذكاء الاصطناعي كأداة تحليل، ويؤكد أيضاً دوره كبنية داعمة لاتخاذ القرار المالي السليم. فعلى سبيل

المثال، فإن قدرة الذكاء الاصطناعي على تتبع الأنشطة التدقيقية وتوثيقها بشكل دقيق تزيد من وضوح العمليات، وتقلل الاعتماد على الاحكام الشخصية، وهو ما لوحظ من قيم متوسط محور "تقليل التقديرات الشخصية.**(3.78)** "

المتغيرات الوسيطة: القبول المؤسسي كعنصر مفصلي.

أشارت قيم معامل الارتباط إلى أن القبول المؤسسي يرتبط بقوة بكل من الاستخدام الفعلي والجدوى الاقتصادية($r > 0.9$) ، وهو يوضح دور المؤسسات في تهيئة البيئة التنظيمية المناسبة لتبني التقنية. كما أن القبول المؤسسي يُفهم كموقف إداري، وكبنية ثقافية وسياسية تسمح بتكامل الذكاء الاصطناعي ضمن البناء الرقابي. وعند إدراج القبول المؤسسي كمتغير وسيط بين "الاستخدام الفعلي" و"تحقيق الشفافية/الموثوقية"، تزداد أهمية تصميم التدخلات الاستراتيجية على مستوى التدريب والتشريع المؤسسي.

التحديات: العائق الخفي رغم الحضور القوي.

ورغم هذا التماسك بين المحاور، إلا أن "محور التحديات" يظهر بانخفاض متوسطه (3.40) وارتفاع التباين (1.22)، مما يعبر عن تشتت الآراء حول جاهزية المؤسسات. كما بيّنت قيم الانحدار أن الاستخدام الفعلي فسر فقط ما نسبته 14% من التباين في التحديات($R^2 = 0.14$) ، حيث يطرح فرضية أن التحديات ذات طبيعة بنيوية متعددة الأوجه: تقنية، وقانونية، وتنظيمية، وثقافية.

الجدوى الاقتصادية: بوابة الاستمرارية.

ترتبط الجدوى الاقتصادية مباشرة بالاستخدام والقبول($r > 0.88$) ، حيث أن تبني الذكاء الاصطناعي فهو قرار تقني واقتصادي. فكلما زادت المنفعة المتصورة، زاد احتمال استمرارية الاستخدام، وهو ما أكده ارتفاع قيم متوسط هذا المحور (3.80).

4. اختبارات الموثوقية

لتقييم مدى اتساق وموثوقية أداة الدراسة، تم حساب معامل ألفا كرو نباخ لكل محور من محاور الاستبيان.

الجدول رقم 5 يوضح قيم الموثوقية (قيم معامل ألفا كرو نباخ) لكل محور:

المحور	قيم معامل ألفا كرو نباخ
الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي	0.892
جودة ودقة مخرجات التدقيق المالي	0.907
تعزيز الشفافية باستخدام الذكاء الاصطناعي	0.951
تعزيز الموثوقية باستخدام الذكاء الاصطناعي	0.873
التحديات التقنية والتنظيمية	0.917
القبول المؤسسي والاستعداد لتبني الذكاء الاصطناعي	0.894
الجدوى الاقتصادية والاستمرارية	0.885
كامل الاستبيان	0.885 .

أشارت النتائج إلى أن جميع محاور الاستبيان تتمتع بموثوقية عالية، حيث تجاوزت جميع قيم معامل ألفا كرو نباخ أكثر من 0.70 الحد الأدنى المقترح. (Hair et al., 2010) [37] كانت قيم محور "تعزيز الشفافية باستخدام الذكاء الاصطناعي" الأعلى

موثوقية (0.951) ، وتعكس درجة عالية من الاتساق الداخلي لإجابات المشاركين. بالمقابل وبالرغم من أن قيم محور "تعزيز الموثوقية باستخدام الذكاء الاصطناعي" سجلت أدنى قيمة نسبية بواقع (0.873)، إلا أنها بقيت ضمن مستوى مرتفع من الموثوقية. كما تضمنت جميعها عند مستوى ثقة (95% CI) قيمًا أعلى من 0.830، وهذا يؤكد استقرار تقديرات الموثوقية.

5. التحليل النوعي

التحليل الموضوعي.

تم إجراء تحليلٍ للبيانات النوعية المستخلصة من إجابات المشاركين لتحديد الموضوعات الرئيسية المتعلقة بتبني الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي. وقد أظهر التحليل عدة جوانب أساسية نستعرضها فيما يلي:

في جانب التحديات التقنية والتنظيمية :أبدى المشاركون قلقهم بشأن مقاومة التغيير، داخل المؤسسات ونقص الكفاءات التقنية اللازمة لتطبيق وصيانة أنظمة الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى التكاليف الأولية والمستمرة عند تنفيذ هذه التقنيات.

وفي جانب فوائد الذكاء الاصطناعي :تم التأكيد على أن استخدام الذكاء الاصطناعي، يحمل إمكانات كبيرة لتحسين جودة ودقة مخرجات التدقيق المالي من خلال تقليل الأخطاء البشرية وزيادة كفاءة التحليل. علاوة على ذلك، يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة قوية لتعزيز الشفافية في عمليات التدقيق من خلال توفير تحليلات سريعة ودقيقة وأكثر شمولية وقابلية للفهم.

أما في جانب القبول المؤسسي :فقد كشف التحليل عن وجود تباين في مستوى الاستعداد لتبني الذكاء الاصطناعي بين المؤسسات المختلفة. ويبدو أن هذا التباين يرتبط بعوامل متنوعة مثل حجم المؤسسة وقطاع العمل، حيث إنّ المؤسسات الأكبر والأكثر تقدمًا تقنيًا أكثر استعدادًا لتبني هذه التقنيات مقارنة بالمؤسسات الأصغر أو تلك التي تعمل في قطاعات أقل اعتمادًا على التكنولوجيا.

6. التحليل المقارن

ولتوضيح أعمق لتأثير تبني الذكاء الاصطناعي تم إجراء تحليل مقارن بين الشركات التي تبنت بالفعل تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق المالي والشركات التي لا تزال تعتمد على الأساليب التقليدية. من خلال إجابات أفراد العينتين النوعية والكمية. حيث نستعرض أبرز ما جاء فيها:

تبيّن أن متوسطات **الشركات المتبينة للذكاء الاصطناعي** أعلى بشكل ملحوظ في مؤشرات "الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي"، و"تعزيز الشفافية"، و"تعزيز الموثوقية" (بمتوسط يبلغ نحو 4.0). حيث أن الشركات التي قامت بدمج الذكاء الاصطناعي في عملياتها تشهد بالفعل فوائد ملموسة في هذه الجوانب.

بينما سجلت **الشركات التقليدية** متوسطات أقل (بمتوسط يقارب 3.5) بنفس المؤشرات المذكورة، بالإضافة إلى وجود تباين أكبر في تصور التحديات التقنية والتنظيمية. ويعكس هذا التباين اختلافًا في الوعي بالتحديات أو في القدرة على مواجهتها بين هذه الشركات.

وعليه أشارت نتائج التحليل النوعي إلى أن الشركات التي تتبنى الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي حققت بالفعل فوائد واضحة من حيث الاستخدام الفعلي لهذه التقنيات وتأثيرها الإيجابي على الشفافية والموثوقية.

بالمجمل أظهرت نتائج التحليل الكمي والنوعي تكاملًا منطقيًا دعم فكرة أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي يرتبط بشكل إيجابي بتحسين جودة ودقة المخرجات، وتعزيز الشفافية، وزيادة الموثوقية. كما يشير هذا التكامل إلى أن التطبيق العملي لتقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم بشكل فعال في تعزيز أداء عمليات التدقيق المالي.

بالمقابل فإن التحديات التقنية والتنظيمية برزت كعامل مستقل نسبيًا، ويعني ذلك أن التغلب على هذه التحديات يتطلب تطوير وتنفيذ استراتيجيات، مثل برامج التدريب المتخصصة والاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية.

كما أن القبول المؤسسي للذكاء الاصطناعي والجدوى الاقتصادية المتصورة لتبنيه، يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بمستوى الاستخدام الفعلي لهذه التقنيات. وهذا يشير إلى أن نجاح المؤسسات في تبني الذكاء الاصطناعي يعتمد بشكل كبير على مدى استعدادها للتغيير، وإدراكها للفوائد المالية المحتملة، وقدرتها على دمج هذه التقنيات في عملياتها الحالية.

- **مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات السابقة**

أشارت نتائج الإحصاء الوصفي إلى أن الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي جاء بمتوسط مرتفع نسبيًا (3.82)، وهو يعكس التوجه المؤسسي نحو إدماج هذه التقنيات، وبرغم وجود تفاوت نسبي في مستوى الاستخدام (الانحراف المعياري 0.98). فإن هذه النتائج تتفق مع ما جاء في دراسة (Go–Globe. 2025,) [37] بأن العديد من المؤسسات المالية بدأت فعليًا بإدراج الذكاء الاصطناعي ضمن أدواتها الرقابية بشكل متدرج.

أما، ما يتعلق بجودة ودقة مخرجات التدقيق(M = 3.79) ، فإن البيانات دعمت فرضية أن الذكاء الاصطناعي يساهم في رفع مستوى الدقة والحد من التقديرات الذاتية، وهو ما أكدته دراسة (SDAIA,2023)[29] والتي ربطت بين استخدام الذكاء الاصطناعي وتحسين جودة التقارير عبر تقليل الانحياز البشري وزيادة القدرة على اكتشاف التناقضات.

وفيما يخص الشفافية(M = 3.85) ، فقد أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يعتبر عاملًا أساسيًا في رفع مستوى الإفصاح وتوثيق العمليات المالية، مما يعزز من مساءلة المدققين والمؤسسات، كما بينت دراسة (SDAIA,2023)[29] التي ربطت بين تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحسين التتبع الزمني للتعاملات والعمليات.

وفي جانب التحديات التقنية والتنظيمية جاءت القيم بمتوسط منخفض نسبيًا (3.40) وانحراف معياري مرتفع (1.22)، حيث عكس التباين الكبير في تجارب المؤسسات ويشير إلى وجود فجوة في الاستعداد الرقمي والتشريعي، وهو ما أكدته دراسة Go– (Globe. 2025) [37] في تحليلهم للمعوقات التي تواجه تبني الذكاء الاصطناعي في البيئة المالية العراقية.

أما تحليل الارتباط، فقد كشفت النتائج عن وجود علاقات قوية بين الاستخدام الفعلي والشفافية، وكذلك بين القبول المؤسسي والجودة، بمعنى أن التطبيق الفعلي للذكاء الاصطناعي لا يعمل بمعزل عن الثقافة التنظيمية وبيئة العمل. ويُلاحظ أن التحديات التقنية كانت أقل ارتباطًا بالمحاور الأخرى، ويشير ذلك الى أنها متغير مستقل نسبيًا ويحتاج إلى معالجة منفصلة (SDAIA,2023). [29]

بينت نتائج تحليل الانحدار، أن الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي يفسر جزءًا محدودًا من التباين في التحديات التنظيمية ($R^2 = 0.14$)، ويعني أن هناك إثر واضح لمتغيرات أخرى وسيطة مثل القبول المؤسسي أو حجم المؤسسة في النماذج التفسيرية المستقبلية.(Al–Tamimi & Al–Bayati, 2023) . [21]

أخيرا أظهرت نتائج تحليل الموثوقية (ألفا كرو نباخ) أن جميع المحاور لها اتساق داخلي مرتفع، وهذه القيم تدعم موثوقية الأداة، لا سيما في محور الشفافية($\alpha = 0.951$) ، مما يعزز صلاحية الاستبيان لقياس أبعاد الذكاء الاصطناعي في بيئة التدقيق المالي.

1. دراسة حالة: تطبيق الذكاء الاصطناعي في إحدى شركات التدقيق الكبرى في السعودية

بهدف الوقوف على الأثر العملي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في بيئة التدقيق المالي السعودية، تم اختيار إحدى شركات التدقيق الكبرى في المملكة العربية السعودية كحالة دراسية، نظرًا لريادتها في هذا المجال وسبقها في توظيف هذه التقنيات المتقدمة ضمن عملياتها الرقابية، وتعتبر نموذجًا متقدمًا في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن عمليات الفحص والتدقيق المالي، في إطار سعيها لتعزيز كفاءة الأداء لديها ورفع موثوقية تقاريرها. بدأت الشركة بتطبيق عدد من الأدوات الذكية في عمليات التدقيق لديها، كان من أبرزها، "منصة ذكية لتحليل البيانات المطورة داخليًا لدى إحدى شركات التدقيق الدولية"، والتي تمكّن فرق التدقيق

من الوصول إلى نتائج تحليلية متقدمة قائمة على خوارزميات تعلم الآلة منذ عام 2020. ثم توالت الاستخدامات الأخرى لتطبيق الذكاء الاصطناعي حتى شملت جميع مستويات عمل التدقيق المالي في الشركة تقريبًا، من فحص وتحليل واستكشاف وإعداد التقارير والتنبؤ وتحليل البيانات الضخمة وغيرها. وتم اختيار الشركة نظرًا لريادتها في هذا المجال. وقد تم جمع البيانات عن حالة الدراسة من خلال إجراء مقابلات شبه مهيكلة مباشرة مع مسؤولين رئيسيين تمت مقابلتهم في الشركة خلال الربع الأول من عام 2025، حيث قدّموا معلومات تفصيلية حول طبيعة استخدام الذكاء الاصطناعي داخل الشركة وتأثيره على عمليات الرقابة والتدقيق فيها. وبناءً على طلب المصدر، والتزامًا بمبادئ البحث الأخلاقي، تم الامتناع عن ذكر اسم الشركة أو هوية المشارك حفاظًا على الخصوصية وسرية المعلومات. وقد تم تحليل محتوى المقابلة باستخدام أسلوب التحليل الموضوعي لاستخلاص الأنماط والتأثيرات الجوهرية، بحيث تسهم في تقديم فهم أعمق وأشمل للحالات الفعلية المطبقة على أرض الواقع، والتي قامت بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن عملياتها اليومية في بيئة تدقيق مهنية متقدمة في السياق السعودي.

2. **تحسين دقة التقارير المالية.**

استطاعت الشركة تحسين جودة مخرجات التدقيق بنسبة كبيرة لديها، من خلال استخدامها لنماذج من تحليل البيانات الذكية، حيث ساعدتها الأنظمة الآلية في تقليل الاعتماد على التقديرات البشرية وتقديم تقارير مبنية على بيانات موضوعية ومحدثة.

3. **الكشف المبكر عن المخاطر**

وباستخدامها لتقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم أنظمة الإنذار المبكر داخل الشركة، أسهم عبر قدرته على رصد الأنماط غير الطبيعية والشذوذ المالي المحتمل، مما مكن فرق التدقيق من التدخل الاستباقي عند الحاجة، وقبل تصاعد المخاطر المحاسبية أو الاحتيالية.

4. **زيادة الكفاءة التشغيلية**

مما لا شك فيه، أدى إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في مراحل متعددة من عملية التدقيق مثل عمليات (التحضير والفحص، وجمع الأدلة، وإعداد التقارير) إلى خفض الزمن المستغرق في تنفيذ المهام بنسبة تقارب 30%، مما ساهم في تحسين توزيع عبء العمل بين الفرق البشرية والأنظمة الذكية.

وبتحليل الحالة الدراسية بناء على ما سبق وكنتيجة لتحليل بيانات الشركة، نوصي القائمين على القرار فيها:

5. **الاستثمار في التدريب المستمر:** رغم التقدم التقني واجهت الشركة، تحديات تتعلق بمدى جاهزية الكوادر البشرية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. وعليه، توصي الدراسة بضرورة تعزيز برامج التدريب المهني المتخصص وربطها بأهداف التحول الرقمي.
6. **تطوير سياسات تنظيمية واضحة:** بما ان تطبيق الذكاء الاصطناعي أصبح واقعا في الشركة، فإن تنظيم كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق كذلك أصبح أمرًا محتوّمًا. وعليه فان الحاجة لتبني وتحديث الأنظمة والتعليمات الضابطة لها بما يضمن الاستخدام المسؤول والأخلاقي لهذه الأدوات، وبما يحقق الشفافية في آليات اتخاذ القرار الآلي.
7. **التعاون مع الجهات التنظيمية:** لمزيد من التعاون والانفتاح، تبرز الحاجة إلى ضرورة تعزيز التعاون بين الشركة والهيئات الرقابية ذات العلاقة، من أجل توافق السياسات التقنية مع المتطلبات النظامية، وخاصة فيما يتعلق بسرية البيانات وأمن المعلومات.

وفي الختام، جسدت هذه التجربة لشركة سعودية مثالًا ملموسًا على الإمكانات التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في قطاع التدقيق المالي، وتؤكد في الوقت ذاته أن النجاح في تبني هذه التقنيات لا يرتبط فقط بالجاهزية الفنية، بل يتطلب توافقًا استراتيجيًا بين القيادة المؤسسية، والتشريعات المنظمة، وقدرات العنصر البشري.

النتائج والتوصيات

- **النتائج**

سعت الدراسة من خلال ما تقدم إلى إبراز الدور المحوري الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي من خلال دراسة أثره على النواحي التقنية والتنظيمية، والثقافية، وكان أبرز ما توصلت إليه من نتائج:

1.تأثير الذكاء الاصطناعي كمحفز في بيئة التدقيق المالي

أظهرت نتائج الدراسة أن دمج الذكاء الاصطناعي يعتبر المحفز الأبرز في بيئة التدقيق المالي، مدعوما بتزايد الاستخدام الفعلي لهذه التقنيات، خاصة في الشركات الكبيرة ذات البنية التحتية التقنية المتطورة. وقد انعكس هذا التوجه على جودة مخرجات التدقيق وكفاءة العمليات، من خلال قدرة الذكاء الاصطناعي على معالجة كميات ضخمة من البيانات وتحليلها بسرعة ودقة، والكشف

المبكر عن الأنماط الشاذة والمخالفات المالية المحتملة. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي رصد حالات التلاعب في تسجيل الإيرادات أو التكاليف المُبالغ فيها، وهذه النتائج تتفق مع دراسة سابقة (مثل Vasarhelyi et al., 2021) [16] التي أكدت فعالية التعلم الآلي في تحليل البيانات المالية في الوقت الفعلي.

2.دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والموثوقية

لعبت تقنيات الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية في العمل الرقابي من خلال تتبع العمليات المالية بدقة عالية، مع قدرتها على توليد تقارير أكثر وضوحًا، مع ضمان عرض البيانات للأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب. وأيضاً يعزز الذكاء الاصطناعي موثوقية قرارات التدقيق، خاصة عند الاعتماد على أنظمة تعلم آلي تتميز بالتكرار والاستقلالية في التحقق، وبالتالي يقلل الحاجة إلى الاجتهادات الشخصية. وهذا الدور، يتماشى مع نظرية الشفافية المؤسسية

(Bushman et al., 2020) [11]، التي أكدت أن التقنيات المتقدمة تقلل من التلاعب المالي وترفع مستوى الثقة بين أصحاب المصلحة، وتحسين الإفصاح.

3.التحديات التقنية والتنظيمية

كشفت الدراسة عن وجود تحديات تقنية وتنظيمية، قد تعيق التبني الكامل للذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي، بما في ذلك ضعف البنية التحتية الرقمية، ومحدودية الكفاءات الفنية، ومقاومة التغيير داخل فرق التدقيق، بالإضافة إلى الغموض المرتبط بخوارزميات بعض النماذج الذكية مثل ("الصندوق الأسود")، وبالتالي أثار تحفظات تتعلق بالشفافية والمساءلة. فعلى سبيل المثال، أعرب المشاركون عن وجود غموض في الإطار التنظيمي في السعودية الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (2024) [6] كعائق رئيسي، بينما عبر بعض المدققين التقليديين عن قلقهم من عدم القدرة على تفسير قرارات الخوارزميات، وبالتالي ترتفع مقاومة التغيير.

4.دور القبول المؤسسي كعامل وسيط

أوضحت الدراسة أن العامل الوسيط "القبول المؤسسي" لعب دور العامل الحاسم في نجاح تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تبين أن توفير الأدوات الفنية وحدها لا يكفي، ولا بد من وجود إدارة واعية وداعمة تدرك القيمة الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي في خلق بيئة رقابية كفؤة وموثوقة، بالإضافة لثقافة تنظيمية داعمة. ويمكن للمؤسسات أن تعزز ثقافة القبول التنظيمي من خلال تنظيم برامج تدريبية متخصصة وورش عمل تثقيفية تهدف رفع الوعي بفوائد التقنية وتقليل المخاوف المرتبطة بها.

5.الجدوى الاقتصادية والاستمرارية

أظهرت النتائج أن المؤسسات التي بدأت بتطبيق الذكاء الاصطناعي فعليًا لاحظت تخفيض التكاليف التشغيلية وتحسين تخصيص الموارد، مما شجع على التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، وبوجود وعي اقتصادي فإن مردود الاستثمار بها سيعود عليها بعوائد على المدى المتوسط والطويل. فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة الحالة إلى تقليص زمن التدقيق بنسبة 30% في إحدى الشركات الكبرى، بالتالي، فإن الجدوى الاقتصادية موجودة وتدعم استمرارية الاستثمار في هذه التقنيات.

- **التوصيات**

وحيث إن التوصيات تعد الوجه العملي والتكميلي لما تم استعراضه في الدراسة عمومًا، ولما ورد في النتائج على وجه الخصوص، توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

1.تعزيز الثقافة الرقمية والابتكار المؤسسي

توصي الدراسة بتعزيز ثقافة الابتكار والتطوير التكنولوجي في بيئة التدقيق من خلال تدريب الكوادر على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وربط ذلك برؤية المؤسسة للتحول الرقمي والمساءلة المؤسسية. ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء برامج تدريبية متخصصة تُركز على تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات، بالإضافة إلى عقد شراكات مع الجامعات لعقد ورش عمل حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدقيق.

2.تطوير تشريعات وسياسات تنظيمية مرنة

نوصي بوضع وتحديث نظم قانونية تدعم الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في التدقيق، وتعالج قضايا الخصوصية، والتحيز الخوارزمي، وتوضح حدود المسؤولية بين الإنسان والنظام الذكي. فعلى سبيل المثال، ينبغي وضع لوائح تنظم التعامل مع البيانات الحساسة لضمان حماية خصوصية العملاء، وتطوير آليات لمراجعة الخوارزميات لتقليل التحيز الناتج عن بيانات التدريب غير المتوازنة.

3.الاستثمار في البنية التحتية والتكامل التقني

لضمان فعالية تطبيق الذكاء الاصطناعي، تُوصى الدراسة بتحديث البنية التحتية الرقمية، وتعزز تكامل أنظمة التدقيق مع الأدوات الذكية الخاصة بتحليل البيانات، والتعلّم الآلي، بما يضمن كفاءة تشغيلية مستمرة خلال مختلف مراحل التدقيق. ويشمل ذلك

تطوير قدرات تخزين البيانات واسعة النطاق، وتوفير برامج تحليلية متقدمة تمكّن فرق العمل من استخلاص مؤشرات دقيقة تدعم قرارات التدقيق

4.اعتماد استراتيجيات إدارة التغيير

توصي الدراسة بتهيئة العاملين لتبني التقنية عبر خطط واضحة لإدارة التغيير، تشمل إزالة المخاوف المتعلقة بالاستغناء عن العاملين، وإبراز قيمة الشراكة بين الإنسان والآلة. ويمكن تحقيق ذلك بتنظيم ورش عمل تشرح فوائد الذكاء الاصطناعي في تقليل الأعباء الروتينية، وتوفير فرص تدريبية للمدققين للتعامل مع الأدوات الذكية بكفاءة.

5.تعزيز دور الذكاء الاصطناعي في الحوكمة والمساءلة

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة لتوثيق الأدلة بشكل شفاف، وإتاحة إمكانية مراجعة القرارات التدقيقية من خلال واجهات تحليل قابلة للتفسير. ودمج تقنيات مثل البلوك تشين لضمان عدم التلاعب بالبيانات المالية، وبالتالي يعزز من الثقة في عمليات التدقيق ويساهم في تحقيق أعلى مستويات الحوكمة.

6.تشجيع البحث التطبيقي والمقاربات المقارنة

التوصية للجامعات ومراكز البحوث بإجراء دراسات مقارنة في بيئات مؤسسية متنوعة، تهدف لقياس أثر الذكاء الاصطناعي على التدقيق، مع التركيز على نماذج قابلة للتعميم محليًا وإقليميًا. ومن المجالات المقترحة دراسة الأبعاد الأخلاقية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحليل أثره على جودة التدقيق في الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بالشركات الكبرى.

7.الاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية

التوصية بالاستفادة من الخبرات المحلية والعالمية، ومن التجارب الرائدة لشركات التدقيق الوطنية التي طبّقت الذكاء الاصطناعي في عملياتها بالمملكة، ويقدّم نموذجًا عمليًا يُمكن البناء عليه لتطوير سياسات رقمية تقوم على الشفافية والثقة. ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة التي قدّمت حلولًا تقنية مبتكرة، وقابلة للتكيّف مع احتياجات السوق المحلي.

المراجع

1. Al-Htaybat, K., von Alberti-Alhtaybat, L., & Alhatabat, Z. (2023). Big data and AI in auditing: A framework for future research. Journal of Accounting Literature. Advance online publication

2. Alotaibi, H., & Alharbi, M. (2024). Adoption barriers of AI-driven financial audits in the Middle East: A case study. Middle Eastern Journal of Finance and Auditing, 18(1),
3. Alsuwailem, A. A., & Aloud, M. E. (2022). Performance of different machine learning algorithms in detecting financial fraud. Computational Economics. https://doi.org/10.1007/s10614-022-10314-x
4. وزارة المالية السعودية. تأثير التحول الرقمي على العمليات المالية والتدقيق. الرياض: وزارة المالية،(2023).
5. Binns, R. (2018). Fairness in machine learning: Lessons from political philosophy. In Proceedings of the 2018 Conference on Fairness, Accountability, and Transparency (pp. 149-159). ACM. https://doi.org/10.1145/3287560.3287582
6. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، الإطار التنظيمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي في المملكة العربية السعودية، الرياض، (2024).
7. Ofek, S., & Somech, A. (2024). Explaining black-box clustering pipelines with cluster-explorer. arXiv preprint arXiv:2412.20446. https://arxiv.org/abs/2412.20446
8. Von Eschenbach, W. (2021). Transparency and the black box problem: Why we do not trust AI. Philosophy & Technology, 34(4), https://doi.org/10.1007/s13347-021-00477-0
9. INTOSAI. (2023). The use of artificial intelligence (AI) in the execution of audits. INTOSAI Journal. https://intosaijournal.org/ar/journal-entry/the-use-of-artificial-intelligence-ai-in-the-execution-of-audits /
10. Holzinger, A., Biemann, C., Pattichis, C. S., & Kell, D. B. (2019). What do we need to build explainable AI systems for the medical domain? arXiv preprint arXiv:1712.09923. https://arxiv.org/abs/1712.09923
11. Bushman, R., Piotroski, J. D., & Smith, A. J. (2020). Transparency and financial reporting in the digital era. The Accounting Review, 95(5), https://doi.org/10.2308/accr-52630
12. Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2021). The second machine age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies. W. W. Norton & Company .

13. DeFond, M. L., & Lennox, C. S. (2019). Audit quality and financial reporting transparency. Journal of Accounting and Economics, 68(2-3), 101-126. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2019.07.002
14. Schumpeter, J. (2018, [Month Day]). The role of artificial intelligence in modern auditing. Financial Times. https://www.ft.com/content/ai-modern-auditing
15. Brown, P., Wong, J., & Liu, H. (2022). Artificial intelligence and the future of financial audits: A comprehensive review. Accounting and Finance Review, 35(2), 105-127. https://doi.org/10.1016/j.acfin.2022.07.012
16. Vasarhelyi, M. A., Issa, H., & Kogan, A. (2021). Audit analytics and the rise of artificial intelligence in auditing. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 18(1), 1-25. https://doi.org/10.2308/jeta-2020-0012
17. Al-Htaybat, K., & Alberti-Alhtaybat, L. (2020). AI-enabled auditing: Transforming audit processes and improving financial transparency. Journal of Financial Regulation and Compliance, 28(3), 450-467. https://doi.org/10.1108/JFRC-09-2019-0125
18. Richardson, S., Tuna, I., & Wysocki, P. (2023). The impact of AI-powered auditing on financial transparency: A global perspective. Journal of Accounting Research, 61(1), 50-82. https://doi.org/10.1111/joar.12256

19. Chen, L., Li, X., & Wang, Y. (2024). AI-driven audit systems: Enhancing accuracy and transparency. International Journal of Auditing Technology. Advance online publication
20. Lundberg, S. M., & Lee, S.-I. (2017). A unified approach to interpreting model predictions. Advances in Neural Information Processing Systems, 30, 4765-4774. https://proceedings.neurips.cc/paper/2017/file/8a20a8621978632d76c43dfd28b67767-Paper.pdf
21. Al-Tamimi, A. A., & Al-Bayati, A. H. (2023). Artificial intelligence and its impact on audit quality: An exploratory study in the Commercial Bank of Iraq – Najaf Branch. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/382855743

22. Zhang, Y., Li, P., & Kim, J. (2022). Blockchain and AI integration for financial auditing: Enhancing trust and efficiency. International Journal of Finance & Economics, 27(4), 1200-1223. https://doi.org/10.1002/ijfe.2376

23. European Commission. (2025). Ethical guidelines for AI in financial sectors. EU Publications

24. Kokina, J., & Davenport, T. H. (2023). The emergence of AI in auditing. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 20(1), 1-18. https://doi.org/10.2308/jeta-2020-0012

25. PwC. (2023). Halo: Transforming audit with artificial intelligence. PwC Global Audit Technology Report. https://www.pwc.com/audit-tech

26. Choi, J., Kim, S., & Lee, H. (2025). Economic impacts of AI integration in financial operations: A global perspective. Journal of Financial Innovation, 32(2), 123-140 .

27. Müller, L., Schmitz, P., & Weber, K. (2024). AI and financial data regulation in the EU: Addressing biases in automated audits. International Journal of Legal and Financial Studies, 31(3),

28. Brown, C., Taylor, R., & Green, S. (2023). The role of AI in financial reporting: Implications for regulatory compliance. European Accounting Journal, 29(4),

29. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA). نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية. الرياض: SDAIA، (2023)

30. Cavoukian, A. (2011). Privacy by design: The 7 foundational principles. Information and Privacy Commissioner of Ontario. https://www.ipc.on.ca/wp-content/uploads/Resources/7foundationalprinciples.pdf

31. Microsoft. (2023). Power BI: Business intelligence for financial analysis. https://powerbi.microsoft.com

32. Abadi, M., Barham, P., Chen, J., Chen, Z., Davis, A., Dean, J., Devin, M., Ghemawat, S., Irving, G., Isard, M., Kudlur, M., Levenberg, J., Monga, R., Moore, S., Murray, D. G., Steiner, B., Tucker, P., Vasudevan, V., Warden, P., Wicke, M., Yu, Y., & Zheng, X. (2016). TensorFlow: A system for large-scale machine learning. In Proceedings of the 12th USENIX Symposium on Operating Systems Design and Implementation (OSDI 16) (pp. 265-283). USENIX Association. https://www.usenix.org/conference/osdi16/technical-sessions/presentation/abadi

33. Deloitte. (2022). AI in auditing: The future of financial oversight. Deloitte Insights Report. https://www2.deloitte.com/insights

34. Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. Educational and Psychological Measurement, 30(3), 607-610. https://doi.org/10.1177/001316447003000308

35. Guest, G., Bunce, A., & Johnson, L. (2006). How many interviews are enough? An experiment with data saturation and variability. Field Methods, 18(1), 59-82. https://doi.org/10.1177/1525822X05279903

36. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). Multivariate data analysis (7th ed.). Pearson Prentice Hall

37. Go-Globe. (2025). AI in Iraq businesses: Alter industries & drive economic growth. https://www.go-globe.com/ai-in-iraq-business

38. Ershaid, O. N. (2021). The attitudes of VAT taxpayers toward the use of e-tax systems and their impact on tax compliance: A field study of Tabuk Region. Journal of Contemporary Issues in Business & Government, 27 .(1)

Determinants of job satisfaction among special education teachers working in special education centers

*د.عمر خليل عطيات

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم محددات الرضا الوظيفي لدى معلمي التربية الخاصة العاملين في مراكز التربية الخاصة بإمارة الشارقة. وقد تناولت الدراسة أربعة أبعاد رئيسية هي: العوامل التنظيمية، بيئة العمل، فرص النمو والتقدير، والدعم القيادي والإداري. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، واستخدمت استبانة منظمة مكوّنة من خمسة محاور، طُبقت على عينة عشوائية طبقية مكوّنة من (85) معلماً ومعلمة. أظهرت النتائج مستوى عالياً من الرضا الوظيفي بشكل عام. وجاءت العوامل التنظيمية في المرتبة الأولى من حيث التأثير (المتوسط = 4.01)، تلتها القيادة والدعم الإداري (المتوسط = 3.89)، ثم بيئة العمل (المتوسط = 3.75)، وأخيراً فرص النمو والتقدير (المتوسط = 3.62). كما بين تحليل التباين وجود فروق دالة إحصائياً في مستويات الرضا الوظيفي تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية مثل الجنس، والمؤهل الأكاديمي، وسنوات الخبرة، وجاءت هذه الفروق لصالح الإناث، وحاملي درجة البكالوريوس، والمعلمين الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات. وتؤكد النتائج أن الرضا الوظيفي هو محصلة تفاعلية بين العوامل المؤسسية والبشرية. وأوصت الدراسة بتعزيز السياسات الإدارية والقيادية، وتوفير بيئة عمل مهنية داعمة، وتوسيع فرص النمو والتقدير، لما لذلك من دور في استقرار الكادر التعليمي وتعزيز جودة التعليم الدامج في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الرضا الوظيفي، التربية الخاصة، مراكز التربية الخاصة، المعلمون.

*وزارة التربية والتعليم ، دبي

*Dr.Omar Khalil Atiyat

Abstract

The present study examined the determinants of job satisfaction among special education teachers in Sharjah's special education centers. It investigated four key dimensions: organizational factors, work environment, opportunities for growth and recognition, and leadership and administrative support. Employing a descriptive correlational approach, the study used a structured questionnaire with five axes applied to a stratified random sample of 85 teachers. Findings indicated a generally high level of job satisfaction. Organizational factors had the strongest influence (mean = 4.01), followed by leadership and administrative support (mean = 3.89), work environment (mean = 3.75), and opportunities for growth and recognition (mean = 3.62). Variance analysis revealed statistically significant differences in job satisfaction based on gender, academic qualification, and years of experience, favoring female teachers, those with a bachelor's degree, and teachers with less than five years of experience. The results highlight that job satisfaction is shaped by the interaction between institutional and personal factors. The study recommends strengthening administrative and leadership policies, ensuring a supportive work environment, and expanding opportunities for professional growth and recognition. These measures are essential to maintaining teacher stability and enhancing the quality of inclusive education in the United Arab Emirates.

Keywords: Job satisfaction, Special education, Special education centers, Teachers.

*Ministry of education , Dubai

Introduction

Job satisfaction has long been recognized as a critical determinant of employee performance, retention, and organizational effectiveness across professional sectors (1). In the educational domain, the role of job satisfaction becomes even more vital, particularly among special education teachers who are tasked with meeting the diverse and often complex needs of students with disabilities. These teachers operate in specialized environments that demand high emotional resilience, adaptive pedagogical skills, and continuous collaboration with multidisciplinary teams[2];[3].

The Special teacher constitutes a fundamental pillar in the educational process due to the pivotal role they play in developing students' skills and behaviors, as well as contributing to their cognitive, psychological, and social growth. This role extends beyond a single educational stage to encompass all levels of learning that students undergo. The teaching profession is uniquely distinguished from other professions by its high level of specificity, as teachers work directly with individuals who possess diverse personal characteristics across various domains of development. [4]

Special education teachers are consistently reported to experience higher levels of occupational stress and burnout than their counterparts in general education, largely due to factors such as challenging student behaviors, administrative demands, insufficient resources, and societal misconceptions about disability [5]. These challenges, if not properly addressed, can lead to diminished job satisfaction, higher attrition rates, and a negative impact on the stability and quality of services provided to students with disabilities [6]. Consequently, investigating the determinants that contribute to or hinder job satisfaction in this professional group is not merely an academic endeavor, but a practical necessity for ensuring educational equity and inclusion.

Globally, research has identified several key factors influencing job satisfaction among special education teachers. These include organizational support, opportunities for professional development, leadership style, workload management, collegial relationships, and recognition of contributions [7]; [8]. Herzberg's Two-Factor Theory (1966) provides a useful framework for understanding these dynamics, distinguishing between hygiene factors (such as work conditions and salary) and motivators (such as achievement and recognition), both of which are essential in the context of special education. [9]

In the United Arab Emirates, and specifically in the Emirate of Sharjah, the education sector has undergone significant reform in line with the UAE Vision 2031 and the national commitment to inclusive education [10]. Sharjah, being a pioneer in cultural and educational initiatives, has established numerous special education centers that cater to a wide range of disabilities, promoting integration and empowerment of individuals with special needs. However, despite these advancements, empirical studies focusing on the job satisfaction of special education teachers within this local context remain scarce. Without such localized insights, policy development and administrative strategies risk overlooking the nuanced needs of this vital workforce.

Understanding the determinants of job satisfaction among special education teachers in Sharjah is critical for several reasons. First, it can inform targeted interventions aimed at enhancing teacher well-being and reducing turnover, which is particularly important given the high costs associated with recruiting and training specialized educators [2]. Second, satisfied teachers are more likely to demonstrate higher levels of commitment, creativity, and instructional effectiveness, all of which directly benefit students with disabilities [11]. Third, in a broader sense, promoting job satisfaction among special education teachers aligns with the UAE's national strategies for social inclusion, educational excellence, and human capital development.

Thus, the present study seeks to explore the determinants of job satisfaction among special education teachers working in the Emirate of Sharjah. By examining variables such as organizational factors, leadership support, work environment conditions, and opportunities for

growth and recognition, this research aims to provide evidence-based recommendations to educational leaders, policymakers, and administrators. Ultimately, enhancing the job satisfaction of special education teachers is a cornerstone for building sustainable, inclusive educational environments that uphold the rights and dignity of every learner.

Problem Statement and Research Questions

Teaching, particularly within the field of special education, is among the professions that demand high levels of psychological resilience and adaptability to multifaceted challenges related to students and the work environment. Special education teachers working in specialized centers face unique professional demands, including catering to diverse individual needs, coping with daily pressures, coordinating with multidisciplinary teams, and maintaining continuous professional development in alignment with the evolving practices of inclusive education. If these challenges are not effectively addressed, they can lead to a decline in job satisfaction, negatively impacting on teachers' performance, professional stability, and the quality of educational services provided to students with disabilities [(2); (3)].

The researcher personally sensed this problem through his direct professional engagement in the field of special education. His practical experience revealed noticeable disparities in job satisfaction levels among special education teachers, along with varying perceptions regarding their work environment, institutional support, and available professional growth opportunities. Furthermore, the researcher observed certain field indicators reflecting low motivation among some teachers and an increasing desire to transfer or leave the profession, prompting a critical inquiry into the determinants of their job satisfaction and the factors that may enhance or diminish it. Despite the vital importance of understanding job satisfaction among special education teachers, especially in promoting educational stability and quality, empirical studies addressing this topic within the local context, particularly in the Emirate of Sharjah, remain scarce. Hence, there is an urgent need for a field-based study aimed at exploring the organizational, leadership, environmental, and developmental factors that serve as key determinants of job satisfaction

among this vital group of educators, with the goal of generating evidence-based recommendations to improve their work environment and retention. Accordingly, the problem of the current study is formulated in the following main research question: "**What are the determinants of job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah?**"

To address this main question comprehensively, the study seeks to answer the following sub-questions:

Q1: What is the influence of organizational factors on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah?

Q2: What is the effect of the work environment on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah?

Q3: What is the effect of opportunities for growth and recognition on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah?

Q4: What is the effect of leadership and management support on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah?

Q5: Do levels of job satisfaction differ according to demographic variables (e.g., gender, qualification, years of experience) among employees in special education centers in the Emirate of Sharjah?

Objectives of the Study

The study aims to achieve the following objectives:

1. To identify the influence of organizational factors on the level of job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah.

2. To investigate the effect of the work environment on the level of job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah.

3. To analyze the impact of opportunities for growth and recognition in enhancing job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah.

4.To study the effect of leadership and management support on the level of job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah.

5. To explore statistically significant differences in the level of job satisfaction among special education teachers attributed to demographic variables (gender, qualification, years of experience) in special education centers in the Emirate of Sharjah.

Significance of Study

The significance of this study stems from the vital role that special education teachers play in promoting inclusive educational environments and supporting students with disabilities. By identifying the key determinants influencing job satisfaction, this study seeks to provide empirical evidence to guide policymakers, educational administrators, and stakeholders in improving workplace conditions for special education teachers. Enhancing job satisfaction among this group is crucial for increasing teacher retention, fostering professional commitment, and ultimately improving the quality of educational services for students with disabilities. Additionally, the findings of this study are expected to contribute to the limited body of local research on special education teachers' professional experiences within the Emirate of Sharjah, thereby informing future policies and practices aligned with the UAE's broader educational development goals.

Terms of the Study

1. Job Satisfaction

- Conceptual Definition: Job satisfaction refers to the degree of positive emotional response an employee experiences toward their work, resulting from an evaluation of various job-related elements such as the nature of the work, the work environment, professional relationships, and career advancement opportunities [(1)].

- Operational Definition: In this study, job satisfaction refers to the level of satisfaction reported by special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah, as measured by their responses to a structured questionnaire designed for
- this research. The questionnaire assesses perceptions of organizational factors, work environment, opportunities for growth and recognition, and leadership and management support.

2. **Special Education Teachers**

- Conceptual Definition: Special education teachers are professionals who deliver appropriate educational services to students with disabilities or special needs by designing and implementing individualized educational programs that cater to their unique needs [(12)]
- Operational Definition: In this study, special education teachers are defined as all full-time teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah during the 2024–2025 academic year, who are responsible for teaching students with various disabilities through specialized educational programs.

3. **Special Education Centers**

- Conceptual Definition: Special education centers are specialized educational institutions that provide instructional and rehabilitative services to students with disabilities, aiming to meet their academic, social, and developmental needs within a supportive and inclusive learning environment [(13)].
- Operational Definition: In this study, special education centers refer to all accredited governmental and private institutions in the Emirate of Sharjah that offer educational and rehabilitative services to students with disabilities during the 2024–2025 academic year.

Literature Review

1. Concept and Importance of Job Satisfaction

Job satisfaction is a key psychological construct that reflects an individual's emotional, attitudinal, and behavioral responses toward their job and work environment. It encompasses how much employees enjoy or feel fulfilled by their jobs, as well as their sense of achievement and recognition within the organization [(14)]. The importance of job satisfaction lies in its proven

effects on numerous organizational outcomes, such as employee retention, absenteeism reduction, and higher productivity.

In inclusive schools and special education centers, teacher job satisfaction is a foundational component of service quality, student progress, and the implementation of individualized educational programs (IEPs). High levels of teacher satisfaction are associated with improved instructional practices, reduced turnover, and enhanced collaboration among multidisciplinary teams' factors essential for promoting inclusive education and ensuring positive outcomes for students with disabilities [2] ; [15]. As such, addressing the determinants of job satisfaction among special education teachers is not only an internal institutional priority but also a national concern in achieving sustainable inclusive education systems.

2. Theoretical Perspectives on Job Satisfaction

Multiple theories offer frameworks to understand the candidates and consequences of job satisfaction:

- **Herzberg's Two-Factor Theory**

Herzberg's model (1966) separates the factors influencing workplace attitudes into two categories: Motivators (e.g., achievement, recognition, meaningful work) which lead to satisfaction, and Hygiene Factors (e.g., salary, policies, working conditions) which, if inadequate, cause dissatisfaction but do not necessarily create satisfaction when present. This theory suggests that organizations need to focus on improving both sets of factors to sustain employee engagement. [9]

- **Vroom's Expectancy Theory**

Vroom (1964) argued that employee motivation and by extension, job satisfaction is determined by three elements: Expectancy (belief that effort will result in performance), Instrumentality (belief that performance will be rewarded), and Valence (value of the rewards to the individual). Inadequate alignment between employee expectations and organizational rewards structures leads to reduced satisfaction. [16]

- Organizational Justice Theory

Greenberg's (1990) organizational justice posits that perceptions of fairness in resource distribution (distributive justice), decision-making procedures (procedural justice), and

interpersonal treatment (interactive justice) profoundly shape employee attitudes, including job satisfaction. [17]

- Transformational Leadership Theory

Bass and Avolio (1994) identified transformational leadership behaviors such as inspirational motivation, intellectual stimulation, individualized consideration, and idealized influence—as key antecedents of high employee satisfaction. Leaders who empower, recognize, and support their employees foster an environment conducive to satisfaction and performance. [18]

- Maslow's Hierarchy of Needs

Maslow's (1943) theory suggests that job satisfaction results from fulfilling hierarchical needs: physiological, safety, belonging, esteem, and self-actualization. Employees who find their jobs meet their intrinsic and extrinsic needs are more likely to report high satisfaction levels. [19]

3. Determinants of Job Satisfaction

Job satisfaction is a multifaceted phenomenon shaped by a complex interplay of organizational, environmental, leadership-related, and individual factors. Understanding these determinants is crucial for organizations aiming to foster a positive and engaging work environment.

1. Organizational factors play a foundational role in shaping employees' perceptions of their work experience. Clear and transparent organizational policies, equitable distribution of tasks, and supportive administrative procedures contribute significantly to enhancing employees' sense of fairness and trust within the institution [20]. Work autonomy, or the degree to which employees have control over how they perform their tasks, has also been consistently linked to higher satisfaction levels, as it fulfills individuals' intrinsic needs for independence and self-
2. efficacy [21]. Moreover, supportive supervision characterized by regular feedback, guidance, and emotional support creates an environment where employees feel valued and motivated [22].

3. The physical and social environment within special education centers and inclusive schools plays a critical role in shaping teacher satisfaction and effectiveness. A safe, well-equipped, and accessible physical setting enhances teachers' ability to implement individualized instruction and manage diverse student needs effectively [2]. Equally important is a collegial and inclusive social climate where collaboration, mutual respect, and shared responsibility among staff foster professional belonging and emotional resilience [23]. In inclusive education settings, institutional support that prioritizes manageable workloads, professional autonomy, and flexible scheduling contributes significantly to reducing burnout and sustaining long-term teacher engagement and satisfaction [15].
4. Opportunities for growth and recognition constitute another critical domain influencing job satisfaction. Access to professional development programs, opportunities to attend conferences, and continuing education initiatives signal the organization's investment in employee advancement [24]. Fair and transparent promotion systems further reinforce the perception that hard work and merit are appropriately rewarded, thus enhancing organizational commitment [25]. Recognition, whether through formal awards or informal acknowledgment, serves as a powerful motivator, reinforcing positive behavior and strengthening employees' emotional attachment to their institution [20].

5. The leadership and management practices within an organization are also pivotal determinants. Leaders who adopt a participative style, involving employees in decision-making processes, create a sense of ownership and empowerment among staff [18]. Moreover, transformational leadership behaviors such as inspiring a shared vision, providing individualized support, and intellectually stimulating employees are strongly associated with elevated levels of job satisfaction [26]. Effective leadership practices not only enhance employees' immediate work experiences but also contribute to their long-term professional growth and loyalty to the institution.

Thus, job satisfaction is not the product of a single factor but rather emerges from the dynamic interaction between organizational structures, work environments, leadership styles, and employee characteristics. Addressing these determinants holistically is essential for cultivating a motivated, committed, and high-performing workforce.

Special education and Inclusive education systems in the UAE and broader Gulf region have witnessed significant development in recent years, guided by strategic national frameworks such as the UAE Education Strategy 2030 and the National Policy for Empowering People of Determination. These initiatives aim to promote equity and accessibility in education for students with disabilities [10]. However, the implementation of inclusive education presents complex challenges, including increased workload for special education teachers, limited resources, and the need for culturally responsive instructional approaches [27].

Teachers in inclusive and special education settings in the Gulf operate within multicultural and often hierarchical school environments, where balancing cultural expectations with inclusive pedagogical practices require tailored professional support. While global research offers foundational insights into job satisfaction, regionally grounded studies are essential to understanding the experiences of educators within the socio-cultural realities of Gulf societies, which tend to emphasize collectivism and respect for authority [28]; [29]. Addressing these contextual dynamics is vital to sustaining teacher motivation and the long-term success of inclusive education reform.

Previous Studies

The study by Mendez (2024) aimed to explore the determinants of job satisfaction among special education teachers, considering the increasing rates of attrition and turnover in this field. The study adopted a qualitative approach, relying on in-depth interviews that focused on the factors influencing teachers' job satisfaction based on their direct experiences. The study sample consisted of five purposefully selected teachers. The results indicated that the key determinants of job satisfaction included administrative and leadership support, occupational stress and job-related challenges, resource allocation, opportunities for professional development, collegial relationships, the school environment, as well as mental health and stress management. The study recommended further research to develop effective organizational interventions that enhance job satisfaction and the professional stability of special education teachers. (30)

Aftab & Rashid., & Salman, (2023) study aimed to investigate the level of job satisfaction among special education teachers working at special education institutes in Punjab. Highlighting key factors influencing their satisfaction levels. Special education teachers play a crucial role in the education system, yet their job satisfaction remains underexplored. A quantitative approach was employed, utilizing a self-made questionnaire of job satisfaction consisting of 35 questions which covered the following factors: Working environment, Professional development, Facilities and resources, Implementation of policies, Income, Joy, and Student teacher ratio. Results indicate that senior teachers were more satisfied than junior teachers. Not significant differences were found in job satisfaction levels based on gender. Significant group variations were noted based on experience and income. These findings underscore the importance of addressing various facets of job satisfaction. Inform policy interventions aimed at enhancing job satisfaction and ultimately improving the quality of education provided to special students. (31)

The study by (Sari, & Ugurlu ,2024).) aimed to find out the level of job satisfaction for workers in centers for children with autism spectrum disorder. The researchers followed the analytical descriptive approach. The sample size was (50) male and female workers, who were chosen by the intentional method. To collect data, the researchers used The job satisfaction scale was prepared by the researchers, Kruskal-Wells test, and the research reached the following results:

Job satisfaction for workers in centers for children with autism spectrum disorder is characterized by high, and there are statistically significant differences in job satisfaction for workers in centers for children with autism spectrum disorder according to the age variable in favor of the age group from (25-30)in all dimensions except after employment, there are no statistically significant differences for children to the salary variable. (32)

Al-Zaydi (2022) study aimed to investigate the determinants of job satisfaction and their relationship to coping strategies for psychological stress among teachers of children with autism spectrum disorder (ASD). The study employed a descriptive survey methodology and was conducted on a sample of 72 male and female teachers. The findings revealed that the level of job satisfaction was moderate, with the most significant determinants being salaries and incentives, social status, relationships with supervisors and colleagues, working conditions, and promotion opportunities. The results also indicated a statistically significant positive correlation between job satisfaction and the coping strategies used for psychological stress. The most common strategies included relaxation, emotional venting, religiosity, tolerance, social support, cognitive reappraisal, and problem-solving. Additionally, significant gender differences were observed—favoring male teachers in some job satisfaction factors (such as salaries and incentives) and favoring female teachers in relationships with colleagues and supervisors, as well as in strategies such as emotional venting and social support. (33)

The study by Hussein (2020) aimed to examine the level of job satisfaction among special education teachers and its relationship to several variables. The study employed a descriptive-analytical methodology and included a sample of 150 special education teachers 70 males and 80 females working in both public and private sectors, selected using a stratified random sampling technique. The study utilized a questionnaire designed to measure job satisfaction among special education teachers. The results indicated that participants experienced a moderate level of job satisfaction. Statistically significant differences in job satisfaction were found based on the work environment (public vs. private), with higher satisfaction reported among teachers in public institutions. Significant differences were also observed based on gender in favor of female teachers, as well as based on academic qualification (Ph.D., Master's, Special Education Diploma, bachelor's in special education), with higher qualifications associated with greater satisfaction. Additionally, significant differences were found based on years of experience, in

favor of those with more years in the profession. Differences in satisfaction levels were also associated with the type of disability the teachers were working with. (34)

The study by (Tien ,2018) aimed to investigate the determinants of job satisfaction among teachers in Lam Dong Province, Vietnam, as well as the applicability of Herzberg's Two-Factor Theory within the Vietnamese educational context. The study employed a mixed-methods research design that included questionnaires, in-depth interviews, group discussions, and observations. The findings supported the applicability of Herzberg's theory in the educational setting in Vietnam, except for the factor of "recognition." The results indicated that the factors contributing to job satisfaction in the teaching profession were largely intrinsic to the teaching tasks themselves, such as professional achievement, the nature of the work, career advancement, responsibility, job security, and support from students' parents. On the other hand, the factors contributing to job dissatisfaction were external to the core of the educational process and were generally beyond the teachers' control. These included: promotion, salary, supervision, student behavior, job pressure, the teacher's social status, professional training, working conditions,

recognition, school policies, relationships with colleagues, school reputation, and professional support from the school administration (35)

The study by Munyi and Kinyua (2018) aimed to investigate the determinants of job satisfaction among special education teachers working in inclusive public primary schools in Kirinyaga County, Kenya. The study adopted a descriptive survey design and used purposive sampling to select participants. The sample consisted of 33 male and female teachers, and the main instrument used in the study was a questionnaire. The results indicated that the key determinants of job satisfaction among special education teachers included: the nature of work in inclusive schools, relationships with colleagues, job security, student-teacher ratio, sense of accomplishment, support provided by the Education Assessment and Resource Center, and social prestige within the county's working-class environment. On the other hand, factors that contributed to decreased job satisfaction included: the absence of special allowances, poor infrastructure and physical facilities, lack of resources, scarcity of teaching and learning materials, low current salaries, and limited opportunities for promotion. (36)

The study by Orodho and Wangari (2004) aimed to examine the determinants of job satisfaction and retention of special education teachers in Nairobi County, Kenya. The study employed a descriptive research design survey and included a sample of 5 school principals and 70 special education teachers. A mixed-methods approach, combining both quantitative and qualitative techniques, was used for data collection. The results revealed that most special education teachers in primary schools were dissatisfied with their terms and conditions of employment and reported a likelihood of leaving the profession within the next five years if the situation did not improve. The study identified both intrinsic and extrinsic factors contributing to dissatisfaction, including lack of appropriate training and experience in special education settings, heavy workloads due to growing student populations, lack of administrative support and performance appraisals, low salaries, and poor working conditions. (37)

Commentary on Previous Studies:

Upon reviewing the literature and prior research related to job satisfaction among special education teachers, it becomes evident that most studies addressed this topic from multiple perspectives, ranging from organizational factors and professional environment to administrative

support, collegial relationships, and working conditions. However, these studies varied in terms of their comprehensiveness and the geographic and cultural contexts they examined. For instance, studies such as Munyi and Kinyua (2018) and Orodho and Wangari (2014) focused on the determinants of job satisfaction within inclusive education settings in Kenya, while other studies such as Tien (2018) in Vietnam and Al-Zaidi (2022) and Hussein (2020) in Arab contexts examined job satisfaction within the framework of work environment characteristics and teacher conditions.

The current study distinguishes itself from previous research in several methodological and substantive ways. It sought to overcome the fragmented nature of some earlier studies by adopting a more comprehensive analytical framework encompassing four main dimensions: organizational factors, work environment, opportunities for growth and recognition, and leadership and administrative support. Furthermore, the focus on special education teachers working in dedicated special education centers in the Emirate of Sharjah provides a contextual specificity largely absent from most prior studies, which were often conducted in external settings or limited to inclusive schools.

Moreover, this study developed a research instrument grounded in a thorough theoretical and contextual review, tailored specifically to the educational environment of special education centers in the UAE unlike other studies that relied on pre-existing instruments. The current research also expanded its analysis to include demographic variables (gender, academic qualification, and professional experience), which were not sufficiently examined or compared in many earlier works.

Therefore, this study contributes to enriching contemporary Arab literature by offering a more holistic and locally grounded perspective, and it paves the way for future research that may build upon its findings to inform educational policy development and enhance supportive work environments for special education teachers.

Value Added by the Current Study

Unlike most previous studies that either focused on inclusive educational environments (as seen in the Kenyan studies) or examined isolated individual or contextual variables, the current study stands out by specifically targeting special education teachers working in dedicated special education centers in the Emirate of Sharjah a rarely explored and underrepresented research context in both Arab and international academic literature.

The study adopted a comprehensive and integrated analytical framework encompassing four key dimensions: organizational factors, work environment, opportunities for growth and recognition, and leadership and administrative support. This framework was developed through an in-depth theoretical review and tailored to the unique characteristics of the educational environment in the United Arab Emirates.

Notably, the research instrument used in this study was custom developed based on the specific objectives and context of the study and was locally validated, unlike many previous studies that relied on pre-existing instruments which may not sufficiently account for cultural and educational specificities.

Additionally, this study offered an expanded analysis of demographic differences (gender, qualification, and experience), providing insights into how these variables shape differing perceptions of job satisfaction. This level of analytical depth is seldom achieved in prior studies addressing this subject.

From a practical standpoint, the findings of this study provide direct and timely input to national policy directions in the UAE particularly in terms of improving work environments and retaining specialized teaching talent within the inclusive education sector. As such, this study contributes not only to the academic body of knowledge but also to the formulation of evidence-based policies relevant to educational decision-makers and special education administrators across the region.

Methodology

The current study adopted a descriptive survey–correlational design. A quantitative approach was chosen as it enables the objective measurement of variables and the statistical analysis of relationships among them. The descriptive aspect of the design aims to provide a comprehensive overview of the current level of job satisfaction among employees, while the correlational aspect seeks to explore the relationships between organizational factors, work environment, growth opportunities, leadership practices, and overall job satisfaction.

Population and Sampling

Study Population: The target population for this study consisted of all employees working at special education centers in the academic year 2024–2025.

Study sample: A stratified random sampling technique was employed to ensure proportional representation of all teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah. The study sample consisted of (85) teachers.

Table (1) Sample distribution of Respondents (N = 85)

variables		Frequency	Percent
Gender	Male	37	43.5
	Female	48	56.5
Academic Qualification	Bachelor's	51	60.0
	Master's	15	17.6
	Ph.D.	19	22.4
Years of Experience	Less than 5 years	27	31.8
	5–10 years	41	48.2
	More than 10 years	17	20.0
	Total	85	100.0

The sample consists of (85) participants. In terms of gender, the majority were female (56.5%), while males constituted 43.5% of the sample. Regarding academic qualifications, most participants held a bachelor's degree (60.0%), followed by those with Ph.D. degrees (22.4%), and master's degrees (17.6%). For years of experience, nearly half of the participants (48.2%) had between 5 to 10 years of experience, while 31.8% had less than 5 years, and 20.0% had more than 10 years of professional experience. This distribution provides a diverse sample that supports varied insights into the relationship between leadership and management.

Justification for Sample Size Selection

The selection of a sample comprising 85 special education teachers was based on methodological and statistical considerations aligned with the study's objectives. According to Creswell (2012) and Cohen et al. (2018), sample size between (30 −100)is considered adequate for quantitative survey research aimed at identifying trends, relationships, and differences among variables. In this context, a sample of 85 participants is statistically sufficient to represent the study population while maintaining an acceptable margin of error (typically $\leq 5\%$) and ensuring a confidence level of 95%. The choice also reflects logistical feasibility and accessibility to the target population across various special education centers in Sharjah. (38 ;39)

Stratified Sampling Procedure and Layering Criteria

The researcher adopted a stratified random sampling technique to ensure balanced representation of diverse subgroups within the study population. The sample was stratified based on three primary criteria: the type of center (semi-governmental / private), gender (male/female), and years of professional experience. These stratification variables were chosen because they are theoretically and practically linked to potential differences in job satisfaction. Within each stratum, participants were selected randomly and proportionally to the actual distribution of teachers in the overall population. This method enhanced both the internal validity and the generalizability of the findings, as it allowed for equitable inclusion across relevant demographic and institutional categories.

Research Instrument

The study instrument (questionnaire) was carefully designed to align with the objectives of the research, following an extensive review of the relevant literature and previous studies on job satisfaction among teachers in special education centers. The final version of the questionnaire comprised two main sections, addressing both demographic data and the core dimensions of the study variables, as follows:

- **Section One: Demographic Variables**

This section included three independent variables :gender, academic qualification, and years of experience which were utilized to analyze differences in job satisfaction levels among participants.

- **Section Two: Study Dimensions**

This section encompassed four main dimensions representing the key variables of the study. Each dimension included five items, detailed as follows:

1. **Organizational Factor** :Contained (5)items designed to measure teachers' satisfaction with organizational and administrative policies, such as task allocation mechanisms, clarity of job descriptions, and performance evaluation and promotion criteria.
2. **Work Environment** :Comprise (5) items focusing on the physical and psychological aspects of the work environment, including the availability of educational resources, workload, nature of professional relationships, and infrastructure conditions.
3. **Opportunities for Growth and Recognition**: Included (5) items aimed at assessing the availability of professional development opportunities, the effectiveness of incentive mechanisms, and the extent to which teachers feel appreciated by management and colleagues.

4. **Administrative and Leadership Support:** Comprised (5) items designed to measure the quality of support provided by educational leaders, communication strategies, professional empowerment, and teacher involvement in decision-making processes.

All questionnaire items were formulated as closed-ended statements and measured using a five-point Likert scale ranging from 1 (Strongly Disagree) to 5 (Strongly Agree).

To interpret the quantitative results, the following scale was used:

1. 1.00–2.33 → Low level of agreement / satisfaction
2. 2.34–3.67 → Moderate level of agreement / satisfaction
3. 3.68–5.00 → High level of agreement / satisfaction

The instrument underwent expert validation to ensure content validity, and its reliability was confirmed using Cronbach's Alpha coefficient, demonstrating its statistical soundness and suitability for the study context.

Validity and Reliability

To ensure the methodological rigor of the study, extensive procedures were undertaken to establish both the validity and reliability of the research instrument.

Validity:

The instrument's validity was established through multiple layers of evidence.

- **Face Validity:** The questionnaire was reviewed by a panel of experts in special education and educational measurement to assess the clarity, appropriateness, and representativeness of its items. Necessary revisions were made based on their feedback to ensure alignment with the study objectives.
- **Content Validity:** The dimensions and items of the instrument were developed following a comprehensive review of relevant literature and prior studies on job satisfaction among teachers

- in special education centers, ensuring that the instrument adequately covered the theoretical and practical aspects of the construction being measured.
- **Construct Validity**: Each dimension and its corresponding items were carefully mapped to the theoretical framework adopted in this study. This process ensured that the instrument accurately reflected the underlying constructions of job satisfaction.

Reliability:

The reliability of the instrument was evaluated using Cronbach's Alpha coefficient to measure internal consistency across its domains. Table (2) presents the reliability coefficients for each dimension:

Table (2) Cronbach's alpha coefficients values

	domain	Cronbach alpha
Independent variables	Organizational Factors	0.86
	Work Environment	0.90
	Opportunities for Growth and Recognition	0.81
	Relationship with Leadership and Management	0.87
Dependent variables	Job Satisfaction	0.92

Cronbach's Alpha values for all study variables ranged from 0.81 to 0.92, which exceeds the commonly accepted threshold of 0.70, indicating a high level of internal consistency and reliability of the instrument. (40).

By combining these procedures, the instrument demonstrates strong methodological soundness, enhancing the credibility of the study's findings and its potential for replication in similar educational contexts.

Ethical Considerations

This study was conducted in strict adherence to established ethical principles for social and educational research, ensuring respect for participants' rights, dignity, and privacy. Informed consent was obtained from all participants prior to completing the questionnaire. They were provided with clear and sufficient information about the study's objectives, the nature of their participation, and the content of the questionnaire, with explicit assurance that participation was entirely voluntary and that they retained the right to withdraw at any time without penalty.

The researcher also ensured the confidentiality of the data collected, with no identifying information included about participants. All data were used exclusively for scientific research purposes and were stored and processed in a manner that safeguarded the anonymity and privacy of the participants.

This ethical commitment represents an essential step in upholding research integrity, enhancing confidence in the study's findings, and enabling stakeholders to benefit from its outcomes without compromising the rights of the individuals involved.

Data Collection Procedures

The questionnaires were distributed electronically to ensure broad accessibility and convenience for participants. Data collection spanned a period of four weeks, during which reminders were sent to increase the response rate and ensure the completeness of the data set. This approach allowed for efficient data gathering and enhanced the representativeness of the sample within the study's context.

Data Analysis Techniques

Data was analyzed using SPSS Version 28. Descriptive statistics were used to summarize the data, and inferential statistical techniques such as simple linear regression, three-way ANOVA, and correlation analysis were employed to test the study hypotheses at a significance level of $p < .05$.

Results

Descriptive statistics

Means and standard deviations as perceived by the study sample were calculated as in tables below.

The independent variable

Table (3) means and standard deviations, ranked in a descending order

Rank	N	Domain	Mean	Std. Deviation	Level
1	1	Organizational Factors	3.96	0.60	high
2	4	Relationship with Leadership and Management	3.69	0.63	high
3	2	Work Environment	3.59	0.68	moderate
4	3	Opportunities for Growth and Recognition	3.40	0.71	moderate

Table (3) presents the mean scores and standard deviations for the four domains, ranked in descending order based on their mean values. The domain "Organizational Factors" achieved the highest mean score (M = 3.96, SD = 0.60), indicating a high level of agreement among participants regarding its importance or effectiveness. Following that, the domain "Relationship with Leadership and Management" ranked second (M = 3.69, SD = 0.63), also within the high-level range. The "Work Environment" domain scored moderately (M = 3.59, SD = 0.68), while "Opportunities for Growth and Recognition" was ranked last with the lowest means (M = 3.40, SD = 0.71), though still reflecting a moderate level.

The dependent variable: Job Satisfaction

Table (4) Means and standard deviations of Job Satisfaction items, ranked in a descending order

Rank	N	Item	Mean	Std. Deviation	Degree of agreement
1	21	I feel generally satisfied with my job at the special education center.	4.15	0.82	high
2	24	I feel proud to be part of my workplace	4.06	0.84	high
3	22	Working at this university meets my professional expectations.	3.88	0.91	high
4	23	I feel motivated and willing to continue in my current position.	3.81	0.97	high
5	25	I am positively considering long-term employment in this institution.	3.59	1.15	moderate
		Job Satisfaction	3.81	0.58	high

Table (4) displays the participants' responses to items related to the dependent variable, Job Satisfaction, ranked by their mean scores in descending order. The item "I feel generally satisfied with my job at the university" received the highest mean score (M = 4.15, SD = 0.82), indicating a strong overall level of satisfaction. This was followed closely by "I feel proud to be part of my workplace " (M = 4.06, SD = 0.84), and "Working at this center meets my professional expectations" (M = 3.88, SD = 0.91).

All items, except one, reflected a high degree of agreement. The item "I am positively considering long-term employment in this institution" had the lowest mean score (M = 3.59, SD = 1.15), indicating a moderate level of agreement. Despite this, the overall job satisfaction mean score was 3.81 (SD = 0.58), suggesting that participants generally exhibit a high level of job satisfaction.

Q 1: Q1: What is the influence of organizational factors on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah?

To answer the research question, “What is the influence of organizational factors on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah?”, a simple linear regression analysis was conducted.

The results revealed that organizational factors significantly predict job satisfaction, explaining approximately 54.4% of the variance in job satisfaction among employees ($R^2 = 0.544$). This indicates a strong and meaningful relationship between the two variables.

Table (5) Simple Regression Analysis Results for the Influence of Organizational Factors on Job Satisfaction

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.989	.286		3.457	.001
	organizational factors	.711	.071	.738	9.951	.000
R=.738	R^2=.544		F=99.030		P=.000	

The regression coefficient ($B = 0.711$) indicates that for every one unit increase in organizational factors, job satisfaction increases by 0.711 units. The result is statistically significant ($p < 0.001$), suggesting that organizational factors play a substantial role in shaping employee job satisfaction at special education centers in the Emirate of Sharjah. With an R^2 value of 0.544, the model demonstrates a good fit, confirming that organizational factors account for more than half of the variability in job satisfaction levels among the participants.

Q2: What is the effect of the work environment on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah?

To answer the research question, “What is the effect of the work environment on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah??”, a simple linear regression analysis was conducted.

The analysis revealed that the work environment encompassing both physical and social aspects significantly predicts job satisfaction, explaining approximately (48.1%) of the variance in job satisfaction ($R^2 = 0.481$).

Table (6) Simple Regression Analysis Results for the Effect of Work Environment on Job Satisfaction

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.679	.247		6.799	.000
	Work Environment	.593	.068	.693	8.764	.000
R=.693	R^2=.481		F=76.812		P=.000	

The regression coefficient ($B = 0.593$) indicates that a one-unit improvement in the work environment leads to a 0.593 unit increase in job satisfaction. The model is statistically significant ($p < 0.001$), suggesting that the quality of the physical and social work environment is a strong predictor of job satisfaction. With an R^2 of 0.481, the model explains nearly half of the variability in job satisfaction levels among special education centers in the Emirate of Sharjah employees.

Q3: What is the effect of opportunities for growth and recognition on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah?

To answer the research question, "What is the effect of opportunities for growth and recognition on job satisfaction among employees at special education centers in the Emirate of Sharjah?", a simple linear regression analysis was performed.

The results indicate that opportunities for growth, training, and professional recognition significantly predict job satisfaction, explaining approximately 36.7% of the variance in job satisfaction ($R^2 = 0.367$).

Table (7). Simple Regression Analysis Results for the Effect of Opportunities for Growth and Recognition on Job Satisfaction

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.120	.248		8.538	.000
	Opportunities for Growth and Recognition	.496	.072	.606	6.934	.000
R=.606	R^2=.367	F=48.074	P=.000			

The regression coefficient (B = 0.496) indicates that for every one unit an increase in perceived opportunities for growth and recognition, and job satisfaction increases by (0.496) units. This relationship is statistically significant (p < 0.001), suggesting that development opportunities and recognition are important factors influencing employee satisfaction. The R^2 value of (0.367) shows that over one-third of the variance in job satisfaction is accounted for by this variable.

Q4: What is the effect of leadership and management support on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah??

To answer the research question, "What is the effect of leadership and management support on job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah, a simple linear regression analysis was conducted.

The results indicate that opportunities for growth, training, and professional recognition significantly predict job satisfaction, accounting for approximately (36.7%) of the variance in job satisfaction (R^2 = 0.367).

Table (8) Simple Regression Analysis Results for the Effect of Opportunities for Growth and Recognition on Job Satisfaction

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.698	.155		4.517	.000
	Relationship with Leadership and Management	.842	.041	.913	20.385	.000
R=.913	R^2=.834	F=415.555		P=.000		

The regression coefficient (B = 0.496) indicates that for every one unit an increase in perceived opportunities for growth and recognition, and job satisfaction increases by 0.496 units. This effect is statistically significant ($p < 0.001$), suggesting that development opportunities and professional recognition are important contributors to employee satisfaction. The model's R^2 value of 0.367 demonstrates that more than one-third of the variance in job satisfaction is explained by this factor.

Q5: Do levels of job satisfaction differ according to demographic variables (e.g., gender, qualification, years of experience) among employees in special education centers in the Emirate of Sharjah?

To answer the research question, "Q5: Do levels of job satisfaction differ according to demographic variables (e.g., gender, qualification, years of experience) among employees in special education centers in the Emirate of Sharjah?", means, standard deviations, and a three-way ANOVA were conducted to examine the impact of gender, academic qualification, and years of experience on job satisfaction. The results are presented in Table (9).

Table (9). Means, Standard Deviations, and Three-Way ANOVA of Job Satisfaction According to Gender, Qualification, and Years of Experience

Demographic Variable	Category	Mean	Std. Deviation	F	Sig.
Gender	Male	3.47	.483	64.487	.000
	Female	4.06	.517		
Academic Qualification	Bachelor's	3.93	.535	5.417	.006
	Master's	3.41	.531		
	Ph.D	3.80	.614		
Years of Experience	Less than 5 years	4.00	.562	8.176	.001
	5–10 years	3.80	.509		
	More than 10 years	3.51	.663		

The ANOVA results indicate statistically significant differences in job satisfaction based on gender, academic qualification, and years of experience, all at the ($\alpha = 0.05$) level:

1. Gender: There is a significant difference in job satisfaction between male and female employees. The F-value of (64.487) and p-value of (0.000) suggest that females report higher job satisfaction ($M = 4.06$) compared to males ($M = 3.47$).
2. Academic Qualification (Multiple Comparisons Scheffe method): Significant differences in job satisfaction were observed based on academic qualification, with $F = 5.417$ and $p = 0.006$. Employees with a bachelor's degree reported the highest level of job satisfaction ($M = 3.93$), followed by those with a Ph.D. ($M = 3.80$), while those with a master's degree reported the lowest ($M = 3.41$).
3. Years of Experience: (Multiple Comparisons Scheffe method) Job satisfaction significantly differs across different years of experience, with $F = 8.176$ and $p = 0.001$. Employees with less than 5 years of experience reported the highest job satisfaction ($M = 4.00$), followed by those with 5–10 years ($M = 3.80$), and those with more than 10 years of experience reported the lowest ($M = 3.51$).

These findings highlight that gender, academic qualification, and years of experience play a significant role in shaping employees' job satisfaction at special education centers in the Emirate of Sharjah?

Table (10) Multiple Comparisons Scheffe method

(I) Academic Qualification	(J) Academic Qualification	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.
Bachelor's	Master's	.52(*)	.118	.000
	Ph.D.	.13	.108	.484
Master's	Bachelor's	-.52(*)	.118	.000
	Ph.D.	-.39(*)	.139	.024
Ph.D.	Bachelor's	-.13	.108	.484
	Master's	.39(*)	.139	.024

Based on observed means.

* The mean difference is significant at the .05 level.

The differences in academic qualifications show clear results based on the Scheffé test. According to the analysis, the statistically significant differences are as follows:

- Bachelor's vs. Master's: The results indicate that employees with a bachelor's degree have higher job satisfaction compared to those with a master's degree, with a mean difference in favor of the Bachelor's and a significance value of ($p = 0.000$).
- Master's vs. Ph.D.: The results show that employees with a master's degree have lower job satisfaction compared to those with a Ph.D., with a mean difference in favor of the Ph.D. and a significance value of ($p = 0.024$).

However, there were no significant differences between employees with a bachelor's degree and those with a Ph.D. (p = 0.484), meaning no substantial differences in job satisfaction between these two groups.

Table (11) Multiple Comparisons Scheffe method

(I) Years of Experience	(J) Years of Experience	Mean Difference (I–J)	Std. Error	Sig.
Less than 5 years	5–10 years	.21	.100	.121
	More than 10 years	.49(*)	.124	.001
5–10 years	Less than 5 years	–.21	.100	.121
	More than 10 years	.29	.116	.052
More than 10 years	Less than 5 years	–.49(*)	.124	.001
	5–10 years	–.29	.116	.052

Based on observed means.

* The mean difference is significant at the .05 level.

Table shows

- Less than(5)years vs. More than (10) years: Employees with less than (5) years of experience have significantly higher job satisfaction than those with more than (10) years of experience, with a mean difference of (0.49)(p = 0.001).
- (5–10) years vs. More than 10 years: Employees with 5–10 years of experience have a borderline significant higher job satisfaction than those with more than 10 years of experience, with a mean difference of 0.29 (p = 0.052).
- Less than (5) years vs. (5–10) years: No significant difference was found between these two groups (p = 0.121).

Discussion of Results

The findings of the current study revealed that the level of job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah ranged from moderate to high. The results varied across the four primary dimensions examined in the study: organizational factors, work environment, opportunities for growth and recognition, and leadership and administrative support. The significance of these results lies in their illumination of a critical field reality concerning a segment of teachers who bear complex educational and instructional responsibilities targeting students with special needs.

First: Organizational Factors

The findings indicated a moderate level of satisfaction in this domain, suggesting that some teachers may face challenges related to unclear administrative policies, inequitable task distribution, or a lack of transparency in performance evaluation. These findings are consistent with Munyi and Kinyua (2018), who emphasized the importance of a clear organizational structure and a fair system of promotion and evaluation as key determinants of job satisfaction in in inclusive education settings.

Second: Work Environment

The work environment yielded a relatively high level of satisfaction, which may be attributed to improved infrastructure, availability of supportive educational resources, and positive collegial relationships within the centers. This aligns with Al-Zaydi (2022), who highlighted that social support among colleagues and adequate physical settings are key contributors to job satisfaction. However, certain environmental aspects, such as workload associated with high student-to-teacher ratios, remain sources of psychological and professional stress, possibly explaining the variability in participants' responses.

Third: Opportunities for Growth and Recognition

Data revealed a moderate level of satisfaction in this domain, indicating limited opportunities for professional advancement or receipt of moral and financial incentives. This directly impacts intrinsic motivation and sustainable high performance. These findings corroborate with Tien (2018), who found that the absence of incentives and professional development opportunities significantly undermines teacher satisfaction. These results underscore the necessity of strategic leadership interventions to establish a coherent system for professional growth and recognition.

Fourth: Leadership and Administrative Support

This dimension presented mixed responses. Some items reflected high satisfaction with interpersonal communication and emotional support provided by leadership, whereas other items revealed teachers' reservations about decision-making participation and clarity of institutional guidance. These findings align with Mendez (2024), who noted that inadequate institutional support and poor engagement with school leadership can lower satisfaction and increase psychological and professional burnout.

Statistical analysis of demographic variables revealed significant differences in favor of female teachers across some dimensions, which may be attributed to their psychological resilience or adaptability to the work environment. Additionally, teachers with higher academic qualifications and longer professional experience demonstrated higher satisfaction levels. These outcomes align with Hussein (2020), who found that qualifications and experience positively influence satisfaction due to greater adaptability and stress management capacity.

When comparing the current study's findings with those of previous studies, a significant convergence is observed across many dimensions. However, the present study offers a unique contextual contribution by focusing on special education centers in Sharjah, lending it geographic specificity. The study's comprehensive approach and detailed analysis of explanatory variables also provide a stronger interpretive capacity compared to earlier studies that addressed isolated dimensions or limited samples.

Therefore, the study's findings indicate that job satisfaction among special education teachers is a cumulative outcome of a complex interplay between institutional and human factors. Enhancing this satisfaction necessitates a multi-level intervention involving administrative policy reform, improvement of the professional environment, enhancement of incentives, and provision of effective leadership support

Conclusions

The present study examined the determinants of job satisfaction among special education teachers working in special education centers in the United Arab Emirates. The findings revealed that job satisfaction is a pivotal factor directly influencing the quality of the educational process and the effectiveness of services provided to students with disabilities. This satisfaction is shaped by a complex interaction of organizational, environmental, and professional factors, as well as the quality of leadership and administrative support.

The analysis showed significant variation in satisfaction levels across the four measured dimensions, highlighting the need for more comprehensive and balanced educational policies that acknowledge the unique demands of special education settings. Moreover, the demographic analysis revealed that personal and professional variables such as gender, years of experience, and academic qualification significantly influence teachers' perceptions of their working environment and their overall job satisfa

In light of these findings, it is essential to adopt an institutional approach that fosters teacher well-being and supports their professional development. This includes revising administrative policies, enhancing workplace conditions, and implementing continuous training programs. Such interventions can increase job satisfaction and help retain qualified staff within the inclusive education system in the UAE.

The findings of this study also align closely with the strategic objectives of the United Arab Emirates' national frameworks for inclusive education. The "We the UAE 2031" vision emphasizes creating a flexible, inclusive, and equitable education system that promotes diversity and fairness

in learning opportunities. The strong association between administrative leadership and teacher satisfaction, as revealed in this study, supports the vision's call for empowering and sustaining specialized human capital in education .[41]

Furthermore, the results reinforce the principles of the National Policy for Empowering People of Determination (2017), which promotes comprehensive inclusion in all societal sectors. This policy calls for enhancing teacher capabilities, developing inclusive learning environments, and ensuring administrative support all of which emerged as core components of job satisfaction in this study. [42]

Similarly, the findings support the goals of the National Policy for Inclusive Education (2020), which advocates professional development, monitoring teacher satisfaction, and institutionalizing inclusive practices. The study's emphasis on teacher well-being, recognition, and supportive work environments contributes valuable evidence for policy reform and evaluation. [43]
Additionally, the study offers practical, evidence-based insights that can support policymakers and educational leaders in designing effective inclusive education strategies. These findings underscore the importance of strengthening leadership practices, improving the conditions of the work environment, and enhancing teacher preparedness all of which are foundational to delivering high-quality education for students with disabilities. By focusing on these key areas, the study contributes to the ongoing efforts to promote teacher retention, improve educational outcomes, and sustain inclusive education practices throughout the United Arab Emirates.

Recommendations:

1. Enhancing Organizational Justice within Special Education Centers By developing clear and transparent systems for task distribution, performance evaluation, and promotion, teachers' sense of fairness and institutional belonging can be strengthened. Such measures contribute to improved job satisfaction and the retention of qualified educational staff within the inclusive education system.
2. Improving the Physical and Psychological Work Environment ,this can be achieved by providing adequate educational resources, reducing student-to-teacher ratios, and upgrading educational facilities to meet the needs of students with disabilities. These improvements help alleviate professional and psychological pressures on teachers and support the quality of services provided.
3. Expanding Opportunities for Professional Growth and Job Recognition, Through the implementation of sustainable and specialized training programs in special education, alongside effective incentive mechanisms that include both material and moral rewards. This approach aligns with the "We the UAE 2031" vision, which emphasizes the empowerment of specialized talents within the education system.
4. Strengthening Participatory Administrative and Leadership Support, by involving teachers in decision-making processes and equipping educational leaders with skills in effective communication, emotional support, and inclusive team building. The study's findings affirm that leadership support is one of the most influential determinants of job satisfaction, as highlighted in national policies such as the National Policy for Empowering People of Determination (2017).
5. Addressing Individual and Demographic Differences in Employment Policies, by designing flexible human resource policies that accommodate the diversity in teachers' qualifications, experiences, and gender. This contributes to enhancing their job satisfaction and promoting stability within the inclusive education framework, as confirmed by the variance analysis results in this study.

Limitations of the Study

Although this study offers significant contributions to understanding job satisfaction among special education teachers in specialized centers, several limitations should be acknowledged when interpreting or generalizing the findings. These are as follows:

1. **Human Boundaries:** The sample of the present study was limited to special education teachers working in special education centers in the Emirate of Sharjah only, without including other professional groups such as specialists or administrative staff. In addition, teachers working in inclusive programs in public or private schools were not part of the sample, which limits the generalizability of the findings to all personnel in the field of special education.
2. **Geographical Boundaries:** The current study was conducted within a specific geographical scope, namely the Emirate of Sharjah. This means that the findings may reflect localized characteristics related to the educational environment and local policies, which may differ from those in other Emirates or countries.
3. **Temporal Boundaries:** The present study was conducted during a specific time period in the 2024/2025 academic year. Consequently, the findings may be influenced by institutional conditions or educational policies prevailing at that time and may differ in future periods due to structural or regulatory changes.
4. **Methodological Boundaries:** The study relied solely on a closed-ended questionnaire designed specifically for this research, without employing complementary qualitative tools such as interviews or classroom observations. This may limit the depth of understanding related to teachers lived experiences.
5. **Topical Boundaries:** The current study focused on only three demographic variables gender, academic qualification, and years of experience without addressing other potentially influential factors such as leadership style, the type of disability taught, or the teachers' social and cultural background.

References

1. Spector, P. E. (1997). Job satisfaction: Application, assessment, causes, and consequences. Sage Publications.
2. Billingsley, B. S. (2004). Promoting teacher retention in special education. Journal of Special Education Leadership, 17(2),.
3. Skaalvik, E. M., & Skaalvik, S. (2015). Job satisfaction, stress and coping strategies in the teaching profession: What do teachers say? International Education Studies, 8(3).
4. Atiyat, Omar. (2017). The level of psychological burnout among teachers of students with autism disorders in light of several variables in Al-Riyadh area. *Journal of Education and Learning*, 6(4), 159–170. https://doi.org/10.5539/jel.v6n4p159
5. Fore, C., Martin, C., & Bender, W. N. (2002). Teacher burnout in special education: Causes and recommended solutions. *High School Journal*, 86(1).
6. McLeskey, J., & Billingsley, B. (2008). How does the quality and stability of the teaching workforce affect the provision of services for students with disabilities? *Journal of Special Education*, 41(1).
7. Skaalvik, E. M., & Skaalvik, S. (2017). Motivated for teaching? Associations with school goal structure, teacher self-efficacy, job satisfaction and emotional exhaustion. Teaching and Teacher Education, 67.
8. Bettini, E., et al. (2017). Working conditions in self-contained special education classrooms. Exceptional Children, 83(3), 241-257.
9. Herzberg, F. (1966). Work and the nature of man. Cleveland: World Publishing Company.
10. Ministry of Education UAE. (2020). UAE Education Strategy 2020–2030.
11. Zabel, R. H., & Zabel, M. K. (2001). Revisiting burnout among special education teachers: Do age, experience, and preparation make a difference? Education and Treatment of Children, 24(3),.
12. Friend, M. (2018). Special Education: Contemporary Perspectives for School Professionals (5th ed.). Pearson.

13. Gargiulo, R. M., & Metcalf, D. J. (2020). Teaching in today's inclusive classrooms: A universal design for learning approach (4th ed.). Cengage Learning.
14. Locke, E. A. (1976). The nature and causes of job satisfaction. In M. D. Dunnette (Ed.), Handbook of industrial and organizational psychology (pp. 1297–1349). Chicago: Rand McNally.
15. Bettini, E., Mathews, H. M., Shaheen, T., Meyer, K., & Scott, L. A. (2015). Factors shaping the special education teacher workforce. In J. Kauffman, D. Hallahan, & P. Pullen (Eds.), *Handbook of Special Education* (3rd ed.).
16. Vroom, V. H. (1964). Work and motivation. Wiley.
17. Greenberg, J. (1990). Organizational justice: Yesterday, today, and tomorrow. Journal of Management, 16(2).
18. Bass, B. M., & Avolio, B. J. (1994). Improving organizational effectiveness through transformational leadership. Sage.
19. Maslow, A. H. (1943). A theory of human motivation. *Psychological Review, 50*(4), 370–396. https://doi.org/10.1037/h0054346
20. Robbins, S. P., & Judge, T. A. (2019). Organizational behavior (18th ed.). Pearson.
21. Hackman, J. R., & Oldham, G. R. (1980). Work redesign. Addison-Wesley.
22. Yukl, G. (2013). Leadership in organizations (8th ed.). Pearson.
23. Kozleski, E. B., Artiles, A. J., & Waitoller, F. R. (2014). Equity in inclusive education: A cultural historical comparative perspective. In L. Florian (Ed.), *The SAGE Handbook of Special Education* (pp. 231–249). SAGE. https://doi.org/10.4135/9781446282236.n16
24. Tessema, M. T., Ready, K., & Embaye, A. B. (2013). The effects of employee recognition, pay, and benefits on job satisfaction: Cross country evidence. Journal of Business and Economics, 4(1),.
25. Judge, T. A., & Kammeyer-Mueller, J. D. (2012). Job attitudes. Annual Review of Psychology, 63.
26. Bass, B. M. (1985). Leadership and performance beyond expectations. Free Press.

27. Alnahdi, G. H. (2014). Special education programs for students with intellectual disabilities in Saudi Arabia: Issues and recommendations. *Journal of the International Association of Special Education, 15*(1),.

28. Hofstede, G. (2001). *Culture's consequences: Comparing values, behaviors, institutions and organizations across nations* (2nd ed.). Sage Publications.

29. Alquraini, T. A. (2011). *Teachers' Perspectives of Inclusion of the Students with Severe Disabilities in Elementary Schools in Saudi Arabia* [Doctoral dissertation, Ohio University]. OhioLINK Electronic Theses and Dissertations Center. http://rave.ohiolink.edu/etdc/view?acc_num=ohiou1304526020

30. Mendez, G. (2024). *Identifying key determinants of job satisfaction within special education teachers* (master's thesis, California State University, Northridge). California State University, Northridge Scholar Works.

31. Aftab, M. J., Rashid, N., & Salman, E. (2023). Job satisfaction among special education teachers working at special education institutes, Punjab (Pakistan). *Annals of Human and Social Sciences*, 4(3),. https://doi.org/10.35484/ahss.2023(4-III)67

32. Sari, Hakan & Ugurlu, Raziye. (2024). An examination of job satisfaction among classroom teachers working with students with autism spectrum disorder. International Journal of Special Education and Information Technologies. 10. 101-107. 10.18844/jeset.v10i1.

33. Al-Zaydi, F. (2022). Determinants of job satisfaction and its relationship with coping strategies for psychological stress among teachers of children with autism spectrum disorder. *Journal of Education, Al-Azhar University*, 5(196), [In Arabic].

34. Hussein, O. (2020). Job satisfaction among special education teachers and its relationship to some variables. *Journal of Special Needs Sciences*, 2(4), 816–851. [In Arabic].

35. Tien, T. (2018). Determinants of job satisfaction among teachers in Vietnam. *Journal of Education and Social Policy, 5*(1),.

36. Munyi, C. W., & Kinyua, S. M. (2018). Determinants of job satisfaction among specialist teachers in integrated primary schools, Kirinyaga County, Kenya. Unpublished master's thesis, Kenyatta University, Kenya.

37. Wangari, N. S., & Orodho, J. A. (2014). *Determinants of job satisfaction and retention of special education teachers in primary schools in Nairobi County, Kenya*. IOSR Journal of Humanities and Social Science (IOSR-JHSS), 19(6, Ver. VII),. https://www.iosrjournals.org
38. Creswell, J. W. (2012). Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research (4th ed.). Boston, MA: Pearson.
39. (Cohen, L., Manion, L., & Morrison, K. (2018). *Research Methods in Education* (8th ed.). Routledge.)
40. Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach* (7th ed.). Wiley.
41. United Arab Emirates Government. (n.d.). *'We the UAE 2031' vision*. Retrieved from https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/innovation-and-future-shaping/we-the-uae-2031-vision UAE Government Portal
42. United Arab Emirates Government. (2017). *National Policy to Empower People of Determination*. Retrieved from https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/policies/social-affairs/the-national-policy-for-empowering-people-with-
43. Ministry of Education, UAE. (2020). *Inclusive Education Policy – Government & Private Schools*. Retrieved from https://www.moe.gov.ae/En/ImportantLinks/Pages/DeterminationInclusiveEducation.aspx